

# الصيغ النموذجية للدعاوى والأوراق القضائية

طبقاً لأحدث أحكام محكمة النقض والدستورية العليا  
والإدارية العليا وأحدث التعديلات التشريعية

دكتور

على عوض حسن

المحامى بالنقض

الجزء الأول

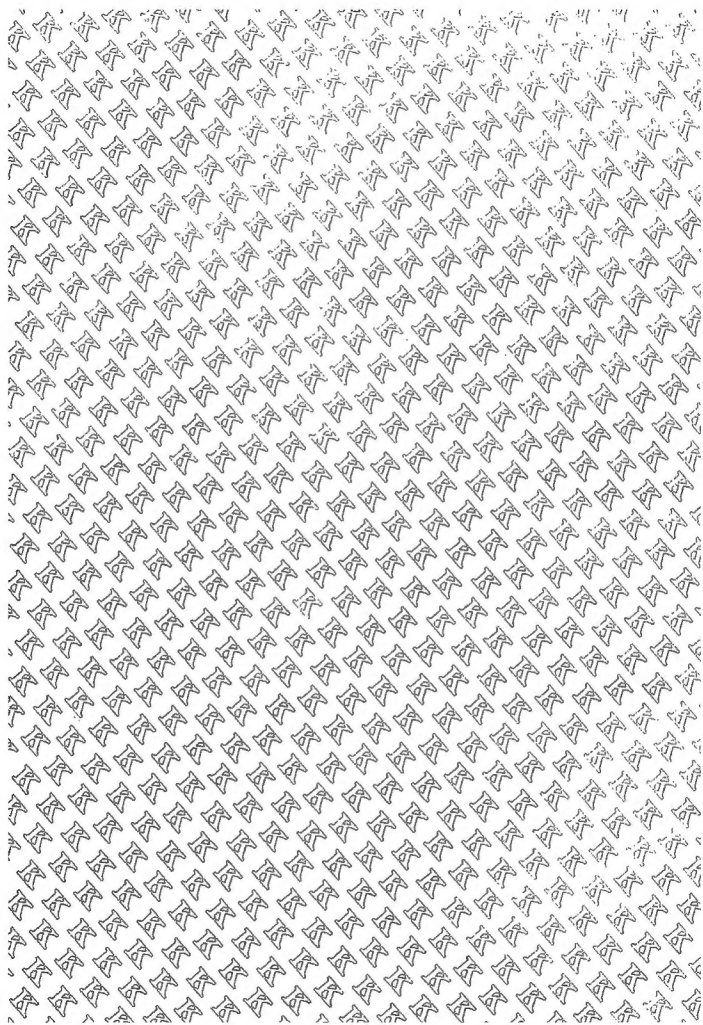
الناشر

دار الفكر الجامعى

٣٠ ش سوتير الازاربطة - الاسكندرية

ت: ٤٨٤٣١٣٢







**الصيغ النموذجية  
للدعاوى والأوراق القضائية  
الجزء الأول**



دكتور  
على عوض حسن  
الحامى بالنقض

# الصيغ النموذجية للدعاوى والأوراق القضائية

## يشتمل على

- طعون ومذكرات النقض المدنى والجنائى
- طعون محكمة القضاء الادارى
- دعاوى الايجارات الموضوعية والمستعجلة والزراعية
- الدعاوى المدنية وصحف الاستئناف
- الدعاوى التجارية والطعون الضريبية
- دعاوى الافلاس والشركات
- الدعاوى البحرية والنقل الجوى
- الدعاوى العمالية ودعاوى النقابات
- الدعاوى للمستعجلة والأوامر على عرائض
- دعاوى التحكيم والطلبات العارضة
- دعاوى الرد والمخاصمة والتعويض
- الدعج المباشرة والاذنارات على يد محضر
- دعاوى الأحوال الشخصية

وفقاً لأحدث أحكام محكمة النقض (مدنى وجنائى) والإدارية العليا

والدستورية العليا حتى نهاية سنة ٢٠٠٠

ومطبقاً لآخر التعديلات التشريعية وعلى الأخص القوانين أرقام

٩٩/٣ (الضرائب) ٩٩/١٧، (التجارى) ٩٩/١٨، (المرافعات) ٩٨/١٧٤

(الاجراءات الجنائية) والقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ المعدل بقانون ٩١/٢٠٠٠ (أحوال شخصية)

والقانون ٧/٢٠٠٠ (الترفيق)

٢٠٠١

## الناشر

طار الفكر الجامع

٣٠ ش سوتير - أمام كلية الحقوق

ت ٤٨٤٣١٣٢: الاسكندرية

- إسم الكتاب : الصيغ النموذجية للدعاوى والأوراق القضائية  
عدد المجلدات : ثلاثة مجلدات  
المؤلف : دكتور / على عوض حسن  
الناشر : دار الفكر الجامعي  
٣٠ شارع سوتير - الاسكندرية - ت : ٤٨٤٣١٣٢ (٠٣)  
حقوق التأليف : جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة طبع أو استخدام كل أو جزء  
من هذا الكتاب إلا وفقاً للأصول العلمية والقانونية المتعارف عليها  
الطبعة : الثالثة  
سنة الطبع : ٢٠٠١  
رقم الإيداع : ٧٤٥٦ / ٢٠٠١  
الترقيم الدولي : 4 - 77 - 5160 - 977  
المطبعة : شركة الجلال للطباعة

E.Mail : dar-elfikrelgamie@yahoo.com



## تقديم

فى السنتين الأخيرتين صدرت بعض القوانين المهمة منها القانون رقم ٣ لسنة ٩٩ بشأن حوافز الصرائب والقانون رقم ١٧ لسنة ٩٩ باصدار قانون التجارة الجديد المعدل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٠٠ والقانون رقم ١٨ لسنة ٩٩ بشأن تعديل بعض أحكام قانون المرافعات والقانون رقم ١٥٥ لسنة ٩٩ بتعديل قانون المرور والقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بشأن الأحوال الشخصية المعدل بالقانون ٩١ / ٢٠٠٠ والقانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء لجان التوفيق والقانون رقم ٨ / ٢٠٠٠ بتعديل قانون التحكيم التجارى رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ والقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وقبل ذلك صدرت قوانين مهمة بتعديل قانون المرافعات المدنية وقانون الاجراءات الجنائية كما صدرت أحكام هامة من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض نصوص القوانين وإزاء كل ذلك فقد باتت الحاجة ماسة لتطوير صحتف الدعوى والأوراق القضائية بما يلائم هذه القوانين وبما يتناسب مع ما صدر من أحكام المحكمة الدستورية فضلاً عن ظهور بعض أنواع جديدة من الدعوى التى تتناسب مع ما أورده قانون التجارة الجديد من مبادئ وتغييرات جذرية ولما كانت هناك كتب متخصصة صدرت لنا فى مجال الصيغ فقد رأينا اختيار أهم النماذج التى لا غنى عنها لكل مشغول بالمحاماة ، صغيراً كان أو كبيراً وخصوصاً صيغ طعون النقض والادارية العليا والدستورية العليا والأحوال الشخصية وفقاً لآخر ما صدر من تعديلات حتى بداية عام ٢٠٠١ وبذلك فقد يكون هذا الكتاب ناقعاً للزملاء ويكون خطوة على الطريق لمن يريد أن يدلى بدلوه وإذا كنا قد أخطأنا فلنا أجر وإذا أصبنا فلنا أجران . والله المستعان وهو الهادى إلى سواء السبيل .

القاهرة فى ٢٠٠١/٣/١٦

**دكتور / على عوض حسن**

أستاذ القانون والمحامى بالنقض



## تقسيم وتبويب الكتاب

ينقسم الكتاب إلى أربعة عشر قسماً يتضمن بعضها أبواباً وذلك على التفصيل التالي

القسم الأول : طعون ومذكرات النقض ويتكون من بابين :

الباب الأول : طعون ومذكرات النقض المدني .

الباب الثاني : طعون ومذكرات النقض الجنائي .

القسم الثاني : طعون ومذكرات القضاء الإداري ويشتمل على بابين :

الباب الأول : طعون ومذكرات المحكمة الإدارية العليا .

الباب الثاني : طعون ومذكرات محكمة القضاء الإداري .

القسم الثالث : الدعاوى الدستورية العليا .

القسم الرابع : دعاوى القانون المدني وصحف الاستئناف .

القسم الخامس : الدعاوى التجارية والبحرية وطعون الخسائر

وينقسم إلى ثمانية أبواب .

الباب الأول : دعاوى وإجراءات الإفلاس .

الباب الثاني : دعاوى الشركات التجارية .

الباب الثالث : الدعاوى البحرية .

الباب الرابع : الدعاوى والطعن الخريبية .

الباب الخامس : دعاوى الملكية الصناعية .

الباب السادس : دعاوى التحكيم التجاري .

الباب السابع : دعاوى السمسرة والبورصات .

الباب الثامن : دعاوى الأوراق التجارية والتجار .

القسم السادس : دعاوى الإيجارات وينقسم إلى ثلاثة أبواب .

الباب الأول : دعاوى الإيجارات الموضوعية .

- الباب الثاني : دعاوى الايجارات الزراعية .
- الباب الثالث : دعاوى الايجارات المستعجلة .
- القسم السابع : الدعاوى العمالية والنقابية .
- القسم الثامن : دعاوى الأحوال الشخصية .
- القسم التاسع : دعاوى الجنع المباشرة .
- القسم العاشر : جنح الانذارات على يد محضر .
- القسم الحادي عشر : الدعاوى المستعجلة .
- القسم الثاني عشر : الأوامر على العرائض .
- القسم الثالث عشر : دعاوى رد ومخاصمة القضاة والخبراء والمحكمين .
- القسم الرابع عشر : صيغ طلبات التوفيق طبقاً للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ .

## تنبيه هام

وردت طعون النقض فى القسم الأول من الكتاب حتى تكون  
مجموعة تحت بصر الباحث بمعنى أن أى طعن بالنقض يدخل تحت أى  
مادة من مواد الأقسام الأخرى كالأجارات أو الجنائى أو الأحوال  
الشخصية فهو موجود بقسم طعون النقض .

وقد صدرت لنا مراجع متخصصة فى الصيغ بالنسبة لجميع  
الأقسام لمن أراد المزيد حيث أن الصيغ الموجودة بهذا الكتاب هى أهم  
النماذج العملية فقط مؤيدة بأحدث مبادئ المحاكم العليا . كذلك أوردنا  
بعض الصيغ الفريدة فى مواد التحكيم التجارى الدولى وطلبات التوفيق  
طبقاً للقانونين رقمى ٧ و ٨ لسنة ٢٠٠٠ .

والله ولى التوفيق ،



# **القسم الأول**

## **طعون ومذكرات النقض**





# الباب الأول

## طعون ومذكرات النقض المدنى

### صيغة رقم (١)

### صحيفة طعن بالنقض فى دعوى إيجارية قضى فيها بالإخلاء فى أول وثانى درجة (١)

فى الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بجلسة .....  
( الدائرة ايجارات ) فى الاستئناف رقمى ..... و ..... لسنة ١١١ ق  
وفى الحكم الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية الدائرة (٥) ايجارات  
جلسة ..... فى القضية رقم ..... لسنة ..... ايجارات

### كلى الجيزة

اودعت هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض فى يوم .....  
الموافق ٩٥/٦/ تحت رقم ..... من الأستاذ / ..... المحامى  
لدى محكمة النقض بمكتبه الكائن ..... والوكيل عن السيد /  
..... المقيم ..... بتوكيل عام رسمى رقم ..... لسنة .....  
الصادر من مكتب توثيق ..... ( طاعن )

### ضد

- (١) السيد / ..... المقيم .....
- (٢) السيدة / ..... المقيمة .....
- (٣) السيد / ..... المقيم ..... (مطعون ضدهم)

### الطعن ينصب على :

١- الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة الدائرة .... ايجارات  
بجلسة .... فى الاستئناف رقمى ..... و .... السنة ..... ق

(١) الطعن رقم ٧٥١٠ من ٦٥ ق.

والقاضي منطوقه بما يلى :

١- حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلاً وفى موضوعهما برفضهما وتأييد الحكم للمستأنف مع الزام كل مستأنف بالمصاريف ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

٢- الحكم الصابر من محكمة الجيزة الابتدائية الدائرة (٥) ايجارات بجلسة ..... فى القضية رقم ..... لسنة ..... والقاضى منطوقه بما يلى : ١- حكمت المحكمة :

أولاً - بقبول ادخال الخصم للدخل السيد / ..... خصماً فى الدعوى شكلاً .

ثانياً - فى موضوع الدعوى الأصلية والادخال بإخلاء المدعى عليهما والخصم للدخل من العين محل التداعى والمبيّنة بصحيفة الدعوى وعقد الايجار المؤرخ ..... وتسليمها خالية للمدعى والزمّت المدعى عليهما والخصم للدخل المصاريف وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .

ثالثاً - حيث أنه عن موضوع الطلب المعارض للمبدى من الخصم المدخل وبرفضه والزمته بمصروفات هذا الطلب وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

### الطلبات

أولاً : ويصفه مستعجلة قبول الطعن شكلاً وقبل الفصل فى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصابر بجلسة ..... من محكمة استئناف القاهرة فى الاستئنافين رقمى ..... و ..... والقاضى بقبول الاستئنافين شكلاً وفى موضوعهما برفضهما وتأييد الحكم للمستأنف الرقيم ..... لسنة ..... ايجارات كلى جيزة والذى قضى فى موضوع الدعوى الأصلية والادخال بإخلاء المدعى عليهما والخصم للدخل من العين محل التداعى والمبيّنة بصحيفة الدعوى وعقد الايجار المؤرخ ..... مع التسليم والمصروفات .

ثانياً : بنقض الحكم الاستئنافى المطعون عليه الصابر فى

الاستثنائيين رقمي ..... و ..... لسنة ..... ق وكذلك نقض الحكم الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية بتاريخ ..... في الدعوى رقم ..... لسنة .... ايجارات كلى جيزة .

وفى جميع الحالات إلزام المطعون ضده الأول المصروفات على جميع درجات التقاضى .

### موضوع الطعن

(١) بموجب عقد ايجار مؤرخ ١٩٦٠/٧/٣١ استأجر الطاعن من المرحوم والد المطعون ضده الأول الشقة رقم ..... بالنور الأول العلوى بالمنزل رقم ..... بشارع ..... بقصد استعمالها سكناً خاصاً وظل الطاعن مقيماً بها هو وأسرته للمكوّنة من زوجته وابنه ( المطعون ضده الثالث ) وشقيقته ( المطعون ضدها الثانية ) ووالدته مسدداً الإيجار شهرياً بموجب ايصالات صادرة من المؤجر الذى توفى الى رحمة الله تاركاً ثلثة من أبنائه وبناته ومنهم المطعون ضده الأول كما توفيت والدته الطاعن فى وقت لاحق .

(٢) ومن نافذة القول أنه فى تاريخ تمرير عقد الايجار بين الطاعن ومورث المطعون ضده الأول فى بداية الستينات لم تكن هناك مشكلة أو أزمة اسكان لكن هذه الأزمات ظهرت واستفحلت على مدار الثلاثين سنة التالية لتحرير العقد حيث تجلّى أثر ذلك فيما فوجئ به الطاعن فى غصون عام ١٩٩٠ بالمطعون ضده الأول يطلب منه طلباً غريباً وهو أن يترك الشقة سكنه التى يستأجرها ن عام ١٩٦٠ نظراً لاحتياج شقيقته لها ، وتصور المطعون ضده - على غير الحقيقة أن الطاعن لديه من الأعيان ما يسمح بالاستغناء عن شقة التداوى ، ومن هنا بدأ النزاع وظلت شقيقة المطعون ضده الأول تفتعل الخلافات مع زوجته وشقيقة والدته الطاعن لعلها بتنفيذ حياتهم تستطيع أن تجبرهم على أخلاء الشقة .

(٣) ومع أن الطاعن يسد ايجار الشقة منذ تاريخ العقد سنة ١٩٦٠ حتى نهاية ١٩٨٩ ولم يتخل عنها أو يتركها فى أى وقت من الأوقات فإن هن المطعون ضده الأول تفتق عن تدبير أمر ما ولو غير مشروع

وصولاً للاستيلاء على شقة الطاعن وقد وجد ضالته المنشودة حين شجر نزاع عائلي بين زوجة الطاعن وشقيقته (المطعون ضدها الثالثة) ومثل هذه الخلافات تحدث في الأسرة كثيراً ولا تخفى على أحد فاستغل المطعون ضده الأول هذا الواقع وبدأ يستقطب الى جانبه المطعون ضدها الثانية فأوعز لها أن شقيقها ( الطاعن ) وروجته وابنه (المطعون ضده الثالث ) ليسوا في حاجة للشقة وأنها هي الأحق بها باعتبارها مطلقة ومهيضة الجناح ومن حقها الاستئثار بها حتى تتفادى الخلافات الدورية التي تحدث بينها وبين زوجة الطاعن .

٤) ونجح المطعون ضده الأول في استنهاض الجموح العاطفي لدى شقيقة الطاعن كائنثى غالباً ما يفوتها أن تفطن لمثل هذه المخططات اللولبية فاستوقعها على عقد إيجار حرره بتاريخ ١١/٩/١٩٨٩ أضاف في أعلاه عبارات تفيد أن شقيقها ( الطاعن ) تنازل لها عن العين لانتقاله الى شقة أخرى . ومما يثير العجب أن المطعون ضده الأول زعم أن هذا التنازل والتخلي عن العين من جانب الطاعن كان في عام ١٩٧٢ ووجه العجب أنه ظل هو وإشقاؤه وشقيقاته باعتبارهم ورثة المؤجر في تقاضى الأجرة من للطاعن حتى عام ١٩٨٩ أى لمدة سبع عشرة سنة متصلة .

٥) وفي خضم النزاع بين زوجة الطاعن وهذه الشقيقة ( المطعون ضدها الثانية ) ويعد أن استوقعها المطعون ضده الأول على هذا العقد الصوري المحرر خلصة بعد تدبير بليل من وراء ظهر الطاعن مستأجر الشقة الأصلي أوعز المطعون ضده الأول لشقيقة الطاعن ( المطعون ضدها الثانية ) أن تحرر محضراً يقسم الشرطة لمنع تعرض زوجة شقيقها ( الطاعن ) لها في الانتفاع بالعين باعتبارها ممن يستفيدون بحق الامتداد القانوني للعقد زعمًا بأن الطاعن تخلى عن الشقة وتم بالفعل تحرير هذا المحضر الذي تنازلت عنه المطعون ضدها الثانية في اليوم التالي لتحريره .

٦) بعد أن اكتملت ملامح المؤامرة وبدأ نجاح المخطط لم يضيع المطعون ضده وقتاً كى يجنى ثمار فعلته فحطاً حطوتين تمثلت أولاهما

فى امتناعه هو وباقى الورثة عن استلام الأجرة من الطاعن الذى اصطر الى اتخاذ اجراءات العرض والايذاع المقررة قانوناً - وثانى الخطوتين أنه بادر برفع الدعوى رقم ..... لسنة ..... ايجارات كلى جيزة ضد الاثنين الطاعن ( المستأجر الحقيقى والوحيد ) وشقيقته ( المطعون ضدها الثانية ) وطلب اخلاءهما من العين تأسيساً على أن الأول تخلى عنها فاصبحت الثانية لها حق امتداد العقد وحدها وأن الثانية تنازلت عنها بغير إذن سيادته أى أن المطعون ضده الأول وبإرادته المنفردة أنهى عقد ايجار الطاعن دون علم الطاعن ثم اعتبر هذا الانهاء من عام ١٩٧٢ وقت أن كانت والدته الطاعن لازالت على قيد الحياة وتقيم بالشقة ووقت أن كان ابن الطاعن ( المطعون ضده الثالث ) الذى ولد فى الشقة وتزوج فيها ولم تنقطع أقامته بها بعد طلاقها - لكن المطعون ضده الأول تجاهل كل هؤلاء وقرر بمشيئته وحده أن المنتفع بالامتداد هو الشقيقة ( التى خدعها ) دون سواها - ثم رأى أيضاً بإرادته المنفردة أن هذه الشقيقة التى تواطأت معه ثم كانت ضحية قد تنازلت لشقيقها ( الطاعن ) دون إذن مخالفة بذلك شروط العقد الصورى الذى اصطنعه بعد ١٧ سنة من استلامه الأجرة بانتظام من الطاعن - فهل هذه التداعيات يمكن أن تنطلى على أحد .

٧) وبعد تداول القضية بالجلسات أمام محكمة أول درجة اصدرت حكماً تمهيدياً بالغ الغرابة بحيث لو كان القانون يجيز استئنافه لما تردد الطاعن فى ذلك ، فهذا الحكم التمهيدى بإحالة الدعوى الى التحقيق جاء منطوقه كما يلى : « حكمت المحكمة وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى للتحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الاثبات القانونية ومن بينها البيّنة والقرائن وشهادة الشهود أن المدعى عليها الأولى قد تنازلت عن العين محل النزاع للمدعى عليه الثانى وتأجيرها له من الباطن دون إذن كتابى صريح من المالك والمدعى عليها نفى ذلك بذات طرق الاثبات سالفة الذكر .

فوجه الغرابة فى هذا الحكم التمهيدى أنه فى حقيقة الأمر واقع الحال كشف سلفاً عن رأى المحكمة والعقيدة التى كوّنتها فى النزاع أية

ذلك أنه سلم تسليمًا مطلقًا بمزاعم المدعى الواردة في صحيفة افتتاح دعواه من أن الطاعن ( المستأجر الأصلي والوحيد ) قد تخلى عن العين منذ عام ١٩٧٢ دون الاعتداد بمستندات الطاعن التي تفيد تمسكه بها بدليل سنده للأجرة حتى عام ١٩٨٩ وبعد تسليم المحكمة بهذا الواقع المتنافي للمستندات والعقل والمنطق ركنت على العقد الصوري الباطل الذي تحرر بالتحايل والوعيد والخديعة في نهاية عام ١٩٨٩ وبناء على هذا الاعتقاد الخاطيء جاء الحكم التمهيدى بإثبات تنازل المستأجرة في هذا العقد الباطل لشقيقتها صاحب العقد الصحيح السارى المفعول حتى الآن وكان الأولى والأجدر تمشيًا مع القانون والمنطق والواقع أن تصرّح المحكمة للمدعى ( للطعون ضده الأول ) بإثبات ترك الطاعن للشقة وتخليه عنها منذ عام ١٩٧٢ وأن تصرّح للمدعى عليه ( الطاعن ) بالنفي بذات الطريق لأن هذه النقطة هي محور القضية ضرورة كونها تتعلق بحق الامتداد القانونى للعقد اثباتًا ونفيًا .

٨) ونتيجة لقلب عبء الإثبات على هذا النحو فقد تمسك الطاعن في جلسات التحقيق والمرافعة بعدم اعترافه بهذا الحكم التمهيدى كما تمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة فيما يخالف الكتابة - ومع ذلك مضت محكمة أول درجة في نظر الموضوع من وجهة ما كوّنته سلفًا من رأى لا يتمشى مع صحيح القانون الى أن أصدرت حكمها الخاطيء موضوع هذا الطعن ثم ساير الحكم الاستثنائى هذا الفساد فى الاستدلال والخطأ فى فهم الواقع وفى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب فضلًا عن الاخلال البين بحق الدفاع على النحو الوارد بأسباب الطعن .

## أسباب الطعن

أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون :

وذلك من أربعة أوجه :

**الوجه الأول :** إعمال قواعد الاثبات إعمالاً خاطئاً ذلك أن المقرر فى قواعد الاثبات أن من تمسك بالثابت أصلاً لا يكلف بإثباته أما من يدعى خلاف الأصل فعليه هو عبء اثبات ما يدعيه ( دكتور أحمد أبو الوفا - التعليق على قانون المرافعات سنة ٦٨ ص ٢٧٦ ) فالطاعن وهو المستاجر الأصلي يتمسك بالثابت أصلاً وهو عقد الايجار المحرر سنة ١٩٦٠ ولا تثريب عليه إذا هو لم ينتفع بالعين المؤجرة مادام قائماً بتنفيذ التزاماته تجاه المؤجر كما أن اقامته فى شقة أخرى ( بفرض حدوثه ) لا يصح اتخاذه دليلاً على اتجاه ارائته الى ترك الإقامة بشقة النزاع ( الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢٤ ) ( موسوعة المستشار محمد عزمى البكرى الطبعة السادسة ١٩٩٥ ج ١ ص ٧٨٢ ) وإذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يتخل عن اجارة عين النزاع وقدم ايضالات سداد الأجرة حتى نهاية عام ١٩٨٩ وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاؤه بتحريم عقد ايجار للمطعون ضدها الثانية استناداً الى ثبوت ترك الطاعن هذه الشقة لها دون أن يواجه دفاع الطاعن سالف الذكر بالرد عليه وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى ودون أن يعنى بالرد على مستنداته المشار اليها رغم ما لها من دلالة مؤثرة فى الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب ( الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٦ - المرجع السابق ص ٧٨٧ ) .

ومن المقرر وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن فهم الواقع فى الدعوى من سلطة قاضى الموضوع متى كان استخلاصها سائفاً وله سنده إلا أن تكييفها لهذا الواقع يعتبر من المسائل القانونية التى تخضع فيها لرقابة محكمة النقض ( الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠ ٢ ٤ الى ٤٣١ لسنة ٤١ ج ) وتقدير كفاية الأدلة يخضع أيضاً

لمحكمة النقض ( الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨ ص ٦٦٦ المرجع السابق ) . وتحديد من يتحمل عبء الاثبات مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض ( الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٢٥ ) (١) .

ولما كان الثابت من مفردات الدعوى أن عقد إيجار الطاعن لم ينفسخ أو ينحل لأي سبب من الأسباب وأن الطاعن تمسك به وبعين التداعي طوال مراحل الدعوى كما كانت أبرز دلالاته على هذا التمسك تسديده للإيجار وصدور الايصالات بإسمه منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٩ وهذا هو الواقع في الدعوى وهذا دلالة فإذا ما ادعى المطعون ضده الأول أن المطعون ضده الثانية تتمتع وحدها بحق الامتداد القانوني لهذا العقد فإنما يدعى صفة عارضة والأصل في الصفات العارضة العدم لأن هذا الادعاء يخالف الظاهر وهو يعني أن الطاعن تخلى عن الشقة والامتداد هو وليد التخلي وبالتالي كان يتعين أن يكون مدار الاثبات منصب على واقعة التخلي بحيث إذا ثبت أمكن إثارة مسألة الامتداد ثم بحث مسألة من لهم الحق في هذا الامتداد وقد أهدر الحكم المطعون فيه وسائره الحكم الاستثنائي هذه المسلمات والمبادئ المستقرة فقلب عبء الاثبات لدرجة أن حكم التحقيق نفسه يفصح عن أن المحكمة سلمت ابتداء بواقعة تخلي الطاعن عن عين التداعي وهو ما أدى بها إلى تجاهل عقد الإيجار الساري والركون إلى العقد المصطنع الذي تحرر بعد ١٧ عاماً من استمرار شغل الطاعن للعين والانتفاع بها وسداد أجرتها علماً بأن سداد أجره شهر واحد كافٍ بذاته لثبوت علاقة الإيجار وهذا الفهم الخاطئ أدى إلى استخلاص غير سائغ وجنوح في التكييف للواقع وهو ما جرّه إلى الخطأ في تطبيق القواعد القانونية المتعلقة بالاثبات .

---

(١) في هذه الصيغة وغيرها من الصيغ أضفنا المزيد من المبادئ الحديثة التي أصدرتها محكمة النقض بعد رفع الطعن والحكم فيه ، حيث أن هذه المبادئ تتفق مع ما جاء بوقائع الطعن وأسبابه .



**الوجه الثاني :** القاعدة أنه لا يجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما يجب اثباته بالكتابة ما لم يوجد نص أو اتفاق يقضى بغير ذلك - ويقصد بما يجب اثباته بالكتابة التصرف غير محدد القيمة أو الذي تزيد قيمته على مائة جنيه وكذلك ما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي ( الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٩ ق لسنة ٢٧/٢/١٩٨٠ ) (قواعد النقض في ستين عاماً للمستشار محمد خيرى أبو الليل ص ٦٤ و٦٥) كما أن جواز اثبات عقد الايجار بالبيّنة مقرر لمصلحة المستأجر وحده دون المؤجر وقد دفع الطاعن في جلسة التحقيق وجلسات المرافعة بعدم جواز الاثبات بالبيّنة فيما يخالف عقد الايجار الثابت منذ عام ١٩٦٠ والسارى المفعول لكن محكمة أول درجة تجاهلت هذا الدفع واعتبرت هذا العقد غير قائم أصلاً وبنت قضاءها التمهيدى والنهائى على أساس العقد الصورى المصطنع اهداراً لقواعد القانون المتعلقة بالاثبات ، ولا تترخص المحكمة في تصيد من يتحمل عبء الإثبات لأن هذا التحديد من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة النقض (الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٥/٦/١٩٩٨) .

**الوجه الثالث :** أنه حتى في مجال التسليم الجدلى بأن الطاعن تخلى عن عين التداعى فإن حكم أول درجة لم يفتن لنطاق من لهم حق الامتداد القانونى للعقد إذ أن الثابت من أوراق الدعوى أن المطعون ضده الأول زعم أن الطاعن تخلى عن العين منذ عام ٧٢ وسأيرته للمحكمة فى هذا الزعم فلا بأس لكن الثابت أنه فى عام ١٩٧٢ كان المستفيدون من حق الامتداد هم والده الطاعن التى كانت تقيم معه ( توفيت عام ١٩٨٩ ) وشقيقه وشقيقته وابنه ( المطعون ضده الثالث ) وكل هؤلاء كانوا أحياء يرزقون فى عام ١٩٧٢ ومع أن الأصل فى الزوجة أنها تقيم مع زوجها والأصل فى الأولاد غير المتزوجين أنهم يقيمون مع والديهم بحيث إذا ادعى المؤجر عكس ذلك كان عليه عبء الاثبات ( د. أحمد أبو الوفا - ص ٢٧٦ - المرجع السابق ) ، إلا أن الحكم تجاهل كل هؤلاء ولم يبيّن سبب استبعادهم كشركاء فى حق الامتداد القانونى لعقد الايجار حيث لا يملك المؤجر تحرير عقد الايجار لأحد المنتفعين دون الباقيين إلا برضاؤهم جميعاً . ( د. أبو الوفا - المرجع السابق ص ٢٧٥ ، وراجع أحكام النقض المشار إليها فيها ) .

ومن هنا فإن الحكم المطعون فيه يسلم أيضاً بمزاعم المطعون ضده الأول ( المدعى ) من أن المطعون ضدها الثانية هي الوحيدة صاحبة هذا الحق في الامتداد وأنه ما حرر لها عقد الايجار الصوري الباطل المؤرخ عام ١٩٨٩ ( بعد ١٧ سنة من الترك المزعوم ) إلا امتثالاً لحكم القانون وهي قالة باطللة يراد بها باطل .

**الوجه الرابع :** يقول الأصوليون أن من سعى الى نقض ما تم من جهته فإن سعيه مردود عليه والثابت أن الحكم المطعون فيه سلم بترك الطاعن للمعين والتخلي عنها وذلك دون دليل سوى القول المرسل من جانب المطعون ضده الأول وهو قول وليد قصد سوء مردود عليه ذلك أنه يعلم أن الطاعن هو المستأجر وإلا فعلى أى أساس يتقاضى منه الأجرة شهرياً وبأى صفة ، ولما كان مقتضى الفسخ الا يصبح للعقد وجود قانوني وبالتالي لا يكون له امتداد لأن الامتداد والحالة هذه يرد على غير محل وهو محال ومن الغريب أن الحكم الاستثنائي المطعون فيه الذى أيد حكم أول درجة المطعون فيه قد أخطأ فى رده على هذه النقطة حين قال فى حيثياته أنه ليس هناك تعارض بين فسخ عقد الايجار أو انتهائه بالنسبة للتارك وبين امتداده بالنسبة لمن له الحق فى الاستمرار فى شغل العين ( ص ٩ ) ولم يقل الحكم على أى أساس قام بنفى التعارض بين مفهوم العبارتين وعلى أى دليل اعتبر الطاعن تاركاً للمعين وهذه المسائل وإن كانت تتعلق بوزن الدليل وفهم الواقع إلا أنها تخضع لرقابة محكمة النقض من حيث التكييف .

### **ثانياً : القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال :**

وذلك من ثلاثة أوجه :

**الوجه الأول :** استعرض حكم محكمة أول درجة المطعون فيه نص المادة ١٨/ج من القانون رقم ٨١/١٣٦ ثم أورد ثلاثة مبادئ على التوالي من أحكام محكمة النقض معروفة للمشتغلين بالقانون أولها يقول أن تعبير المستأجر عن إرادته فى التخلي عن العين قد يكون صريحاً وقد يكون ضمناً وأن استخلاص ذلك من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع ، ويقول ثانياً أن استخلاص اثبات أو نفي الترك من

مسائل الواقع ، ويقول ثالثها أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع فيها يستقل بها قاضي الموضوع ( ص ٧ من الأسباب ) ثم بعد سرد هذه المبادئ التي هي من قبيل تحصيل الحاصل ذكر الحيثية الوحيدة في بضعة أسطر والتي بنى عليها قضاءه للمعيب حتى يكاد الحكم أن يكون خالياً من التسبب إذ ليس من قبيل التسبب أن يقول الحكم أن محكمة النقض قالت كذا وكذا وأن نص القانون كذا وكذا وإنما يتعين أن يكون الدليل كافياً بحيث يحمل الحكم على أسباب جلية حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب الحكم في تقديره لكفاية هذا الدليل الذي أسس قضاءه عليه وقد تجلّى القصور والفساد في التدليل في كون الحكم لم يعن ابتداءً ببحث واقعة التخلي عن العين من جانب الطاعن ولم يقل كيف أقادت الأوراق قبل وبعد صدور الحكم التمهيدى بأن هناك تركاً صريحاً أو ضمناً لعين التداعى وإذا كان الحكم الاستثنائى المطعون فيه قد أضاف في أسبابه أن قرينة التخلي يكشف عنها ما جاء بالمحضر رقم ..... لحال قسم ..... والذي رأى أنه يفيد تنازل الطاعن للمطعون ضدها الثانية عن العين ورأى أن تنازلها عن هذا المحضر لا ينفي بالضرورة واقعة التبرك والتخلي وإنما يعنى تنازلها عن حقها في منع تعرض شقيقتها ( الطاعن ) لها في الشقة فإن هذا الحكم بدوره قد عاره الفساد ذلك أن المقرر في قضاء محكمة النقض أن القرينة هي استنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة بحيث إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة بيقين فإنها لا تصلح مصدراً للاستنباط ( الطعن رقم ١٩٠ و ١٩١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٤/٣/١٩٩٠ ص ٧٣٧ لسنة ٤١ ج ) فالمحضر الإدارى رغم أنه تم بإيعاز من المطعون ضده الأول فهو في حقيقته يدور أساساً حول نزاع بين زوجة الطاعن وشقيقته ( المطعون ضدها الثانية ) التي حررت هذا المحضر من منطلق خوف هذه الشقيقة من أن يطردها شقيقها ( المستاجر الطاعن ) من الشقة بإيعاز من زوجته ولكن بعد أن تدخل الطاعن بين زوجته وشقيقته بادرت الأخيرة بالتنازل في اليوم التالى ومن ثم فقد أصبحت قرينة هذا المحضر بالنسبة لواقعة التخلي قرينة

محتملة وغير ثابتة بيقين وبالتالي فلا تصلح أساساً للاستنباط ويكون الأخذ بهذا المحضر كدليل على الترك والتخلي من قبيل الاستنباط الفاسد الذى تخضع فيه محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض .

**الوجه الثانى :** من المقرر أن التخلي لا يكون إلا لأشخاص لم يكونوا مقيمين مع المستأجرين وليس عليه التزام باسكانهم ( الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢١ ) .

كما أن من المقرر أن ايصالات سداد الأجرة دليل بذاتها على قيام العلاقة الايجارية ( الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٨٩/٤/١٢ قواعد النقض فى ستين عاماً للمستشار محمد خيرى أبو الليل ص ٦٣ ) ، والثابت أن الحكم المطعون فيه تجاهل عقد ايجار الطاعن وهو العقد الصحيح القائم والسارى المفعول منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن أو على الأقل حتى عام ١٩٨٩ تاريخ استلام المطعون ضده الأول للأجرة والذى لم يقدم ايصالاً واحداً صادراً بإسم شقيقة الطاعن ( المطعون ضدها الثانية ) التى حرر لها عقد الايجار الصورى المؤرخ عام ١٩٨٩ والذى عول عليه الحكم أخذاً بالظن وتركاً لليقين الذى يتعين أن تبنى عليه الأحكام .

**الوجه الثالث :** أنه لا يكفى أن يقول الحكم أنه يطمئن لشهادة الشهود بل يجب أن يدلل عقلاً على هذا الاطمئنان ثم يوضح دلالة الشهادة على الواقعة بحيث يستخلص منها النتيجة استخلاصاً سائفاً والا يكون الحكم قد قضى بغير دليل بل وخالف الثابت بالأوراق - فالثابت أن الشاهد الأول من شهود المدعى ( المطعون ضده الأول ) قرر أن الشقة كانت مؤجرة للطاعن وأن والدته وشقيقته ( المطعون ضدها الثانية ) وابنها ( المطعون ضده الثالث ) كانوا يقيمون بها وأن الطاعن ترك الشقة لشقيقته وعند حضوره لتقبل العزاء فى والدته بقى بالشقة فأبلغت شقيقته ضده لعدم التعرض لها وأنه أثناء النزاع بينهما قام المؤجر ( المطعون ضده الأول ) بتحرير عقد لها كما قرر هذا الشاهد أن المطعون ضده الأول حرر العقد لشقيقة الطاعن ( المطعون ضدها الثانية ) سنة ٩٠ بعد وفاة الأم وأنها تركت الشقة ونقلت عفشها فى

سنة ١٩٩٠ وأضاف الشاهد وهو صاحب المصلحة باعتباره صهر المطعون ضده الأول أن الطاعن لم يتقطع صلته بالشقة منذ استئجارها.

كما أن الشاهد الثاني للمطعون ضده الأول تضاربت أقواله على النحو الثابت بحكم التحقيق ، هذه خلاصة الشهادة ومدلولها واضح وهو أن المؤجر ( المطعون ضده الأول ) كان يعلم بالنزاع بين الطاعن وشقيقته بل انه حرر العقد الصوري إبان هذا النزاع كما كان يعلم بأن ابنه ( المطعون ضده الثالث ) يقيم بالشقة مع والديه ومع ذلك حرر العقد الصوري لشقيقة الطاعن وتجاهل الابن كما أن الشاهد يؤكد صراحة أن الطاعن لم تنقطع صلته بالشقة . هذه هي شهادة شاهدي المطعون ضده الأول وقد أكد شاهد الطاعن أيضاً إقامته بالشقة هو وزوجته وشقيقته ونجله دون انقطاع كل ذلك مع ما هو ثابت وغير منكور من المطعون ضده الأول أن الطاعن كان يسدد وحده الأجرة وتصدر الايصالات بإسمه طيلة ١٧ سنة فإذا كانت الشهادة بهذا الوضوح فلا يجوز الخروج على مراميها وتأويلها تأويلاً عكسياً أو سوق عبارة مرسله مفادها أن المحكمة تطعن لأقوال الشهود وإذا كان تقدير أقوال الشهود من مسائل الواقع فإن تحريف هذه الأقوال أو تجاهل مؤداها أمر يتعلق بوزن الدليل وتكييف فهم الواقع وهو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض إذ من المقرر أن القاضي إذا بنى حكمه على واقعة استخلصها من مصدر لا وجود له أو موجود ولكنه مناقض لما أثبتته أو غير مناقض ولكن من المستحيل عقلاً استخلاص تلك الواقعة منه كان هذا الحكم باطلاً ( الطعن رقم ٦٤٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ ) .

### ثالثاً : الإخلال بحق الدفاع :

وذلك من وجهين :

**الوجه الأول :** أن الحكم المطعون فيه أغفل دفاعاً جوهرياً للطاعن ولم يعنِ بتحميصه حيث دفع أمام محكمة أول درجة سواء أثناء جلسة التحقيق أو في جلسة المرافعة بعدم جواز اثبات ما يخالف عقد الإيجار

المؤرخ ١٩٦٠ بالبيّنة بما مؤداه بطلان حكم التحقيق قيعما أورده من قلب لعبه الاثبات ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع الجوهري الذي قد يتغيّر به وجه الرأى فى الحكم كما سايرتها المحكمة الاستثنائية حيث اكتفت رداً على هذا الدفاع باستعراض أحد مبادئ محكمة النقض الذى يقول بأن قاضى الموضوع غير ملزم بالرد على كافة ما يقدمه الخصم من مستندات ولا بأن يتتبعهم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل منها مادام أن قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلاً فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج، وهذا المبدأ معروف ومسلم به ولكن يثور التساؤل هل الحكم الاستثنائى المطعون فيه قد التزم بما اشترطه المبدأ وهو ثبوت قيام الحقيقة التى اقتنع بها الحكم وإيراده الدليل عليها الجواب قطعاً بالنفى ذلك أن ما اقتنع به الحكم وبنى قضاؤه عليه لا توجد له أصول ثابتة بالأوراق بل أن دلالة الأوراق والمستندات تفيد عكس ما اقتنع به الحكم وانتهى اليه بتسبيب معيب فى اطار استدلال فاسد ومن المقرر أن الطلب أو الدفع أو أوجه الدفاع الجازم الذى تلتزم محكمة الموضوع بالإجابة عليه فى حكمها ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه فى أسباب الحكم (الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ ص ١١٩١ لسنة ٣٨).

**الوجه الثانى :** تجاهل الحكم المطعون فيه الابتدائى والاستثنائى مستندات الطاعن وأهمها إيصالات الأجرة المسددة حتى عام ١٩٨٩ والتى لم يجصدها أو ينكرها المطعون ضده الأول ولم يوضح سبب تجاهلها ولم يتعرض لدلالة تسديد المستأجر لمدة ١٧ سنة للأجرة فكيف يتصور عقلاً أن يظل المؤجر من عام ١٩٧٢ ( وهو تاريخ زعمه بأن المستأجر تخلص عن العين ) حتى عام ١٩٨٩ يتقاضى الأجرة من مستأجر يعلم أنه ترك العين ومن الغريب أن محكمة الاستئناف فى ردها على ذلك لم تذكر سوى حكم النقض سالف الإشارة الذى يقول أن المحكمة غير ملزمة بالرد على كافة ما يقدمه الخصوم من مستندات

بل انها اى المحكمة انتهت الى أن المطعون ضدها الثانية هي المستفيدة الوحيدة مع ما هو ثابت من أنه فى عام ١٩٧٢ تاريخ الترك المزعوم كان المستفيدون إذا سلمنا جديلاً بالترك - هم الوالدة والشقيقتين والشقيقتين والأين وحتى لو قيل أن الوالدة قضت نحبا وأن الشقيقتين والشقيقتين تركوا العين فلم يثبت أن الابن المطعون ضده الثالث قد ترك العين حيث لم يغادرها منذ ولادته بل وتزوج فيها وأنجب أما الأوراق التى قدمها المطعون ضده الأول والتى اعتبرها الحكم الطعين من قبيل التعزيز لقريئة الترك كعنوان شقة الطاعن الأخرى أو رقم التليفون أو العنوان الثابت فى رخصة السيارة فهى فضلاً عن أن الطاعن قد جردها تعتبر غير منتجة ولا تفيد كدليل ولا يحاج الطاعن بما ورد بها من بيانات فضلاً عن كونها قرائن فاسدة فى مجال الاستدلال على واقعة خطيرة الآثار كواقعة الترك والتخلى

#### عن الطلب المستعجل :

فإنه لما كان تنفيذ الحكم المطعون فيه والمؤيد بالاستئناف المطعون فيهما مما يعود بالضرر الجسيم على الطاعن وهو ضرر يتعذر إن لم يكن يستحيل تداركه إذ من السهل على المطعون ضده الأول فيما لو نفذ الحكم وتسلم شقة التداعى أن يقوم بتغيير معالمها سيما وأن هذه هى نيته أصلاً ونية شقيقته التى تسكن فى الشقة الملاصقة لشقة التداعى .

#### بخام عليه

نطلب أولاً : وبصفة مستعجلة قبول الطعن شكلاً وقبل الفصل فى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصابر بجلسة (١) ..... فى الاستئناف رقمى ..... و ..... لسنة ..... والقاضى بقبول الاستئناف شكلاً وفى موضوعهما برفضهما وتأييد الحكم المستأنف

(١) حكمت المحكمة فى الشق المستعجل بوقف التنفيذ ثم حكمت بعد ذلك بنقض الحكم

الذى قضى فى موضوع الدعوى الأصلية والادخال باخلاء المدعى عليها  
والخصم المدخل من العين محل التداعى والمبيّنة بصحيفة الدعوى وعقد  
الايجار المؤرخ ..... مع التسليم والمصروفات .

**ثانيًا :** بنقض الحكم الاستثنائى المطعون فيه الصادر فى  
الاستئناف رقمى ..... و ..... لسنة ..... وكذلك الحكم  
الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ..... من محكمة .....  
الابتدائية فى الدعوى رقم ..... لسنة ..... ايجارات كلى وفى  
جميع الأحوال الزام المطعون ضده الأول المصروفات ومقابل الأتعاب  
على جميع درجات التقاضى .

**وكيل الطاعن**



# محكمة النقض الدائرة المدنية

## مذكرة تارحة

فى الطعن رقم ..... المرفوع من السيد/ .....

طاعن

ضد السيد/ .....

مطعون ضده

### الموضوع

أوضحنا الموضوع وأسباب الطعن فى صحيفة الطعن فنحيل الى ما  
جاء بها ونحتفظ بحق الرد على ما عسى أن يقدمه المطعون ضده من  
دفاع .

بناء عليه .

نصمم على الطلبات الواردة بصحيفة الطعن .

وكيل الطاعن

**صيغة رقم (٢)**  
**صحيفة طعن بالنقض**  
**فى الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة**  
**فى الاستئناف رقم ..... ق**  
**والاستئناف رقمى ....، ... ق الصادرين بجلسة ...**  
**(الموضوع - دعوى مسئولية تقصيرية)**  
**محكمة النقض - القلم المدنى**

انه فى يوم ..... الموافق ..... الساعة ..... بسكرتارية محكمة  
النقض :

أمامى انا ..... رئيس سكرتارية محكمة النقض :

أودعت هذه الصحيفة برقم ..... من الأستاذ ..... المحامى  
المقبول أمام محكمة النقض بمكتبه الكائن بشارع .....  
والوكيل عن الأستاذ / ..... المحامى بالاستئناف العالى  
بشارع .....

**ضد**

السيد / وزير الداخلية بصفته ويعلمن بهيئة قضايا الدولة بمجمع  
التحرير قسم قصر النيل وقرر أنه يطعن بالنقض على الحكم الصادر  
من محكمة استئناف القاهرة بجلسة ..... فى الاستئناف رقم .....  
ق القاضى أولاً : بقبول الاستئناف شكلاً . ثانياً : وفى موضوع  
الاستئناف رقم ..... لسنة ..... ق والاستئناف الفرعى برفضهما  
والزام كل مستأنف بمصاريف استئنافه ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل  
أتعاب المحاماة كما يطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة  
استئناف القاهرة بجلسة ..... فى الاستئناف رقم ..... ق القاضى

(١) الطعن رقم ٤٠٨ س ٥٩ ق.

أولاً : بقبول الاستئناف شكلاً . ثانياً : وفى موضوع الاستئناف  
رقم ..... لسنة .....ق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى  
وإلزام المستأنف ضدهما المصاريف على الدرجتين ومبلغ عشرين  
جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

## للموضوع

(١) بتاريخ ..... اعتقل الطاعن بدون سبب عن طريق مباحث أمن  
الدولة بالاسكندرية التابعين للمطعون ضده وأودع السجن الحرى  
الذى لقي فيه من ضروب التعذيب ما يستعصى على الوصف وأخيراً  
جرى تلغيق تهمة له هى أنه صديق للمستشار ..... والمستشار  
المساعد ..... اللذين قتل وقتلها أنهما من الإخوان المسلمين وأن  
الطاعن كان يشاركهما بعض الاجتماعات للعمل على قلب نظام  
الحكم وقدم الطاعن وآخرون للمحاكمة فى القضية رقم .....  
لسنة ..... أمن دولة عسكرية عليا .

(٢) ورغم ما هو معروف عن المحاكم العسكرية فى هذه الحقبة  
السوداء والمحاكمات الشكلية التى كانت تجرى فى ساحاتها بتعليمات  
من الدكاتوريين الصغار فقد عجزت عصابة السوء التابعة للمطعون  
ضده آنذاك عن إثبات هذه التهمة قبل الطاعن فوجهوا اليه تهمة أخرى  
هى العلم باجتماعات قيل أنها كانت تُعقد لقلب نظام الحكم وأنه لم  
يبلغ السلطات عنها ، وعلى غرار محاكمات نورمبرج فى أعقاب الحرب  
العالمية الثانية أدانت المحكمة العسكرية الطاعن بالسجن سنتين وصدر  
الحكم عليه فى ..... .

(٣) نفاذاً لهذا القرار الجائر - الذى من الظلم أن تطلق عليه وصف  
الحكم - ظل الطاعن بسجن القناطر حتى ..... أى أنه أمضى عشرة  
أيام زائدة على مدة الحبس حيث كان المفروض أن يفرج عنه فى .....  
ولاقى الطاعن ألواناً من الإهانات والضرب وإهدار الكرامة تحتاج إلى  
سفر ضخمة وليس هنا مجال تذكرها .

(٤) بتاريخ ..... صدر قرار من رئيس الجمهورية استناداً إلى  
القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بأعتقال الطاعن - ومن الجدير بالإشارة أن

هذا القانون قدحكم بعدم دستوريته فى الدعوى رقم ٥ لسنة ٧ ق .

٥) اقتيد الطاعن الى معتقل طره وفى هذا المعتقل وضع فى زنزانه ضيقه مع أعداد من المعتقلين وهى زنزانه اقل صفاتها أن تكثر الحشرات فى جنباتها ، والخير عنها نازح متباعد والشر دان من جميع جهاتها ، بها بعوض وذباب كالضباب ، وبها من الجرذان والخنافس كالطنافس أفرشت فى أرضها ، لو شم اهل الأرض منتن ريحها اردى الكماة الصيد عن صهواتها ، وبها من النمل السليمانى ما قد قلّ ذر الشمس دراتها ، منسوجة بالعنكبوت سماؤها ، والأرض قد نسجت على أفتاتها ، كيف السبيل الى النجاة ولا نجاه ولا حياة لمن رأى حياتها ، كم بات فيها الطاعن منفرداً وبازغ العيين من هلكاتها ، ويقول يا رب السموات العلا ، يا رازقاً للوحش فى فلواتها أسكنتنى بجهنم الدنيا ، ففى أخراى هب لى الخلد فى جناتها .

٦) وفى هذا الظلام المدلهم الذى عاشه الطاعن كانت تقدم له من فضلات الأطعمة ما تأنف الحيوانات عن تعاطيه هذا بالاضافة الى تكريس « نوبتجيات» للشتائم والبذاءات والإهانات التى يعف عنها اللسان فضلاً عن القلم وطبيعى أن الطاعن وهو فى سن يناهز الأربعين وقتئذ لم يتحمل هذه الحياة وأصيب بمرض جلدى فتم نقله الى مستشفى أبو زعبل حيث أودع مع المسجونين العاديين فتمتع بمعاملة كذلك التى يعامل بها المجرمون .

٧) كان الطاعن ممنوعاً من أن يزوره أحد الى أن أفرج عنه فى .... أى أن مدة الاعتقال تجاوزت العشرة شهور . وبعد الافراج صدر القرار الجمهورى رقم ٨٣٥ لسنة ١٩٧٢ بالعفو عن العقوبة بالنسبة لجميع من دينوا فى الجنائية رقم ١٦ لسنة ٦٨ أمن دولة عسكرية عليها ومنهم الطاعن الذى كان قد أمضى مدة الحبس المحكوم بها عليه وهى سنتين زيد عليها عشرة أيام كما سيقت الاشارة فى البند (٣) .

٨) بتاريخ ..... أقام الطاعن وآخر وهو الأستاذ ..... المحامى الدعوى رقم ..... لسنة ..... أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون ضده وآخرون وطلب الطاعن فى هذه الدعوى

الحكم له بالتعويض ثلاثين ألف جنيه لما أصابه من أضرار أدبية ومادية نتيجة اعتقاله وتعذيبه بالسجون والمعتقلات على النحو السالف ذكره .

٩) بعد تداول القضية صدر الحكم فيها بجلسته ١٩٨٦/٢/٢٢ بالزام المطعون ضده بأن يؤدي الطاعن مبلغ ثلاثة آلاف جنيهه والمصروفات المناسبة ومبلغ عشرة جنيهاً - مقابل أتعاب المحاماة ولم يرتضِ الطاعن هذا الحكم فطعن عليه بالاستئناف رقم ١٠٣/٣٣٧٨ ق كما لم يرتضِ المطعون ضده بالحكم فطعن بدوره عليه بالاستئناف رقم ٤٠٨٦ لسنة ١٠٣ ق حيث صدر الحكم في الاستئناف بجلسته ١٩٨٨/١٢/١٣ بقبولهما شكلاً وفي موضوع الاستئناف رقم ٣٣٧٨ لسنة ١٠٣ والاستئناف الفرعي برفضهما وإلزام كل مستأنف بمصاريف استئنافه ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وفي موضوع الاستئناف رقم ٤٠٨٦ لسنة ١٠٣ ق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وإلزام المستأنف ضده المصاريف على الدرجتين ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

ولما كان الاستئنافان المطعون عليهما قد شابهما مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله كما أن استخلاصهما للواقع في الدعوى كان استخلاصاً غير سائغ ولا يتفق مع الثابت بالأوراق كما اعترى الحكمان قصور في التسبيب بالإضافة إلى أن أسبابهما معيبة بما يستوجب نقضهما للأوجه الآتية :

## أسباب الطعن

### أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون :

ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأه فى تطبيق القانون من وجهين :

**الوجه الأول :** أن أسباب الحكم تؤكد ثبوت أركان المسؤولية طبقاً للمادتين ١٦٣ و ١٧٤ من القانون المدنى من خطأ وضرر ولكنه حين أنزل حكم القانون على وقائع الدعوى جنع جنوحاً خرج به عن التطبيق القانونى السليم أية ذلك أنه أثبت أن المطعون ضده لم ينكر اعتقال الطاعن بل وأنه قدم من المستندات الرسمية ما يفيد هذا الاعتقال كما ثبت أن الطاعن قد استبقى فى السجن مدة زائدة عن المدة التى قررها حكم المحكمة العسكرية العليا ويكفى لقيام المسؤولية ثبوت اهدار حرية المضرور حتى ولو لم يقع عليه تعذيب لأن مجرد حبس انسان بدون وجه حق أو استمرار حبسه بعد أن انتهت مدة الحبس هو فى ذاته تعذيب ورغم أن الحكم المطعون فيه لم ينف هذه الوقائع حتى يكون اخلاء مسؤولية المطعون ضده وبالتالي رفض التعويض قائماً على أساس إلا أنه حين قضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة فيما قضت به من تعويض هزيل للطاعن تأسيساً على ثبوت أركان المسؤولية ( التى سلم الحكم الاستثنائى المطعون فيه بقيامها ) فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون لأن من المقرر أن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ( الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩ والطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ والطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠ والطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٨ ) .

**الوجه الثانى :** لم يعين الحكم العناصر المكوّنة للضرر والتى يجب أن تدخل فى حساب التعويض وتلك مسألة قانونية تهيمن عليها محكمة النقض ( الطعون أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة

١٩٦٣/٤/١١ ، والطعن رقم ٩٢١٥ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٧)  
 فالثابت من الأوراق أن الطاعن طلب مبلغ ثلاثين ألف جنيه كتعويض  
 أدبي ومادى عن الأضرار التى أصابته ومع تسليم الحكم المطعون فيه  
 بقيام مسئولية المطعون ضده إلا أنه لم يتعرض إطلاقاً للضرر الأدبي  
 ودارت جميع أسبابه حول التعويض المادى حيث انتهى الى أنه لم  
 يطمئن لأقوال الشهود وهى أقوال منصبة على واقعة التعذيب وهى  
 واقعة مادية الهدف من وراء اثباتها تأكيد الخسارة للمادية التى حلت  
 بالطاعن والكسب الذى فاتته ونحو ذلك من مصروفات العلاج المادية وما  
 شابهها وإذا كان حكم محكمة أول درجة حين قضى بتعويض ثلاثة  
 آلاف جنيه وأجمل فيه عناصر الضرر بحيث لم يحدد كم من هذا المبلغ  
 يوازى التعويض المادى وكما يقدر للتعويض الأدبي فإنه لا يكون قد  
 أخطأ القانون لأنه بيّن عناصر الضرر الذى قضى من أجله بالتعويض  
 وناقش كل عنصر منها على حدة وبيّن أوجه أحقية الطاعن فى  
 التعويض فلأعليه بعد ذلك إن هو قدر التعويض عن الضررين المادى  
 والأدبي جملة بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ، لكن حكم محكمة  
 الاستئناف المطعون فيه لم يترسم هذا المسلك كما لم يكن أمامه حسبما  
 تتضح - أسبابه سوى مناقشة التعويض المادى وحين استبان له من  
 وجهة نظره الخاطئة أنه لم يستطع الركون الى شهادة شهود الطاعن  
 ولعدم وجود أدلة أخرى تساند الطاعن كما قال فإنه يرفض الدعوى  
 ويلغى حكم التعويض الهزيل الذى قضت به محكمة أول درجة وهنا  
 فقد أغفل حكم الاستئناف الحديث عن التعويض الأدبي وهو ثابت  
 ثبوتاً لا شك فيه نتيجة واقعة الاعتقال فى ذاتها وهى واقعة غير منكورة  
 ومن المسلم به أن الضرر المادى فى مثل ظروف هذه الدعوى ليس له  
 وزن كبير إذ لو كان الأمر أمر كسب فات أو خسارة حلت أو نفقات  
 علاج فتلك كلها أمور يمكن تغطيتها مادياً بل ومن الممكن نسيانها على  
 مر الزمن ، أما ما يقتل النفس ويذمرها ويستعصى على النسيان فهو  
 الضرر الأدبي وخاصة فى مثل ظروف المعتدى عليه فالمعتدون رجال  
 شرطة ومباحث درسوا فنون التعذيب وطبقوها بأمانة على ضحايا  
 النظام فى تلك الحقبة السوداء من تاريخ مصر التى سادت فيها شريعة

الغاب كما قالت بحق محكمة أول درجة والمعتدى عليه من رجال القانون ولم يشفع له مركزه أو كبر سنه ومن هنا فالطاعن لا يستطيع أن ينسى أن زبانية التعذيب صفعوه وركلوه وداسوه بالأقدام وكالوا له السباب إشكالاً وأنواعاً فوق اهدار حريته بحبسه دون وجه حق فأى اهدار للكرامة والانسانية والشرف أبشع من هذا الجرم أتاه تابعو المطعون ضده فالطاعن لا يطمع فى أن يتساوى مع أولئك الذين يحفظون على الحيوان كرامته فقد سمعنا وقرأنا أن المحاكم فى سويسرا قضت لصاحب كلب بتعويض أنبى على شخص أهان الكلب ، وفى فرنسا قضت بتعويض على شخص أساء الى قطة (راجع دندبييه دى فابر ، موجز القانون الجنائى فقرة ٢٧٧ ص ١٠٤ باريس ١٩٤٦) لكن الطاعن وهو يصور مدى الآلام النفسية وفظاعتها حين يستعرض شريط الحادثة حالة كونه مواطناً آمناً يفاجأ بالقبض عليه وتعذيبه وإلصاق اتهام مشبوه به وحبسه واستمرار الحبس واستمراره ثم اعتقاله بعد انتهاء فترة الحبس ثم تلك الألقاب المختلفة من التعذيب والإهانة التى يعجز شياطين الجن عن إتيانها حتى لكأنه كان يتوق أن يحشر فى سدة مع اللصوص وتجار المخدرات الذين كانوا أحسن حالاً منه ، أن مال الدنيا بأسره لا يكفى رداً لشرف الطاعن أو اشفاء لقليله . فلو كان الطاعن قد فقد كل ما يملك لكان أهون عليه مما رأى من عذاب وكل مال يهون ويعوض إلا الشرف والكرامة فإن جرحها جدياً ليم لأنه جرح منحوت بسكاكين فى أغوار اللاشعور ولم يكن التعويض المالى فى يوم من الأيام بلسماً لرأب مثل هذه الجراح المتأصلة من الضرر الذى أصابه ، ورغم كل هذه المالبسات فإن الحكم المطعون فيه لم يتعرض إطلاقاً للضرر الأدبى لأننا لو سلمنا بما انتهى اليه -وهو ما لا نسلم به - من أنه يطمئن لشهادة الشهود فكان يتعين عليه وهو تحت بصره اعتراف صريح من المطعون ضده بواقعة الاعتقال أن يرتب على ذلك - المسئولية ويتصدى للضرر الأدبى مادام الخطأ ثابتاً ثبوتاً لم ينكره الحكم فإذا ما تنكب هذا السبيل كان مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون ( راجع الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٤ والطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣١



والطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣١ والطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٨ والطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٢/٤ والطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٧ والطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ والطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩ والطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ .

### ثانياً : القصور فى التسبيب :

يعنى الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره فى التسبيب والتناقض فى الأسباب من وجهين :

**الوجه الأول :** ان الحكم قال فى أسبابه ان أساس التعويض فى الدعوى المستأنف حكمها هو التعذيب وهو ما يعنى وقوع التعذيب ، ومتى كانت الجهة المطعون ضدها لم تنكر اعتقال الطاعن بل وقدمت للمحكمة صورة من قرار الاعتقال ومن ثم فإن واقعة الاعتقال نفسها ليست مثار جدل ويقرها الحكم الطعين لكنه حين أنزل حكم القانون على الواقعة رفض طلب التعويض الذى هو مؤسس على حلول الضرر بالطاعن نتيجة التعذيب وبالتالي فإنه حتى لو سلم الحكم المطعون فيه بعدم حصول تعذيب فلا يمكنه التسليم بعدم وجود اعتقال ولا تلازم هنا بين الاعتقال والتعذيب لأن الاعتقال فى حد ذاته وحتى بدون تعذيب ينطوى على تعذيب نفسى ومعنوى ومن هنا فإن أسباب الحكم المطعون فيه تكون قد تناقضت وتلك مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض حيث لا يجادل الطاعن فى الموضوع الذى هو من اطلاقات المحكمة .

**الوجه الثانى :** ان الحكم المطعون فيه رفض الأخذ بشهادة شهود الطاعن وركن الى تسبيب يتجاهل قيمة الشهادة فجاء قاصر البيان قصوراً يعيبه ، أية ذلك ان أحد شاهدى الطاعن قرر فى شهادته ان الطاعن كان فى زنزانة منفردة وكان يقدم له الطعام الرديء وأنه مريض بمرض جلدى وقال الشاهد الثانى ان الطاعن كان محل تكدير ويحرم من الزيارات ومن الخطابات ، وقد قال الحكم للطعون فيه ان المحكمة لا

تطمئن الى أقوال هذين الشاهدين دون أن يفسر السبب رغم وضوح شهادتهما فخرج الحكم بتلك الأقوال الى غير ما تؤدي الى مراميها وأنه وإن كان من المقرر أن أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن ذلك مشروط بالأ تخرج المحكمة بتلك الأقوال الى غير ما يؤدي اليه مدلولها ( الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١/٢٥/١٩٧٥ مجموعة المكتب الفني س ٢٦ ص ١٤٧١ ) وهذا الوجه لا ينحل الى جدل موضوعي وإن تلك المسألة قانونية من صميم اختصاص محكمة النقض .

### **بناء عليه**

يطلب الطاعن نقض الحكم الاستثنائي المطعون عليه الصادر في الاستئناف رقمي ..... و..... والاحالة الى إحدى الدوائر الاستئنافية الأخرى للفصل مجدداً في النزاع مع الزام المطعون ضده المصروفات ومقابل الأتعاب .

**وكيل الطاعن**

### صيغة رقم (٣)

#### صحيفة طعن بالنقض<sup>(١)</sup>

على حكم استئنافي تعارض مع حكم محكمة  
القيم بشأن تصرف مالك خاضع للحراسة  
محكمة النقض  
الدائرة المدنية

أودعت هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض يوم .....  
الموافق / / وقيدت بجدولها تحت رقم ..... لسنة .....  
وهي مقدمة من الأستاذ ..... المحامي لدى محكمة  
النقض بمكتبه ..... بصفته وكيلًا عن كل من الأستاذ  
الدكتور / ..... الأستاذ بكلية الحقوق جامعة .....  
بتوكيل عام زسمى رقم ..... صادر بتاريخ ..... من  
مأمورية الشهر العقاري بجهة ..... والأستاذ / .....  
المستشار بالمحكمة الإدارية العليا عن نفسه وبصفته وكيلًا عن والدته  
السيدة / ..... وعن شقيقته السيدة / .....  
بتوكيل عام رسمي رقم ..... صادر بتاريخ ..... من  
مأمورية الشهر العقاري ..... والجميع يقيمون بشارع .....  
وقد أودعت التوكيلات مع الطعن .

#### ضمم

(١) السيد المستشار المدعي العام الاشتراكي بصفته حارسًا وممثلًا  
للمركز المالي للمرحوم ..... والممثل القانوني لورثته .....  
و ..... و ..... المقيمين بشارع ..... بجهة .....

---

(١) الطعن رقم ١٢٦٠ س ٦٦ ق.

ويعلمون بجهاز المدعى العام الاشتراكى بمبنى وزارة العدل بلاطوغلى  
قسم السيدة زينب .

٢) السيد المستشار المدعى العام الاشتراكى بصفته سائلة الذكر  
ويعلم على سبيل الاحتياط بهيئة قضايا الدولة بمجمع التحرير قسم  
قصر النيل بالقاهرة .

## وقرر

انه يطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة بورسعيد  
الابتدائية بجلسة ..... فى الدعوى رقم ..... لسنة  
..... مدنى كلى اهالى والقاضى منطوقه بما يلى : : حكمت  
المحكمة بوقف الدعوى وأبقت الفصل فى المصروفات ، وكذلك على  
الحكم الاستئنافى الصادر من محكمة استئناف الاسماعيلية مأمورية  
استئناف بورسعيد الدائرة الثالثة المدنية فى الاستئناف المقيد بجداول  
المأمورية تحت رقم ..... والصادر بجلسة ..... والقاضى  
منطوقه بما يلى : : حكمت المحكمة - أولاً : بقبول الاستئناف شكلاً .  
ثانياً : وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والزم المستأنفين  
بالمصاريف .

وانه يبني طعنه على الوقائع والأسانيد التالية :

## الموضوع

١) أقام الطاعنون الدعوى رقم ..... لسنة ..... مدنى  
كلى اهالى بورسعيد ضد المطعون ضده طلبوا فى ختامها الحكم أصلياً  
بفسخ عقد البيع المؤرخ ..... مع ما يترتب على ذلك من آثار مع  
الحكم بالتعويض الذى تراه المحكمة على أساس المسئولية التقصيرية  
واحتياطياً سداد باقى الثمن وقدره ..... والفوائد القانونية من  
تاريخ الاستحقاق وكذا الحكم بالتعويض الاتفاقى ومقابل أتعاب  
المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

٢) كان سند الطاعنين فى طلباتهم أنهم يمتلكون كامل أرض وبناء  
العقار رقم ..... بشارع ..... شياخة ..... قسم

..... ببورسعيد وهو عبارة عن منزل مسطحة ٣١٢ متراً مربعاً ومحدداً بالحدود المشار إليها بأصل صحيفة افتتاح الدعوى وإن هذا المنزل مخلف للطاعنين من مورثهم المرحوم .....

(٣) وأضاف الطاعنون أن المرحوم ..... التاجر ببورسعيد اشترى منهم هذا العقار بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ..... بثمن قدره ..... سدد منها مبلغ ..... وتبقى للبائعين (الطاعنين) مبلغ ..... جنيته امتنع عن سدائها في الميعاد المقرر بالعقد رغم التنبيه عليه وتكليفه بالوفاء وقت أن كان على قيد الحياة .

(٤) عاود الطاعنون مطالبة المطعون ضده بهذا المبلغ بمقتضى ائذار على يد محضر مؤرخ ..... بوصفه الممثل القانوني للمشتري ..... الذى فرضت عليه الحراسة بتاريخ ..... من محكمة القيم وتأيد الحكم من محكمة القيم العليا فى ..... كما اختصم الطاعنون ورثة الخاضع المتوفى واختصموا المطعون ضده بصفتهم حارساً على أموال ورثة الخاضع أيضاً طبقاً لحكم الحراسة اللاحق الصادر بفرض الحراسة على ورثة الخاضع .

(٥) واستطرد الطاعنون فى دعواهم قائلين أن المطعون ضده بصفته هذه أدخل العقار محل النزاع ضمن أملاك الخاضع وأملاك ورثته رغم أنه لم يخرج قانوناً من ملكية الطاعنين حالة كونه لم يسجل وإعمالاً لقاعدة أن الملكية فى العقار لا تنتقل إلا بالتسجيل وأضاف الطاعنون أن العقد الذى لم يسجل لا ينشئ إلا التزامات شخصية بين طرفيه على نحو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض ( الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٩ السنة ٣٤ ص ٤٦١ ) .

وتأسيساً على ذلك فإن الطاعنين لا يحتاجون بحكم الحراسة خصوصاً وإن العقار لم يخرج قانوناً عن ملكيتهم .

(٦) وانتهى الطاعنون الى طلباتهم سائلة البيان وأضافوا أنهم لجأوا الى محكمة القيم بهذه الطلبات إلا أنها رفضت بعضها وقالت أنها لا تختص ببعض الآخر ، ويعد تداول القضية أمام محكمة أول درجة صدر فيها الحكم بجلسة ..... بوقف الدعوى وأبقت الفصل فى

المصرفيات فاستأنفه الطاعنون بالاستئناف رقم ..... من محكمة استئناف الاسماعيلية ( مأمورية استئناف بورسعيد ) وطلبوا فى صحيفة الاستئناف الحكم بقبوله شكلاً وفى الموضوع بالفاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بطلبات المستأنفين الواردة بأصل الصحيفة والزام المستأنف ضده المصرفيات ومقابل اتعاب المحاماة على الدرجتين .

٧) استند الطاعنون فى استئنافهم الى أسباب حاصلها الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله من عدة أوجه أولها أنه طبق المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وهو نص مقحم على وقائع النزاع الذى تحكمه قواعد القانون المدنى وعلى فرض تطبيقه فإن الوقف لا يكون لأجل غير مسمى إذ وقف الدعوى وفقاً لقانون المرافعات إما أن يكون تحليقاً أو جزاء ، وثانيهما أن نص المادة ٢٠ سالف الإشارة معطوف على نص المادة ١٩ من ذات القانون التى نصت على أن المعهود اليه بالحراسة يلتزم بواجبات الحارس المنصوص عليها فى القانون المدنى وبالتالي يكون ملتزماً فى مواجهتهم بأداء حقوقهم وثالثها أن المشرع لم يشأ فى المادة ٢٠ المشار اليها أن توقف الخصومات التى تكون قائمة أو التى تقوم بين صاحب الحق والخاضع للحراسة إذ لو قصد المشرع ذلك لنص عليه صراحة أما وإنه لم يفعل فإن حق الطاعنين يكون ثابتاً فى توجيه أى طلب أو دعوى للمطعون ضده باعتباره الممثل القانونى لمدينهم ، كما تأسس الاستئناف على القصور فى التسبيب وهو باء من اكتفاء الحكم المطعون فيه بسرد المستندات المقدمة من المستأنفين دون التعرض للمراد منها أو محاولة استخلاص الدليل وأن الاستدلال بالمادة ٢٠ فى مجال تسبيب حكم الاستئناف المؤيد لحكم محكمة أول درجة ليس له محل لأن المراد من هذه المادة فى شأن الوقف هو أنه بصدر حكم الحراسة يكون على الدائنين ألا يوجهوا دعواهم الى الخاضع بل الى المطعون ضده بصفته .

٨) وبعد تداول الاستئناف حكمت المحكمة بجلسة ..... بقبوله شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والزمت المستأنفين بالمصاريف وه كذا سارت محكمة الاستئناف على درب

محكمة أول درجة فى الوقوع فى خطأ تأويل القانون وتطبيقه بل  
وأضافت خطأ جديداً بفصلها فى المصروفات فحملت المستأنفين بها  
وهو ما يعنى أنهم خسروا الدعوى مع أن المحكمة لم تتصد للموضوع  
سواء فى أول درجة أو فى ثانى درجة بما لا يمكن معه تحديد من هو  
الخاسر للدعوى حتى يمكن تحميله بالمصروفات .

## أسباب الطعن

### أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون :

ينعى الطاعنون على الحكم الابتدائى المطعون فيه رقم .....  
أهالى بورسعيد وعلى الحكم الاستثنائى المؤيد له الرقيم .....  
لسنة..... خطاهما فى تطبيق القانون وتأويله وذلك من أربعة  
أوجه :

**الوجه الأول :** طبق الحكم المطعون فيه نص المادة ٢٠ من القانون  
رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ تطبيقاً خاطئاً إذ تنص هذه المادة على أنه : « إذا  
حكم بفرض الحراسة على جميع أموال الخاضع ترتب على ذلك الحكم  
وقف المطالبات والدعاوى المتعلقة بالأموال المفروضة عليها الحراسة ولا  
يجوز استئناف السير فيها إلا إذا انقضت الحراسة نون مصادرة -  
وعلى دائنى الخاضع الذين لهم ديون ممتازة أو عادية أن يطلبوها من  
الجهة القائمة على الحراسة » . والمستفاد من ذلك أنه بصور حكم فرض  
الحراسة يكون على الدائنين ألا يوجهوا دعواهم الى الخاضع ولهم أن  
يتقدموا بها الى المدعى العام الاشتراكى وفقاً للقواعد الواردة بالقانون  
أو اختصاص المدعى العام أمام القضاء العادى الذى يختص بالفصل فى  
كافة المنازعات ما لم يرد نص صريح مخالف لذلك ، ولم يتضمن  
القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ أى نص يعنى سلب ولاية القضاء العادى من  
الاستمرار فى نظر الخصومات الخاصة بالدائن والخاضع للحراسة  
بطريق الدعوى . ( راجع المستشار مصطفى الشاذلى - موسوعة  
أسباب الحراسة والجزاء السياسى فى قانون المدعى العام الاشتراكى  
ص ٣٤٣ و ٣٤٤ ) .

فالمشرع إذن أراد بالنص المذكور القضاء على مظنة التواطؤ بين من صدر ضده الحكم بفرض الحراسة وآخرين بقصد الحصول على أحكام يترتب عليها تحميل الأموال المفروضة عليها الحراسة بديون أو استحقاقات بقصد تهريبها من الحراسة ولهذا فإن الوقف لا ينصب على الدعاوى التى ترفع ضد المدعى الاشتراكى وإنما يشمل الدعاوى التى كانت متداولة بين صاحب الحق والمفروض عليه الحراسة قبل فرضها لعلّة مؤداها أنه ( أى المشرع ) لم يعد يعترف بأهلية المدين للتقاضى بعد فرض الحراسة وإنما حل محله من يمثلّه قانوناً وهو المدعى الاشتراكى الذى يتعيّن توجيه الدعاوى والمطالبات اليه دون سواه ولو كان المشرع يرى حظر اقامة الدعاوى ضد المدعى الاشتراكى بعد فرض الحراسة لكان قد نص على ذلك صراحة بأن قال : « يمنع اقامة دعاوى أو مطالبات بشأن المال المفروض عليه الحراسة » وهو ما يخالف المادة ٦٨ من الدستور التى تكفل حق التقاضى وإلا فإن الدائن وفقاً للتأويل الذى ذهب اليه الحكمان المطعون فيهما لن يستطيع الحصول على حقه وسوف ينتهى الأمر الى نتيجة غير مسلمة وهى أن الدائن عليه أن يتربص حتى تنقضى الحراسة دون مصادرة وهو انتظار لا يعلم مداه أو كان حقه سيصادر نتيجة المصادرة إذا حكم بها وعندئذ يكون قد منع حتى من مجرد التناضل بشأن حقه الذى بات معلقاً على أمور فى ضمير الغيب الأمر الذى يجافى العدل والمنطق ويبتعد عن مقاصد المشرع .

**الوجه الثاوى :** من المقرر أن تفسير التشريع لا يكون إلا فى حالة غموض النص أو ابهامه أو اقتضايه أو تناقضه وأنه متى كان النص واضحاً فلا محل للتفسير ولو فرضنا أن نص المادة ٢٠ غامض أو يحتاج الى تفسير أو أن اللفظ يحمل على أكثر من معنى فإن القاضى وهو يفسر عليه أن يستند الى طرق داخلية فى التفسير كالاستنتاج بطريق القياس أو الاستنتاج من باب أولى أو الاستنتاج من مفهوم المخالفة وكذلك يهتدى فى تفسيره بطرق خارجية من أهمها الاستناد الى حكمة التشريع نفسه والرجوع الى المصدر التاريخى للنص



والاسترشاد بالأعمال التحضيرية ويتطابق هذه القواعد على نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ سالف الإشارة - بفرض أنه يحتاج الى تفسير - نجد أنه أورد في عجز الفقرة الأولى قوله : « ولا يجوز استئناف السير فيها ( أى الدعاوى ) إلا إذا انقضت الحراسة دون مصادرة » - فعبارة لا يجوز استئناف السير تعنى الدعاوى التى كانت متداولة وقت صدور القانون ولا تسرى على الدعاوى التى ترفع ابتداء لأن المشرع فى هذا النص قد أعطى حالة غير منصوص عليها حكماً عكس الحكم فى حالة منصوص عليها لاختلاف العلة فى الحالتين أو لكون الحالة المنصوص عليها هى جزئية من جزئيات الحالة غير المنصوص عليها فتخصيصها بحكم يستخلص منه أنها تنفرد بهذا الحكم دون سائر الجزئيات الأخرى وهو تفسير بطريقة الاستنتاج من مفهوم المخالفة ( راجع السنهاوى وأبو ستيت ، أصول القانون طبعة ١٩٣٨ ص ٢٠٨ و ٢١٠ وما بعدها ) فإذا أضفنا الى ذلك الحكمة من صدور النص محمولاً على التاريخ الذى صدر فيه لتبين أن الحكيم المطعون عليهما قد أخطأ فى التفسير الصحيح للقانون .

**الوجه الثالث :** ان مقتضى نصوص المواد من ١٨ الى ٢١ مجتمعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ان الحراسة تحكمها القواعد العامة فى القانون المدنى بما مؤداه ان الحارس ( وهو المدعى الاشتراكى ) يصبح بحكم القانون نائباً إذ يعطيه القانون سلطة فى إدارة الأموال الموضوعة تحت حراسته والنياحة هنا نيابة قانونية من حيث المصدر الذى يحدد نطاقها ويكون الحارس وحده هو صاحب الصفة فى جميع أعمال الإدارة والتصرف التى تدخل فى سلطته فهو وحده الذى يتولاها دون المالك الذى غلّت يده بسبب الحراسة ، ويترتب على ذلك ان جميع الدعاوى التى تدخل فى سلطة الحارس يكون الحارس وحده هو صاحب الصفة فى رفعها عليه ( السنهاوى - الوسيط ج ٧ - المجلد الأول فقرة ٤٥١ ص ٩١٠ و فقرة ٤٦٥ ص ٩٣٧ ) وإذا كانت حراسة المدعى الاشتراكى ضرب من الحراسة الادارية فإن مؤدى ذلك وبطريق اللزوم أنها حين تفرض فإنها تغلّ يد أصحاب المال عن ادارته أو التصرف فيه ولا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى بشأنه أثناء الحراسة وإنما

يباشرها الحارس المعين طبقاً للقانون لأسباب تقتضيها المصلحة العامة للدولة ( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١ ص ١٧ ص ٢١٤ ) والبادئ من وقائع النزاع المطروح أن الطاعنين وجهوا دعواهم سواء أمام محكمة القيم أو أمام المحكمة المدنية الى المدعى الاشتراكي وهي لم تكن دعوى متداولة وقت صدور القانون أو وقت فرض الحراسة حتى يمكن أن ينالها الوقف أو تستأنف سيرها بعد الوقف وإنما هي دعوى مرفوعة ابتداء بطلب أحقيتهم بموجب ورقة ثابتة التاريخ وهي المستند رقم (٥) بحافطة الطاعنين الذي ينطوى على شهادة رسمية صادرة من مأمورية الشهر العقاري ببورسعيد تفيد أن الطاعنين (البائعين ) أعدوا مشروع عقد البيع النهائي فى حياة الخاضع وقبل أن تفرض عليه الحراسة ولكنه تقاعس عن التوقيع فأخل بالعقد وحق عليه تنفيذ الشرط الجزائى ومن المقرر أن عدم تنفيذ المدين للالتزامه التعاقدى أو التأخير فى تنفيذه يعد خطأ يترتب مسئوليته (الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٨) ولكن القدر لم يمهل الطاعنين حتى يستأنوا حقوقهم منه إذ واقته المنية وما تبع ذلك من تكرار مطالبة ورثته حتى انتهت الحال الى تولى المطعون ضده مهمة تمثيل الخاضع المتوفى وتمثيل ورثته قانوناً بعد أن فرضت عليهم الحراسة .

**الوجه الرابع :** تنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات على أنه يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل فى حساب المصاريف مقابل اتعاب المحاماة وقد أخطأ الحكم الاستثنائى المطعون فيه رقم ..... لسنة..... ( استئناف الاسماعيلية ) حيث قضى بالزام الطاعنين بالمصروفات لأن معنى ذلك أنه اعتبرهم قد خسروا الدعوى مع أن الثابت أن الحكم لم يفصل فى الموضوع ولم يتعرض لوقائع النزاع إذ أن الحكم بوقف الدعوى لا تستنفد به المحكمة ولايتها فى الفصل فى موضوع النزاع وهو ما حرص معه الطاعنون على أن يطلبوا فى طلباتهم الختامية أمام محكمة الاستئناف اعادة القضية الى محكمة أول درجة وقد فطن حكم أول درجة الى هذا النظر حين أبقى الفصل فى

المصرفيات لكن الحكم الاستثنائي لم يتنبه الى ذلك فوقع في الخطأ حين اعتبر الطاعنين خاسرين للدموى وبالتالي حكم عليهم بالمصرفيات وهذا الخطأ يعيبه ويحفز على نقضه .

### ثانياً : القصور والاخلال بحق الدفاع :

وذلك من وجهين:

**الوجه الأول :** ان الحكم الاستثنائي المطعون فيه خلط بين تصرف الخاضع وتصرف الغير فقرر ان مفاد نص المادة ٢٠ أن المشرع لم يستثن إلا الأموال التي تصرف فيها الخاضع للغير ولو لم يكن التصرف قد سجل متى كان هذا التصرف ثابت التاريخ قبل منع التصرف بالبيع عملاً بالمادة ١٨ وأضاف الحكم قوله أنه لما كان المستأنفون لم يقوموا بتسجيل عقد البيع الابتدائي المؤرخ ..... كما وأن هذا العقد غير ثابت التاريخ وكان العقار موضوع هذا العقد يقع تحت السيطرة الفعلية للخاضع وقت الحكم بفرض الحراسة على أمواله ومن ثم فإنه يتعين القضاء بوقف المطالبات والدعاوى ، وهذا الذي قاله الحكم الطعين ينطوي على الخلط وعدم فهم الواقع أية ذلك أن الخاضع هو المشتري وليس البائع فهو إذن ليس للتصرف في المال وبالتالي فإن الإشارة الى الاستثناء الذي أورثته المادة لا تكون إشارة في محلها إذ المقصود من النص هو معالجة الحالات التي يتصرف فيها الخاضع في المال المفروضة عليه الحراسة وليس تلقى الخاضع لهذا المال من الغير كما وأن الخاضع وإن كانت له السيطرة الفعلية وقت فرض الحراسة إلا أن العقار موضوع النزاع لم يكن باخلاً في ملكه قانوناً حالة كونه لم يكن قد سجل وبالتالي فليس له سوى حق شخصي قبل الطاعنين كما أن لهم نفس الحق في مواجهته ولقد كان من المتصور تقبل منطق الحكم المطعون فيه إذا كانت الصورة عكسية بمعنى أن يكون الطاعنين هم المشترون ويكون الخاضع هو البائع .

**الوجه الثاني :** وفي رد الحكم الاستثنائي المطعون فيه على اغفال محكمة أول درجة مستندات الطاعنين ومسايرته لهذا الاغفال فقد اكتفى بالقول بأنه لا على الحكم إذا هو التفت عن المراد من المستندات

المقدمة أو استخلاص الدليل فيها مدامت أسبابه كافية لحمل المنطوق ،  
فهذا الرد قاصر ويؤكد الاخلال بحق الدفاع والتناقض فى التسبب  
وبيان ذلك أن الحكم الاستثنائى المطعون فيه حين عرض فهمه المادة ٢٠  
من القانون أعقب ذلك بإيراد الاستثناء المشار اليه بالمادة ١٨ من ذات  
القانون وهو أن التصرفات الثابتة التاريخ يمكن أن تستثنى من حظر  
التعامل بعد فرض الحراسة وفى نفس الوقت يقول الحكم انه لا تثريب  
عليه إذا التفت عن المستندات أو استخلاص الدليل منها مدامت أسبابه  
كافية لحمل المنطوق ووجه التناقض أن أحد هذه المستندات وهو  
الشهادة الرسمية الصادرة من مأمورية الشهر العقارى ببورسعيد وهى  
تؤكد تاريخ التصرف فهى ورقة ثابتة التاريخ فإذا التفت الحكم المطعون  
فيه عن دلالتها أو لم يقسط هذه الورقة حقها من الفحص فإنه يكون قد  
تناقض مع ما ذكره وعرضه بخصوص الاستثناء فلا يقبل من الحكم  
فى مثل هذه الحالة أن يحكم على خلاف ما تفصح عنه دلالة هذا  
المستند وإلا فإنه يكون قد قضى به وبغير ما هو ثابت بالأوراق فضلاً  
عن التهاثر والتناقض الذى يجعله قاصراً قصوراً يعيبه. ( الطعن رقم  
٦٦٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٢/٩ )

### بناء عليه

يطلب الطاعنون الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض  
الحكمين المطعون فيهما رقم..... لسنة ..... مدنى كلى أهالى  
ورقم ..... استئناف الاسماعيلية ( مأمورية استئناف بورسعيد )  
وأعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيها مجدداً مع الزام  
المطعون ضده بالمصروفات على جميع درجات التقاضى .

وكيل الطاعنين

---

ملحوظة : راجع حكم محكمة القيم فيما يلى .

## باسم الشعب محكمة القيم

بالجلسة المنعقدة علناً بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة  
القاهرة فى يوم السبت ٢٨ من ربيع الأول سنة ١٤١٣ هـ الموافق ٢٦  
من سبتمبر سنة ١٩٩٧ م .

بالبهية المؤلفة برئاسة المستشار/ عوض جادو نائب رئيس محكمة  
النقض .

وعضوية السادة المستشارين:

نائب رئيس محكمة النقض	رضوان عبد العليم
نائب رئيس محكمة النقض	سعيد الغرباوى
نائب رئيس محكمة النقض	سعيد أنيس

والشخصيات العامة السادة المستشارين :

المستشار/ أحمد نصر الجندى نائب رئيس محكمة النقض سابقاً	
المستشار/ فاروق فؤاد	نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية
الدكتور/ مصطفى فهمى	

مدير إدارة الصحافة والاعلام بالخارجية سابقاً  
ويحضور السيد المستشار/ جمال اسماعيل

مساعد المدعى العام الاشرافى  
وبحضور السيد أمين السر/ على محمد على

أصدرت الحكم الآتى

فى الدعوى المقيدة بجدول المحكمة برقم ١٤٤ لسنة ١١ قى قيم  
حراسات .

المرفوعة من

(١) السيدة / محاسن عبد الحميد الزرقانى وآخرون .

## ضمد

(١) السيد المستشار / المدعى العام الاشتراكي .

(٢) السيد / .....

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة ويعد المدولة قانوناً .  
حيث ان التظلم قد استوفى أوضاعه الشكلية ومن ثم فهو مقبول شكلاً .

ومن حيث ان وقائع الدعوى تخلص في ان المدعين باشروا دعواهم أمام الدائرة المدنية لهذه المحكمة بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة في ١٩٩١/١٢/٤ اختصم فيها المدعى العام الاشتراكي بصفته ممثلاً وحارساً للمركز المالي للمرحوم ..... وأعلنت في ١٩٩٢/١/٦ طلبوا في ختامها الحكم - أولاً : بصفة أصلية استبعاد العقار المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وعقد البيع المؤرخ ١٩٨٢/٥/١٧ من القيمة المالية والمركز القانوني للخاضع للحراسة وورثته الوارد بالحكمين الصادر أولهما في ١٩٨٩/٥/٢٧ من محكمة القيم والمؤيد بالظعن رقم ٤٦ لسنة ٦٦ قيم عليا الصادر بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٤ والحكم الصادر من محكمة القيم رقم ٢٦ لسنة ٢٢ ق حراسات بتاريخ ١٩٩١/٦/١٥ القاضي بفرض الحراسة على الورثة . ثانياً : بفسخ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٨٢/٥/١٧ المحرر بين المدعين بصفتهم بائعين وبين ..... بصفته مشترياً وتسليمه خالياً وبالحالة التي كان عليها وقت البيع مع إلزامه بالتعويض المناسب . ثالثاً : وبصفة احتياطية إلزامه بأن يؤدي للمدعين مبلغ خمسة عشر ألف جنيهًا قيمة باقى الثمن ومبلغ خمسين ألف جنيهًا على سبيل التعويض مع إلزامه المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقالوا شرحاً لدعواهم أنه بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٨٢/٥/١٧ اشترى المرحوم ( الخاضع للحراسة ) من المدعين كامل أرض وبناء العقار رقم ٥١ شارع طرح البحر إلّتابع قسم العرب بمحافظة بورسعيد والموضح الحدود والمعالم

بالعقد وذلك لقاء ثمن اجمالي قدره ٩٠,٠٠٠ جنيه ( تسعون ألف جنيه) ، نفع منها بمجلس العقد ٧٥,٠٠٠ جنيه وتبقى للمدعين مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه تأخر للمشتري فى سدادها اتفق على سدادها عند تحرير العقد النهائى الذى تحدد لتحريره مدة ستة شهور من تاريخ البيع .  
وبتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٧ صدر حكم محكمة القيم بفرض الحراسة على المشتري وتأييد هذا الحكم من المحكمة العليا للقيم فى الطعن رقم ٤٦ لسنة ٦ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٤ - كما استصدر المدعى الاشتراكى بعد وفاة المشتري ، الخاضع - الحكم الصادر من محكمة القيم فى الدعوى رقم ٢٦ لسنة ٢١ ق حراسات بتاريخ ١٩٩١/٦/١٥ بفرض الحراسة على الورثة وأن المدعى العام الاشتراكى - وتبعته محكمة القيم - أورد العقار فى المركز المالى لورثة الخاضع . وانتهى قائلًا أنه كلف المدعى العام الاشتراكى بالوفاء بباقي الثمن إلا أنه تقاعس عن الوفاء مما أصبح معه العقد مفسوخاً نتيجة الاخلال بالتزام جوهرى فى عقد البيع وهو دفع كامل الثمن الأمر الذى حدا بهم لرفع هذه الدعوى - وركن المدعون فى دعواهم الى حافظة مستندات طويت على انذار على يد محضر موجه من المدعين الى المدعى العام الاشتراكى فى ١٠/٧/١٩٩١ يطالبونه بباقي الثمن وحافظة أخرى طويت على المستندات الآتية :

١) صورة ضوئية من عقد البيع المؤرخ ١٩٨٢/٥/١٧ - صورة ضوئية من ملحق عقد البيع مؤرخة ١٩٨٢/٩/٣ ( اعلام وراثية بوفاة عبد الغنى محمد الصغير فى ١٥/٨/١٩٦٨ وانحصار ارثه فى زوجته وأولاده المدعين فى هذه الدعوى وانتهى قائلًا أنه تظلم للمدعى العام الاشتراكى الذى رفض تظلمه مما اضطر معه اتخاذ طريق الدعوى .

وحيث أنه بالجلسة صمم الحاضر عن المتظلمين على طلباته الواردة وطلب مساعد المدعى العام الاشتراكى الممثل بالجلسة رفض الطلب .

وحيث انه بالنسبة لطلب استبعاد العقار موضوع التظلم والمبين الحدود والمعالم بعقد البيع المؤرخ ١٩٨٢/٥/١٧ ، من المركز المالى

للخاضع المرحوم ..... فلما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أجازت للمحكمة قرض الحراسة على أى مال يكون فى الواقع تحت سيطرة الخاضع للحراسة ولو كان على اسم الغير متى كان الخاضع مصدر ذلك المال . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن العقار موضوع التظلم فى حيازة الخاضع وتحت سيطرته أثناء تاريخ صدور أمر المدعى العام الاشتراكى بالمنع من التصرف والادارة فإن طلب المتظلمين استبعاد هذا العقار من المركز المالى للخاضع يكون على غير أساس يتعين رفضه .

وحيث أنه بالنسبة لطلب فسخ عقد البيع المؤرخ ١٧/٥/١٩٨٢ المتضمن بيع المتظلمين للمرحوم ..... العقار موضوع التظلم فإنه لما كان المتظلمين لم يحصلوا على حكم نهائى بفسخ هذا العقد وكانت هذه المحكمة غير مختصة بفسخ هذا العقد فإن هذا الطلب يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث أنه بالنسبة لطلب الزام المدعى العام الاشتراكى بأن يؤدى للمتظلمين خمسة عشر ألف باقى ثمن العقار - فلما كان يتعين على كل دائن للخاضع للحراسة أن يتقدم للمدعى العام الاشتراكى بالمبالغ الدائنة له قبل الخاضع فإنه لا يجوز مطالبة المدعى العام الاشتراكى بسداد باقى الثمن ومن ثم يتعين عدم قبول هذا الطلب وتكون الدعوى برمتها على غير أساس متعيّنة الرفض .

### **فلهذه الأسباب**

حكمت المحكمة بقبول التظلم شكلاً ورفضه موضوعاً .

**رئيس المحكمة**

**أمين السر**



## صيغة رقم ( ٤ )

### صحيفة طعن بالنقض

فى الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة  
بجلسة ..... فى الاستئناف رقمى ..... و.....  
وفى الحكم الصادر بجلسة ..... من محكمة  
جنوب القاهرة فى الدعوى رقم ..... لسنة ..... م.ك  
( الموضوع - صحة ونفاذ عقد بيع عرفى )

### محكمة النقض

### الدائرة المدنية

أودعت هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض فى يوم .....  
الموافق / / برقم ..... من السيد الأستاذ / ..... المحامى  
المقبول أمام محكمة النقض بمكتبه .

### والوكيل عن كل من

١) السيد / ..... عن نفسه ويصفته ولياً على أولاده  
القصر ..... و..... بالتوكيل رقم ..... لسنة  
..... رسمى عام ..... للمقيم بشارع .....

٢) السيدة / ..... بالتوكيل رقم ..... لسنة .....  
رسمى عام ..... والمقيم .....

٣) السيدة / ..... بالتوكيل رقم ..... رسمى عام  
..... والمقيمة بنفس العنوان .

بالطعن بالنقض عن موكلية المذكورين ..... ( طاعنين )

### ضد كل من

١) السيد / - ..... المقيم بشارع .....

- ٢) السيدة ..... المقيمة بنفس العنوان .  
 ٣) السيدة/..... المقيمة بشارع .....  
 ٤) السيد/..... المقيم بنفس العنوان  
 ٥) السيد/..... المقيم بنفس العنوان .  
 ٦) السيد/..... المقيم بنفس العنوان .

### الطعن ينصب على :

- ١- الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بجلسة .....  
 فى الاستئناف رقمى ..... لسنة ..... ق و.....  
 لسنة .....ق والحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية  
 بجلسة ..... فى الدعوى رقم ..... لسنة .....  
 ٢- والقاضى أولهما بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع  
 برفضهما وتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنفين كل بمصاريف  
 استئنافه ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة والقاضى ثانيهما  
 بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ فى ..... والمتضمن بيع  
 المطعون ضدها الثالثة عن نفسها وبصفتها وكيلة عن المطعون ضدهم  
 الرابع والخامس والسادس الى المطعون ضدهما الأول والثانية كامل  
 أرض وبناء العقار رقم ..... المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى  
 وعقد البيع لقاء ثمن قدره ..... جنيهاً مع التسليم والزام الطاعنين  
 المصاريف والأتعاب .

### الطلبات

أولاً : ويصفة مستعجلة قبول الطعن شكلاً وقبل الفصل فى  
 الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصادر بجلسة ..... من محكمة  
 استئناف القاهرة فى الاستئناف رقمى ..... و..... والقاضى  
 بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم  
 المستأنف الذى قضى بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ .....  
 عن كامل أرض وبناء العقار رقم ..... المبين الحدود والمعالم  
 بالصحيفة والعقد لقاء ثمن قدره ..... مع التسليم والزام الطاعنين  
 المصاريف .

ثانيًا : ينقض الحكم الاستثنائي المطعون عليه الصادر في الاستثنائيين رقمي ..... و ..... ق وكذلك الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة بتاريخ ..... في الدعوى رقم ..... وفي جميع الأحوال الزام المطعون ضدّهما الأولين المصاريف والأتعاب .

## الموضوع

اشترى الطاعنون من المطعون ضدّهما الثالثة وياقي المطعون ضدّهم من الرابع حتى السادس كامل أرض وبناء المنزل رقم ..... شارع ..... وتم تسجيل هذا العقد وشهره برقم ..... في يوم ..... الساعة العاشرة والربع صباحاً وفوجيء الطاعنون بالمطعون ضدّهما الأولين يرفعان الدعوى رقم ..... لسنة ..... مدنى كلى جنوب القاهرة ضدّ البائعين فتدخلًا بجلسة ..... متضمنين الى المدعى عليها ( المطعون ضدّهما الثالثة ) فى طلب رفض الدعوى استنادًا فى طلب التدخل «الى ملكيتهما للعقار بموجب العقد المسجل ، وكان المطعون ضدّهما الأولين قد ارتكنا فى دعواهما الى ايصال معنّون (ايصال استلام وعقد بيع مبدئى ) ثم عبارات ( استلمت أنا المطعون ضدّهما للمبلغ ..... » وهذا عربون بيع العقار رقم ..... شارع ..... وهذا عربون بيع العقار المتفق عليه وهو مبلغ ..... جنيه وقد تسلمت هذا المبلغ من السيد/ ..... والسيدة/ ..... ( المطعون ضدّهما الأول والثانية ) وذلك لحين استكمال باقى المبلغ المذكور وقد قمت باجراء هذا البيع عن نفسى ٦ قرايظ وعن أولادى الثلاثة البالغين السادة/ ..... و ..... و ..... ( المطعون ضدّهم من الرابع الى الأخير ) والوارثين فى العقار المذكور ١٨ قيراط وأقر اثنى وكيلة عن أولادى الثلاثة المذكورين فى بيع حصتهم المذكور وأنى على استعداد للتوقيع نيابة عنهم بتوكيلات ( ذكرت فى الورقة ) وأنى مستعدة أنا وأولادى فى حالة الرجوع عن هذا البيع لدفع تعويض قدره ..... جنيه للسيد المذكور وحرره ( المطعون ضدّهما الأول والثانية ) ١ وقد تصرر هذا ايصال بالاستلام لحين استكمال المبلغ المشار اليه بانتهاء اجراءات البيع ، ثم كلمة ، المستلمة وتوقيع المطعون ضدّهما الثالثة وفى

مقابل هذه العبارة من المستلحة حتى التوقيع توجد عبارة ، شاهد..... (المطعون ضده الرابع ) ثم كلمة التوقيع وتحتها اسمه وقد تأرخ الايصال بتاريخ ..... ثم تلى ذلك سطر مستقل جرت عبارته على ما يأتى « اتعهد أنا ..... ( المطعون ضده الأول ) بتقديم عقد البيع الابتدائى فى فترة خلال أسبوع من تاريخه ، ثم توقيع منسوب له .

وكانت المطعون ضدها الثالثة والتي انضم الطاعنون اليها فى طلباتها قد طعنن فى هذه الورقة بالتزوير وقالت أنها مجرد إيصال عن استلام المبلغ أضيفت اليه عبارات منها عبارة « عقد بيع » فى عنوانها و« صفر الى مبلغ خمسمائة جنيه » كانت مقدرة كتعويض ، وعبارة تفقيط الخمسة آلاف جنيه .

وتدب خبير فى الدعوى أيد الطاعنة بالتزوير فيما قررت عن هذه الإضافات كما اشارت فى طعنها الى العبارة الأخيرة فى ذيل هذه الورقة وبها تعهد من المطعون ضده الأول وأبانت فى تقرير طعنها أنها لا تتفق والقول المثبت فى صدر الورقة من عبارة عقد بيع مبدئى ثم جادل الخصوم فى التقرير واعيدت المأمورية الى الخبير فأيد ذات الرأى فطلب المطعون ضدهما الأولين اثبات نزولهما عن التمسك بجزء الورقة الذى اقتصر عليه ادعاء التزوير فقبلت للحكمة منهما ذلك ثم تصدت فى حكمها بعد ذلك لطالبي التدخل ( الطاعنين ) وقالت أنه استناداً الى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ فى شأن تنظيم الشهر العقارى والذى نص فى مادته السابعة عشر على أنه يترتب على ذلك أن حق المدعى إذا ما تقرر بحكم مؤشّر به طبقاً للقانون يكون حجة على من ترتبت له حقوق بعد أو من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها ثم لجرت للحكمة المفاضلة بين عقد الطاعن وبين تسجيل الصحيفة للمطعون ضدهما الأولين فقالت أن تسجيل الصحيفة سبق تسجيل العقد نظرياً ويكون تسجيل الصحيفة حجة عليهم ويكون طلب طالبي التدخل رفض الدعوى على غير سند من القانون « كما ورد فى أسباب الحكم ، دون أن تفتن الى أن الطاعنين قد انضموا الى المطعون ضدهما الثالثة فى طلباتها ودفاعها ومنذ طعنها على الورقة بالتزوير وتكييفها للورقة

على أنها إيصال لا عقد ( إيصال من طرف واحد ) وكان من المتعين عليها قبل رفض دعواهم بعد أن قبلت تدخلهما أن تفصل في هذا الدفاع باعتباره من ضمن دفاعهما المطروح على المحكمة الذي انضموا اليه إلا أنها لم تفعل ثم التفتت الى دفاع المطعون عليها الثالثة بعد أن انتهت تماماً من الفصل في دعوى المتدخلين ( الطاعنين ) وبعد أن استبعدت العبارات المطعون عليها بالتزوير فأتت ان الورقة تتضمن تعاقداً بين المطعون ضدهما الأولين والمطعون ضدها الثالثة عن حصة في العقار بمبلغ ..... جنيه وأضاف الحكم بما يخالف الثابت من الأوراق القول بأن المشتريين دفعا باقى الثمن بأن أودعاه خزانة المحكمة ، الأمر الذى لم يحدث إلا بعد صدور الحكم ثم استطرد الحكم بعد ذلك وقال أن فى ذلك ابراء لزمتهما والى أن السند ما هو إلا عقد بيع لا مجرد وعد بالبيع ولا مشروع عقد بيع ثم أنهت حكمها بما انتهت اليه فى منطوقها من اثبات صحة ونفاذ هذا العقد والزمتم المدعى عليهم التسليم فطعن الطاعنون على هذا الحكم بالاستئناف رقم ..... وطعنت المطعون عليها الثالثة بالاستئناف رقم ..... وكان مبنى استئناف الطاعنين هو التمسك بدفاع البائعة لهم والتي انضموا فيه اليها فى دعواها وقالوا أن الثابت من الورقة المقدمة أنها إيصال استلام مبلغ على أن يحرر عقد البيع خلال أسبوع كما نص فى هذه الورقة هلى أن المبلغ المدفوع عربون يحق لكل من الطرفين أن يحتل منه إذا ما دفع تعويضاً قدره ٥٠٠ جنيه وأن تعهد المطعون ضده الأول كان بتقديم عقد البيع خلال أسبوع فإذا مضى الأجل كان للمطعون عليها الثالثة العدول . وصمموا على أن هذا السند لا يعدو أن يكون وعداً بالبيع مدته أسبوع وأن لجوء المشتريين الى اضافة عبارات على الورقة يدل على أن الورقة لم تكن ولم تنصرف ارادة موقعتها إلا الى اعتبارها كإيصال وأشاروا الى أن المادة ١٠١ مدنى والتي من مقتضاها أن الاتفاق فى شأن عقد من العقود يجب أن يتضمن جميع المسائل الجوهرية فى العقد وإلا فلا ينعقد وقالوا أن مضى المدة المحددة فى الورقة قد أسقط الوعد وأشاروا الى أن المطعون ضدهما الأولين لم يسددا الثمن إلا بعد صدور الحكم الابتدائى فى ..... أى بعد أكثر من أربع سنوات ولا يصح فى منطق القانون أن يبقى الوعد قائماً لمدة أربع سنوات وأشاروا الى أنه وقد

سلم للمطعون ضدّهما الأولين الى أن ما جاء في السند من تحريف فكان يتعيّن التنازل عن السند جميعه .

بينما رفعت المطعون عليها الثالثة الاستئناف رقم .....ق اتفقت فيه والطاعنين في أسباب استئنافها وتمسكت بالتزوير وقالت ان الورقة ما هي إلا إيصال مبدئي وفي أحسن الظروف يعتبر وعداً بالبيع وأنهت صحتها بطلب الغاء الحكم .

ولما كانت محكمة الاستئناف قد انتهت في حكمها المطعون عليه الى ما انتهت اليه بعد أن ناقشت نقطتين الأولى فكرة التنازل عن بعض عبارات السند وهل يتعيّن التنازل عن السند كله والثانية قررت ان الورقة تضمنت أركان البيع وشروطه وصحته وأنها تضمنت عقداً ملزماً للجانبين واعتبرته بيعاً باتاً لا مشروع بيع ولا وعد بالبيع وانتهت الى رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

ولما كان الحكمان المطعون عليهما قد شابهما مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله كما ان استخلاصهما للواقع في الدعوى كان استخلاصاً لا يتفق والثابت من الأوراق كما اعترى الحكمان قصور في التسبيب بالاضافة الى أن أسبابهما جاءت معيبة مما يستوجب نقضهما للأوجه الآتية :

## أوجه الطعن

**الوجه الأول :** الخطأ في فهم الواقع في الدعوى والقصور في التسبيب والخطأ في القانون وفي فهمه الصحيح وتطبيقه وتأويله :

ان حكم محكمة أول درجة بدأ بالتصدي للطاعنين بعد أن قبل تدخلهما تدخلاً انضمامياً الى المدعى عليها ( المطعون ضدها الثالثة ) وتمسكا بدفاع المدعى عليها بما فيه من طعن على الورقة المقدمة من المطعون ضدهما الأول والثانية ( سند دعواهما ) فسلك الحكم مسلكاً غريباً إذ فصل في طلبات المتدخلين بعد قبول تدخلهم ورفضها قبل أن يقول كلمة واحدة في شأن الدفاع الذي انضموا فيه الى المدعى عليها في

الدعوى وقبل أن يفصل في النزاع الذي انضموا الى أحد أطرافه وقال في هذا الشأن أى في شأن رفض دعواهما ( أن اجراء المفاضلة بين عقدهم المسجل وبين تسجيل صحيفة الدعوى يؤدى في نظره الى تفضيل حق رافعى الدعوى ) ورتب على ذلك رفض دعواهما ثم بدأ فى مناقشة دفاع باقى الخصوم وانتهى الى ما انتهى اليه .

وجاء الحكم الاستثنائى المطعون عليه فلم يتناول أو يعقب على مسألة افضلية أحد الطرفين ( الخصوم المتدخلين وأصحاب الدعوى ) وانتهى الى أن اسباب الاستثنائين فى غير محلها مما يستوجب رفضهما وأيد الحكم المستأنف وبذا يكون الحكم الاستثنائى قد أقر حكم محكمة أول درجة فى هذا المدعى مما ينتقل اليه الخطأ بالتالى ويلتصق بالحكم الاستثنائى .

ولما كان حكم محكمة أول درجة قد بدأ بالمتدخلين بعد قبول تدخلهم فأجرى المفاضلة بينهم وبين المدعين فى تلك الدعوى فيما يتعلق بتسجيل العقد والصحيفة ثم حكم برفض دعواهم تأسيساً على ما: انتهى اليه فى هذا الشأن دون أن يفصل فى دفاع وبقوع المدعى عليها ( المطعون ضدها الثالثة ) والتي انضموا اليها ، فإن الحكم يكون قد شابه قصور فى التسببب إذ لم يعرض لدفاعهم الذى انضموا فيه الى المدعى عليها كما أنه قد أخطأ فى تحصيل الواقع فى الدعوى فى شأن دفاعهما فتبرهم عن خطأ أن سند دعواهما القول بالأفضلية وحدها فأغفل تماماً باقى دفاعهما مع أنهم تناولوا الورقة التى يستند اليها المطعون ضدهما الأولين وتمسكوا بدفاع المطعون ضدها الثالثة .

فإذا ما جاء الحكم الاستثنائى ولم يصحح ما وقع فيه الحكم الابتدائى ولم يتناول هذا الذى أثاروه من دفاع وتناولوه فى استثنائهم فإن عيب القصور فى التسببب والخطأ فى تحصيل الواقع يلتصق بالحكم الاستثنائى ويعيبه أيضاً .

**الوجه الثانى: الخطأ فى القانون وفى تأويله وتطبيقه :**

أخطأ الحكم فى القانون وفى تأويله وتطبيقه ذلك أن اجراء المفاضلة

مع إعمال القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ يستوجب إعطاء الأسقية لتسجيل الصحيفة بشرطين أولهما أن يكون قد حصل على حكم مؤيداً لحقه وثانيهما ، ثم قام بالتأشير به عند تسجيله للصحيفة وهذا فقط يرجع الأثر الى تاريخ تسجيل الصحيفة أما قبل ذلك فلا أثر ولا أفضلية ولا مجال للمقارنة ولا يكفي حتى في هذا الصدد أن يحصل صاحب تسجيل العريضة على حكم بل يتعين أن يتخذ إجراء آخر هو التأشير به على هامش التسجيل فإذا ما كان الحكم الابتدائي قد أجرى المفاضلة قبل أن يفصل في دعوى صاحب الصحيفة وقبل أن يتخذ صاحب الصحيفة الاجراء المطلوب ( فقد لا يقوم بالتأشير بتسجيل الصحيفة رغم صدور الحكم إهمالاً منه او غفلة ) فلا يكون ثمة موجب للمفاضلة ذلك أن المادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ تقرر وترتب حقاً لمن يسجل الصحيفة إذا ما صدر حكم للمدعى وأشر به على هامش التسجيل ، فاغفال الشرطين وهما صدور الحكم والتأشير على هامش التسجيل وإجراء المفاضلة قبل ذلك كله فيه خطأ في فهم القانون وتطبيقه وتأويله فإذا ما سكت الحكم الاستثنائي عن تصويب هذا الذي وقع فيه الحكم الابتدائي أو التبرض له ثم أيد الحكم الابتدائي فقد التزم بما في الحكم من عوار يلحقه ويعيبه .

### الوجه الثالث : خطأ آخر في القانون :

ترتب على الخطأ في الوجه السابق خطأ في القانون إذ قضى الحكم المطعون عليه بتأييد ما قضى به حكم محكمة أول درجة من الحكم بالتسليم مع أن الحكم الذي لم يؤشر به كما سبق البيان لا يحتاج به من سجل عقده وبالتالي فلا يصح أن ينزع العقار من يده قبل هذا التسجيل فالأفضلية لا مكان لها إلا بعد التأشير بالحكم الصادر على ذلك فالحكم الاستثنائي الذي أيد الحكم الابتدائي في هذا المدى قد انزلق الى هذا الخطأ في فهم القانون وتطبيقه .

### الوجه الرابع : خطأ آخر في القانون :

من المقرر أن تقديم الخصم صورة فرعية أو ضوئية ليستند وتمسكه بدالاتها مؤبداً اقراراً منه بأن الصورة تطابق أصلها ( الطعن رقم ٦٩٦٢ س ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٢/٩ ) .



وقد أخطأ الحكم الابتدائي للمطعون عليه وسأيره في ذلك الحكم الاستثنائي في فهم القانون عندما اعتبر الورقة سند المدعين ( المطعون ضدهما الأول والثانية ) عقداً مع أن البيع من العقود الرضائية التي يشترط توافق ارادتين حتى يعتبر وعداً بالبيع أو بيعاً فإذا ما انفردت ارادة واحدة بذلك اعتبر وعداً بالبيع من جانب واحد ، والورقة التي تمسك بها المطعون ضدهما الأولين بعد أن استبعدت العبارات التي تنازلا عنها وإلى أن تنتهي بالتوقيع عليها من مستلمة المبلغ المذكور فيها والشاهد على واقعة الاستلام لا تمثل إلا تعبيراً عن ارادة واحدة لا لثري لها إلا باعتبارها وعداً من جانب واحد يجب أن يجرى في شأنه حكم الوعد من جانب واحد لا حكم الوعد بالبيع التي تتلاقى فيه ارادتا البائع والمشتري ولا حكم البيع التام الذي سنورده .

أما ما أفصح عنه للمطعون ضده الأول بالتزامه بانتهاء العقد خلال أسبوع من تاريخه في الاضافة التي أضافها الى الورقة في نهايتها ( اى الورقة التي سلمت اليه كإيصال ) وهو الميعاد الذي لم يلتزمه ولم يفصح عن رغبته انفصاحاً يصل الى محررة الايصال إذ السند والاضافة قد ظلا في حوزته هو حتى قدمه في الدعوى ولم ينفذ ما التزم به ولم يدّ ع أنه نفذته فإن أثره القانوني السليم أن تتحلل الواعدة من وعدها ويسقط الوعد دون حاجة الى اعذار من الواعدة للموعود لها ( الوسيط للسيهوري الجزء الرابع طبعة ٦٠ ص ٦٧ ) ، وكذلك حكم محكمتنا العليا ٦ مايو ١٩٥٤ مجموعة المكتب الفني لتبويب أحكام محكمة النقض س ٥ رقم ٢٤ ص ٨٢٤ ) .

وعلى ذلك فإذا ما جاء الحكم الابتدائي وتبعه الحكم الاستثنائي فانتهايا الى القول بغير الرأي الصحيح في القانون فإن الحكمين يكونان قد أخطأ حكم القانون وتطبيقه الصحيح في شأن حكم الوعد بالبيع من جانب واحد على الصحيح الثابت من واقع الدعوى ، وللفهم الصحيح لواقع الدعوى وما يمكن أن يستخلف منه .

**الوجه الخامس : شاب الحكم خطأ آخر في القانون في تحصيل الواقع في الدعوى بمخالفة الثابت في الأوراق :**

ذلك ان المادة ١٠١ مدني جرى نصها على أنه بالنسبة للاتفاق الذي

يعد بموجبه كلا المتعاقدين أو أحدهما بإبرام عقد معين في المستقبل لا ينعقد العقد إلا إذا عينت جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه والمدة التي يجب إبرامه فيها . فإذا ما استبان من الاطلاع على السند موضوع الدعوى المؤرخ ..... والنتهى بتوقيع المطعون عليها الثالثة والشاهد أن المدة التي يجب إبرام العقد فيها لم تحدد فعلاً بالمادة ١٠١ مدنى لا ينعقد العقد ، فإذا ما انتهى حكم محكمة أول درجة وأيده في ذلك الحكم الاستثنائى الى انعقاد العقد فإن الحكمين بذلك يكونان قد أخطأ فى القانون وفى فهم الواقع وتحصيله مما يستوجب نقضهما .

ولما كان تنفيذ هذا الحكم ما يعود بالضرر الجسيم على الطاعنين الذى يتعذر تداركه .

### لذلك

**الطلبات : أولاً :** ويصفة مستعجلة قبول الطعن شكلاً وقبل الفصل فى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصادر بجلسة ..... فى الاستئناف رقمى ..... و ..... والقاضى بقبول الاستئنافين شكلاً وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف الذى قضى بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ فى ..... عن كامل أرض وبناء العقار رقم ..... بشارع ..... المبين الحدود والمعالم بالصحيفة والعقد لقاء ثمن قدره ..... جنيه مع التسليم والزام الطاعنين المصاريف .

**ثانياً :** بنقض الحكم الاستثنائى المطعون عليه الصادر فى الاستئنافين رقمى ..... و ..... وكذلك الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ..... من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى الدعوى رقم ..... وفى جميع الأحوال الزام المطعون ضدهما الأولين المصاريف ومقابل الأتعاب .

**وكيل الطاعنين**

## صيغة رقم (٥)

### تقرير طعن بالنقض<sup>(١)</sup>

### على حكم نهائى برفض دعوى رد قاضى

انه فى يوم ..... مقدم من السيد الأستاذ/ .....  
المحامى عن نفسه ومحله المختار مكتبه بشارع .....

طعنا على حكم محكمة استئناف القاهرة الدائرة الثانية المدنية  
الصادر فى استئناف حكم الرد المقيّد بالجدول العمومى تحت رقم  
..... لسنة ..... ق بجلسة ..... والقاضى منطوقه  
بما يلى : حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع  
برفضه ويتأييد الحكم المستأنف والزمّت المستأنف المصاريف .

وكذلك عن الحكم الصادر من الدائرة ..... مدنى كلى جنوب  
القاهرة فى القضية ..... لسنة ..... رد كلى جنوب القاهرة  
بجلسة ..... والقاضى منطوقه بما يلى :

« حكمت المحكمة برفض طلب الرد والزمّت طالب الرد  
بالمصروفات وبتفريمه مائة جنيه وبمصادرة الكفالة .

وهذا الطعن مقدم ضد كل من :

١) السيد الأستاذ/ .. رئيس دائرة الجنح  
بمحكمة ..... الجزئية .

٢) السيد الأستاذ/ ..... رئيس الدائرة .....  
مدنى كلى جنوب القاهرة ومحل اقامتهما معلوم لجهة عملهما .

٣) النيابة العامة .

---

(١) الطعن رقم ٣٩٩٧ لسنة ٦٠ قضائية - لا زال متداولاً .

راجع مؤلفنا - رد ومخاصمة أعضاء الهيئات القضائية - طبعة ٩٩ من ٥٦ وما  
بعدها .

## الموضوع

(١) كان الطاعن مدعيًا بالحق المدني في الجنحة المباشرة رقم ..... جنح ..... التي كان ينظرها المطعون ضده الأول الذي منع الطاعن من أداء واجبه وذلك أثناء جلسة ..... كما منعه من المرافعة بلا سبب سوى كون المطعون ضده الأول يرفض الدفاع شفهيًا ويصمم على إبدائه في مذكرات رغم أن الأصل في المواد الجنائية هو المرافعة الشفهية ، وتعشيًا مع سياسته هذه فقد حجز الدعوى للحكم ثم اكتشف الطاعن وجود تزوير في محضر الجلسة حيث جرى تسطير عبارات فوق العبارة التي أملاها الطاعن وسجلت بالمحضر فاستخرج الطاعن صورة رسمية من المحضر وقدم طلبًا برد المطعون ضده الأول تأسيسًا على الأسباب الواردة بالمرفقات بما لا محل معه لإعادة تكرارها.

(٢) أُحيل طلب الرد الى الدائرة التي يرأسها المطعون ضده الثاني حيث حضر زميل عن الطاعن وطلب أجلًا للاطلاع على التقرير المقدم من المطعون ضده الأول والرد عليه وتقديم مستندات فرفض وحجز القضية للحكم من أول جلسة بالنسبة للطاعن فقدم طلبًا برده عن نظر دعوى الرد وذلك للأسباب الواردة بالطلب ونحيل عليها منعًا من التكرار .

(٣) نظرت الدائرة ..... الطلب الجديد حيث قدم الطاعن مذكرة شارحة طلب في ختامها محو العبارات الجارحة الواردة والتي تنطوي على مساس بكرامة وسمعة الطاعن والتشهير به واستعداد القضاء عليه كما طلب الطاعن ضم أوراق قضية الرد الأولى باعتبار أن المستند المزور وهو محضر الجلسة يعتبر من مفردات الدعوى المطروحة إلا أن هذه الدائرة الموقرة أصدرت حكمها المقتضب المشار الى منطوقه في صدر هذه الصحيفة وهو الحكم رقم ..... لسنة ..... رد كلى جنوب القاهرة فاستأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ..... لسنة ..... الذى قضى بالتأييد على نحو ما ورد بالمنطوق المشار اليه بصدر هذا الطعن .

وإذ كان يحق للطاعن أن يطعن على هذين الحكمين بالنقض فإنه من أوجب ما تقتضى إليه الإشارة قبل ابداء أسباب الطعن أن يؤكد الطاعن على أن الالتجاء الى محكمة النقض لا يعنى اللدد فى الخصومة لأنه لا توجد أدنى خصومة أو سابق معرفة بالسيددين المطعون ضدهما كما أنه من الناحية العملية فإن الموضوع برمته أصبح من وجهة نظر المصلحة المادية البحتة غير ذى موضوع وغير ذى أثر نتيجة كون النزاع يتعلق أساساً بحق مالى لجأ الطاعن بشأنه الى القضاء فدخل رغماً عنه فى هذه الدوامة ونتج عن ذلك بلا شك بروز مصلحة أدبية تتعلق بالمساس بكرامة وسمعة الطاعن ومحاولة تجريحه من جانب المطعون ضدهما بلا سبب مفهوم وهو لا يجد الطاعن معه ثمة مناص من الالتجاء الى محكمتنا العليا التى من مبادئها نتعلم ومن أحكامها ننهل.

## أسباب الطعن

### أولاً : الخطأ فى القانون :

ذلك أن حكم محكمة أول درجة وسأيره حكم الاستئناف قد أخطأ فى تطبيق القانون حين تناول جانب المودة الى القاضى ( المطلوب رده ) ولم يتناول جانب العداء لطالب الرد ( الطاعن ) فهبى الحكم المطعون فيه أسبابه على أن عدم استجابة المطعون ضده الثانى لطلب تأجيل الدعوى لتقديم مستندات هو من اطلاقاته ولم يعتد ببقاى أسباب الرد وأهمها ما استشعره - الطاعن من تحفز المطعون ضده الثانى وكراهيته للطاعن وقد أثبت تناعى الأحداث بعد ذلك مدى صدق الشعور الذى كان يحس به الطاعن إذ لا يمكن أن تصدر العبارات التى سطرها المطعون ضده الثانى فى رده على أسباب الرد من انسان محايد بل أن العبارات كلها اهانات وتجريح لمسلك شخصى وبعبارة كل البعد عن القانون وهوما دفع الطاعن الى طلب محوها ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يقل رأيه فيما إذا كانت هذه العبارات جارحة من عدمه وكذلك فعل حكم محكمة أول درجة .

### ثانياً : الاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب :

ونلك من ثلاث أوجه :

**الوجه الأول :** من المقرر أن تعدد وجوه الدفاع يستقل كل وجه فيها بحكم خاص فإذا رفضتها المحكمة جملة كان حكمها قاصراً (الطعن رقم ٣٧٢٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٨/٦/١١) وتلتزم المحكمة بالرد بأسباب خاصة على كل طلب أو دفاع يطلب إليها بطريق الجزم الفصل فيه وإلا كان الحكم خالياً من الأسباب (الطعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٨/٣/٢) .

والثابت أن الطاعن كان قد طلب من المطعون ضده الثانى أجلاً للاطلاع على تقرير الرد والرد عليه ولتقديم مستندات ولكنه حجز الدعوى ولم يصرح بإيداع مستندات وهى مصادرة على حق الدفاع ولا يجوز للقاضى أن يستفسر عن ماهية هذه المستندات قبل تقديمها كما

لا يجوز - منع الطاعن من الاطلاع على التقرير وإلا أصبحت قضايا الرد شكلية وصورية وهي المفروض أن تكون غير ذلك ، ومن هنا فإن محكمة الاستئناف حين ترى أن القاضى حر فى حيز الدعوى للحكم أو التأجيل بصفة مطلقة تكون قد أخطأت لأن المحكمة مقيدة بعدم الاخلال بحق الدفاع سيما وأنه دفاع جوهرى .

وأما الوجه الثانى : فهو أن الطاعن حين طلب ضم المحضر المطعون عليه بالتزوير وهو السبب فى طلب الرد الأول فإن الطلب جوهرى ولا يمكن أن تنتظر دعوى الرد بدونه وقد تنكبت محكمة أول درجة الطريق الصحيح وسأيرتها محكمة الاستئناف .

ومن المقرر أنه إذا كان طلب الاحالة إلى التحقيق هو الوسيلة الوحيدة لاثبات الحق فإن التمسك بها يعتبر دفاعاً جوهرياً فإذا رفضت المحكمة الاستجابة لهذا الطلب كان الحكم مشوباً بالاخلال بحق الدفاع (الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٩) وقد طلب الطاعن اجراء تحقيق معه (أى مع الطاعن) ومع سكرتيرى الجلسات لاستظهار وجه الحق باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد للوصول إلى الحقيقة ولكن محكمة أول درجة رفضت وسأيرتها فى ذلك محكمة الاستئناف رغم أن هذا الطلب لا يتعارض مع ملءء بنهاية الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٧ من قانون المرافعات المستبدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢

وأما الوجه الثالث : وهو أن الطاعن طلب محو العبارات الجارئة الواردة بالتقرير الذى رد به المطعون ضده الثانى على أسباب الرد ولم تقل محكمة أول درجة ولا محكمة الاستئناف كلمتها فى هذا الدفاع الجوهرى وهو دفاع ليس طلباً لأنه يترتب على التسليم بوجود - بعض العبارات الجارئة أن تكون النتيجة المنطقية وجود عداوة وهو ما يتوافر به سبب الرد . وقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه إذا كان الحكم لم يعرض لدفاع الطاعن والمستند المقدم منه ويعنى بالرد عليه مع أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب .

( الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/١١/١٨ )

مجموعة للكتب الفنى لسنة ٣١ من ١٩١٩

### بناءً عليه

يطلب الطاعن الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفي الموضوع  
بنقض الحكمين المطعون عليهما والاحالة الى دائرة أخرى للفصل  
فيهما مجدداً .

الطاعن



**صيغة رقم (٦)**  
**صحيفة طعن بالنقض (فى حكم فسخ عقد**  
**ايجار) فى الحكم الصادر من محكمة استئناف**  
**..... بجلسة ..... فى الاستئناف رقم**  
**..... لسنة ..... ق**

محكمة النقض

القلم المدنى

إنه فى يوم ..... الموافق ..... الساعة ..... بسكرتارية محكمة  
النقض .

أمامى أنا ..... رئيس سكرتارية محكمة النقض .

أودعت هذه الصحيفة برقم ..... من السيد الأستاذ / ..... المحامى  
المقبول أمام محكمة النقض بمكتبه الكائن ..... والوكيل عن  
السيد / ..... المقيم ..... بتوكيل عام / خاص ..... صادر من  
جهة .....

**ضد**

١- السيد / ..... المقيم .....

٢- السيد / ..... المقيم .....

وقد أنه يطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة استئناف  
..... بجلسة ..... فى الاستئناف رقم ..... والقاضى منطوقه حكمت  
المحكمة .

أولاً : بقبول الاستئناف شكلاً .

ثانياً : بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقد الايجار المؤرخ .....  
واخلاء عين النزاع وتسليمها إلى المستأنف خالية ويرفض الدعوى

الفرعية والزمّت المستأنف ضدها بالمصاريف ومبلغ عشرين جنيهاً  
مقاب أتعاب المحاماة .

### للموضوع

تتحصل الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر  
الأوراق في أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعن الدعوى رقم .....  
لسنة ..... أمام محكمة ..... الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد الايجار  
المؤرخ ..... وبإخلاء عين النزاع بكامل أجزائها وتسليمها إليه وقال  
بيانا لدعواه أنه بموجب العقد المذكور استأجر منه الطاعن كامل الدور  
الأرضى من العقار الموضع بالصحيفة وإذ تنازل بتاريخ ..... للمطعون  
ضده الثانى عن جزء من هذه العين دون اتباع الاجراءات المنصوص  
عليها فى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فقد أقام  
الدعوى ..... ويجلسة ..... طلب للمطعون ضده الثانى الحكم بثبوت  
العلاقة الايجارية بينه وبين المطعون ضده الأول عن العين محل النزاع  
والزامه بتحرير عقد ايجار عن هذه العين وبتاريخ ..... قضت المحكمة  
برفض الدعوى الأصلية وفى الدعوى الفرعية بثبوت العلاقة الايجارية  
بين المطعون ضدهما عن العين محل النزاع والزامه بتحرير عقد ايجار  
له عنها استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم .....  
لسنة ..... ق وبتاريخ ..... لحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت  
المطعون ضده الأول تنازل الطاعن عن العين إلى المطعون ضده الثانى  
لقاء مقابل مائى وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ .....  
بالغاء الحكم المستأنف ويفسخ عقد الايجار المؤرخ ..... وإخلاء عين  
النزاع وتسليمها إلى المطعون ضده الأول خالية وبرفض الدعوى  
الفرعية ، وإذ كان هذا الحكم قد خالف القانون وشابه القصور فى  
التسبيب والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق على  
التفصيل التالى :

الخطأ فى تطبيق القانون .

ذلك أن الحكم قضى بفسخ عقد استئجار الطاعن المؤرخ .....  
وإخلائه من العين المؤجرة جزاء لمخالفته للإجراءات المنصوص عليها  
فى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ التى جرى نصها على

أنه « يحق للمالك عند قيام المستأجر فى الحالات التى يجوز له فيها بيع المتجر أو المصنع التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠ ٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم المنقولات التى بالعين ، وعلى المستأجر قبل إبرام الاتفاق اعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض ... إلخ » .

وفى المادة ٢٥ من ذات القانون على أنه « يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً كل شرط أو تعاقد يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة له المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر وفضلاً عن الحكم بالغرامة المنصوص عليها فى هذه القوانين تقتضى المحكمة المختصة بإبطال التصرف المخالف واعتباره كأن لم يكن ويرد الحالة إلى ما يتفق مع أحكام القانون مع إلزام المخالف بالتعويض إن كان له مقتضى يدل على أن المشرع استحدث حلاً عادلاً لمشكلة تنازل المستأجر عن المكان المؤجر إليه تنازلاً نافذاً فى حق المؤجر وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حق كل من المؤجر والمستأجر فى الانتفاع بالعين فى هذه الحالة ولم يقصر المشرع هذا الحل على حالة بيع الجذك الذى ينطبق عليه حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى فقط بل جعله يشمل الحالة التى يثبت فيها المستأجر حق التنازل عن الاجارة بسبب وجود تصريح مسبق من المالك بذلك سواء كانت العين المؤجرة بغرض السكنى أو لغير ذلك من الأغراض ولذلك فقد رأى المشرع أن العدالة تقتضى أن يقسم المالك مع المستأجر الأصلية قيمة ما يجنيه هذا الأخير من التصرف ببيع الجذك أو التنازل عن الايجار ونص على أحقية المالك بأن يتقاضى نسبة ٥٠ ٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة ما قد يوجد بالعين من منقولات شملها التصرف ، وأوجب على المستأجر اعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض ، ورتب على مخالفة هذا الاجراء بطلان البيع أو التنازل الذى تم واعتباره كأن لم يكن مع اعادة الحال إلى ما يتفق مع أحكام القانون بما مؤداه أن يعود أطراف النزاع المالك والمستأجر الأصلية والمشتري والتنازل له عن الاجارة إلى المركز القانونى الذى كان عليه كل منهم قبل إبرام هذا التصرف المخالف فيبقى عقد المستأجر الأصلية قائماً منتجاً لإثارة بين عاقيه ولا يلحق

البطلان سوى عقد البيع أو التنازل الذى تم بين المستأجر الأصلي والمشتري أو المتنازل إليه ويلتزم الأخير وحدة باخلاء العين كآثر من آثار إبطال التنازل وتزال السبب القانونى لوضع يده عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بفسخ عقد ايجار المستأجر الأصلي (الطاعن) جزاء على مخالفته للإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٠ المشار إليها ورتب على ذلك الزامه باخلاء العين المؤجرة رغم تصريح المؤجر له بالتنازل عن الاجارة فى عقد الايجار المبرم بينهما فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً .

لذلك حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به على الطاعن من فسخ عقد استئجاره المؤرخ ..... ومن الزامه باخلاء العين المؤجرة له والزامت المطعون ضدهما بالمصروفات وبمبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وفى موضوع هذا الشق من الاستئناف رقم ..... برفضه قبل المستأنف عليه الأول (الطاعن) وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة له والزامت المستأنفين (المطعون ضدهما) بالمصروفات بالنسبة للدعوى الأصلية وبمبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . (الطعن المدنى رقم ٢٥١٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٠) .

### **أمثلة للخطأ فى تطبيق القانون فى مجال الايجارات :**

(١) النص فى المادة ٥٩ من قانون ايجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن لكل من ذوى الشأن أن يطعن فى القرار الصادر من لجنة المنشآت الآيلة للسقوط يدل على أن المشرع حرص على أن يكون ممثلاً فى خصومة الطعن كل من الجهة الادارية وملاك العقار الصادر بشأنه القرار وأصحاب الحقوق عليه بامتنار أن النزاع غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة المحل .

ويتعين على محكمة الاستئناف ادخال شاغلى العقار الصادر قرار هدمه لأنهم يكون محكوماً عليهم فى الدعوى ولا يستقيم شكل الطعن

بدون اختصاصهم لمخالفته لقاعدة قانونية اجرائية متعلقة بالنظام العام (الطعن رقم ٩٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٨) .

(ب) مؤدى النص فى المادة ١/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن المشرع رغبة منه فى حماية شاغلى الأماكن المؤجرة وحل أزمة الاسكان ارتأى استمرار عقد الايجار وامتداده (فى حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح زوجه وأولاده أو والديه المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك لىأ كانت مدة اقامتهم وأيا كانت بدايتها بشرط أن تستمر حتى الوفاة أو الترك .

والمقصود بالاقامة مع المستأجر فى مسكنه الاقامة المستقرة فى العين المؤجرة ولا يحول دون توافرها انقطاع الشخص عن الاقامة بها لسبب عارض طالما لم يكشف عن أنه أنهى مدة الاقامة بإرادته الصريحة أو الضمنية فى تخليه عنها (الطعن رقم ٣٨٢٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٨) .

(جـ) من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ترك العين المؤجرة يقوم على عنصرين عنصر مادى يتمثل فى هجر المستأجر الاقامة فى العين على وجه نهائى وعنصر معنوى بأن يصاحب هجر الاقامة نية التخلّى عن العلاقة الايجارية .

ولا تثريب على المستأجر أن هو انقطع عن الاقامة فى العين لفترة طالت أم قصرت مادام قائماً بتنفيذ التزامه وأخصها الوفاء بالأجرة (الطعن رقم ٧٥١٠ و ٧٥١٢ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٥/٧) .

#### **أمثلة للفساد فى الاستدلال فى مجال قضاء الايجارات :**

يقصد بالفساد فى الاستدلال وجوب عيب فى الحكم يؤثر على سلامة الاستنباط وضربت محكمة النقض أمثلة لذلك بقولها « أنه من المقرر أن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد فى الاستدلال إذا انطوت على عيب يمس سلامة الاستنباط ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة فى اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها أو إلى عدم فهم العناصر الواقعية التى تثبت لديها أو وقوع تناقض بين هذه

العناصر كما في حالة عدم اللزوم المنطقي للنتيجة التي انتهت إليها المحكمة بناء على تلك العناصر التي تثبت لديها .

(الطعن ٧٠٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ٨١/٦/٢٥ مجموعة الخمسين عاماً الجزء

الأول للمجلد الثالث ١٩٨٦ الصادرة عن ثلاث القضاة القاضية رقم ١٢٧١ )

وعلى ذلك فإننا بنى القاضي حكمه على واقعة استخلاصها من مصدر لا وجود له أو موجود ولكنه مناقض لما أثبتته أو غير مناقض ولكن من المستحيل عقلاً استخلاص تلك الواقعة منه كان هذا الحكم باطلاً .

(الطعن رقم ٥٣٦٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

ومن قبيل الفساد فى الاستدلال فى دعوى ايجارية ما قضى به من أنه وإن كان لمحكمة الموضوع عملاً بحكم المادة ٥٨ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ولم يدع أمامها بالتزوير بالاجراءات المبينة بهذا القانون أن تحكم برد أى محرر ويطلانه إنا ظهر لها بجلاء من حالة أو من ظروف الدعوى أنه مزور سواء أجزت فى ذلك تحقيقاً أم لم تجره إلا أنه يجب لصحة حكمها أن تكون الأسباب التى بينته المحكمة عليها مؤدية إلى ما قضت به وكان مفاد نص المادة ١٤ من قانون الاثبات أن حجية الورقة العرفية إنما تعتمد من شهادة الامضاء الموقع به عليها وهى بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها حتى يثبت عدم صدورها منه وكان ما استند إليه الحكم فى قضائه لا يؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها ذلك إنه لما كانت العبارة التى أضيفت بهامش العقد تحمل توقيعاً منسوباً للمؤجر وهى بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها حتى يثبت عدم صدورها منه وكان عدم ورود تلك العبارة بنسخة العقد التى بيد المؤجر وتحريرها بخط وجد مغايراً لما حرر به العقد لا يمكن أن يستخلص منه تزويرها وعدم صدورها منه فإن الحكم إذ قضى رغم ذلك برد ويطلان عقد الايجار ورتب على ذلك قضاءه بالاخلاء يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال .

(الطعن للدنى رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢١ قامدة ١٠٩ ص ٦٥٤)

من مجموعة للمكتب الفنى السنة ٢٢ الجزء الأول)

ومن هذا القبيل أيضاً ما قضى به من أن :

١- مفاد نص المادة ٣١/ب من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن للمؤجر الحق في طلب إخلاء العين المؤجرة إذا أجرها المستأجر من الباطن بغير إذن كتابي صريح منه والمقصود بالتأجير من الباطن في هذا الصدد هو المعنى المراد به في الشريعة العامة أي قيام المستأجر الأصلي بتأجير حقه كله أو بعضه في الانتفاع بالعين المؤجرة إلى آخر مقابل أجرة يتفق عليها بينهما ويقع عبء اثباته على عاتق المؤجر طالب الإخلاء .

(نقض مدني ٧٨/٥/٣١ مجموعة للكتب الفنى لسنة ٢٩ ص ١٣٧٣)

ونقض مدني رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ٨٢/١/١٢

مجموعة للكتب الفنى لسنة ٢٣ ص ١٠٢)

والأصل في استنباط القرائن أنها من إطلاقات محكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون استنباطها سائفاً وأن يكون استدلال الحكم به سنده من الأوراق ومؤدياً إلى النتيجة التي بنى عليها قضاءه ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استدلل على تخلي الطاعن عن شقة النزاع وتأجيرها من الباطن للمطعون ضدهما الثاني والثالث بسفره إلى العراق للعمل انقطع خلالها عن الإقامة بالشقة المؤجرة التي أحل أصهاره المطعون ضدهما الثاني والثالث فيها يستغلونها في إقامتهم وكانت هذه الوقائع بمجردها تفيد تأجير الطاعن الشقة من الباطن لأصهاره ولا تستقيم مع تمسك الطاعن بعدم تركه الشقة وبإستضافة أصهاره بصفة عارضة فترة سفره وانتهاء الاستضافة فور عودته ودون إن يبين الحكم كيف أقامت الأوراق أو أقوال الشهود اثباتاً ونفياً هذا المعنى ودون أن يبين أن إقامة أصهار الطاعن بالعين كانت متجاوزة نطاق الاستضافة إلى التأجير من الباطن ، لم كان ما تقدم وكانت الوقائع التي استخلص منها الحكم تأجير الطاعن العين من الباطن لأصهاره لا تؤدي إلى ما استخلصه منها وكان الإيجار من الباطن هو الواقعة التي إقام عليها قضاؤه فإنه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال .

(نقض مدني ٧٩/١/٢٤ مجموعة للكتب الفنى لسنة ٣٠ ص ٣٦٩ والطعن المدني

رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠٠ ق ١٢/١/٨٢ مجموعة للكتب الفني السنة ٢٢ من ١٠٣)

ومن هذا القبيل كذلك ما حكم به من أن الأصل في استنباط القرائن أنها من إطلاقات محكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون استنباطها سائفاً وأن يكون استدلال الحكم له سند من الأوراق ومؤيداً إلى النتيجة التي بنى عليه قضاءه .

(نقض ٦٧/٦/٢٤ - مجموعة للكتب الفني س ١٨ من ١٨٥)

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على تخلي الطاعة الأولى عن شقة النزاع والتنازل عن إيجارها للغير بسفرها إلى أمستردام وشغل الطاعن الثاني للشقة المؤجرة قبل موافقة المطعون ضدها على تأجيرها من الباطن مفروشاً وجعلها مكتباً للمحامية بعد أن كانت سكناً ، وكانت هذه الوقائع بمجرد لا تفيد تنازل الطاعة الأولى عن الشقة للطاعن الثاني ولا تستقيم مع الترخيص لها بالتأجير من الباطن مفروشاً حتى عودتها من الخارج واتخاذها دليلاً على تنازلها عن الإيجار لمجرد عدم إقامتها بالعين المؤجرة ، دون أن يبين الحكم كيف أفادت الأوراق هذا المعنى مع احتفاظ الطاعة الأولى بحجرة بالعين مغلقة تضع فيها منقولاتها أثناء سفرها للخارج ، لما كان ما تقدم وكانت الوقائع التي استخلص منها الحكم تنازل الطاعة الأولى عن عقد الإيجار لا تؤدي إلى ما استخلصه منها وكان التنازل عن الإيجار هو الواقعة التي أقام الحكم قضاءه عليها فانه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال .

وأن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد في الاستدلال إذا انحطت على عيب يمس سلامة الاستنباط ويتحقق ذلك إذا استندت في امتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للامتناع بها أو إلى عدم فهم العناصر الواقعية التي ثبتت لديها أو وقوع تناقض بين هذه العناصر - وإن مجرد إقامة المستأجر في مسكن آخر لا يعد دليلاً على تركه العين المؤجرة .

(الطعن رقم ٧٥١٠ / ٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٥/٧)



## أمثلة للقصور في التسبيب :

١- احتساب كامل قيمة الأرض والمباني والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق شرطه - للمادة ٢/١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ - ائازة الطاعن دفاعاً بوجود مانع قانوني يحول دون تعلية المبنى إلى كامل ارتفاعه وطلبه احتساب قيمة الأرض والمباني دفاع جوهري - اغفال الحكم الرد عليه - قصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١/١٠ ص ٤٥ -

مجموعة للمكتب الفني السنة ٣٢)

٢- بيع المستأجر للمكان الذي أنشئ به مصنع أو متجر عقد رضائي - عدم اشتراط الحصول على موافقة المؤجر (مادة ٢/٥٩٤ مدني اغفال الحكم بحث الضرورة الملجئة للبيع خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ٨١/١/٣ - مجموعة للمكتب الفني

السنة ٣٢ ص ١٠٢)

٣- طلب المستأجر احالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات العلاقة الايجارية ، التفات الحكم عنه واقامة قضائه بالاخلاء على أن مجرد سفر المؤجر للخارج لمدة موقوتة كاف لاجابته إلى طلبه اعمالاً للمادة ١/٤٠ من القانون ٧٧/٤٩ خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٨ - التجميع السابق ص ١١٥١)

٤- الحكم باخلاء المستأجر لعدم سداد المصاريف الرسمية دون بيان جملة المبالغ المستحقة عليه والمبالغ التي أوفافها - قصور .

(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ٨٢/٣/١٧

مجموعة للمكتب الفني السنة ٣٢ ص ٢٥٤)

٥- التناقض الذي يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تتعارض فيه الأسباب وتتهافت فتتماحى ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يتبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه .

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٧ والطعن رقم ٩٨٧

لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٢/٦/٢٠٠٠

والطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٨/٢/١٩٨٢

مجموعة للكتب الفنى السنة ١٢ من ٢٦١

والطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢١/٣/١٩٨١

مجموعة للكتب الفنى السنة ٣٢ من ٨٩٠

مثال للاخلال بحق الدفاع فى دعوى ايجارية .

اغفال الحكم بحث دفاع الطاعن بانعدام الحكم السابق لعدم اعلانه بصحيفة دعواه - خطأ واخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢١/٤/١٩٨١)

مجموعة للكتب الفنى الجزء الأول من ١٢٠٠

والقصور فى الرد على دفاع قانونى للخصم يجيز لمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية إذا شأها خطأ أو قصور متى كان صحيحاً فى نتيجته .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠/٦/٨٢ - قاعدة ١٢٧ من ٧١٢ - الجزء

الثانى السنة ٢٣ )

وكل طلب أو دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويقدم إليها تقديماً صحيحاً ويطلب إليها بطريقة الجزم أن تفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه بأسباب خاصة وإلا اعتبر حكمها خالياً من التسييب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٣٠/١١/٢٠٠٠)

# صيغة رقم (٧) صحيفة طعن بالنقض على حكم استئنافى صادر فى استئناف مرفوع بعد الميعاد فى دعوى اخلاء<sup>(١)</sup>

أودعت هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض فى يوم  
الموافق ..... تحت رقم ..... من الأستاذ ..... للحامى بالنقض  
بمكتبه ..... والوكيل عن السيد / ..... المقيم بالعقار رقم .....  
بشارع ..... قسم ..... بالقاهرة بتوكيل عام رسمى رقم .....  
لسنة ..... صادر من مكتب توثيق ..... أودع مع الصحيفة مذكرة  
طاعن شارحة

## ضد

السيد / ..... المقيم ..... قسم .....  
بالقاهرة مطعون ضده

الطعن ينصب على الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة  
الدائرة ..... مدنى - إجراءات بجلسة ..... فى الاستئناف المقيّد  
بالجدول العمومى تحت رقم ..... لسنة ..... والقاضى منطوقه بما  
يلى حكمت المحكمة فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف  
والقضاء مجدداً بعدم قبول الدعوى الابتدائية وألزمت المستأنف ضده  
المصاريف على درجتى التقاضى ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب  
المحاماة .

## الموضوع

(١) أقام الطاعن الدعوى رقم ..... لسنة ..... إجراءات كلى .....

---

(١) الطاعن هو مالك العقار والمطعون ضده هو المستأجر ورقم الطعن ١٧١٢ لسنة  
٦٨ ق .

ضد المطعون ضده بطلب الحكم بإخلائه من العين الموضحة المعالم بالصحيفة مع تسليمها له خالية والزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على سند من الدليل الثابت بأوراق الدعوى من أن المطعون ضده استأجر من الطاعن هذه الشقة بموجب عقد إيجار مؤرخ ..... بأجرة شهرية قدرها ستون جنيهًا بخلاف مقابل استهلاك المياه ورسوم النظافة وأن المطعون ضده امتنع عن سداد الأجرة من يناير ١٩٩٠ حتى أغسطس ١٩٩٥ وصار اجمالي المبالغ المتأخرة في ذمته ٤٠٨٠ ج أربعة آلاف وثمانين جنيهًا فضلاً عن استهلاك المياه ورسوم النظافة عن تلك الفترة .

(٢) وأضاف الطاعن أن المطعون ضده امتنع عن سداد هذه المبالغ رغم التنبيه عليه بالوفاء بانذار على يد محضر مؤرخ ١٩٩٥/٨/١٩ وآخر في ١٩٩٥/١/١٣ وانذار ثالث مؤرخ ١٩٩٥/٩/١٤ وقد أرسلت له الانذارات على جميع العناوين المتواجد فيها وطبقاً للثابت بالأوراق المرسلة من وكيله المختار إلا أنه لم يحرك ساكنًا وظل على امتناعه .

(٣) قدم الطاعن حافظة مستندات تنطوي على صور ضوئية من عقد الإيجار والانذارات المرسلة ثم اتبعها بتقديم هذه الأصول أمام محكمة الاستئناف ورغم اعلان المطعون ضده اعلاناً قانونياً إلا أنه تخلف عن حضور الجلسات .

(٤) بعد تداول القضية أمام محكمة أول درجة ولما استبان للمحكمة من وجود هذه الأجرة المستحقة في ذمة المطعون ضده وامتناعه عن سدادها رغم تكليفه بالوفاء وثبوت تعمد عدم حضوره بنفسه أو بوكيل عنه فقد قضت محكمة أول درجة بإخلاء المطعون ضده من عين النزاع المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وعقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٦/٥/١ وتسليمها خالية للمدعى والزمت المصروفات وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .

(٥) بتاريخ ١٩٩٧/٢/١ قام الطاعن بإعلان المطعون ضده بصورة رسمية للحكم الصادر من محكمة أول درجة ابتغاء فتح ميعاد استئنافه إذا أراد وقد قرر المطعون ضده بالاستئناف في ١٩٩٧/٤/٢٤ أي بعد الميعاد المقرر بالمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات .

(٦) وفي أول جلسة لنظر الاستئناف دفع الطاعن باعتباره الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلائه خلال المدة المقررة قانوناً فحجزته المحكمة للحكم بجلسة ٩٧/١٢/٣١ ثم أصدرت حكماً تمهيدياً باستجواب الخصوم في بعض نقاط الدعوى على النحو الموضح بأسباب حكم الاستجواب .

(٧) في الجلسة التالية وهي ١٩٩٨/٢/٢٣ دفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد اليعاد المقرر بالمادة ٢٢٧ مرافعات حيث أن الحكم المستأنف وقد صدر غيابياً أعلنت صورته الرسمية في ١٩٩٧/٢/١ وقرر المطعون ضده بالاستئناف في ١٩٩٧/٤/٢٤ كما أثبت الطاعن هذا الدفع بمحضر جلسة ١٩٩٨/٢/٢٣ .

(٨) قرر الطاعن في محضر جلسة ١٩٩٨/٢/٢٣ أنه يحتفظ لنفسه بحق الطعن صلباً وتوقيعاً على إيصالى الأجرة المقدمين من المطعون ضده بقيمة كل منهما ٣٠ ج بما يتنافى مع الأجرة الثابتة بالعقد وهي ٦٠ ج ولكن محكمة الاستئناف لم تفرق بين طلب الطاعن الاحتفاظ بحقه في الطعن بالتزوير وبين رغبته في الطعن والدليل على أن الطاعن احتفظ بحقه فقط ما سطر بمحضر جلسة ١٩٩٨/٤/٢٤ وقد أملت المحكمة القضية لاتخاذ اجراءات الطعن بالتزوير مع أن الطاعن لم يطلب هذا الطلب بصورة جازمة .

(٩) بجلسة ١٩٩٨/٤/٢٨ قدم الطاعن مذكرة شارحة وواضحة أعاد فيها تكرار دفاعه أنه لم يطلب الطعن بالتزوير وإنما احتفظ لنفسه فقط بحق الطعن وأن هناك فرق بين طلب الطعن وبين الاحتفاظ بحق الطعن كما صمم الطاعن على الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً تأسيساً على أن الحكم التمهيدى وإن كان قد فصل في الشكل فهو من أحكام الإثبات التي يحق للمحكمة العدول عنها كما أن الدفع من النظام العام ويجوز إيدأؤه في أى مرحلة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض .

(١٠) رغم هذا الدفاع الواضح والمستندات القاطعة فقد تجاوزت محكمة الاستئناف عن كل ذلك ولم تشر بكلمة واحدة إلى هذا الدفع وترد عليه وتقسطه حقه بل إنها حتى لم تقل في أسباب الاستئناف أنها

فصلت في الشكل فجاء حكمها معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع على النحو الذي سنوضحه في أسباب الطعن .

### أسباب الطعن

#### أولاً - الخطأ في تطبيق القانون :

ذلك أن الطاعن دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً وسطر هذا الدفع بالملذكرة المقدمة أثناء حجز الاستئناف للحكم لجلسة ١٩٩٧/١٢/٣١ كما قرر الطاعن هذا الدفع بما يقرع سماع المحكمة وذلك في محضر جلسة ١٩٩٨/٢/٢٣ وفي الملذكرة المقدمة بجلسة ١٩٩٨/٤/٢٨ وقد كانت أوراق الدعوى تحت بصر المحكمة وكان من واجبه أن تنظر في الشكل وفيما إذا كان المستأنف قد قرر - باستئنائه في الميعاد المقرر بالمادة ٢٢٧ مرافعات من عدمه حتى ولو لم يدفع بذلك الطاعن ، إذ من المقرر أن لمحكمة النقض من تلقاء نفسها وللخصوم إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن متى توافرت عنصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٨)

#### ثانياً - القصور في التسبيب :

وبيان ذلك أن الحكم المطعون فيه فصل في الشكل رغم ما هو ثابت من أن الاستئناف غير مقبول للتقرير به بعد الميعاد وكان فصله في الشكل قد جاء بحكم من أحكام الاثبات يجوز العدول عنه ولم تعدل عنه المحكمة وأصرت على المضي في تجاهل الدفع الشكلى الذي أبداه الطاعن وسببت المحكمة حكم الاستجواب النهائي المطعون عليه تسبيباً قاصراً يتناقض مع مفردات وأوراق الدعوى وقد تجاهلت أسباب الحكم ما أثبتته الطاعن بمحضر الجلسة الأخيرة من أن إيصالي الأجرة المقدمين يتعارض المبلغ الوارد بهما مع ما هو ثابت بالعقد وقد ذهبت أسباب الحكم المطعون فيه إلى القول في خصوص هذه الجزئية بأن التكاليف بالوفاء جاء باطلاً لأنه تناول أجرة زيادة عما هو مستحق وهذا

القول يتناقض مع قول الحكم أن المستأنف سدد ثلاثين جنيهاً أى نصف الأجرة فكيف تسلم المحكمة بأنه سدد نصف الأجرة وتسطر ذلك فى أسبابها ثم تنتهى إلى بطلان التكاليف بالوفاء رغم أن الأجرة المحددة بالعقد هى ضعف هذا المبلغ .

### ثالثاً - الفساد فى الاستدلال :

وبيان ذلك أن الحكم المطعون فيه ذكر أن إيصالى سداد الأجرة المقدمين من المستأنف وقيمة كل منهما ثلاثين جنيهاً عن شهرى يونية ويوليو سنة ١٩٩٥ هى مدة تدخل ضمن الأجرة التى شملها التكاليف بالوفاء وهى المستحقة من يناير ١٩٩٠ حتى أغسطس ١٩٩٥ وقد جاء فى أسباب الحكم المطعون فيه قول المحكمة أن المستأنف ضده أقر هذين الإيصاليين مع أن الثابت بمحضر الجلسة عكس ذلك إذ قرر وكيله أن ما ورد بالإيصال عن قيمة الأجرة المسددة وهى ٣٠ ج بفرض حصوله لا يتفق مع الأجرة الواردة بالعقد وهى ٦٠ ج وهنا تلزم الإشارة إلى أن المحكمة كانت تترسم خطأً بالغ الغرابة فهى تأخذ الدفاع المتحفظ من جانب الطاعن على أنه دفاع مسلم به أية ذلك أن الطاعن حين قال أنه يحتفظ بحقه فى بالتزوير - أخذته المحكمة على أنه طلبا بالطعن بالتزوير وحين قرر أن سداد ٣٠ ج بفرض حصوله لا يمثل حقيقة الأجرة الكائنة بالعقد حملته على معنى أن الطاعن أقر هذه الأجرة وهو ما يتناقض مع أصول الاستنباط السليم لأن محكمة النقض قد استقرت أحكامها على أن الخصم حين يطرق مسألة على سبيل الافتراض أو الجدل فلا يعنى ذلك أنه يسلم بها أو يقرها وهكذا فإن الحكم جاءت أسبابه أشبه بمن يتصيد أى قالة افتراضية ثم يجعل منها حقيقة ثابتة أو مطلباً وهو عين الفساد فى الاستدلال أضف إلى ذلك أنه حتى لو سائرنا الحكم المطعون فيه إلى ما انتهى إليه بصفحة (٣) من الأسباب من أن المستأنف سدد أجرة شهرى يونية ويوليو سنة ١٩٩٥ فهل طرح أمام المحكمة ما يدل على سداد شهر أغسطس ١٩٩٥ بل وهل قدم المستأنف (المطعون ضده) ما يفيد عرض الأجرة عرضاً قانونياً من أغسطس ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٨ ألا يعنى ذلك أن امتناعه عن السداد كان ولا يزال قائماً حتى ولو سائرنا المحكمة بأن الأجرة ٣٠ ج كما هو

فى الإيصال وليس ٦٠ ج كما هو ثابت بالعقد .

#### رابعاً : الإخلال بحق الدفاع :

ونلك من ثلاث أوجه :

**الوجه الأول :** أن الطاعن دفع دفعاً شكلياً بعدم قبول الاستئناف للتقرير به بعد الميعاد المحدد بالمادة ٢٢٧ مرافعات وقد قرع الدفع سماع المحكمة وثبت بمحضر الجلسة ويمذكرتى الدفاع - ورغم أن المحكمة من واجبها - حتى ولو لم يدفع الخصم - أن تطالع الشكل من تلقاء نفسها حالة كونه من النظام العام ورغم أن مستندات وأوراق الدعوى كانت تحت بصرها إلا أن الحكم لم يشر بكلمة واحدة لهذا الدفاع ويرد عليه ويقسطه حقه ولا يقدح فى ذلك القول بأن المحكمة غير ملزمة بتتبع حجج الخصوم والرد على أوجه دفاعهم ما دامت الأسباب التى أوردها فيها الرد الكافى لحمل قضائه ذلك أن الأسباب ليس فيها ما يحمل قضاء الحكم كما أنه ليس دفعاً ظاهر البطلان وحتى لو افترضنا أن المحكمة فى حكم الاثبات (الاستجواب) لم تكن قد استوثقت من الشكل فقضت بقبول الاستئناف شكلاً فإنه ما دام الخصم قد ذبه المحكمة لذلك فكان من اللازم أن تعمد عن حكم الإثبات وأن المسألة تتعلق باعتبارات النظام العام وأن الحكم التمهيدى ليست له حجية يمكن أن يقال أنها تعلو اعتبارات النظام العام فالحجية تثبت للحكم النهائى وليس للحكم التمهيدى وما حكم الاستجواب إلا كاحكام نذب الخبراء أو لاحالة الدعوى للتحقيق إذ يجوز للمحكمة أن تعدل عنها وقد رفضت محكمة الاستئناف حتى مجرد التدليل فى أسبابها عن وجهة نظرها فى عدم طرق هذا الدفع وعدم الرد عليه وإقساطه حقه حتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقبها فى صحة تطبيق القانون .

**الوجه الثانى :** التفتت المحكمة عن المستندات المقدمة من الطاعن وركنت إلى دليل تحفظ عليه دفاع الطاعن ذلك أن عقد الإيجار وهو سند الدعوى وسند التكليف بالوفاء ثابت به الأجرة مبلغ ستين جنيهاً فى حين أن إيصالى الأجرة المقدمين من المستأنف قيمة كل منهما ثلاثين جنيهاً وقد اكتفى الحكم بالقول بأن هذه الأجرة تدخل ضمن الأجرة المطالب بها فى التكليف وانتهت على هذا الأساس إلى بطلانه



رغم ما تفصح عنه المستندات من أن الأجرة ستين جنيهاً (أصل العقد) ورغم أن المطعون ضده لم يقدم حتى قبل باب المرافعة ما يفيد عرض الأجرة عن الأشهر التالية ومنها الشهر الذى رفعت خلاله الدعوى هذا إلى جانب ما سبق ذكره من أن الحكم أخذ تحفظات الطاعن على الإيصاليين وحفظ حقه فى الطعن عليهما بالتزوير على أنها طلبات جازمة جاءت على لسان الطاعن وهو ما يناقض الحقيقة والواقع ولا يتفق مع الاستنباط السليم وينطوى على إخلال جسيم بحق الدفاع .

**الوجه الثالث :** قدم الطاعن مستندات رسمية (إنذارات على يد محضر) تؤكد تلاعب المستأنف (المطعون ضده) وتكشف عن إصراره على الامتناع عن سداد الأجرة وتعمده التضليل فى عنوانه وإدخال الغش على المحكمة وقد طرحت المحكمة هذا الدفاع المسطر بالملوكات المقدمة من الطاعن ولم تحاول أعمال مقتضاها ومدلولها ولو كانت فعلت لكان قد تغير وجه الحكم فى الدعوى كما خالف الحكم الثابت بالأوراق من حيث القيمة الإيجارية وركن إلى دليل مشكوك فيه تحفظ دفاع الطاعن عليه وأبدى هذا التحفظ بملوكة الدفاع وبمحضر الجلسة .

ومن حيث أنه وعملاً بالقاعدة القانونية التى تقرر أنه يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام أياً كانت الجهة التى أصدرتها وأن نقض الحكم الانتهاشى المطعون فيه يستتبع بالضرورة نقض حكم الاستجواب السابق عليه إذ أن الطعن بالنقض يشمل الحكم النهائى المطعون فيه وكل ما سبق من أحكام الإثبات .

### **بناء عليه**

يطلب الطاعن قبول هذا الطعن شكلاً وفى الموضوع نقض الحكم الاستثنائى المطعون عليه رقم ٥٦٨١ سنة ١١٤٠ق الصادر بملوكة ١٩٩٨/٥/٢٨ عن الدائرة ..... والحكم بعدم قبول هذا الاستئناف شكلاً طبقاً للمادة ٢٢٧ مرافعات مع إلزام المطعون ضده المصروفات على جميع درجات التقاضى .

**وكيل الطاعن**

## صيغة رقم (٨) طعن بالنقض فى حكم إفلاس صحيفة طعن بالنقض

فى الحكم الصادر من محكمة استئناف ..... بتاريخ  
..... فى الاستئناف رقم ..... ق وفى الحكم الصادر بجلسة  
..... من محكمة ..... الابتدائية فى القضية رقم .....  
لسنة ..... إفلاس كلى .

### محكمة النقض القلم المدنى

أودعت هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض فى يوم .....  
الموافق ..... برقم ..... من السيد الأستاذ / .....  
المحامى المقبول أمام محكمة النقض بمكتبه بشارع ..... بجهة  
..... والوكيل عن السيد / ..... المقيم ..... بموجب  
التوكيل رقم ..... لسنة ..... عام ..... .  
( أو بموجب التوكيل الخاص رقم ..... بتاريخ .....  
المودع ) ضد كل من :

(١) السيد / ..... بصفته أمينًا للتفليسة والممثل لجماعة  
الدائنين والمقيم ..... .

(٢) السيد / ..... ( الدائن المحكوم لصالحه بإشهار الافلاس )  
والمقيم ..... .

### الطعن يَنْصَب على :

الحكم الصادر من محكمة استئناف ..... بجلسة .....  
فى القضية رقم ..... س والحكم الصادر من محكمة .....  
الابتدائية بجلسة ..... فى القضية رقم ..... لسنة  
..... إفلاس كلى .

والقاضي أولهما بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه  
وتأييد الحكم المستأنف ..... الخ ( يذكر منطوق حكم الاستئناف ) .  
والقاضي ثانيهما بإشهار إفلاس ..... ( يذكر منطوق الحكم  
الابتدائي ) .

## الطلبات

**أولاً :** وبصفة مستعجلة قبول الطعن شكلاً وقبل الفصل في  
الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصادر بجلسة ..... من محكمة  
استئناف ..... في الاستئناف رقم ..... القاضي بقبول  
الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى  
به من إشهار إفلاس ..... على نحو ما توضح بمنطوق الحكمين  
أعلاه .

**ثانياً :** بنقض الحكم الاستئنافي المطعون عليه الصادر في  
الاستئناف رقم ..... لسنة وكذلك الحكم الصادر من محكمة  
..... الابتدائية في الدعوى ..... لسنة ..... إفلاس كلي  
..... وفي جميع الأحوال الزام المطعون ضده الثاني المصروفات  
والأتعاب .

## الموضوع

تتحصل الوقائع في أن المطعون ضده الثاني أقام ضد الطاعن  
الدعوى رقم ..... لسنة ..... إفلاس كلي ..... طلب  
في ختامها الحكم بإشهار إفلاس الطالب ووضع الاختتام على محل  
تجارته تأسيساً على عدم الوفاء بالكمبيالة المؤرخة ..... بمبلغ  
..... في تاريخ استحقاقها وقدم سنداً لدعواه أصل الكمبيالة  
وأصل بروتستو عدم الدفع الذي أعلنه للطاعن وقضت المحكمة بحكمها  
المشار إلى منطوقه فيما سبق فاستأنفه الطاعن بالاستئناف  
رقم ..... لسنة ..... للأسباب الواردة بأصل الصحيفة بما لا  
محل معه لإعادة تكرارها اكتفاء بالأحوال عليها ، ومحكمة الاستئناف  
قضت بقبوله شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف على نحو

ما جاء بالمنطوق المشار اليه فيما سبق وإذ كان الحكمان المطعون عليهما قد شابهما مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله كما أن استخلاصهما للواقع في الدعوى كان استخلاصاً غير سائغ ولا يتفق مع الثابت بالأوراق كما اعترى الحكمان قصور في التسبيب وأخلل بحق الدفاع بالإضافة إلى أن أسبابهما جاءت قاصرة مما يستوجب نقضهما للأوجه الآتية :

## أوجه الطعن

### الوجه الأول : الخطأ في تطبيق القانون وتأويله :

أن حكم محكمة أول درجة لم يناقش حالة التوقف عن الدفع التي هي أحد شروط الحكم بإشهار الإفلاس وسلم بقيام هذه الحالة استناداً إلى البروتستو المحرر من المطعون ضده الثاني ولم يعين الأسباب التي استند إليها للمقول بوجود توقف عن الدفع . ومن ثم أعجز محكمة النقض عن مراقبة تكييف الوقائع وإنزال حكم القانون عليها ( الطعن رقم ٥٨٩ س ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٤ س ٢١ ص ٣١٨ ) فالتوقف عن الدفع المنصوص عليه بالمادة ٥٥٠ تجارى وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض هو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة . وقد لا يعتبر المدين متوقفاً عن الدفع بالمعنى السالف بيانه إذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عنراً طرأ عليه مع اقتداره على الدفع وقد يكون للمنازعة في الدين من حيث صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو انقضائه لسبب من أسباب الانقضاء ( الطعن رقم ٢٨٠ س ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ مجموعة المكتب الفنى ) .

والثابت من وقائع النزاع الذى طرح أمام محكمة أول درجة أن الطاعن وإن كان قد سلم بصحة الدين ولم يطعن على السند المقدم من المطعون ضده الثانى إلا أن الطاعن نازع في الدين حيث قدم مستندات لم يجعدها المطعون ضده الثانى تفيد انقضاء الدين الثابت بالكمبيالة التى تحرر على أساسها بروتستو عدم الدفع وصدر على مقتضاها حكم الإفلاس وقد تجاهلت محكمة أول درجة هذا الدفاع الجوهرى وسأيرتها محكمة الاستئناف فجاء الحكم مشوباً بالخطأ في القانون وفى تأويله وتطبيقه على الوقائع .

## الوجه الثاني : القصور في التسبيب :

استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح أن يعتبر بروتستو عدم الدفع بصفة مطلقة توقفاً عن الدفع إذ لا بد أن تثبت المحكمة من أن المدين في حالة عجز عن الوفاء بدين تجارى غيرمتنازع فيه ومتى بدأ هذا التوقف ( الطعن رقم ٣٩٩ س٢٢ ق جلسة ٥٦/٢/٢٩ س٧ ص ٤٣٤ ) والثابت أن هناك نزاع فى الدين لم تحصه المحكمة أو تقسطه حقه فجاء حكمها قاصراً فى التسبيب .

## الوجه الثالث : الإخلال بحق الدفاع :

ولقد كان من بين أوجه منازعة الطاعن فى الدين أنه دين مدنى وليس تجارياً وقد أثار الطاعن هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة ثم كرره أمام محكمة الاستئناف إلا أن الحكمين الطعون عليهما استندا الى قرينة كون الطاعن تاجراً وبالتالي تكون جميع ديونه تجارية الى أن يثبت العكس ، ومع التسليم بهذه القاعدة إلا أن المحكمة لم تتح للطاعن اثبات هذا العكس فصادرت على حقه فى الدفاع حيث جرى قضاء محكمة النقض على أنه إذا دفع المدعى بأن الدين المطلوب اشهار الافلاس للتوقف عن دفعه ليس ديناً تجارياً بل مدنياً ثم قضت المحكمة بالافلاس دون رد على هذا الدفاع الجوهري الذى لو صح لتغير به وجه الحكم فى الدعوى يكون قاصر التسبيب منطقياً على الإخلال بحق الدفاع (١) ( الطعن رقم ١١٧ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٣/٤ مجموعة النقض المدنى فى ٢٥ عاماً ص ٢٤٣ ) .

## عن طلب وقف التنفيذ :

لما كان فى تنفيذ الحكم الطعون فيه ما يعود بالضرر الجسيم على الطاعن وهو ضرر يتعذر تداركه بما يحق معه للطاعن عملاً بحكم المادة ٢٥١ أن يطلب وقف تنفيذ الحكمين الطعون عليهما مؤقتاً مع استعداد الطاعن الى دفع الكفالة التى تأمر بها المحكمة إذا رأت لذلك ضرورة .

---

(١) القاعدة أنه لا يجوز اشارة الدفع بمدنية الدين لأول مرة أمام محكمة النقض لأن المنازعة فى تجارية الدين دفاع يخالطه واقع ( الطعن ٩٧٥ س٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٢ س٣٠ ص ٣٣ ) .

## لذلك (١)

**الطلبات : أولاً -** ويصفه مستعجلة قبول الطعن شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصادر بجلسة ..... فى الاستئناف رقم ..... والقاضى بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف الذى قضى بإشهار إفلاس الطاعن .. الخ .

**ثانياً -** ينقض الحكم الاستئنافى المطعون عليه الصادر فى الاستئناف رقم ..... بجلسة ..... وكذلك الحكم الصادر من محكمة ..... الابتدائية فى الدعوى رقم ..... لسنة ..... وفى جميع الأحوال الزام المطعون ضده الثانى المصروفات ومقابل الاعتاب .

### وكيل الطاعن

---

(١) لم يضع القانون التجارى قواعد خاصة للطعن بالنقض على حكم اشهار الافلاس ومن ثم يتعين الرجوع فى ذلك الى القواعد العامة فى قانون المرافعات وأهمها :

أولاً : يكون الطعن بسبب مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله أو إذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم .

ثانياً : للدائن والمدين ولكى ذى مصلحة ( إذا كان طرفاً فى خصومة الاستئناف ) أن يطعن بالنقض على حكم الافلاس وكذلك للنيابة العامة .

ثالثاً : لا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم ومع ذلك يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً متى طلب منها ذلك فى صحيفة الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه ويجوز أن تأمر بما تراه

كفيلأ بصيانة حق المطعون عليه ويتسبب الأمر الصادر بوقف تنفيذ الحكم على اجراءات التنفيذ التى اتخذها المحكوم له بناء على الحكم للمطعون فيه من تاريخ طلب وقف التنفيذ وعلى المحكمة إذا أمرت بوقف التنفيذ أن تمدد جلسته

لنظر الطعن أمامها فى ميعاده لا يتجاوز ستة أشهر وإحالة ملف الطعن الى النيابة لتودع مذكرة باتوالها خلال الأجل الذى تحدده لها ( مادة ٢٥١ / ٥٠٠

المعدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ ) .

هذا وإذا اقتصر توجيه الطعن على طالب اشهار الافلاس فقط ولم يختصم وكيل الدائنين (أمين التفليسة) كان الطعن باطلاً ( نقض ١٨٦٦/٥/٢٦ س١٧

س ٢٤٦ أ نقض ١١/٣/٦٥ س١٦ ص ٣٠٤ للمكتب الفنى ) ، كذلك يتعين اختصاص النيابة العامة .

**صيغة رقم (٩)**  
**طعن بالنقض في قرار هيئة تحكيم**  
**مادة ١٠٢ عمل (١)**

**محكمة النقض**  
**الدائرة العمالية (المدنية)**  
**صحيفة طعن بالنقض**

أودعت هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض يوم ..... الموافق  
..... وقيدت بجدولها تحت رقم ..... لسنة ..... ق.

وهي مقدمة من ( يذكر اسم للمنظمة النقابية إذا كانت هي الطاعنة  
أو اسم المنشأة أو صاحب العمل إذا كان هو الطاعن ) ..... المقيم  
..... ومحله المختار مكتب الأستاذ ..... المحامي المقبول أمام محكمة  
النقض بمكتبه بشارع ..... والوكيل عنه بتوكيل .....

---

(١) مادة ١٠٢ : تطبق هيئة التحكيم التشريعات المعمول بها ولها أن تستند إلى  
أحكام الشريعة الإسلامية والعرف ومبادئ العدالة وفقاً للحالة الاقتصادية  
والاجتماعية العامة في المنطقة .

ويصدر قرار الهيئة بأغلبية الآراء ويكون مسبباً ويعتبر بمثابة حكم صادر من  
محكمة الاستئناف بعد وضع الصحيفة التنفيذية عليه من قلم كتاب محكمة  
الاستئناف المختصة .

ولكل من طرفي النزاع أن يطعن في القرار أمام محكمة النقض بالشروط  
والأوضاع والاجراءات المقررة في القوانين النافذة .  
وعلى رئيس الهيئة اعلان طرفي النزاع بصورة من قرار التحكيم بكتاب مسجل  
وذلك خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدوره .

وترسل هيئة التحكيم ملف الموضوع بعد اعلان طرفي النزاع على الوجه  
المذكور في الفقرة السابقة الى الجهة الادارية المختصة لقيد منطوق القرار في  
سجل خاص وايداع الملف بمحفوظاتها وتعطى مستخرجات منها لنقوى الشأن .  
ملحوظة : يجوز للطاعن أن يضمن الطعن طلباً مستعجلاً بوقف تنفيذ الحكم  
( مادة ١/٢٥١ مرافعات ) .

## ضد

اسم المطعون ضده وعنوانه ( صاحب العمل أو المنظمة النقابية )  
..... وقرراته يطعن بالنقض على الحكم الصادر بتاريخ ..... من  
هيئة تحكيم ..... فى القضية رقم ..... س ق والذى قضى  
بـ ..... ( يذكر منطوق حكم التحكيم المطعون عليه ) .

وأنه يبنى طعنه على الوقائع والأسانيد الآتية

وقائع النزاع :

يذكر الطاعن الوقائع بايجاز شديد غير مخل .

## أسباب الطعن

أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وتفسيره :

ينعى الطاعن ( أو الطاعنة ) على الحكم المطعون فيه الخطأ فى  
تطبيق القانون من ثلاثة أوجه .

ثانياً : القصور فى التسبيب وغموض الحكم .

ثالثاً : الإخلال بحق الدفاع .

رابعاً : تناقض الأسباب .

خامساً : الخطأ فى التكيف ... الخ .

سادساً : استناد الحكم الى عرف سابق تم العدول عنه  
منذ زمن طويل .

سابعاً : استند الحكم الى قواعد العدالة دون الأخذ فى  
الاعتبار الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى  
المنطقة .



## صيغة رقم (١٠) مذكرة دفاع فى نقض أحوال شخصية من زوجة طعن على حكم تطليقها

السيدة / ..... مطعون ضدها

ضد السيد/ ..... طاعن

فى الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٦٧ ق لحوال شخصية .

### وقائع الطعن

تتحصل الوقائع فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٩٦ لحوال شخصية كلى جنوب القاهرة ضد الطاعن بطلب الحكم بتطليقها عليه طلبة بائنة تأسيساً على أن تزوج بأخرى بغير رضاها وهو ما يحق معه أن تطلب التفريق بينهما طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ للمضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، وفى ٢٢/٣/١٩٩٧ حكمت المحكمة بتطبيق المطعون عليها على الطاعن طلبة بائنة بسبب زواجه بأخرى فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٨٠ لسنة ١١٤ قضائية لحوال شخصية وبتاريخ ٢٧/٧/١٩٩٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن على هذا الحكم بالطعن المائل على سند من الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وأعلنت المطعون عليها فى ٢٣/١٠ سنة ١٩٩٧ ويحق لها الرد على ما جاء بصحيفة الطعن .

### الدفاع

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بأوجه الطعن الثلاثة الخطأ فى تطبيق القانون وفهم الواقع والقصور فى التسبيب ، وفى ذلك يقول إن الحكم أخذ بشهادة شاهدى المطعون عليها وطرح شهادة شاهدى الطاعن وإن شرط تحقق الضرر ألا يستطاع معه دوام العشرة كما لم يشر الحكم إلى المحاضر الرسمية الخاصة بالشكاوى الكيدية منها المحضر رقم ١٩٨٢ سنة ٩٣ اداوى بنى مزار . وحيث أن هذا النعى

بالأوجه الثلاثة في غير محله ذلك إنه لما كان من المقرر أن نص المادة ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ والذي رفعت الدعوى على سند منه إن المشرع اقام قرينة قانونية لصالح الزوجة التي هي في عصمة زوجها مؤداها إن اقترانه بأخرى بغير رضاها يعتبر اضراراً بها ويعفيها من اثبات هذا الضرر متى طلبت التفريق لأجله وإن لم يقض القانون بعدم جواز نقض هذه القرينة فإن للزوج اسقاط دلالتها عليه باثبات رضا زوجته بزواجه الجديد (الطعن رقم ٧٩ سنة ٥٤ ق ، أحوال شخصية جلسة ٢٦/١/٨٨ السنة ٣٩ ص ١٧٢) ، وقد أخفق في اثبات ذلك أمام محكمة الموضوع ، أما التحدى بدعوى الطاعة السابقة على الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه فإنه لا يصادف محلاً لأن مؤدى اقتران الزوج بأخرى دون رضا الأولى يتحقق به الضرر بمجرد وقوعه ولا يزول أثر هذه الضرر حتى ولو انتهت الزيجة الجديدة بالطلاق (الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق أحوال شخصية جلسة ١٦/١/١٩٩٠ س ٤١ ص ١٧٢) ، كما وإن من المقرر أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا معقب عليه في تكوين عقيدته مما يدلى به شهود أحد الطرفين ما دام لم يخرج فى ذلك عما تتعمله أقوالهم (الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥٥ ق أحوال شخصية جلسة ١٩/١/١٩٨٨ ص ٣٩ ص ١١٦) والمحكمة غير ملزمة بالتحدث عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم أو تتبعهم فى مختلف أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالاً (الطعن ٩١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ٧/٣/١٩٩٠ س ٤١ ص ٦٩٦) ، وأما ما ذكره الطاعن بشأن اتهام شاهدى المطعون ضدها بالشهادة الزور فهو فضلاً عن كونه كلاماً مرسلًا ينحل إلى جدل موضوعى تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

وفى ضوء ما تقدم فإن الطعن برمته يكون غير قائم على أساس .

### بناءً عليه

تطلب المطعون ضدها الحكم برفض الطعن والزام الطاعن  
المصروفات .

**وكيل المطعون ضدها**

**صيغة رقم (١١)**  
**مذكرة بالرد على طعن**  
**بالنقض في حكم تعويض**  
**محكمة النقض**  
**مذكرة مقدمة من**

السيد / ..... مطعون ضده

ضد السيد/ ..... طاعن

في الطعن رقم..... لسنة .....

المودعة بتاريخ .....

**واقعات التداعي**

تمتلك كريعات الطاعن كامل الدور الأول بالعقار رقم ... بشارع .....  
كما يمتلك ٦ ط من ٢٤ ط من كامل بناء وأرض العقار المذكور ويتبع  
الدور الأول مخزن بالدور الأرضي يقع بجوار محل مملوك لورثة  
المرحوم المهندس ..... يضع المطعون ضده يده عليه بطريق الفصب  
وفي غضون شهر نوفمبر سنة ..... كلف الطاعن أحد الفنيين بفتح  
باب للمخزن على الشارع بدلاً من الباب الذي كان يقع بممر العمارة  
وإذا بالمطعون ضده يتعرض للعامل المذكور ويقوم هو وعماله بالقاء  
محتويات المخزن في عرض الطريق ثم قام بوضع بعض منتجات المحل  
بالمخزن ثم أسرع إلى قسم الشرطة يبلغ كذباً بأن الطاعن قام بالتعدي  
على حياته وأنه يقوم بهدم المحل وتحذر عن تلك الواقعة محضر  
الجنة رقم ..... لسنة ..... جنح ..... وقد قدم الطاعن أدلة دامغة في  
محضر التحقيقات تؤكد تبعية المخزن لكريعاته ومنها عقد مؤرخ .....  
موقع عليه من المطعون ضده يقر فيه بتبعية المخزن لكريعات المدعى  
بالإضافة إلى شهادة الشهود وقد ضرب المطعون ضده عرض الحائط

بهذه المراكز القانونية المستقرة بعد أن ضرب عرض الحائط بروابط القربى مما اضطر الطاعن دفاعاً عن حقوق كريمةته إلى إبلاغ النيابة العامة ضده حول واقعة سلب الحيازة ، ولكن المطعون ضده بدلاً من أن يعود إلى جادة الصواب والحق أمعن في الاساءة إلى الطاعن قطعته في سمعته وشرفه وتقول عليه الكذب والأقاويل فأبلغ كذباً أن الطاعن أثلّف محله وسلب منه حيازته للمخزن وأن الطاعن أحضر بعض العمال وقام بهدم المخزن علماً بأن هذا المخزن لا يخصه ولا شأن له به لأنه كما سبق القول ملحق بالدور الأول للملوك لكريماته ، وأضاف المطعون ضده في بلاغه من الأكاذيب والافتراءات والاسناد القانف ما عن له من عبارات تقع تحت طائلة العقاب الجنائي .

ومن الطبيعي أن تكون هذه الوقائع محل تحقيقات النيابة وهو ما حدث بالفعل حيث سئل في هذه التحقيقات سبعة من الشهود من بينهم أقرب الناس إلى المطعون ضده وهم شقيقته وزوج هذه الشقيقة الذي يعمل سفيراً بوزارة الخارجية وكذلك حارس المنزل وغيرهم فشهد جميع هؤلاء بأن حيازة المخزن لم تكن في يوم من الأيام لأحد سوى الطاعن بوصفه ولياً طبيعياً على كريمته القاصر ووكيلاً عن الأخيرتين ، وأن المطعون ضده لم تكن له حيازة في يوم من الأيام على هذا المخزن الذي ثبت من المستندات المقدمة من المطعون ضده نفسه أنه ملحق بالشقة رقم ٣ المؤجرة باسم كريمات المدعى .

وفي أثناء التحقيق أيضاً تبين أن عملية الاتلاف المزعومة التي رمى بها المطعون ضده الطاعن ما هي إلا عملية قام فيها الطاعن بتركيب باب صاج لحماية المخزن وهذا حقّه حرصاً على مال كريماته وهكذا ظهرت الحقيقة ، وفي ضوء ما أسفرت عنه هذه الحقيقة ويعد التحقيقات التي أجراها المكتب الفني للسيد المستشار النائب العام أصدرت النيابة العامة قرارها في منازعة الحيازة مسجلة على المطعون ضده أنه هو الغاصب لحيازة الطاعن وليس العكس ثم عرضت الأوراق على قاضى الحيازة الذى أيد قرار النيابة ثم حركت النيابة الدعوى العمومية ضد المطعون ضده كمتهم بالمادة ٣٧٠ عقوبات وفي أثناء تداول الجنحة ادعى الطاعن

مدنياً بطلب تعويض مؤقت ٢٠٠١ ج ثم قضت محكمة أول درجة فى  
الجنة رقم ..... جنح ..... بإدانة المطعون ضده بالغرامة خمسين  
جنيهاً وحكمت للطاعن بالتعويض المؤقت المطلوب فاستأنف للمطعون  
ضده الحكم بالدعوى رقم ..... لسنة ..... جنح مستأنف ..... حيث  
أيدت محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة فى الدعويين المدنية  
والجنائية وبذلك أصبح هذا الحكم النهائى البات عنواناً للحقيقة ، تلك  
الحقيقة التى تؤكد أن المطعون ضده لم يكن غاصباً لصيازة الطالب  
فحسب بل وإنه أساء إلى الطاعن فى التشهير به حيث استمر مكتب  
النائب العام يحقق فى الموضوع طيلة عام كامل وصولاً لاستجلاء  
الحقيقة وما تبع هذه التحقيقات من الاساءة البالغة إلى سمعة الطاعن  
ومركزه ووظيفته التى كان من الممكن أن يفقدها بسبب هذه الأكاذيب  
الطائشة التى نشرها المطعون حول الطالب .

### الدفاع

أولاً : من المقرر أن الخطأ الذى تتوافر به المسؤولية التقصيرية هو  
الاخلال الذى يوقع الضرر ويكون نتيجة له أى توافر علاقة السببية بين  
الخطأ والضرر وهو يوجب القضاء بالتعويض عما لحق المضرور من  
الخرساسة وما فاتته من كسب (الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٦٧ ق جلسة  
١٩٩٨/٥/٩) . كما أن من المقرر أن المسؤولية عن الفعل الضار تقوم  
بأى قدر من الخطأ يرتكبه المسئول حتى ولو لم يشكل جريمة جنائية  
وكان الثابت من المستندات وسائر مفردات القضايا المتداولة ومنها  
الجنة المحكوم فيها على المعلن إليه بالادانة واللؤيدة بالاستئناف  
المشار إليه آنفاً ، أن المطعون ضده ارتكب فى حق الطاعن أعلى مراحل  
الخطأ وهو الجريمة الجنائية التى أدین بمقتضاها إدانة نهائية بما لا  
محل معه لاعادة بحث عنصر الخطأ الذى ثبت باليقين المتولد عن  
حجية الحكم الجنائى البات ، أما عن ركن الضرر الذى حل بالطالب فهو  
ضرر بالغ الجسامه و ذلك أن اتهامه بارتكاب جريمة غصب حيازة  
والتشهير به والابلاغ كذباً بوقائع مختلفة وكيل السباب والقذف له  
والحط من قدره فى نظر بنى وطنه وفى محيط عمله كل ذلك محصلته

قمة الضرر سيما وإن المَطعون ضده لا يجهل هذه الملابسات ولا يجهل المركز الأدبي للطاعن بل أنه يحكم رابطة المصاهرة كان عليه واجب الاحتراز أكثر من غيره لأن هذه الرابطة تحفز على أن يكون المَطعون ضده قوية للأخريين في احترام الطاعن وهو ما يضاعف من مسئوليته إذ هو خرج عن هذه الأصول لأنه يكون بذلك قد هيا الفرصة وأعطى الضوء الأخضر لغيره للاجترأ على الطاعن والتناول عليه والنيل منه لكن المَطعون ضده وللأسف الشديد قد استغل رابطة الأسرية بالطاعن كوسيلة ضغط أدبي عليه كى يتخلى عن حقوقه وحقوق كريماته وحقوق زوجته وهو لم يكن ليجرؤ في غياب هذه الرابطة على أن ينعت الطاعن بما نعت به مما عجت به بلاغاته وشكاواه وأقواله في التحقيقات من نعوت واسناد بلغ حد التصرف المؤثم جنائياً.

**ثانياً :** ولما كان الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية المنصوص عليه بالمادة ١٦٣ مدنى هو الانحراف عن السلوك العادى المألوف وما يقتضيه من يقظة وتبصر حتى لا يضر بالغير (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٣٠ - المكتب الفنى) ، وكان تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التى تدخل فى حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض فى ذلك ما دام الحكم قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه (الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٦٨/٤/٨ - المرجع السابق) ، كما أن من المقرر أن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى فيه بما تراه مناسباً وفقاً لما تتبينه من ظروف الدعوى وإنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية احاطة كافية وأن يكون ما أورده فى هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التى انتهى إليها (الطعن رقم ٢٤ جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ص ٥٥٢ - المرجع السابق) ، ويجب عند تحديد المسئولية الوقوف عند السبب المنتج فى أحداث الضرر دون السبب العارض (الطعن رقم ١٥٦٠ جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ - المرجع السابق والطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٢٢) .

**فالثالث :** وحيث أنه في ضوء هذه المبادئ المستقرة فإن الضرر الذي أصاب الطاعن بنوعيه من مادي وأدبي ثابت من المستندات ومن الحكم الجنائي النهائي الذي قضى للطاعن بالتعويض والذي إيدته محكمة الموضوع المدنية وقدرته بمبلغ ..... فإن الضرر المادي الذي يتمثل فيما أنفق الطاعن من نفقات فعلية في الإجراءات والدعاوى القضائية الكيدية التي كان سببها خطأ المطعون ضده فإن الطاعن يتمسك بطبيعة الحال بحجم الضرر الأدبي الواقع عليه والذي يعتبر أضعافاً مضاعفة لحجم الضرر المادي وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ذلك أن سمعة الطالب ومركزه ووظيفته التي تأثرت بما أتاه المطعون ضده من أخطاء هي التي تشكل الجانب الأكبر من التعويض الذي يقاس من هذه الزاوية بما لمكانة الطالب في المجتمع ويتأثر هذا الخطأ على تلك المكانة وامتزاز السمعة وضياع وقت الطالب في التردد على النيابات ومكتب النائب العام وصولاً لايضاح الحقيقة ، ومن هنا فإن هذا الضرر الأدبي وإن كان لا يقدر بمال ولا يمكن جبره مالياً ولا يعوض اهانة الطاعن مال الدنيا كله إلا أنه في مجال انزال حكم القانون فلا مناص من تحديد هذا القدر الذي يطالب به الطاعن وهو ما أغفلته محكمة الموضوع حيث قضت بالتعويض عن الضرر المادي فقط ولم تتعرض للضرر الأدبي وهو خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع على النحو الوارد وتفصيلاً بصحيفة الطعن بما لا محل معه لاعادة تكراره اكتفاء بالاحالة إليه .

### بناءً عليه

يطلب الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما أغفله من القضاء بالتعويض الأدبي بعد أن ثبت أركان المسؤولية في حق المطعون ضده مع الزامه المصروفات على كافة درجات التقاضي .

**وكيل الطاعن**

**صيغة رقم (١٢)**  
**مذكرة بالرد على**  
**طعن بالنقض فى حكم ايجارات**  
**محكمة النقض**  
**مذكرة بالرد على الطعن رقم ٢٩٣ سنة ٦٨ ق**

..... مقدمة من : السيد/.....

..... والسيد/.....

..... والسيدة/..... مطعون ضدهم

..... ضد السيد/..... طاعن

والمودعة بتاريخ ١٩٩٨/٢/٧ .

**الوقائع**

توجز واقعات الطعن فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ..... لسنة ..... ايجارات كلى جنوب الجيزة ضد المطعون ضده والمرحوم ..... الذى اختصم ورثته فى الدعوى بعد وفاته بطلب اخلاء الأول وطرد الثانى للأسباب الواردة بأصل الصحيفة والتى نحيل عليها منعاً للتكرار واثناء معايينة الخبير الذى انتدبته المحكمة تبين أن المتنازل إليه المرحوم ..... قام بتمكين من يدعى ..... من جزء من العين فقام المدعون باذخاله خصماً جديداً فى الدعوى بعد تصريح المحكمة ثم بجلسة ..... أصدرت محكمة أول درجة حكمها باخلاء المطعون ضده المائل وهو قضاء جزئى بطلبات المدعين فأقاموا الاستئناف رقم ١٤٧٥٣ لسنة ١١٣ لتدارك ما لم يفصل فيه حكم أول درجة وذلك باخلاء هذا الخصم الجديد الذى اكتشف وجوده لدى معايينة الخبير كما أقام المطعون ضده استئنافاً مقابلاً برقم ١٥٢٩٥ لسنة ١١٣ ق طلب فيه إلغاء حكم الاخلاء وبعد ضم الاستئنافين حكمت المحكمة فيهما بجلسة



١٩٩٧/١٢/١ برغضهما وتأييد الحكم المستأنف . طعن المطعون  
ضدهم على هذه الأحكام بالنقض بالطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٦٨ ق وذلك  
بطلب نقض الحكم الابتدائي المشار إليه نقضاً جزئياً فيما قضى به فى  
البندين سائساً وسابغاً فقط مع تأييد الحكم بالنسبة لباقي البنود وذلك  
على النحو المشار إليه بصحيفة الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٨ بما لا  
محل معه لاعادة تكراره حرصاً على ثمين وقت المحكمة .

طعن المطعون ضده على الحكم أيضاً بالطعن المائل رقم ٢٩٣ لسنة  
٦٨ ق على سند من بعض الأسباب الواهية التى تعتبر من قبيل الجدل  
الموضوعى الذى لا يخضع لرقابة محكمة النقض .

### الدفاع

بادئ ذى بدء نطلب ضم الطعن المائل إلى الطعن رقم ٢٨٣ لسنة  
٦٨ ق ليصدر فيهما حكم واحد ونتمسك بكل ما جاء بصحيفة الطعن  
المشار إليه ونعتبره جزءاً من الدفاع فى الطعن المائل . ثم توجه بعد  
ذلك ملاحظاتها على الطعن المائل رقم ٢٩٣ لسنة ٦٨ ق فى النقاط  
التالية :

أولاً : عن الدفع بعدم الاختصاص المحلى الذى أثاره الطاعن فى  
صحيفة طعنه فإنه مردود أولاً بأن العبرة بحقيقة الحال وما تكشف  
عنه المستندات إذ الثابت أن الطاعن كان قد أُنذر المطعون ضدهم بأنه  
اختار موطناً مختاراً له هو مكتب محاميه بالجيزة لاعلان الأوراق عليه  
وهذا حقه وقد احترم المطعون ضده هذه الرغبة . وثانياً بأن  
الاختصاص المحلى ليس من النظام العام فلا يجوز التمسك به أمام  
محكمة النقض وثالثاً : أن ما يثيره الطاعن بهذا الخصوص ينحل إلى  
جدل موضوعى يخرج عن رقابة محكمة النقض . ولا يفوتنا أن نؤكد  
أنه ما كان أسهل على المطعون ضدهم الالتجاء إلى محكمة جنوب  
القاهرة لكنه ازاء إقرار الطاعن باختيار محل مختار له بدائرة الجيزة  
فلم يكن ثمة مناص من اعلانه على هذا الموطن الذى اختاره ولا ندرى  
ماذا يقصد الطاعن بهذا الدفع الواهى فالمحاكم كلها تطبق نفس  
القانون

ثانياً : وينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون فيما يتعلق بأحكام البيع بالمراد العلنى وهذا النعى مردوداً بما جاء بمذكرات الطعون ضدهم أمام محكمتى أول وثانى درجة وما أقسطه الحكم المطعون فيه من تمحيص وأسباب سليمة فتحيل على كل ذلك منعاً للتكرار .

ثالثاً : كما ينعى الطاعن على الحكم مخالفته القانون والخطأ فى تطبيقه قولاً بأن الحكم قضى باخلائه فى حين إنه كان يتعين عليه متى ثبت له مخالفة المادة ٢٥ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أن يعيد الحال إلى ما كانت عليه وإذا كان الطاعن يفسر النص وفقاً لهواه فهذا شأنه أما أن النص واضح وصريح ورتب جزاء على مخالفته فهذا جدل بشأن دفاع ظاهر البطالان ولا يستحق عند الرد بأكثر مما جاء بصحيفة الطعن الجزئى رقم ٢٨٢ لسنة ٦٨ ق المقام من الطعون ضدهم وكذلك ما سطره الحكم المطعون فيه من أسباب بهذا الخصوص .

رابعاً : عن طلب وقف التنفيذ فإنه لما كان هذا الطلب لا يقوم على سند من الجد فضلاً عن أن أسباب الطعن واهية ولا تحفز على قبوله كما تنطوى على جدل فى الموضوع كما أن استمرار وضع يد الطاعن على العين يشكل غصباً لحقوق المطعون ضدهم وخطراً على مصالحهم حيث لا ينتفع ببيع العين فمئذ تاريخ رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة وحتى الآن لذلك فإن هذا الطلب المستعجل يكون خالياً بالرفض .

### بناءً عليه

تطلب أولاً : رفض الطلب المستعجل الخاص بوقف التنفيذ .

ثانياً : وفى موضوع الطعن المائل رقم ٢٩٣ لسنة ٦٨ ق برفضه والقضاء بالطلبات فى الطعن الضار رقم ٢٨٢ لسنة ٦٨ ق . والزام الطاعن المصروفات على جميع الدرجات .

وكيل المطعون ضدهم

## صيغة رقم (١٣)

### مذكرة بالرد

## على طعن بالنقض من وزارة الداخلية ضد حكم صادر بالتعويض لمواطن مقدمة من

السيد / ..... مطعون ضده  
ضد السيد وزير الداخلية بصفته ..... طاعن  
في الطعن رقم ٨٧٨ س ٥٥ ق  
أودعت المذكرة بتاريخ .....

### الوقائع

نكتفى في شأن الوقائع بالأحالة الى ما جاء بصحيفة الطعن  
وبمفردات الأحكام المطعون فيها على نحو ما جاء بصحيفة الطعن  
المقدمة من هيئة قضايا الدولة .

### الدفاع

من حيث أن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بأولهما على  
الحكم للمطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال  
وذلك من وجهين قال في الوجه الأول أن الثابت من تقديرات الحكم  
الابتدائي أن التحقيقات قيدت جنة ضد المطعون ضدهم ١ و ٢ و ٣  
ومع ذلك انتهت المحكمة الى إلحاق الخطأ بالمطعون ضدهما الأخيرين  
ورتبت على ذلك قضاءها بتوافر مسئوليتهما التقصيرية ومسئولية  
الطاعن كمتبوع لهما ولم تدخل في اعتبارها خطأ المطعون ضده الأول  
وأهميته رغم ثبوته بالأوراق .

وحيث أن هذا النعى من وجهه الأول للمتعلق بالخطأ المنسوب الى  
المطعون ضده الأول مردود ذلك أن الحكم للمطعون فيه قد انتهى الى أن

السبب في الاضرار التي أصابت المطعون ضده الأول يرجع الى خطأ المطعون ضده الثاني ولما كان تصرف المطعون ضده الأول بفرض التسليم بما انتهت اليه النيابة من أنه أمان المطعون ضده الثاني عديم القيمة حيث اعتمد الحكم - المطعون فيه في تقرير مسئولية هذا الأخير تأسيساً على أن الضرر إنما نشأ من خطئه هو وأنه لا يوجد ثمة خطأ في جانب المطعون ضده الأول يمكن أن يستغرق خطأ المطعون ضده الثاني وإذا كان قضاء الحكم المطعون فيه على أساس خطأ المطعون ضده الثاني وحده يعتبر قضاءً سليماً على النحو المتقدم فإنه لا يؤثر في سلامته ما يثيره الطاعن بشأن خطأ المطعون ضده الأول لأن البحث في هذا الخطأ لا يغير من اعتباره مستغرقاً بخطأ المطعون ضده الثاني - ونتيجة له فلا يكون من شأنه أن يرفع عنه وعن الطاعن المسئولية أو يخففها ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الوجه غير منتج .

وأما النعي بالوجه الثاني المتعلق بالخطأ المنسوب الى المطعون ضده الأول مردود ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أحال اليه الحكم المطعون فيه بشأن موقف المطعون ضده الأول أورد بأسبابه أنه قد تبين للمحكمة من مطالعة الجنحة المنضمة رقم ..... لسنة ..... جرح ..... خطأ المدعى عليهما الأول والثاني - والمطعون ضدتهما الثاني والثالث وهما الضابط والجندي من تابعي الطاعن - والذي يتمثل في اعتدائهما على المدعى الذي تأيد بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق والذي يتضمن إصابة المدعى بالاصابات الواردة به كما أن المدعى عليه الثالث -العسكري -قال- بالتحقيق أن المدعى عليه الأول - الضابط -اعتدى على المدعى فدفعه فأسقطه على الكرسي وأن قوات الأمن المركزي قد دفعوه على السلم وأحدثوا إصابته ... الخ - وهذا الذي انتهى اليه الحكم لا يتعارض مع الثابت بتحقيقات النيابة سواء في القيد والوصف أو في صلب التحقيق حيث قيئت الأوراق جنحة ضد تابعي الطاعن لأنهما « بصفتهم موظفان عموميان .... ضابط وعريف شرطة - استخدموا القسوة مع المطعون ضده الأول اعتماداً على سلطة وظيفتهما بأن ضرياه وأحدثا إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي ... » وهكذا لا يكون هناك أدنى تناقض - في الحكم إذ هو تناول عبارات

الضرب واستعمال القسوة على سبيل الترادف إذ المعروف أن - استعمال القسوة يشمل الضرب وغيره كما أن الضرب هو أى مساس بجسم المجنى عليه ولا شك أن اعتراف تابعي الطاعن بأنهما دفعا المطعون ضده الأول فأوقعاه على الأرض هو مساس يعد ضرباً كما يعد استعمال قسوة سيما وأن آثار الجريمة ثبتت بالتقرير الطبي بالاصابات.

ولما كان من المقرر قانوناً أن فعل الغير أو المضرور لا يرفع المسؤولية عن الأعمال الشخصية أو يخفف منها إلا إذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذلك وأحدث وحده الضرر أو ساهم فيه وإذا استظهر الحكم في أسباب سائفة على نحو ما تقدم في الرد على هذا الوجه الأول من السبب الأول للطعن خطأ المطعون ضدهما الثاني والثالث ولم يعيب الحكم فيما ساقه الطاعن عنه سواء في نسبته الخطأ الى المطعون ضده الأول أو في استغراق هذا الخطأ المطعون ضده الثاني أو فيما يتعلق بتصرف المطعون ضده الأول ما يدل على أنه قد ارتكب ثمة خطأ وكانت مجادلة الطاعن بكفاية هذه القرائن التي ساقها الحكم مجادلة تتعلق بتقدير الدليل مما يستقل به قاضى الموضوع فإن الحكم المطعون فيه وقد رتب على ذلك مسؤولية الطاعن والمطعون ضده الثاني ( تابعه ) عن الضرر الذى لحق المطعون ضده الأول يكون قد التزم صحيح القانون وأقام قضاؤه على أسباب من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها وتكفى لحمله ويكون النعى عليه من هذا الوجه بالفساد فى الاستدلال نعى غير سديد .

وأما عن السبب الثانى الذى أثاره الطاعن وهو القصور فى التسبب فقد جاء مبهماً ومضطرباً ورد ما أثاره السبب الأول بوجهيه وذلك بعبارات مرسلة لا تعين محكمة النقض على تفهمه أو الفصل فيه .

فالطاعن بهذا السبب يكرر ما قاله حول خطأ تابعيه الذى يعتبره يسيراً جداً بحيث يستغرق بخطأ المطعون ضده الأول ويريد أن يقول أن محكمة أول درجة أغفلت دفاعه بشأن هذه النقطة ولم تدخل هذه الجزئية فى اعتبارها عند تقدير التمييز التمييز عن الخطأ المزعوم الذى

ينسب للمطعون ضده الأول مع أن أسباب الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قدرَت التعويض على أساس ثبوت أركان المسؤولية التقصيرية في جانب تابعي الطاعن بما لا محل معه للجدل في استخلاص الدليل وتقديره لأن تقدير ما إذا كان خطأ ما يجب خطأ آخر هو من مسائل الواقع المطروح في نطاق الأدلة التي تستخلصها محكمة الموضوع من ماديّات الدعوى وأوراقها - وهي غير ملزمة بأن تتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن ترد على كل منها استقلالاً - مادامت الحقيقة التي استخلصتها فيها الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ( طعن ٢٩٤ ص ٣٤ ق جلسة ٦٨/٤/١٨ ص ٨٠١ ، ونقض ٤٣٠ ص ٤٤ ق جلسة ٨٠/٣/١ ص ٢٤٨ ، ونقض ٤٠٧ ص ٣٦ ق جلسة ٧١/٤/٢٧ ص ٥٧٦ ) ، فإذا بيّن الحكم في أسبابه وقائع الدعوى وطلبات الخصوم فيها وأوجه دفاعهم فذلك كافٍ لرد ما يعترض عليه من جهة عدم نكره طلبات الخصوم وعدم بيان جوهر دفاعهم ( طعن رقم ١ ص ٥ ق جلسة ٣٥/١٠/٣١ ، وطعن رقم ٤٠٦ ص ٣٤ ق جلسة ٦٨/٥/٩ ص ٩٢٤ ) ولا يعيب الحكم أنه لم يذكر تفصيلاً دفاع الخصوم ومستنداتهم مادامت أنها كانت تحت بصر المحكمة ومبيّنة في مذكرات الخصوم ( طعن ٢٠٣ ص ١٩ ق جلسة ٥١/١١/١٥ ص ٥٤٦ ) كما أن توافر الدليل على الخطأ في تصرف رجل الشرطة من الأمور الموضوعية التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض ( طعن ٥٥/١٠/٢٠ ص ٦ ص ١٣٨٠ ونقض ٦١/٤/٢٧ ص ٤٠٤ مجموعة المكتب الفني ) .

ولا مراء في أن الطاعن مسئولية مفترضة عن خطأ تابعيه حيث هيأت لهم وظيفتهم ارتكاب الخطأ إذ أن وظيفة الضابط لدى الطاعن اتاحت له فرصة اتیان عمله غير المشروع إذ لولا هذه الوظيفة لما وقع الحادث ويكون الطاعن مسئولاً عن الضرر الذي أحدثه الضابط بعمله غير المشروع . ( الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٧/٤/٨ (١) ) .

---

(١) أضفنا مبادئ نقض حديثة لهذه الصيغة وغيرها من الصيغ .

## عن طلب وقف التنفيذ :

ان القول بإرهاق خزينة الطاعن مادياً وأنها أخرج الى استعمال المبلغ المحكوم به فى أمورها العامة هو قول لا يستأهل الرد لأن الدولة مليئة ولا يمكن أن يرهقها مثل التعويض الضئيل المقضى به وهو مبلغ تافه تنفقه الشرطة كل يوم فى مظاهر الزينة والفخفة واطهار جبروتها على المواطنين كما تنفق أضعافه كل يوم فى مصروفاتها السرية التى تنفقها لمطاردة الأبرياء وإهدار الحرمات وطعن الكرامات كما تنفق أضعاف هذا المبلغ كل ساعة على السيارات التى تجوب الشوارع ليل نهار لإزعاج المواطنين وتخويقهم ولعل ما تذكره الصحف بأنواعها عن هذا الاسراف ما يجعل مثل هذا الادعاء مثيراً للسخرية ، ولم يفت محكمة أول درجة مؤيدة من محكمة الاستئناف أن تسجل دهشتها من منطق الطاعن وتابعيه حين قالت فى أسباب حكمها أن الضابط حين اعتدى على المطعون ضده الأول لم يكن يعرف شخصيته فقالت المحكمة ان هذا الأمر « يثير العجب إذ أنه وفقاً لهذا المنطق يكون الاعتداء منوطاً بشخصية المعتدى عليه فإذا كان المعتدى عليه ذو شخصية فلا يباح الاعتداء عليه أما إذا كان المعتدى عليه مواطن عادى فيباح الاعتداء عليه وتساطت المحكمة .... أى قانون يقبر هذا .... ومن ناحية أخرى فلا يمكن القول بأن اهانة مواطن وإهدار كرامته وحبسه والاعتداء على آدميته لا يصح أن يساوى شيئاً فى نظر الطاعن لأن مثل هذا القول هو جريمة فى حق العباد وتنصل من المسؤولية ومن التزامات الحكم وكان أولى بالطاعن أن يترك عمله الذى غيره أو أن يحسن اختيار تابعيه بدلاً من الاحتماء وراء الزعم بخزينة خاوية يرهقها هذا المبلغ وتناسى الطاعن أن المطعون ضده الأول استأذ فى القانون ودكتور فى الحقوق ومحامى وأن الضابط المعتدى من تلامذته سناً وعلماً وخبرة كما أن عدم ملاءة المطعون ضده الثانى ( الضابط ) لحداثته عهده بالوظيفة وصعوبة الرجوع عليه بالمبلغ المقضى به لا ينهض مبرراً لوقف التنفيذ لأنه قول يترتب عليه أن الطاعن يريد أن يقنن الفوضى وإهدار الكرامات ويحاول حماية جنده وعساكره فى كل

ما يفعلوه من إيذاء للمواطنين وهو منطق يفتح شهية أمثال هذا الضابط الى المزيد من الجبروت وينير الضوء الأخضر لتابعى الطاعن للمزيد من التعدى لإيذاء وإهدار كرامة المواطنين (١).

### **بناء عليه**

يطلب المطعون ضده الأول الحكم برفض طلب وقف التنفيذ لعدم احتمال إلغاء الحكم المطعون فيه ولعدم استناد أسباب وقف التنفيذ على أى أساس من المنطق أو القانون كما يطلب رفض الطعن موضوعاً وإلزام الطاعن المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على جميع الدرجات .  
**المطعون ضده الأول**

---

(١) رفضت المحكمة الطلب المستعجل وفي الموضوع رفضت الطعن برمته .



## صيغة رقم (١٤)

### محكمة النقض

#### مذكرة بالرد على طعن تجارى (١)

السيد/..... مطعون عليه

ضد

(١).....

(٢)..... طاعنين

فى الطعن رقم..... لسنة..... ق

المودع قلم كتاب محكمة النقض بتاريخ.....

والمعلن للمطعون ضده فى..... (١)

( موضوع الطعن - نزاع على حق الإدارة فى شركة تجارية )

#### الوقائع

تتحصل الوقائع فى أن الطاعنين أقاموا ضد المطعون عليه دعويين بصحيفة واحدة قيدت برقم..... تجارى كلى ..... طلبا فى الدعوى الأولى الحكم بإبطال عقد الشركة المؤرخ ..... المنصوص فيه على أن تكون الإدارة للمطعون عليه وطلبا فى الدعوى الثانية ندب خبير لتصفية الحساب بين الشركاء عن المدة من ..... حتى تاريخ الحساب وبتاريخ ..... أصدرت المحكمة حكماً تهديدياً قضى فى مادة تجارية برفض الدفع المبدى من المدعى عليه بسقوط حق المدعيين فى إقامة الدعوى بضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ العقد ، وقبل الفصل فى الموضوع بأحالة الدعوى للتحقيق ليثبت المدعيان بكافة طرق الاثبات أن تدليساً وقع عليهما من المدعى عليه حملهما على توقيع عقد تعديل الشركة المؤرخ ..... وأن هذا التدليس هو الذى

(١) الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٥٩ ق.

دفعهما الى توقيع العقد وصرحت للمدعى عليه نفي ذلك بذات الطرق .  
وبتاريخ ..... حكمت المحكمة فى الدعوى الاولى فى مادة  
تجارية ببطلان عقد الشركة المؤرخ ..... المنصوص فيه على أن  
تكون الانارة للمدعى عليه والزمت المصاريف وخمسة جنيهاً أتعاباً  
للمحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بشرط تقديم الكفالة .

كما حكمت فى الدعوى المتعلقة بموضوع الحساب بندب خبير  
لتصفية الحساب وبيان مستحقات كل شريك ، استأنف المطعون عليه  
الحكم بالاستئناف رقمى ..... و ..... تجارى .....  
وقضت المحكمة بتاريخ ..... بقبول الاستئناف شكلاً وفى  
الموضوع باستجواب الخصوم وجاء بأسباب حكم الاستجواب أن  
الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف هى فى حقيقتها - إن صح  
الادعاء - دعوى تزوير أصلية بطلب بطلان العقد المطعون عليه ،  
وتنفذ حكم الاستجواب بسؤال طرفى الخصومة فيما ورد بأسبابه ،  
وبجلسة ..... حكمت المحكمة وقبل الفصل فى موضوع  
الاستئناف بإحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المستأنف بطرق الاثبات  
القانونية كافة أن العقد موضوع النزاع تم تحريره بناء على طلب  
المستأنف عليهما وموافقة المستأنف بعد أن دب الخلاف بين المستأنف  
عليهما بشأن أيهما هو الذى ينضم الى المستأنف فى ادارة المنشأة  
ولينفى المستأنف عليهما ذلك بذات الطرق .

وبتاريخ ..... حكمت المحكمة فى موضوع الاستئناف بالغاء  
الحكم المستأنف وبرفض الدعوى والزمت المستأنف عليهما المصاريف  
على الدرجتين وعشرة جنيهاً أتعاباً للمحاماة ، وأسست المحكمة  
قضاءها على خلو الدعوى من الدليل على وقوع الغش أو التزوير .

طعن الطاعنان على الحكم بطريق النقض واستعرضا الوقائع فى  
صحيفة الطعن بصورة مبسرة تعمدتا فيها اغفال بعض الحقائق  
وانتهيا الى طلب الحكم بقبول الطعن شكلاً ويصفه مستعجلة بوقف  
تنفيذ الحكم المطعون فيه حتى يفصل فى موضوع الطعن وأصلياً  
نقض الحكم المطعون فيه ويعدم جواز نظر الاستئناف .....  
.....

و ..... تجارى ..... واحتياطياً بإحالة الدعوى الى دائرة أخرى  
من دوائر محكمة الاستئناف للفصل فيه مجدداً مع إلزام المطعون ضده  
المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

### الدفاع

من حيث ان الطعن اقيم على سببين ينعى الطاعنان بأولهما على  
الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله ويقولان فى  
بيان ذلك أن دعواهما أمام محكمة أول درجة أقيمت بطلبين أولهما  
الحكم ببطالان عقد الشركة الذى يتمسك به المطعون عليه وثانيهما ندب  
خبير لفحص حسابات الشركة وتصفية أنصبة الشركاء فيها وأن  
المحكمة قضت فى الطلب الأول ببطالان عقد الشركة وفى الطلب الثانى  
بندب خبير لتصفية الحساب وأنه كان يتعين على محكمة الاستئناف  
حين عرض عليها النزاع أن تقضى بعدم جواز الاستئناف تطبيقاً  
للمادة ٢١٢ مرافعات لأن الحكم المستأنف لم تنته به الخصومة كلها .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك أن محكمة أول درجة حين قضت  
ببطالان عقد الشركة شملت قضاءها بالنفاذ المعجل بشرط الكفالة ومن  
ثم يكون هذا الحكم من الأحكام المستثناة من القاعدة العامة الواردة  
بالمادة ٢١٢ سالفه الذكر ولا يقدح فى ذلك القول بأنه ليس من أحكام  
الإلزام لأن ذلك يشكل قيداً على النصوص ويخصصه بغير مخصص ،  
فمتى كان الحكم قابلاً للتنفيذ الجبرى أو مشمولاً بالنفاذ المعجل فلا  
سبيل الى تعليق حكم القانون على مسلك الصادر لصالحه الحكم إذ  
يترتب على اعلانه بعد سداد الكفالة أنه يمتنع على المحكوم ضده -  
المطعون عليه - الانفراد بإدارة الشركة وأن يكون بوسع الطاعنين أن  
يتخذوا اجراءات تعديل بيانات القيد بالسجل التجارى وعلى الأخص ذلك  
البيان الجوهرى المتعلق بمن له حق الادارة وما يترتب على ذلك من  
بطالان تصرفات المطعون ضده كمدير منفرد وتلك جميعاً هى نتائج  
النفاذ المعجل ومحصلته .

وقد استقر قضاء النقض على أنه يجوز الطعن فى الأحكام القابلة  
للتنفيذ الجبرى ولو لم تكن منهيبة للخصومة وشرط ذلك أن يكون

الحكم صالحاً للتنفيذ بموجبه اعمالاً للقواعد العامة أو بمقتضى قواعد التنفيذ المعجل ( طعن ٥٥٩ س٤٦ ق مجلس ٢٤/٥/٧٩ ص ٨٧٦ من موسوعة الشريبي ج ٦ ) ، ومن جهة أخرى فإن الأحكام الصادرة فى المواد التجارية مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون امتثالاً لنص المادة ٢٨٩ مرافعات ، ومقتضى ذلك أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة واجب النفاذ طبقاً للقواعد العامة ، ولا يغير من هذا الوصف دفع الكفالة توصلًا للتنفيذ أو عدم دفعها انتظاراً لصيرورة الحكم نهائياً ، ولخضرب لذلك مثلاً بمن يصدر له حكم نهائى فى الدعوى فيطعن خصمه عليه بالنقض ويؤثر المحكوم له التريص ريثما يفصل فى طعن النقض ومع ذلك فإن هذا الحكم فى صحيح القانون هو حكم واجب النفاذ وإن لم يبادر صاحبه بتنفيذه .

والبادئ من سائر أوراق الطعن أن المطعون عليه قد وجهت اليه صحيفة دعوى بها دعويان الأولى ابطال عقد يسمح له بالانفراد بإدارة الشركة فى حين أن الدعوى الثانية التى تضمنتها الصحيفة كانت عن المحاسبية بين الشركاء ولم يكن هناك ثمة رابطة بين الدعويين لأنه سواء كان المطعون عليه مديراً له حق التوقيع منفرداً أو كان له هذا الحق مشتركاً مع آخر فإن محاسبة الشركاء واجبة ولا تتوقف على صحة أو بطلان البند الخاص بالادارة ( وهو البند الوحيد المختلف عليه ) وتعتبر الخصومة فى دعوى البطلان منتهية تماماً وتكون دعوى الحساب هى وحدها المتعلقة على مصير المحاسبة ، وقد جرى قضاء النقض ان الحكم القطعى للنهى للخصومة هو ذلك الذى يضع حداً للنزاع فى جملته أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته ( طعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ٩/٣/٧١ ص ٢٦٢ ، مجموعة المكتب الفنى سنة ٢٢ م ) ، فحكم محكمة أول درجة قد أنهى الخصومة الأصلية بقضائه القطعى ببطلان عقد الشركة وهو الطلب الجوهرى الذى تغيًا الطاعنان تحقيقه من اقامتهما الدعوى كما أن الواقعة التى استمدا منها حقهما فى التداعى ولم يكن دفاعهما يدور طوال مراحل النزاع على درجتين سوى حول هذا الموضوع إذ لم يكن الحساب مقصوداً لناته ولا يتوقف الفصل فيه على

الفصل فى صحة أو بطلان عقد الشركة من حيث أن كلا الطاعنين والمطعون عليه شركاء متضامنين لم يجحد أى منهم هذه الصفة أو ينكرها على خصمه ومن ثم فإن موضوع الحساب لا يؤثر فى الخصومة الأصلية بطالن العقد ) ولا يتأثر بها ، وإذ ترسمت محكمة الاستئناف هذا المسلك فإنها تكون قد أعملت صحيح القانون ولا يكون قضاؤها الذى انتهت إليه قد حاد عن الصواب . وأما عن حكم النقض الذى استدل به الطاعنان فى محاولة لقياس وقائع النزاع فيه على وقائع الطعن المائل ، فهو فضلاً عن كونه قياساً مع الفارق فإنه قد صدر فى خصوصية حكم ليس من الأحكام المستثناة بالمادة ٢١٢ مرافعات بينما الحكم فى الطعن المائل من الأحكام المستثناة على ما سلف البيان .

وأما عن السبب الثانى للطعن فإن الطاعنين ينعيان به على الحكم المطعون فيه قصوره وغموضه وإبهامه وفى ذلك قالوا إنهما فى دعواهما أمام محكمة أول درجة تمسكا بصورة أخرى من عقد تعديل الشركة وأن الحكم المطعون فيه لم يقل كلمته فى هذا المستند الهام مما يدل على أنه لم يطلع عليه أو يمحصه التمهيص الواجب .

وحيث أن هذا النعى مردود بكونه يتناول مسألة تتعلق بالواقع فى الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به ولا يجوز إثارته أمامها ، لأن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن ترد على كل منها استقلالاً مادامت الحقيقة التى استخلصتها فيها الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ( نقض ٤٣٠ س ٤٤٤ ق جلسة ١٩٨٠ / ٣ / ١ ص ٣٤٨ من موسوعة الشريعة ج ٧ ، نقض ٤٠٧ س ٣٦٦ ق جلسة ١٩٨٠ / ٤ / ٢٧ ص ٥٧٤ من مجموعة المكتب الفنى للسنة ٢٢ العدد الثانى ) ، فإذا بين الحكم فى ديباجته وقائع الدعوى وطلبات الخصوم فيها كما قرر فى أسبابه أنه يأخذ بأسباب الحكم التمهيدى الصادر فى الدعوى المبين فيه بالتفصيل كل وقائعها وطلبات الخصوم وأوجه دفاعهم فذلك كاف لرد ما يعترض به عليه من جهة عدم توضيحه وقائع النزاع إيضاحاً كافياً وعدم نكره طلبات الخصوم وعدم بيان جوهر دفاعهم ( طعن رقم ١ س ٥٩٠ ق جلسة ١٩٣٥ / ١٠ / ٣١ مجموعة القواعد فى ٢٥ سنة الصادرة عن المكتب الفنى

ج١ قاعدة ١٠ صفحة ٥٤٤ ) ، فإذا استعرضت المحكمة فى حكمها مستندات الخصوم ورجحت من ذلك ما اطمانت الى ترجيحه ثم قضت فى الدعوى على حاصل فهم الواقع فيها فذلك كاف لاعتبار حكمها محمولاً على أسباب كافية منتجة له ( نقض ٦٨ س٤ ق جلسة ٢١/٢/٣٦ قاعدة ١٥ ص ٥٤٥ المرجع السابق ) ، ولا يعيب الحكم أنه لم يذكر نصوص المستندات مادامت هذه المستندات كانت تحت بصر المحكمة ومبيّنة فى منكرات الخصوم ( طعن ٢٠٣ س١٩ ق جلسة ١٥/١١/٥١ قاعدة ٢١ ص ٥٤٦ المرجع السابق ) ، ومتى أسست المحكمة حكمها على أسباب مفصلة استخلصتها من ظروف الدعوى وملاساتها فلا يبطل هذا الحكم سكوته عن الرد على بعض المستندات التى تمسك بها الخصوم ( الطعن رقم ٣٩ س٧ ق جلسة ١١/١١/٣٧ قاعدة ٥٠ ص ٥٤٨ المرجع السابق ) وقد نصت المادة ١/٢٣٥ مرافعات على أنه « لا تقبل الطلبات الجديدة فى الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها » ، والثابت من مفردات هذا الطعن والأوراق المقدمة فيه أن الطاعنين لم يطلبوا من محكمة أول درجة الحكم بصحة ونفاذ عقد الشركة المنصوص فيها على ازدواج الادارة ( المطعون عليه مع أحد الطاعنين ) ، ولم يثير الطاعنان هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف ومن باب أولى لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، فضلاً عن أن مناهز النزاع كان ينحصر حول بطلان عقد الشركة المؤرخ ..... الذى ينص على انفراد المطعون عليه بإدارة الشركة وهو الطلب الأساسى المطروح وأن تمسك الطاعنين بالعقد الثانى ( الازدواج ) كان لمجرد التدليل على وجهة نظرهما وتقدير الدليل من اطلاقات محكمة الموضوع .

### عن طلب وقف التنفيذ :

وحيث أنه عن طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه فإنه قد ورد فى صحيفة الطعن بصورة مجهلة ويتجلى ذلك فيما طلبه الطاعنان من وقف ما أسمياه بالأثر الايجابى الناتج عن الحكم للمطعون فيه حتى ولو كان ذلك الحكم قد انتهى الى رفض دعواهما ، فضلاً عن أنه طلب غير جدى ويفتقد الأساس القانونى إذ أن الحكم المطعون فيه لا يحتمل

الغايه كما لا يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه ،  
وهى الشروط التى تطلبها المادة ٢٥١ مراقعات .

### **بناء عليه**

يطلب المطعون ضده الحكم برفض طلب وقف التنفيذ لعدم  
احتمال إلغاء الحكم المطعون عليه ، وكذلك رفض الطعن موضوعاً  
والزام الطاعنين المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على جميع  
الدرجات<sup>(١)</sup> .

**وكيل المطعون ضده**

---

(١) قضت المحكمة برفض الطعن





# الباب الثانى

## طعون ومذكرات النقض الجنائى

### صيغة رقم (١٥)

### مذكرة بأسباب الطعن بالنقض

مقدمة من الأستاذ ..... المحامى بالنقض بصفته وكيلأ  
عن الطاعن السيد الأستاذ..... المحامى بالنقض المقيم برقم  
..... القاهرة والذى قرر بالطعن بتاريخ / / ١٩٩٦  
برقم .....

### وذلك طعنًا

على الحكم الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية ( دائرة  
الجنح والمخالفات المستأنفة ) فى القضية رقم ..... لسنة  
..... جنح مستأنف مدينة نصر الصادر بتاريخ .....  
والقاضى بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد حكم  
محكمة أول درجة فى القضية رقم ..... جنح مدينة نصر والذى  
قضى فيه بجلسة ..... بتفريم الطاعن مبلغ عشرين جنيهًا  
والمصروفات والزامه بأن يؤدى للمدعية بالحق المدنى مبلغ ٥٠١ جنيه  
(خمسمائة وواحد جنيه ) على سبيل التعويض المؤقت .

### وهذا الطعن موجه ضد

- (١) النيابة العامة .
- (٢) ..... مدعية بالحق المدنى وعنوانها ..... القاهرة .  
ومحضرى مدينة نصر هم المختصون باعلانها .

### الطلبات

القضاء بقبول هذا الطعن شكلاً وبنقض الحكم المطعون فيه

والاحالة لحكمة الجنب المستأنفة للحكم فيه مجدداً من دائرة أخرى .

### الوقائع

يمتلك الطاعن الشقة التى يقيم بها ويمتلك زوج المدعية شقة فى ذات العقار وبسبب امتناع الأخير عن أداء نفقات الصيانة الدورية فقد أقام ضده دعوى مطالبة ببناء على تفويض باقى الملاك للأستاذ الطاعن بذلك وقد اعتبرت المدعية أن هناك نزاعاً شخصياً بينها وزوجها من جهة وبين الطاعن من جهة أخرى ولم تظن الى أنه يؤدى واجبه ويمارس حقه فى تحصيل نفقات الصيانة المشتركة للعقار ومن هنا بدأت المتاعب والتحرش بالطاعن بمناسبة وبدون مناسبة ومن حلقات سلسلة هذا التحرش قيام المدعية وزوجها بإتلاف سيارة الطاعن عمداً بكسر زجاجها حيث تحرر المحضر اللازم وقضى فيه بإدانة زوج المذكورة ابتدائياً واستثنافياً فكان أن دبرت بليل وخططت مع زوجها للإساءة الى الطاعن باستعمال سلاح كيد النساء « إن كيدهن عظيم » فقد فكرت المدعية وتساءلت فيما بينها - إذا اتهمته بالسب والقذف فهل أنال منه كما أريد وكانت اجابتها بالنفى ، وهل إذا اتهمته بالإتلاف أو حتى بالضرب فهل يكون هذا الاتهام محققاً لغايتها وهى النيل من سمعته والتشهير به وكانت الاجابة أيضاً بالنفى - إذن فلتكن الواقعة جسيمة وخطيرة وليكن الاتهام مدبراً بإحكام فتلك هى غاية المراد - فبدأت فى وضع خططها موضع التنفيذ وبلغ بها التبجح ( وهى امرأة متزوجة ) أن تردد ببجاجة تحسد عليها أن الطاعن دفعها للحائط وضغط على صدرها وحاول تمزيق فستانها على باب شقتها التى لا تبعد عن شقة الطاعن سوى أقل من مترين الى آخر ما فاهت به - وقديماً قيل - إذ لم تستح فأصنع ما شئت .

ولقد قدر الطاعن الذى رماه قدره بهذا الصنف من البشر أنه ابتلاء من الله سبحانه وتعالى وأنه بالصبر ويتحمل هذا الابتلاء سوف تنكشف الحقيقة وتزول الغمة لأن الله حق ولا يد أنه كاشف للزيف والظلم ولا بد أن تدور على الباغى الدوائر - وهكذا قامت النيابة بتحقيق الواقعة على أنها جناية هتك عرض فأبضى الظالم أياماً سعيدة

فى حين امضى المظلوم والمفترى عليه اياماً سوداً ، ذلك ان شخصية فى مثل سن المتهم ومركزه الاجتماعى ( محام بالنقض مشتغل بالأعمال القانونية منذ أربعين عاماً فوق اشتغاله بالعمل العام ) وقام بتربية أبنائه أحسن تربية دينية وخلقية فمنهم المهندسة ومنهم من يشغل منصب وكيل النائب العام فضلاً عن أن زوجته من أرومة صالحة وتشغل منصب مهندسة وكيل وزارة ، فكيف بمثل هذه الأسرة أن يتدنى ربها وعائلها الى هذه الأفعال النكراء التى أُسندتْها اليه تلك التى تقول الأوراق أنها مجنى عليها فى الوقت الذى يعجز الشيطان عن سلوك مسلكها تخطيطاً وتنفيذاً وتدخل الفضليات عن ترديد ما رددته فى الأوراق .

ولعل ما جاء بالأوراق يفصح عن كيدية هذا الاتهام وذلك باد على الأخص فيما قالته تلك المرأة فى محاولة تبريرها للفعلة التى نسبتها للطاعن زوراً وبهتاناً أن هناك خلافات بينه وبين زوجها على الرغم من أن المدعية لم تقل طوال مراحل التحقيق سواء أمام الشرطة أو أمام النيابة أن الطاعن تعدى عليها بالضرب إلا أن ذهنها تفتت عن خاطر مؤداه أنه ربما لا يتمكن من اثبات واقعة هتك العرض ولذلك على سبيل الاحتياط المشهور فليكن هناك دليل آخر مصطنع عن واقعة أخرى ملفقة هى واقعة تعدى بالضرب وفى سبيل ذلك قدمت ورقة توصف بأنها تقرير طبي مع أنها لا هى تقرير ولا هو طبي وإنما هى أوراق لا يعزب على إنسانة فى خلق الشاكية ومسلكها أن تحصل عليها ويمنتهى اليسر حالة كون هذه الأوراق فى متناول أى ترويجى أو عامل بالمستشفى وقد سطرَتْ فيها أن هناك خدوشاً بأعلى الصدر مع أنها قالت أن المتهم ضغط على صدرها ولا ندرى كيف يؤدى الضغط على الصدر الى خدوش بأعلى الصدر !!!

بعد ذلك قدمت النيابة الطاعن للمحاكمة بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات وقضت محكمة أول درجة بالإدانة وهى الغرامة عشرون جُمُيْهاً دون تسبیب وسایرتها فى ذلك محكمة الجنح المستأنفة دون تمحيص - وكلا الحكيمين الابتدائي والاستئنافي - وقع فى الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبیب فضلاً عن الاخلال بحق الدفاع وذلك على التفصيل التالى .

## أسباب الطعن

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأه فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع وذلك على النحو التالى :

### أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون :

وذلك من وجهين :

**الوجه الأول :** أن حكم أول درجة القاضى بإدانة المتهم بالغرامة الذى أيدته فيه الحكم الاستئنافية (المطعون عليهما) ذهباً فى تكييف الواقعة على أنها ضرب بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات استناداً الى الأتوال المتضاربة من المجنى عليها سواء فى محضر جمع الاستدلالات أم أمام النيابة حيث ثبت من التحقيقات أنها لم تزعم أن المتهم ضربه أو أنه أراد إيقاع الأذى أو المساس بجسمها وإنما كانت أقوالها تدور حول خلافات سابقة بينها وزوجها وبين ملاك العقار الذى تقطن فيه وأن أحد الأشخاص بخلاف الطاعن هو الذى قذف فى حقها وسبها سباً علنياً ومع ذلك فقد اصطنعت دليلاً من السهل على أى مواطن الحصول عليه وهو الشهادة المطبوعة التى يحتفظ كل تمورجى أو عامل استقبال بالمستشفى بالثبات منها لملء بياناتها عند اللزوم ولن يدفع ثم تسطير الاسم الذى يرغب المجنى عليه الصورى أن يسطره ولا يمكن لمثل هذه الأوراق أن تعد دليلاً وحيداً فى مجال الادانة خصوصاً إذا كانت الواقعة المدعاة منسوبة الى أستاذ فى القانون باشر مهنة المحاماة أكثر من أربعين سنة ووصل بعلمه وخبرته وكفائته الى أرفع الدرجات فضلاً عن سمو مركزه الاجتماعى وما عُرِف عنه من خلق وتمسك بالدين وهى قرائن لا ترشح البتة الى ارتكاب أى جريمة مهما كانت تافهة فما بالنا وقد رماه قدره بامرأة لم تستع أن تدعى أنه أمسك صدرها وحاول تمزيق جلبابها على سلم العمارة ، فهذا التقرير كان يتعين إهداره وعدم الالتفات اليه استناداً الى هذه القرائن وإلى العلم العام الذى يقوم مقام القانون ذلك أنه لا يخفى على فطنة أى قاض أن يتحسس وجه الصواب فى الوقائع المعروضة عليه مهما كانت مدبجة أو مدبلجة ولقد

كانت الوقائع المطروحة غير ثابت منها بالدليل القولى المتمثل فى أقوال المجنى عليها أن هناك ثمة تعدٍ وقع عليها وإنما كانت روايتها تدور حول محاولة هتك عرضها ، وحتى لو فرض أن التقرير الطبى سليم مائة فى المائة ( وهو ما لا نسلم به ) فمن ذا الذى قال أن المتهم هو محدث هذه الخدوش فى صدر المجنى عليها ، فأين هى رابطة السببية بين محدث الاصابة وبين الورقة الثابت بها هذه الاصابة إلا يستطيع أى انسان أن يجرح نفسه خصوصاً إذا كانت الجروح فى مستوى الخدوش الثابتة بالتقرير وهى من السهل إفتعالها سواء من المجنى عليه أو أى شخص من طرفه - إذن لا بد أن يثبت أن محدث الاصابة الثابتة بالتقرير هو نفسه المتهم المائل ولا توجد أية أقوال أو قرائن ترشح لمثل ذلك ومن ثم كان يتعين على المحكمة وهى تنزل حكم القانون على الواقعة أن تستبعد هذا التقرير وحينئذ لن يكون فى الأوراق أى دليل للإدانة أما وإنما لم تفعل فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً غير صحيح بما يعجز محكمة النقض عن إمكان مراقبة صحة التطبيق .

**الوجه الثانى :** أن الحكم المطعون فيه ( الابتدائى والاستئنافى ) قال فى الحثيثة الوحيدة التى ذكرها أن التهمة ثابتة من أقوال المجنى عليها والتقرير الطبى وأقوال الشهود - وهو فى ذلك يخالف الثابت بالأوراق مخالفة تنطوى على الخطأ الواضح فى تطبيق القانون - فبالنسبة لأقوال المجنى عليها فالثابت أنها لم تدع أن المتهم ضربها وبالنسبة للتقرير الطبى فلا يوجد ما يدل على أن الاصابة كانت بفعل المتهم إذ لا يكفى أن يذكر اسم المتهم على لسان المجنى عليه حتى يمكن التسليم بصحة الاتهام ، وأما بالنسبة للشهود فإن الشاهدين اللذين سئلا قاما بنفى الاتهام عن المتهم نفياً قاطعاً بل وقررا أن المجنى عليها كاذبة فى ادعاءاتها وعلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه حين يبنى قضاءه على أساس ما جاء بأقوال الشهود وهى أقوال تنفى الاتهام يكون قد خالف القانون وخالف الثابت فى الأوراق فى أن واحد .

**ثانياً : القصور فى التسبيب :**

ونلك من ثلاثة أوجه :

**الوجه الأول :** استند الحكم المطعون فيه الى التقرير الطبى

( المصطنع ) والذي جاء فيه أنه توجد خدوش بأعلى الصدر وهذا التقرير بفرض صحته يقول أن الخدوش بأعلى الصدر وإذا طالعنا التحقيقات نجد أن المدعية قالت فى محضر الشرطة أن المتهم أمسكها من صدرها ثم قالت فى نفس المحضر أنه وضع يده على صدرها وكررت ذلك فى الاجابة على سؤال تالٍ ثم عادت وقالت فى نهاية المحضر أنه أمسك صدرها وفى تحقيق النيابة قالت أنها كانت نازلة تشتري عيش فبينو الساعة الحادية عشرة مساء وكان المتهم طالع فشتمها ثم أمسك الايشارب من الدبوس وقطعه وأمسكها من صدرها ودفعها ناحية الحائط ثم قالت - هو أول ما شفىنى على السلم شتمنى وضبط على جسمى وزقنى على الحائط ثم كررت هو شتمنى وشد الايشارب وقطع الدبوس ومسك صدرى وزقنى على الحائط وكماني ضغط على جسمه وحاول يقطع الفستان وحين سألها السيد وكيل النيابة عن قصد المتهم فقالت فى صراحة وفجور هو قصده هتك عرضى والإتيان بأفعال منافية للآداب معى .

إنن فالواضح من جماع هذه الأقوال التى لخصتها المجنى عليها الجانية فى أنه كان قصده هتك عرضى - فهى إذن تهمة جاهزة وملقنة وملفقة هكذا يقول السياق وهكذا يحكم المنطق .

ولو القينا نظرة فاحصة على هذه الأقوال يتضح أنه حتى مع التصوير السقيم للواقعة من جانب المجنى عليها الجانية فإن « إمساك الصدر والضغط على الصدر بجسمه والزاق أو الزنق فى الحائط - كل ذلك لا يؤدى الى خدوش فإمساك الثدي بعنف إن صح يؤدى الى كدمات فى الثدي وليس بأعلى الصدر كما أن الضغط على الثدي أو الصدر باليد أو بالجسم لا يؤدى الى أية أثار وهكذا نجد أن التقرير يتنافى مع العقل والمنطق ومع التصوير الخائب للواقعة ومع مجريات الأمور العادية فضلاً عن أنه يناقض أقوال المجنى عليها الجانية بل ان دليل البراءة تفصح عنه الاجابة الجلية التى قالتها فى ردها عن قصد المتهم من هذه الأفعال لأنه يريد هتك عرضها والإتيان معها بأفعال منافية للآداب .

وقد يُقال أن جميع ما سبق ذكره ما هو إلا مسألة واقع ووقائع يستخلص منها قاضى الموضوع ما يكون به عقيدته بلا رقابة عليه من محكمة النقض ولكن ذلك مردود بأنه وإن كان مسألة واقع إلا أنه من المقرر فى مجال الحكم الصادر بالادانة أنه يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى استند اليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً . ( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٦ س ٢٦ ص ٣٠٤ والطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥ س ٣٦ ص ٣٠١ ) .

ولو كان قاضى الحكم قد طالع هذه الأقوال عن بصر وبصيرة فى ضوء قرائن الحال وأقوال الشهود لكان قد انتهى الى أن هذه المجنى عليها الجانية لا تتغياً سوى الكيد والايقاع والتشهير وأن روايتها يرمتها لا يقرها واقع ولا عقل ولا منطق ولكان حينئذ قد قضى بالبرائة حتى ولو غاب المتهم عن المثول !!!

**الوجه الثانى :** القاعدة أن عبء الاثبات فى المواد الجنائية يقع على عاتق سلطة الاتهام وهى النيابة العامة التى يتعين عليها أن تثبت توافر جميع العناصر المكوّنة للجريمة بما فى ذلك القصد الجنائى فإذا أنكر المتهم الركن المادى فلا يطالب بإقامة أى دليل على إنكاره إذ أن من حقه رفض الدفاع عن نفسه وهو غير مكلف بإثبات أوجه الدفاع التى يثيرها لأن النيابة هى الملزمة بإثبات الجريمة بأركانها ولأن الصفة الاجتماعية للدعوى الجنائية تلزم القاضى بأن يأخذ من تلقاء نفسه بأوجه الدفاع التى يراها فى مصلحة المتهم ولو لم يتمسك بها كما أن الشك يجب أن يفسر لمصلحة المتهم (جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائى ج ١ ص ١٠٥ ) والثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه (الابتدائى والاستئنافى) اكتفى فى مجال الادانة بما جاء بأقوال الشاكية والتقرير الطبى وأضاف على غير الحقيقة والواقع أن هذه الأقوال أيدها أيضاً الشهود مع أن الشهود شهدوا بعكس ذلك تماماً ولا يوجد ما يدل على أن شاهداً واحداً يؤيد رواية المجنى عليها كما أن الثابت

أن أقوال المجنى عليها متناقضة ومتهاثرة ومن ثم فإذا استند إليها الحكم كدليل إدانة يكون قاصراً قصوراً يعيبه وهذا القصور تتماهى به الحيثية الوحيدة للإدانة بحيث لا يبقى ما يمكن حمل الحكم عليه من دليل واضح فى الأوراق .

**الوجه الثالث :** من المقرر أن المراد بالتسبيب المعتبر فى حكم المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية هو تحرير الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى ومفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ( الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ لسنة ٣٦ ص ١١٣٨ ) .

كما أن من المقرر أن خلو الحكم من بيان الدليل وبيان الجريمة والظروف التى وقعت فيها يجعله قاصراً قصوراً يعيبه ( الطعن رقم ٦٥٦١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٩ ) .

كما أن من المقرر أن المحكمة ملزمة بالتحدث فى حكمها عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيلتها ( الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١ ص ٣٦ ) ومن المقرر كذلك أن القانون لا يشترط فى الأدلة التى تقام عليها الأحكام أن تكون مباشرة أى شهادة بذاتها ومن غير واسطة على الحقيقة المطلوب اثباتها بل يكفى أن يكون من شأنها أن تؤدى الى تلك الحقيقة بعملية منطقية تجريها المحكمة ( نقض ٢٨ ماسو ١٩٤٥ الجدول العشرى ل مجلة المحاماة -٤١- ١٩٥٠ ص ١٥٣ رقم ٩٥١ ) .

ويتطبيق هذه المبادئ المستقرة على وقائع الحكم الطعين نجد أنه لم يكشف عن سبب الادانة أو مضمون ومؤدى الدليل الذى استند اليه اكتفاء بالعبارة التقليدية التى تقول أن التهمة ثابتة من أقوال المجنى عليها والتقارير الطبى - وقد رأينا أن أقوال المجنى عليها متضاربة بل أن واقعة الضرب لم تطرح أصلاً من جانبها خلال مراحل التحقيق ولكنها من خلف النيابة العامة والتي لا يكفى أن تسند الاتهام دون أن تدلل عليه خصوصاً وأن أقوال الشهود ( الذين قال الحكم أنهم أيدوا الواقعة )



قد نفوا الاتهام وعلى هذا فإن الاتهام لم يقم على أساس وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه لم يقم على دعامة واحدة أو دليل قاطع يؤيد الإدانة .

### ثالثاً : الإخلال بحق الدفاع :

وذلك من وجهين :

**الوجه الأول :** من المقرر أن تمسك المتهم بنفى التهمة وتقديمه مستندات تظاهر ذلك يعد نفاعاً جوهرياً وأنه يتعين على المحكمة أن تتردد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي بالإدانة لأسبابه دون أن يعرض لدفاع الطاعن إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ولو أنه عنى ببحثه وتحصيله وفحص المستندات التي ارتكز عليها بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ولكنه إذ أسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة أحاطت به وأقسطته حقه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه ( الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٥٤هـ جلسة ١٩٨٥/٦/٦ س ٣٦ ص ٦٧٣ ، والطعن رقم ٩٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٧ ) .

والثابت أن الطاعن قدّم حافظتيّ مستندات أمام محكمة أول درجة وأنه تمسك أمام محكمة ثاني درجة بهذه المستندات وفصاها ومضمونها وما تنتج كدليل تسانده قرائن الحال وواقع الأمر ومع ذلك فلا توجد في أسباب الحكم المطعون فيه ( ابتدائياً واستثنائياً ) أية إشارة أو دلالة على أن المحكمة قد أحاطت بهذه المستندات وأقسطتها حقها من البحث والتحصيل ولا يكفي أن يسطر في محضر الجلسة أن المتهم حضر وقدم حافظة مستندات لأن تقديم المستندات ليس عبثاً أو إضاعة لوقت المحكمة بل إن تقديمها يكون في معرض انتقال عبء الإثبات وجوداً ونقياً وبالتالي فإن اغفال الحكم لهذه الدلالة الثابتة (ومعظمها قبل اختلاق الواقعة محل الاتهام الراهن ) خصوصاً مع إتاحة الفرصة لدفاع المدعية وقبول مرافعته أمام محكمة الجنح المستأنفة بل وقبول مذكرة مقدمة منه رغم بطلان ذلك حالة كونه قد قضى له

بطلباته فلا يجوز له الحضور أو التكلم فى الدعوى الجنائية بل واثبات طلبات جديدة تتعلق بالدعوى الجنائية - نقول أنه فى الوقت الذى أفسحت فيه المحكمة صدرها لمن لا يجوز له أصلاً الحضور وقبلت مذكرة ممن لا يجوز له أساساً أن يتقدم بها وفى نفس الوقت التفتت عن مستندات جوهرية تشكل دفاعاً جوهرياً للمتهم فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع بما يوجب نقض الحكم .

**الوجه الثانى :** من المقرر أن العبرة هى بالطلبات الختامية - وأنه بمطالعة أوراق الدعوى يتبين أن الطاعن قدم مذكرة أمام محكمة الجناح المستأنفة بجلسة الحكم ..... تمسك فيها بطلب أصلى هو البراءة وطلب احتياطى وهو سماع ومناقشة المجنى عليها ( كشاهدة ) واستدعاء شهود الواقعة لمناقشتهم وسماعهم بمعرفة المحكمة وقد قضى الحكم بتأييد حكم أول درجة القاضى بالإدانة دون أن يلجأ للطاعن هذا الطلب مع أنه طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته إذا لم تنته إلى البراءة وقد استقرت على ذلك أحكام محكمة النقض حيث قضى بأن على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماع الشهود ولو لم يذكرها فى قائمة شهود الاثبات سواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم وأن عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد على هذا الطلب رغم اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى يعيب الحكم لأن حق المحكمة فى ابداء رأيها فى الشهادة لا يكون إلا بعد سماعها (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦ س ٣٦ ص ١٠٤٥ ) وإذا طلب الدفاع فى ختام مرافعة البراءة أصلياً واحتياطياً سماع شاهد أو إجراء تحقيق معين فإن هذا الطلب يعد طلباً جازماً تلتزم المحكمة بإجابته أو إجراء تحقيق معين إذا لم تنته إلى البراءة وإلا كان حكمها قاصراً لاختلاله بحق الدفاع ( الطعن رقم ١٩١٦ س ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٢ س ٣٦ ص ١١٠٦ ) .

### **بناء عليه**

يطلب الطاعن القضاء بالطلبات .

**وكيل الطاعن**

# صيغة رقم (١٦) مذكرة بأسباب الطعن بالنقض على حكم صادر من محكمة الجناح المستأنفة

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

الطعن مقدم من الأستاذ ..... المحامي بالنقض بشارع .....  
والوكيل عن السيد / ..... عن الحكم الصادر بجلسة ..... من محكمة  
الجناح المستأنفة في القضية رقم ..... لسنة ..... جناح مستأنف  
عابدين والقاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً المرفوع عن الحكم رقم  
..... لسنة ..... جناح عابدين الصادر بجلسة ..... والقاضي بتفريم  
الطاعن مائة جنيه .

## الوقائع

أقام المدعو ..... جنحة مباشرة رقم ..... جناح عابدين ضد  
الطاعن قال في صحيفة أن الطاعن قذف في حقه أثناء التقرير  
بالطعن بالتزوير في الدعوى رقم ..... مدنى كلى جنوب القاهرة ،  
وبعد تداول القضية حكمت محكمة أول درجة بالفرامة فطعن الطاعن  
على الحكم بالاستئناف رقم ..... جناح مستأنف عابدين إلا أن المحكمة  
قضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد وذلك على  
الرغم من أن الحاضر عن الطاعن طلب أجلاً قصيراً لتقديم دليل  
العذر .

## أسباب الطعن

### الإخلال بحق الدفاع :

ذلك أن الحاضر عن المتهم طلب في أول جلسة لنظر الاستئناف  
أجلاً قصيراً لتقديم دليل العذر سيما وأن التقرير بالاستئناف كان في

اليوم الحادى عشر من تاريخ حكم أول درجة ولو كانت المحكمة قد أفسحت صدرها للدفاع لتقديم العذر لكان قد تغير وجه الرأى فى الدعوى خصوصاً وأن المحكمة قبلت حافظة مستندات قدمها الحاضر عن المتهم وهى ما حوته من مستندات كانت كفيلة بالفناء الحكم المطعون فيه .

### **الخطأ فى تطبيق القانون :**

وذلك من وجهين ، أولهما أن الطاعن أدین بمادة القذف استناداً إلى أنه نعت مستنداً لخصمه بأنه مزور ولا يمكن قانوناً مساءلة من يطعن بالتزوير على مستند ما لأن الطعن بالتزوير أحد طرق الإثبات المقررة قانوناً وقد أسماه المشرع بهذه التسمية بل أن هناك فصلاً فى قانون الإثبات عنوانه (الطعن بالتزوير) .

والوجه الثانى أن الطاعن حتى يفرض أنه ذكر عبارات التزوير وهى عبارات قانونية كما رأينا فهو يستعمل حقه فى الدفاع وهو ضرورة من ضروراته وبالتالي لا يمكن مساءلة الدفاع عن استعمال هذا الحق وذلك امتثالاً لحكم المادة ٣٠٩ عقوبات .

### **الفساد فى الاستدلال :**

نلك أن حكم أول درجة لم يفتن إلى المستندات ولم يقسطها حقها من البحث والتمحيص وقد صادر الحكم الاستئنافى المطعون فيه على حق الطاعن فى تدارك هذا - العوار الذى أصاب حكم أول درجة ولو كان قد منح الطاعن فرصة إبداء دفاعه والاطلاع على مستنداته لكان قد تغير وجه الحكم ولكانت محكمة الاستئناف قد ألغت حكم الادانة .

### **بناء عليه**

نطلب الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفى الموضوع ببراءة المتهم بلا مصاريف - ورفض الدعوى المدنية - واحتياطياً - اعادة القضية لذات الهيئة الاستئنافية أو لهيئة أخرى للفصل فيها والحكم بذات الطلبات .

وكيل الطاعن

## صيغة رقم (١٧)

### محكمة النقض

### الدائرة الجنائية

### مذكرة تكميلية

بأسباب الطعن بالنقض فى الحكم رقم.....  
لسنة ..... جنح مستأنف..... الصادر بتاريخ .....

### مقدمة من

..... طاعن

### ضد

(١) النيابة العامة

(٢) ..... مدعية بالحق المدنى

تخلص وقائع الدعوى حسبما يبين من أوراقها فى أن المدعية بالحق المدنى قامت بتاريخ ..... بتحرير محضرالجنحة رقم ..... مدعية فيه قيام المتهم بسرقة مبلغ ثمانين ألف جنيه وشرحاً لادعائها ذهبت الى أنها من حوالى شهر ونصف تقريباً قامت بالمرور على زبائننها من تجار اللحوم وحصلت منهم هذا المبلغ وكان معها سائقها الخاص ( المتهم ) حيث تركته فى العربية ومعه الفلوس فى شوال ودخلت المديح إلا أن المتهم غافلها وانصرف بالعربية والمبلغ واستطردت قائلة أنها بحثت عنه ومع زملائها من التجار إلا أنها لم تجده حتى ظهر المتهم فى المديح فطالبت بالمبلغ إلا أنه رفض اعطائها المبلغ دفعة واحدة وأبدى استعداداه لسداده لها بواقع ألف جنيه شهرياً فرفضت هذا العرض وقامت بتحرير محضر الواقعة .

وتأكيداً لروايتها جاءت بشاهدى اثبات هما فى حقيقة الأمر شاهدا  
نفى .

- ثم قدمت النيابة العامة المتهم للمحاكمة وفق ما جاء بقرار الاتهام من أنه فى خلال شهر ٤ سنة ..... وبداثرة قسم السيدة زينب سرق المبلغ التقدى الميّن قدرأ بالأوراق والملوك للمدعوة ..... وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات .

- بتاريخ ..... صدر الحكم حضورياً اعتبارياً بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ ..... الخ الى ما جاء بذلك الحكم من أسباب نمطية ( نموذج ) حاصلها ثبوت الواقعة قبل المتهم من واقع محضر الضبط وأن المتهم لم يدفع الاتهام بأى دفع أو دفاع مقبول .

- بتاريخ ..... صدر حكم المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون التعرّض لبحث أسباب الاستئناف وما أثير من دفاع بالجلسة ومذكرة الدفاع عن المتهم ..... والمستندات المرفقة .

- وهذا الحكم والحكم الابتدائى السابق عليه هما موضوع الطعن المائل لما سبق من أسباب مودعة وللأسباب الآتية .

## أسباب الطعن

### السبب الأول :

بطلان الحكم المطعون فيه لخلوه من تقرير تلخيص وافٍ يشير الى وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفى وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت وبطلانه كذلك لعدم تلاوته بالجلسة .

من حيث أن المقرر عملاً بنص المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يجب أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه ويجب أن يشتمل هذا التقرير على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفى وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت ويجب تلاوة هذا التقرير وقبل ابداء رأى في الدعوى من اوضح التقرير وبقية الأعضاء تسمع أقوال المستأنف والأوجه المستند اليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم ثم تصدر المحكمة حكمها بعد اطلاعها على الأوراق .

ومن حيث أن المشرع أوجب تلاوة التقرير والتلخيص بالجلسة حتى يكفل إلمام القضاة بموضوع الدعوى وماتم بها من اجراءات قبل البدء في نظرها حتى يكونوا على استعداد تام لتفهم الدعوى .

- وحيث أن المقرر أن وضع التقرير وتلاوته قبل نظر الدعوى اجراء جوهري يترتب على مخالفته بطلان الاجراءات والحكم .

( نقض ١٩٧٦/٢/٢١ م مجموعة الأحكام ص ٧٤ رقم ٧٤ ص ٢٤٧ )

- ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ومتى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد خلا من تقرير تلخيص وافٍ ومشيراً الى وقائع الدعوى وظروفها والدفوع المبدأة فيها ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم والاحالة لهذا السبب .

### السبب الثاني : الإخلال بحق الدفاع :

١- من حيث أن محكمة النقض قضت بأن طلب الدفاع عن المتهم

اصلياً البراءة واحتياطياً سماع شهود واعتباره بمثابة طلب جازم لتلزم المحكمة بإجابهته متى كانت المحكمة لم تنتهِ الى القضاء بالبراءة .

( نقض رقم ١/٤/١٩٧٣ ط ١٢٥ لسنة ١٤٣ س ٢٤ من ٤٥٦ )

كما قضت أن المحاكمات الجنائية بحسب الأصل تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً وهي لا تكون في حل من ذلك إلا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمناً بحيث إذا لم تفعل على الرغم من تمسك المتهم بسماعهم أمام درجات التقاضي فإنها تكون قد أخلت بمبدأ شفوية المرافعة فإذا كانت المحكمة قد التفتت عن طلب الطاعن سماع أقوال الشهود تحقيقاً لدفاعه دون أن تبرر مسلكها في الالتفات عن هذا الطلب فإن قضاءها يكون معيباً ومنطوقاً على لخلل بحق الدفاع .

( نقض رقم ٨ لسنة ٨٥ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٦٥ س ١٦ من ٥٧ )

- ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت بمحضر الجلسة أمام محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية أن نفاع الطاعن أثار طلب سماع الشهود كطلب احتياطي حيث أن شهادتهم في محضر الشرطة قد انصبت على واقعة مختلفة عن الواقعة المبلغ عنها إلا أن المحكمة لم تلتفت لذلك الطلب الجوهرى والجازم وأصدرت حكمها بالادانة وهو ما يعد اخلالاً بحق الدفاع مما يشوب الحكم بالبطلان ويتعين نقضه والاحالة .

٢- طرح الحكم لدفع المتهم التهمة عن نفسه بالتراخي في الإبلاغ لمدة تجاوز الشهر والنصف على حد قول المدعية بالحق المدني ولدة تقرب من أربعة أشهر على حد قول وكيلها في مذكرة دفاعه وعدم تبرير ذلك التأخير بمبرر مقبول اللهم إلا تبريرها ذلك بأنه كانت هناك محاولات للبحث عنه من قبلها وزملائها التجار بالمديح .

### السبب الثالث : القصور في التسبب :

ومن حيث أنه قضى بأن « اغفال الحكم القاضى بالادانة الاشـرة



الى النص القانونى الذى حكم على المتهم بمقتضاه يجعله باطلاً ولا يغنى عن هذه الاشارة أن يكون الحكم قد ذكر المادة التى طلبت النيابة تطبيقها على التهمة المسندة الى المتهم مادام لم يقل أن هذه المادة هى التى أخذت بها للحكمة وعاقبت المتهم بمقتضاها .

( جلسة ١٩٢٩/٢/٢٧ طعن رقم ٥٠٤ سنة ١٩٢٩ )

وقضى بأنه لا توجب المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية الاشارة الى نص القانون الذى حكم بموجبه إلا فى حالة الحكم بالإدانة .

( الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٢٩/١٢/٦ جلسة ١٩٢٩/١٢/٦ من ٢٢ ص ٧٠٧ )

وقضى : أوجبت المادة ٢١٠ من ق.أ.م.ج أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلص منها الحكم الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمه النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً وإن كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالإحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه أو يورد ما ينبىء عن إلمامه بكافة جوانب الادعاء وتفصيلات البلاغ ، ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة اللهم إلا أقوال المدعية بالحق المدنى المرسلة ودون التعرّض لأموال الشهود التى يتناقضها مع أقوال المدعية حتى يظهر وجه الحق فى الدعوى واستنادها فى حكمها الى أن المتهم لم يدفع التهمة بثمة دفاع أو دفع الأمر الذى ينفيه دفاع المتهم ودفعه فى منكرات دفاعه على درجتى التقاضى .

- متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً ولم يشر الحكم الى النص القانونى الذى حكم على المتهم بمقتضاه مما يشوب الحكم بالقصور فى التسبيب ويستوجب نقضه والاحالة .

**السبب الرابع : الفساد فى الاستدلال والخطأ فى الاسناد :**

وحيث أن المستقر فقهاً وقضاءً أنه على الرغم من التقدير المطلق

لحكمة الموضوع فى اثبات الوقائع إلا أن هذا التقدير يجب أن يستمد على نحو سليم من اجراءات التحقيق الجنائية ويتطلب ذلك أن تبني المحكمة تقديرها على أدلة مأخوذة من أوراق ملف الدعوى المبيّنة لهذه الاجراءات فإننا أخطأت المحكمة واعتمدت على دليل وطرحت آخر يظهر الواقعة وبالتالي براءة المتهم وهذا الدليل الأخير قد جاءت به المبلّغة ذاتها فإن منطقها القضائى يكون معيباً ووجه العيب هو الخطأ فى الاسناد .

### **وقد قضى**

بنقض الحكم إذا كانت النتيجة التى استخلصها من الوقائع الثابتة به متنافرة مع موجب هذه الوقائع قانوناً .

( جلسة ١٩٣٧/١٢/٥ طعن رقم ٥٤ سنة ٣٢ ق )

### **كما قضى**

ان خطأ المحكمة فى نقطة من أهم نقاط الاستدلال واستنادها الى دليل بنقض ما هو ثابت رسمياً بالأوراق مما يعيب حكمها ويوجب بطلانه .

( جلسة ١٩٣٣/٥/٢٣ طعن رقم ١٦٩٢ سنة ٣٢ ق )

وحيث أنه تطبيقاً لما تقدم فقد استندت المحكمة الاستثنائية واستدلت فى حكمها بإدانة المتهم على أقوال المدعية المرسلة والغير مؤيدة بثمة دليل بينما طرحت أقوال شهودها والتى دارت أقوالهم حول واقعة أخرى ولم يرد بتلك الأقوال ما يؤكد اعتراف المتهم أمامهم حول استيلائه على المبلغ المدعى بسرقة .

### **الطلبات**

من حيث أن الطعن قد تقرر به فى الميعاد وأودعت مذكرة باسبابه فى الميعاد ومن محامى مقبول لدى محكمة النقض .

### **فلهذه الأسباب**

يطلب الطاعن قبول الطعن شكلاً وفى الموضوع .... الحكم ببراءة المتهم بلا مصاريف ورفض الدعوى المدنية ، أو الاحالة الى دائرة جنح مستأنفة أخرى للحكم بطلبات الطاعن .

**وكيل الطالب**

## صيغة رقم (١٨)

### محكمة النقض ( الدائرة الجنائية )

مذكرة بأسباب الطعن فى الحكم رقم .....  
لسنة.....جنح مستأنفة الصادر بجلسة.....

#### مقدمة من

متهم

.....

#### ضد

مدعى مدنى

.....(١)

(٢) النيابة العامة .

#### واقعات التداعى

المدعى المدنى يعمل بالشركة التى يتولى المتهم رئاسة مجلس ادارتها وهى إحدى شركات القطاع العام - وقد دأب المدعى على إرسال الشكاوى المعلومة والمجهولة ضد زملائه ورؤاساته مدفوعاً بدوافع شخصية الأمر الذى أدى الى اساءة سمعة الشركة ، وفى محاولة لوضع حد لهذه الاساءة فقد أقامت الشركة ضد المدعى الجنتين المباشرين رقمى ..... و..... جنح ..... بتهمتى القذف والسب والبلاغ الكاذب وبعد تداولها حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للقذف والسب لإقامتها بعد فوات مدة الأشهر الثلاثة المنصوص عليها بالمادة ٣ اجراءات وحكمت فى البلاغ الكاذب ببراءة المتهم ( المدعى المائل ) ورفض الدعوى المدنية .

أقام المدعى بعد صدور حكم البراءة القضية رقم ..... لسنة ..... جنح ..... ضد المتهم متهماً إياه بتهمة البلاغ الكاذب حيث حكم فيها بتاريخ ..... بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لإيقاب التنفيذ وبإلزامه بأن يؤدى للمدعى المدنى ( المائل ) مبلغ

٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت وخمسة جنيهاً مقابل أتعاب  
للحامية والمصرفات .

طعن المتهم على هذا الحكم بالاستئناف رقم ..... لسنة .....  
جنح مستأنف ..... حيث قضى فيه بجلسة ..... بتأييد حكم أول  
درجة مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس .

وحيث أن هذا الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في  
الاستدلال فقد طعن عليه المتهم بالنقض بالتقرير به بتاريخ .....  
برقم .....

### الدفاع : أولاً : انتفاء القصد الجنائي :

من المقرر أن القصد الجنائي هو العلم بعناصر الجريمة واتجاه  
الإرادة إلى تحقيق هذه العناصر أو قبولها ويصدق هذا القول على  
القصد الجنائي في جميع الجرائم . ولكن القانون لا يكتفى في جريمة  
البلاغ الكاذب بالقصد العام إذ لا يكفي أن يكون الجاني قد أقدم على  
التبليغ وهو يعلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وأن الشخص المبلغ في حقه  
بريء مما نسب إليه وإنما يشترط فوق ذلك قصداً خاصاً عبّر عنه  
المشرع بعبارة مع سوء القصد حتى أن محكمة النقض في أحكامها  
القديمة وأيدها في ذلك الفقه قد عبّرت عن ذلك بأنه يتعين أن تكون  
الواقعة المبلغ عنها مختلقة وكاذبة وتنطوي على افتراء Calomnie وهذا  
يعنى أن المبلغ يجب أن يكون قد أقدم على البلاغ للإضرار بمن أبلغ  
ضده فثبتت كذب الوقائع المبلغ عنها وعلم الجاني بكذبها وانتواؤه  
السوء والإضرار بالمجنى عليه هو شرط توافر أركان الجريمة وليس في  
قيام أحد العنصرين ما يفيد حتماً قيام الآخر ولهذا يجب أن يعنى  
الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان القصد بعنصره ( نقض  
٨ مارس ١٩٠٨ و ٢٥ أبريل ١٩٢١ و ٦ يونيو ١٩٢٧ موسوعة جندى  
عبد الملك ج ٣ ص ١٣٦ ونقض ١٣٩٣ سنة ٤ ق جلسة ١١ يونيو ١٩٢٤  
قاعدة ٢٦٨ ص ٣٥٨ مجموعة عمر ج ٢ ونقض رقم ٩٠١ لسنة ٢٩ ق  
جلسة ١٧/١١/١٩٦٩ ص ١٢٦٣ - المكتب الفنى ، ونقض رقم ٩٣٨

لسنة ٤٢ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ ص ١٢٥٥ لسنة ٢٢ - المكتب  
الفنى).

(١) ويتطبيق هذه القواعد المستقرة على واقعات الحكم المطعون فيه نجد أن ما ورد فى أسبابه قوله « أنه لما كان الثابت من مطالعة أوراق الدعوى فى الجنة رقم ..... ( المقامة من المتهم المائل ) أن الوقائع التى أسندت للمدعى بالحق المدنى كاذبة وتأييد ذلك بعلم المتهم بها من خلال تدارك الخطأ فى بعضها وتفاضى النيابة الادارية عن تحريك الدعوى فيها اكتفاء بتداركها ... الخ ) راجع نهاية ص ٤ وبداية ص ٥ من أسباب الحكم المطعون فيه ) .

وهذا الذى قاله الحكم لا ينبىء عن توافر سوء القصد لدى المتهم أو انه انتوى الإضرار بالمجنى عليه ( الطعن رقم ١٨٣٢ سنة ١٧ق جلسة ١٩٤٧/١٢/١٦ ) لأنه يجب لتوافر القصد الجنائى أن يكون المبلغ قدم التبليغ علماً بكذب الوقائع التى بلغ عنها وقاصداً الإضرار بالمبلغ فى حقه فإن انعدم هاتان الشقان فلا جريمة وإذن فمضى كان الحكم الصابر بالإدانة لم يتحدث عن علم المبلغ بكذب الوقائع التى بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ فى حق المبلغ ضده فهذا قصور فيه يستوجب نقضه .  
( الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٩ق جلسة ١٩٤٠/١/٨ ) .

(٢) أورد الحكم المطعون فيه فى الأسباب قوله « أن المتهم قد قصد بهذا الادعاء الذى لم يقصد به سوى التنكيل والإضرار بالمدعى ... الخ ) ص ٥ من الأسباب ولا يوجد ما يفيد أنه استخلص هذا القصد من أوراق أو أصول ثابتة منتجة بل أن الثابت من مفردات الدعوى ومن المستندات المقدمة فيها أن الشكاوى التى كان قد تقدم بها المدعى للمائل ضد المتهم المائل وضد الشركة حفظت بمعرفة النيابة الادارية ونيابة الأموال العامة وحتى لو ثبت أن بعضها ( وهى ثلاثة اتهامات من عشرين اتهاماً ) كانت صادقة فإنه قد قضى ببرامته على أساس تلك والقاعدة أنه لا يلزم بالضرورة لكل من تثبت برامته فى قضية كذب أو بلاغ كاذب أن يقيم الدعوى باتهام من أبلغ ضده بأنه أبلغ كذباً ذلك أن المستندات المقدمة

تؤكد أن المتهم المائل قد أقام دعواه المباشرة ضده المدعى المائل على أساس أوراق ومستندات حقيقية وأوراق مقدمة من المدعى نفسه وإن قلا محل للقول بأن المتهم اختلق وقائع أو أنه قصد الإضرار بالمدعى والتنكيل به كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه سيما وأن ما انتهى إليه الحكم بالأخذ بقرار اللجنة فقط دون الإشارة إلى بقية المستندات المقدمة من المتهم والقول بأن الشركة تداركت ما جاء بالشكوى وينى نتيجة على ذلك أن هناك كيد فى الاتهام - كل ذلك يؤكد الفساد فى الاستدلال وعدم تحييم ووزن الأدلة ذلك أن إصدار اللجنة لتوصيات لا يعنى بالضرورة وجود مخالفات بالشركة لأن هذه التوصيات هى رأى شخصية لأصحابها وليست ملزمة للشركة ولا لرئيسها ( المتهم ) ومن ثم فإن الأخذ بها يعتبر أخذاً بالظن ومن المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على اليقين لا على الظن والاحتمال ، كما أن قول الحكم أن النيابة الإدارية التفتت عما ورد بالشكوى المقدمة من المدعى للمنى لقيام الشركة بتداركها هو دليل للمتهم لا دليلاً عليه لأنه لو كانت هناك مخالفات تستاهل المساءلة لما ترددت النيابة الإدارية فى تحريك الدعوى التأديبية بشأنها بل أن المستندات المقدمة بالدعوى تؤكد أن جميع الشكاوى - كان مصيرها الحفظ وهذا مفاده أن المتهم المائل حين أبلغ ضد المدعى المائل أنه يشهر بالشركة وبرئيسها فإن بلاغه كان على أساس من الأوراق ولم يكن اختلاقاً لوقائع أو تزيفاً لحقائق أو كيداً يراد به التنكيل بالمدعى وإذا كان رئيس الشركة يبتغى الاختلاق والتلفيق لما عمد إلى سلوك هذا الطريق المشروع وهو إقامة دعواه المباشرة وعرض مستنداته التى تبين المدعى فكونه قضى ببراءته فإن ذلك لا يعنى ولا يفيد أن الدعوى كانت مقامة على أساس وقائع كذوبة ومختلفة كما ذهب الحكم المستأنف ويلا أى دليل فى الأوراق .

( ٣ ) ومن المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه إذا رفعت دعوى البلاغ الكاذب بعد صدور حكم نهائى من المحكمة المختصة ببراءة المبلغ ضده فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ومن ثم فلا مسأخ للمنى على الحكم

المطعون فيه استناده الى ما ثبت فى القضية التى كان حكم البراءة قائماً بها على الشك فى أدلة الثبوت وليس عدم وجود سند للاتهام أو عدم توافر قصد الاساءة ( نقض ١١ ديسمبر ١٩٥٠ د/ محمود مصطفى ص ٣٣٥ وهامش ٣ شرح قانون العقوبات القسم الخاص ) كما حكم بأن عجز المبلغ عن اثبات الوقائع المبلغ عنها لا يؤخذ دليلاً على كذبها . ( نقض رقم ١٥٩٤ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٥/٥/٨ مجموعة ..... ص ٤٨١ و ٥٨٢ ) .

وقد حكم بأن المحكمة التى تنتظر دعوى البلاغ الكاذب لا تتقيد بأسباب قرار الحفظ الصائر من هيئة أخرى كلجنة الكسب غير المشروع بل عليها أن تعيد تحقيق الوقائع بمعرفتها وتستوفى كل ما تراه فى التحقيق لتستخلص ما تطمئن اليه فتحكم به ( الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ص ٣٤٢ - المكتب الفنى ) .

٤) ان الثابت من المستندات المقدمة أمام محكمة أول درجة وهى نفسها المستندات المقدمة فى اللجنة رقم ..... جنح ..... التى حكم فيها ببراءة المدعى المائل والتى على أساسها أقام جنحة البلاغ الكاذب المقضى فيها بالادانة والمؤيدة بالاستئناف محل الطعن المائل ، ان جميع هذه المستندات لا يمكن القول بثبوت كذبها أو كذب واختلاق الوقائع التى تضمنتها أو ان المتهم المائل كان عالماً بكذبها ومنتوياً السوء والإضرار بالمدعى المدنى ذلك لأن هذه المستندات معظمها رسمية صادرة عن جهات قضائية أو رقابية أو صادرة من المدعى نفسه مثل العريضة رقم ..... والمقدمة الى ..... والموقعة منه فلا يمكن القول بأن مذكرة النيابة الادارية أو مذكرة أو قرار النيابة العامة أو نيابة الأموال العامة بالحفظ هى مستندات مكذوبة أو من صنع المتهم خاصة وأن المدعى لم ينازع فى صحتها وكذلك لم ينازع فى صحتها الحكم نفسه المطعون عليه ومن ثم فإن القول بأن للمتهم كان يعلم بكذبها أو أنه هو الذى اختلقها يكون قولاً متناقضاً مع هذه المستندات ، ومن المقرر انه لا يكفى فى توافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجانى عالماً بكذب الوقائع التى بلغ عنها بل يجب أيضاً أن يكون قنود

أقدم على تقديم البلاغ قاصداً الإضرار بمن بلغ في حقه فإذا كان ما قاله الحكم لإثبات القصد الجنائي على المتهم هو قوله ( أن سوء القصد ونية الإضرار متوافران لدى المتهم من إقدامه على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكنوزية ومن شأنها لو صحت أن توجب معاقبة المبلغ ضده فإنّه يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي بشطريه ويتعين نقضه ) الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٠ مجموعة القواعد ) .

٥) ويبين من مطالعة حكم البراءة الصادر في القضية رقم ..... والذي على أساسه أقام المدعى دعواه الماثلة ( المطعون عليها بهذا النقض) نجد أنه لم يتعرض لموضوع تهمة القذف لأنه قضى فيها بعدم القبول لعدم رفعها خلال الثلاثة أشهر من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة ويمرتكبها فهو إذن لم يقطع في موضوع العبارات التي نسبها المدعى في تلك الجنبحة ( وهو المتهم المائل ) الى المتهم فيها (وهو المدعى الراهن ) كما أن الحكم حين تعرض للتهمة الثانية وهي البلاغ الكاذب رأى أنه من بين عشرين واقعة أسندها المدعى الى المتهم أن ثلاثة منها بها بعض الصواب والباقي ( الـ ١٧ واقعة ) لم يقم عليها دليل ومن ثم قضى ببراءته من تهمة البلاغ الكاذب على أساس أنه يكفي أن يثبت صدق بعض الوقائع ومن ثم فإن الحكم لا يكون قد تعرض بالنفي لباقي الوقائع كما أنه بالنسبة لتأسيسه لحكم البراءة فهو قد رأى أن اللجنة التي شكلت للنظر في هذه الوقائع رأت صحة ما جاء في ثلاثة منها وأنها أوصت الشركة بالعمل على تداركها - فحكم براءة المدعى المائل إذن لم يكن على أساس أن الوقائع التي أسندت اليه كاذبة وإلا لكان الحكم قد أشار الى ذلك وإنما كان على أساس أن الواقعة التي رواها المدعى تفتقد أحد أركان الجريمة - وقد حكمت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم القاضي ببراءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب المرفوعة بها الدعوى لا ينهض دليلاً على توافر القصد الجنائي لأن مجرد تقصير المتهم في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرعه فيه لا يؤدي في العقل والمنطق الى ثبوت علم المتهم بكذب البلاغ ولا يدل على أنه



قصد به الكيد للمبلغ ضده والإضرار به وإنزاع الحكم الذي يدل على توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب بتقصير المتهم في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرع فيه يكون قد شاب قصور يبطله ويستوجب نقضه ( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٥٥/٣/٢٢ ص ٩٤١ - للمكتب الفني ) .

٦) كما وأنه يؤكد انتفاء القصد الجنائي ما أرفقه المتهم بحافظة المستندات المقدمة بجلسته ..... حيث تضمنت صورة من مذكرة هيئة الرقابة الادارية رقم ..... والمؤرخة ..... بشأن الرد على الشكوى المقدمة من المدعى بالحق المدني والمقيدة برقم ..... عرائض المكتب الفني لنيابة الأموال العامة العليا والتي انتهت الى حفظ كافة المخالفات التي أوردها المدعى في الشكوى رقم ..... للنيابة الادارية إذ قيئت هذه الشكوى بالقضية رقم ..... وانتهت النيابة الى حفظها وكذلك أصل الخطاب المرسل من النيابة الادارية كما قيئت أيضاً هذه الشكوى بالعريضة رقم ..... نيابة ادارية وانتهت فيها بتاريخ ..... الى حفظ هذه العريضة ادارياً لعدم الصحة كما انتهت مذكرة هيئة الرقابة الادارية أيضاً الى أنه لا مخالفات بالشركة .

وكذلك أصل الخطاب المرسل من الوكيل العام للنيابة الادارية الى الشركة بتاريخ ..... بأن النيابة قد حفظت العريضة المذكورة حفظاً ادارياً في ..... لعدم الصحة .

فكل هذه المستندات وكذلك المستندات المقدمة أمام محكمة أول وثاني درجة تؤكد أن المتهم وهو رئيس مجلس ادارة شركة ويعتبر في حكم الموظف العام حين اعتصم بمظلة القانون ولجأ الى القضاء متهماً المدعى بالتشهير والقذف والبلاغ الكاذب في حقه وفي حق الشركة فإنما كان يفعل ذلك بدفاع الصالح العام أولاً ثم بدافع وعلى أساس الأوراق والمستندات الرسمية - وهي ليست من صنعه فإذا كانت المحكمة التي يراثة لم تتعرض أصلاً لبوقائع القذف والسب والتشهير وإنما قضت فيها من حيث الشكل - بعدم القبول - كما أنها لم تقطع أو تشير في أسباب حكم البرائة أن المتهم المائل كان ينتوى الإضرار بالمدعى وأن

الوقائع مكنوبة ومختلفة فإن إقامة الدعوى الراهنة على أساس حكم البراءة هذا لا يصح دليلاً لإدانة المتهم فى تهمة البلاغ الكاذب المحكوم فيها بإدانة المتهم وهى أنها كما رأينا لا تقوم على اليقين وإنما على الظن الذى لا يغنى عن الحق شيئاً .

### ثانياً : انتفاء عناصر الركن المادى :

من المقرر أن الركن المادى فى جريمة البلاغ الكاذب يقتضى أولاً أن تكون الواقعة المسندة تستوجب عقاب من أسندت اليه وثانياً - أن تكون هذه الواقعة كاذبة - ويعتبر هذا العنصر الثانى من عناصر الركن المادى من أهم العناصر المكونة للجريمة ذلك أن الواقعة المبلغ عنها إذا كانت صحيحة فلا عقاب ويكون الإبلاغ مباحاً أما إذا كانت الواقعة مختلفة فيخرج الفعل عن دلالة المباح الى دائرة التجريم ، وقد ذهب الفقه الفرنسى الى أنه إذا كان الأمر المبلغ عنه صحيحاً فلا جريمة ولا عقاب حتى إذا كان المبلغ لم يقصد ببلاغه سوى النكاية والانتقام ( جارسون - مشار اليه فى موسوعة جندى عبد الملك ج٢ رقم ٤٧ ص ١٣٠ ) وإذا كانت الواقعة صحيحة فلا يقوم بالإبلاغ عنها جريمة ولو قدم المبلغ لتدعيمها دليلاً غير صحيح ولا يغير من هذا الحكم أن يكون فحوى هذا الدليل واقعة ، فعدم الصحة يتطلبه القانون فى الواقعة المستوجبة للعقاب التى أسندت الى المجنى عليه لا فى الدليل عليها ( د/ محمود نجيب حسنى - العقوبات الخاص ص ٦٩٦ ) . ونظراً لأهمية هذا العنصر فقد اشترطت محكمة النقض أن يشير اليه الحكم الصادر بالإدانة وإلا كان قاصراً لأن العبرة فى كذب البلاغ أو صحته هى حقيقة الواقع والأحكام الجنائية إنما تبنى على الحقائق لا على الاعتبارات المجردة ( الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد ج١ ص ٩٣١ ) ويتطابق هذه المبادئ على وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه نجد أن الحكم بأن المتهم بتهمة البلاغ الكاذب ولم يشر فى أسبابه الى توافر هذا العنصر الأساسى من عناصر الركن المادى فضلاً عن أنه لم يشر الى عناصر الركن المعنوى وعلى الأخص القصد الجنائى الخاص وهو قصد الاساءة والإضرار والعلم بكذب

البلاغ على نحو ما سبق أن أوضحناه تفصيلاً في البند أولاً السابق .

فبعد أن استعرض الحكم المطعون فيه واقعات التداعي قال أنه لما كان الثابت أن الوقائع التي أسندت للمدعى بالحق المدني في الجنحة رقم ..... لسنة ..... جنح..... كاذبة ..... الخ ولا يعلم من أين جاء الحكم بهذا التأكيد وكيف قرر أن الوقائع كاذبة رغم أن المستندات التي أشار إلى بعضها في تسلسل الأسباب تؤكد عكس ذلك ثم نجد أن الحكم يستدل على هذا الكذب في الوقائع بدليل وإه وهو علم المتهم بها من خلال تدارك الخطأ في بعضها ... الخ ولا يعلم أيضاً كيف يستخلص دليل الكذب من هذه الواقعة علماً بأن التدارك الذي أشار إليه الحكم كان نصابه ثلاث وقائع من عشرين واقعة وهنا يثور التساؤل ألا يكفي سبعة عشر واقعة دليلاً على صدق الاتهام هذا مع الأخذ في الاعتبار أن كلاً من المجنى عليه والمتهم يعملان في شركة قطاع عام أي أنهما في حكم من يؤيدان خدمة عامة .

ومن الغريب أن الحكم المطعون فيه أشار في أسبابه إلى أركان البلاغ الكاذب ومنها أن تكون الواقعة مختلفة من أساسه وأن يكون البلاغ قد حصل بسوء قصد كما أشار إلى حكم نقض يؤكد أن مناط المسؤولية في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً علماً يقيناً لا يداخله أي شك في أن الواقعة المبلغ عنها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها وأنه متتوى السوء والإضرار بمن أبلغ في حقه ، كما أشار إلى حكم نقض آخر يؤكد أن الاكتفاء بالشكاوى المقدمة من المبلغ ضده دون بيان مضمونها ووجه الاستدلال بها على توافر علمه بكذب الوقائع عنها وانتوائه السوء والإضرار بخصمه يصم الحكم بالقصور ومن العجيب أن الحكم بعد أن أورد هذه المبادئ لم يطبقها على وقائع الدعوى تطبيقاً صحيحاً فجنح جنوحاً أوقعه في الخطأ في التأويل والفساد في الاستدلال إذ لو كان قد أنزل هذه الأحكام بصورة صحيحة على واقعات التداعي المطروحة لكان قد تغير وجه الحكم في الدعوى ولعل من أمثلة التهاثر أيضاً أن الدعوى من حيث الشكل بها متهمان أحدهما بصفته والثاني بشخصه ولكن الحكم صدر ضد المتهم الذي لا يعلم ما إذا كان الأول أو الثاني مع التسليم بأنهما واحد وهو للمتهم المائل .

يتضح من جماع ما تقدم أن الجريمة غير متوافرة الأركان وخاصة  
القصد الجنائي بعنصريه .

### **بناءً عليه**

نطلب الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم  
المطعون فيه وبراءة المتهم بلا مصاريف ورفض الدعوى المدنية والزام  
رافعها المصروفات ومقابل الأتعاب على جميع درجات التقاضى .

أو إحالة الأوراق الى دائرة جنح مستأنفة أخرى للحكم بطلبات  
الطاعن .

**وكيل الطاعن ( المتهم )**

## صيغة رقم (١٩)

### محكمة النقض

#### الدائرة الجنائية

مذكرة بأسباب الطعن بالنقض وطلب وقف التنفيذ

فى الحكم الصادر بجلسة .....

من محكمة جنايات القاهرة - الدائرة (٣)

فى الجناية ... لسنة ١٩٩٩ - مصر القديمة

والمقيدة برقم ... لسنة ١٩٩٩ - كلى جنوب القاهرة

مقدمة من الأستاذ ..... المحامى بالنقض ، بالقاهرة ،  
بصفته وكيلًا عن المتهم المحكوم عليه والمدعو / ..... طاعن  
ضد/ النيابة العامة

#### واقعات الطعن

اتهمت النيابة العامة المتهم - الطاعن ، بأنه فى يوم ..... بدائرة  
قسم مصر القديمة - محافظة القاهرة ، أحرز بقصد التعاطى نباتًا  
مخدراً (حشيش) فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا .

وقد أحوالت النيابة العامة المتهم المحكوم عليه - الطاعن - إلى  
محكمة جنايات القاهرة - الدائرة (٣) ، لحاكمته ، وطلبت معاقبته  
بالمواد (٢٩ ، ١/٣٧ ، ١/٤٢) من القانون ١٨٢ لسنة ٦٠ ، المعدل  
بالقانونين ٦١ لسنة ٧٧ ، ١٢٢ لسنة ٨٩ ، والبند رقم (١) من الجدول  
رقم (٥) الملحق بالقانون الأول .

وتداول نظر الدعوى الجنائية بالجلسات ، على الوجه المبين  
تفصيلاً بمحاضرها ، إلى أن صدر الحكم فى الدعوى بجلسة ..... ،  
ولقد انتهت المحكمة إلى إصدار حكمها للطعون عليه بالمنطوق  
الآتى :

حكمت المحكمة حضورياً بمعاقبة المتهم ..... بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ، وتخريمه مبلغ عشرة آلاف جنيه ، لما نسب إليه ، والزمته المصروفات الجنائية .

### أسباب الطعن

لا عراء أن العدل هو غاية الغايات ، وأسمى ما يتطلع الانسان إلى تحقيقه ، وأنبل ما يرفع قدره فى الحياة وقدر الحياه فيه .

وأن قضاء القانون يقعد من كل مسئولية جنائية خاطئة ، قاصرة فاسدة ، مزورة عن صحيح القانون ، مقعد الرقيب الحسيب لأصل الحق منيب ، لأن القاضى الجنائى ليس عليه فى تقديره - إذا أخلص النية - تعقيب ، فهو بشر قبل كل شئ ، إنما عليه للمأخذ تأخذه بالنواصى والأقندام ، إذا انزلق فى مزالق العوار والاعتوار فى تعميد أسباب الادانة ، إذ أن قضاء قضى به بالأمس لا يمنع إذا ما روجع الرأى فيه أن يرجع عنه اليوم ، فالحق قديم لا يبطله شئ ومراجعة الحق خير من التماضى فى الباطل .

وأنه من استبيان استقراء الحكم المطعون فيه يبين أنه بعدما نفذ بما جرى به القضاء المسطور والقدر المقدر ، أوعز إلى ديپاجته طرائق فى اقامة الادانة قد تتجافى فيها مع مقتضيات وفرائض القانون ، فأخطأ فى تطبيق القانون وصفد بموجبها حقيقة الوقائع بالخطأ فى الاسناد وخضب الواقع بالفساد فى الاستدلال ، ووارى حق الدفاع الثرى ، وكبل فى القصد الجنائى الأسباب فقصرت عن صحيح الصواب فبلغ فى ذلك العوار مبلغه حتى الريبة فيما كان بأنه لم يكن ، وفيما لم يكن بالظن أنه قد كان ، ولا جرم حينئذ أمام قضاء القانون الملجأ الأوحد والملاذ الأمجد فى اعلاء كلمة الحق وارساء قواعد القانون - إن نهتك ستر حجاب الأسباب هتكا بأن نرسل رواسخ وأحكام قضاء القانون الجنائى سهاماً فى قوة إلى صلائب أسباب الحكم الطعين والذي لن يلبث أمام تلك الدفوع القانونية - والتي هى سهام يرفعها قضاء النقض فوق الغمام ويقول لها : وعزة مبادئ العدل والحق لسوف

ينتصر المظلوم ولو بعد حين ، إلا أن يخر ذلك القضاء صريعاً تحت صرح علم الهيئة الموقرة مضرجاً فى الخطأ فى تطبيق القانون وخطأ استناده وفساد استدلاله وإخلاله بحق الدفاع وقصور تسببيه ، وإنه وبحق - ليس كل من رمى أصاب .

### أولاً : الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب :

من المقرر أن الاجراءات الجنائية ليست مجرد قواعد شكلية تنظم الادعاء بالدعوى وترسم لها خط سيرها ، ثم ينتهى دورها بنهايتها ، وكان الدعوى مجرد رواية تمثل على مسرح الحياة للهو أو للمعزة ، فلا تحتاج إلا لمن يخرجها بطريقة فنية متقنة .

كلا بل أن للتشريع الاجرائى رسالة أخطر من ذلك بكثير ، إذ أنه أوثق الشرائع صلة بتحقيق مبدأ سيادة القانون وبالتالى باستقرار المواطنين فى حياة كريمة راقية ، إذا ما أرادوا لأنفسهم هذا الأسلوب من الحياة ، كما أنه أوثقها صلة بحسن سير العدالة الجنائية .

على أن ذلك كله ، قد تنكرت له أسباب الحكم المطعون فيه ، فى شأن تسببيه فى الرد على دفع الطاعن ببطلان اجراء التحليل الطبى للمتهم .

تأصيل ذلك وحجته أن الحكم المطعون فيه عندما رد على الدفع ببطلان التحليل الكيماوى الذى وقع على المتهم ، قرر أنه قد تم بناءً على ان من النياية العامة ، بعد اعتراف المتهم بتعاطيه لأقراص مخدرة.

وهو بهذا الرد - والكلام عن الحكم المطعون عليه - لم يرد تفصيلاً عما قرره الدفاع من بطلان التحليل الذى وقع على المتهم ، حيث أن المتهم عند إلقاء القبض عليه ، لم يكن فى حالة تدعو إلى الاشتباه أنه قد تعاطى مادة مخدرة .

وحيث أن من المقرر أن المشروعية هى علاقة بين عمل قانونى وقاعدة قانونية مؤداها عدم جواز مخالفة العمل القانونى الفردى أو الاجراء الصادر من جهة ادارية أو قضائية لقاعدة قانونية ملزمة هى فى

نطاق الاجراءات الجنائية مما يتعلق بمرحلة الاجراءات الأولية التى يتولاها قضاء التحقيق والنيابة العامة ومأمور الضبط القضائى وتشمل جمع الاستدلالات وما يسفر عنها من ضبط وتفتيش ، ولأن لكل اجراء من هذه الاجراءات أحكامه من حيث شروط اجرائه ، وهى أحكام مستمدة من نصوص صريحة فى القانون خاصة ما يتعلق منها بحريات الأفراد ، ومخالفة أى حكم من هذه الأحكام يجعل الاجراء غير قانونى وغير شرعى .

إذا كان الحكم الطعين قد استند فى الرد على الدفع ببطلان توقيع التحليل الطبى على المتهم ، بأن قرر أن المتهم قد اعترف بتعاطيه لأقراص مخدرة ، فإن للرد على هذه الجزئية شقين هامين هما :

**الشق الأول :** أن المتهم لم يعترف بتحقيقات النيابة العامة بتعاطيه لأقراص مخدرة ، غاية ما هنالك أنه قرر أنه قد تناول ثلاثة أقراص برشام ، ولكن لم يقرر المتهم أنها أقراص مخدرة من عدمه .

ويتضح ذلك جلياً فى الصفحة الثالثة من تحقيقات النيابة العامة .

**الشق الثانى :** إذا فرضنا جدلاً - والفرض خلاف الواقع- أن المتهم قد اعترف بتعاطيه لأقراص مخدرة ، فإن التحليل الطبى الموقع على المتهم ، لم يثبت تعاطيه لهذه الأقراص ، كما أنه كان من باب أولى أن يقدم المتهم للمحاكمة عن واقعة تعاطيه لأقراص مخدرة .

كما وأن الحكم المطعون عليه ، قد جانبه الصواب ، وأخطأ فى تطبيق القانون ، عندما لم يرد على ما قرره دفاع المتهم ، من بطلان التقرير الطبى الصادر عن مركز السموم بمستشفى جامعة عين شمس ، لابتناؤه على غير ما ورد بأوراق الدعوى ، وكذا فقد جانب الحكم عليه الصواب ، عندما لم يرد على ما أثاره دفاع الطاعن من أن التقرير الطبى قد جاء خاوياً مما يفيد فى تحديد نسبة كمية المادة المخدرة التى تعاطاها المتهم إن كان قد تعاطى هذه المادة .

وحيث أنه وفقاً لما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن :



« الأحكام الجنائية يجب أن تبني على الجرم واليقين لا على الظن والتخمين » .

( نقض ١٩٤٦/٤/١٥ ، الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ١٦ق )

**ولقد قضت محكمة النقض أيضاً في حكم لها بما يلي :**

« أحكام الادانة يجب أن تبني على حجج قطعية الثبوت تفيد الجرم واليقين ، واليقين المطلوب ليس هو اليقين الشخصي للقاضي ، وإنما هو اليقين القضائي الذي يصل إليه الكافة ، لأنه مبني على العقل والمنطق ، وبناءً على مبدأ أن الشك يفسر لمصلحة المتهم ، يكفي لصحة الحكم بالبراءة أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة » .

( نقض ١٩٦٥/٣/١ ، س ١٦ رقم ٢٩ ص ١٧٩ )

ونقض ١٩٦٥/٦/٢٨ ، س ١٦ رقم ١٢٢ ص ٥٢٤ ،

ونقض ١٩٦٥/١٠/١٩ ، س ١٨ رقم ١٣٧ ص ٧٢٤ )

**ثانياً : الخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع :**

**لقد استقر الشرع الحكيم على أن العدل يستقيم على أربع شعب :**

على غائص الفهم ، وغور العلم ، وزهرة الحكم ، ورساخة الحلم ، فمن فهم علم غور العلم ، ومن علم غور العلم صدر عن شرائع الحلم ، ومن حلم لم يفرط في أمره .

**في شأن الخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال :**

آية ذلك النفع وبيانه أن الحكم المطعون عليه قد فسد استدلاله وأخطأ في اسناد اعتراف للمتهم ، ليس اعترافاً في صحيح القانون ، وأنه إذا كانت محكمة الموضوع وهي بصدد سرد أصول الاستدلال في بيان حكم الادانة لها أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، إلا أنه يجب أن يكون لذلك أصل صحيح في الأوراق وفي المنطق واليقين والقانون - فالنوم على يقين أفضل من الصلاة على شك .

وأن حصائد ذلك وشمائله تخلص فيما يلي :

(١) ورد بحديثات الحكم المطعون عليه بالصفحة الأولى ما

نصه :

..... أنه بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٩٩ ، وأثناء قيام الجندى ..... ، المعين خدمة ليلية لتأمين مقر إقامة محافظ المنوفية بالعقار رقم ..... بشارع ..... ، شاهد المتهم داخل سيارة السيد المحافظ رقم ..... ملاكى المنوفية ، ومحركها فى حالة تشغيل ، لترك السائق مفتاح ادارتها بها ، وما أن أدركه حاول الفرار ، فقام بالامساك به ، وأقر أنه يتعاطى اقراصاً مخدرة .....

وهنا يذكر الحكم المطعون عليه ، مسنداً إلى شاهد الواقعة ..... القول بواقعة تعاطى المتهم لمواد مخدرة ، على الرغم أن شاهد الواقعة لم يذكر مطلقاً فى محضر الضبط أن المتهم قد أقر له بأنه متعاط لمادة مخدرة ، ولقد كان لذلك التدخل فى رواية هذا الشاهد على هذا النحو ، أن أحدث تأثيراً فاسداً فى عقيدة المحكمة بصحة الواقعة ، ووفقاً لما هو مقرر من أن :

« الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها » .

( نقض ١٩٨٥/٤/٢ ، الطعن رقم ٧٠٥٨ لسنة ٢٥٤ ق )

ولا يقدح فى ذلك الخطأ فى الاسناد وقيامه ، ما قد يقال من أن المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون عليه ، لها السلطة المطلقة فى تقدير الشهادة ، وما ذكرته فى تسييبها إنما هو المستفاد من مطلقات ما يفهم من شهادة الشاهد . فذلك ويحق من فساد القول ، لأن تقدير شهادة الشاهد إنما تكون على أساس الحقائق الثابتة بالأوراق ، لا أن يكون التقدير انخال واقعة تخالف الثابت بالأوراق ، ولا أن يكون التقدير مخالفة صريح عبارات الشاهد أو عدم فهم الواقع فى الدعوى .

وفى ذلك تقرر محكمة النقض فى العديد من أحكامها ما يلى :

« وإن المحكمة وإن كان لها سلطة تقدير شهادة الشهود فذلك إنما

يكون على أساس الحقائق الثابتة بالأوراق ، ولكنها إذا أدخلت في تقديرها للشهادة واقعة تخالف الثابت بالأوراق ، فهذا يكون عيباً في الاستدلال يفسد حكمها .

( الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢١ ق ، جلسة ١٩٥١/٥/٢٨ )

وفي ذلك تقرر أيضاً محكمة النقض ما يلي :

« لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في ذات رواية الشاهد وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، بل كل ما لها هو أن تأخذ بها إذا هي اطمأنت إليها أو طرحها إن هي لم تثق بها » .

( الطعن رقم ١٣٢ لسنة ١٩ ق ، جلسة ١٩٤٩/٣/١٦ )

ولقد قررت محكمة النقض أيضاً ما يلي :

« أنه متى كان ما أثبتته الحكم ونسبه إلى الشاهد ليس له أصل في الأوراق ، فإن المحكمة تكون قد أقامت قضاؤها بالادانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى مما يجيبه ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٩٥٨/٤/١ ، س ٩ ص ٢٤٩ )

(٢) أن الحكم المطعون فيه قد ألقى بمعنى الاعتراف في القانون في غياب ظلمات التسبيب ، فأخطأ في اسناده وفسد في استدلاله حينما قرر أن المتهم الطاعن قد اعترف بالتحقيقات بتعاطيه لمواد مخدرة ، ولقد ورد بحديثيات الحكم المطعون عليه في هذا الشأن ما نصه أن في هذا دليل قائم بذاته ، مما يفنى عن الرد على النفع ببطلان الاعتراف .

وأن هذه الواقعة التي استخلصها الحكم المطعون عليه في تسببيه تمثل مجرد المرض لا أصل المرض ، وأن الطبيب الذي يعمل فنه في مجرد علاج الأعراض السطحية دون تقصى أسبابها الدقيقة ، إنما يخدع مريضه ويخدع المجتمع الذي يثق فيه ، وأنه لا يمكن أن يدعى أنه قد نجح في أداء رسالته على الوجه الأكمل الذي ترضى عنها أصول المهنة ومبادئ الانسانية .

تأويل ذلك أن الحكم المطعون فيه ، قد أخطأ في اسناد اعتراف قانوني للطاعن ، وذلك وفق تسببيه وفساد استدلاله بقوله بأن المتهم

اعترف بالتحقيقات ، فمن المقرر في قضاء محكمة النقض :  
« أن العبرة في المواد الجنائية هي بالحقائق الصرفة لا بالاحتمالات  
والفروض المجردة » .

( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ، س ٢٢ من ٥٧٦ )

وكذا فإنه من المقرر أيضاً ما يلي :

« الاعتراف هو ما يكون نصاً في ارتكاب الجريمة » .

( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ ق ، جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ، س ١٩ ، من ٢٣٩ )

وحيث أن الاعتراف الكامل هو الذي يقر فيه المتهم بصحة اسناد  
التهمة إليه كما صورتها ووصفتها سلطة التحقيق في أركانها المادية  
والمعنوية من علم وإرادة ، في حين أنه باستقراء أقوال الطاعن في  
التحقيقات يستبين ما هو أت :

(١) في صفحة (٢) تحقيقات ، يسأل السيد المحقق الطاعن في  
بداية التحقيق .

س - ما تفصيلات اعترافك ؟

فيجيب الطاعن :

ج- الى حصل إنى أنا كنت شارب برشام ، وبعد ماشربت كنت  
ماشى فى الشارع لقيت عربية افكرتها بتاعة واحد صحبى وركبتها  
على أساس أنه هو مستننى ويمدين لقيت واحد السواق بتاعها . وأنا  
افتكرته أبو صحبى وهو سألنى أنت بتعمل ايه ، قلت له أنا عاوز أركن  
العربية علشان واقفة فى نصف الشارع ، فقال لى طب انزل وأنا  
هركنها ويمدين نزلت وركبت تاكسى ولقيت واحد بيشدى وينزلنى  
من التاكسى ونزلت وكأنا عايزين يضربنى ، فأنا جريت ويمدين  
مسكونى وودونى على القسم .

هذا عن التحقيق الذى تم بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٤ ، وأما عن  
التحقيق الذى تم بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢ ، فقد أنكر الطاعن نهائياً أنه قد  
تعاطى أية مادة مخدرة .

كما وأن المتهم قد أنكر الاتهام المنسوب إليه كلية أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون عليه .

ويبين مما تقدم أن الطاعن لم يعترف باقتراح الجريمة كما نص عليها في القانون ، والدليل على صحة ذلك ، أن السيد المحقق عندما سأل المتهم في تحقیقات النيابة العامة بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٠ ، بالسؤال : س - ما قولك فيما هو منسوب إليك من احرازك لمادة الحشيش المخدر بقصد التعاطي في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

ج- محصلش .

وهذه الاجابة قاطعة الدلالة على أن المتهم لم يعترف بالتحقیقات كما ورد بحیثیات الحكم المطعون عليه .

**وحيث أن الحكم المطعون عليه قد ورد به ما نصه :**

« أما عن انكار المتهم فتعرض عنه المحكمة إذ لا يعدو أن يكون ضرباً من ضروب الدفاع بقصد درء ما تروى فيه من اتهام » .

وحيث أنه من القواعد المتفق عليها ، أن الاعتراف وحده لا يكفي في تسبیب حكم الادانة .

**ولقد نصت المادة (٢٧١) من قانون الإجراءات الجنائية على**

**ما يلي :**

« يسأل المتهم عما إذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند إليه فإن اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع الشهود ، وإلا فلتسمع شهود الاثبات .

**وهذا ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أنه :**

« للمحكمة بمقتضى نص المادة (٢٧١) من قانون الإجراءات الجنائية ، أن تكتفى باعتراف المتهم في الحكم بادانته ، بشرط أن يكون هذا الاعتراف كافياً لتكوين عقيستها ، فإذا كان غير كاف وجب سماع باقى أدلة الدعوى » .

( نقض ١٩٤٠/١/٨ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤٢ ص ٦٦ )

(٣) وفي نهاية هذه الجزئية الهامة ، فإننا لا يسعنا إلا أن نقرر أنه إذا كان تقيد محكمة الموضوع بأن تجرى تحقيق الدعوى من جديد مبدأ مهماً في البلاد التي تعرف نظام قاضي التحقيق ، فهو في بلدنا إلزام للعدالة وأوجب ، لأن سلطة الاتهام « النيابة العامة » ، هي التي تجرى التحقيق لدينا ، وأنه مهما تنزه نائب المجتمع فلن يتحرر من الحرص ، عند التحقيق على إبراز جهده في الاتهام ، ولن يتجرد من روح التعدير عند تأديته لنسك العدالة المطلقة وفرائضها .

(٤) إن الحكم المطعون عليه قد جانيه الصواب في إسناد الواقعة للمتهم ، وفقاً للقيد والوصف الذي قدمته النيابة العامة إلى المحاكمة ، كما أن حيثيات الحكم المطعون عليه قد جاءت قاصرة في التسبب بشأن تطبيق المادة (١/٤٢) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٦٠ ، المعدل بالقانونين ٦١ لسنة ٧٧ ، ١٢٢ لسنة ٨٩ ، والبند رقم (١) من الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون الأول ، والسند في ذلك يرجع إلى ما يلي :

(١) من بين المواد التي قدمت بها النيابة العامة المتهم (الطاعن) للمحاكمة ، المادة (١/٤٢) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٦٠ ، المعدل بالقانونين ٦١ لسنة ٧٧ ، ١٢٢ لسنة ٨٩ ، والبند رقم (١) من الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون الأول ، وهي المادة الخاصة بمصادرة المضبوطات ، ولقد أبدى دفاع الطاعن أمام المحكمة مصدرة الحكم المطعون عليه ، دفعاً ببطالان القيد والوصف الذي قدمت به النيابة العامة المتهم للمحاكمة ، إلا أن المحكمة التفتت نهائياً عن هذا الدفع ، ولم يرد بحيثيات الحكم المطعون عليه ما يفيد أن المحكمة قد تعرضت لهذا الدفع من قريب أو بعيد ، مما يعيب حكمها .

**في شأن الإخلال بحق الدفاع :**

جرى قضاء النقض على أنه بغير كفالة حق الدفاع على النحو المطلوب ، يسهل احتمال وقوع القضاء في الخطأ ، ويسهل الخلط بين البرئ والمسيء .

(١) والإخلال بحق الدفاع يخلص في عدم سماع المحكمة لشاهد

النفى ، على النحو التالى : فوفقاً لما هو ثابت بمحاضر الجلسات فى الدعوى المذكورة ، أن دفاع الطاعن طلب بجلسة ٢٠٠٠/٥/٤ ، سماع شاهد الاثبات فى الواقعة وسماع شهود النفى وكذا كبير الأطباء الشرعيين ، فصرحت له المحكمة بذلك ، إلا أنه بجلسة ٢٠٠٠/٦/٥ ، لم يحضر شاهد الاثبات وكذا كبير الأطباء الشرعيين ، مما اضطر معه الدفاع الحاضر مع المتهم عن التنازل عن سماع شهود الاثبات ، إلا أنه صمم على سماع شاهد النفى ، والذي كان متواجداً بالجلسة آنذاك ، إلا أن المحكمة التفتت عن هذا المطلب ، وقررت التأجيل لجلسة ٢٠٠٠/٦/٦ ، لسماع شهادة كبير الأطباء الشرعيين ، ولم يرد بحديثات الحكم المطعون عليه أى اشارة تفيد إلى طلب الدفاع الحاضر مع المتهم عن طلبه سماع شاهد النفى ، الأمر الذى يعد معه الحكم المطعون عليه قد جاء مخلأً بحق جوهرى من حقوق الدفاع ، إذ أنه لو كانت المحكمة قد استمعت إلى شهادة شاهد النفى ، لكان قد تغير وجه الرأى فى الدعوى ، ولكانت المحكمة قد تيقنت من انتفاء واقعة التلبس التى نسبت للمتهم ، وبالتالي بطلان الاجراءات التى تلتها .

أما وإن المحكمة لم تقسط الدفاع حقه فى سماع شاهد النفى بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، أما هى ولم تفعل ذلك ، وكانت الأسباب التى أوردتها لا تؤدى إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور أدى به إلى فساد فى الاستدلال بما يعيبه ويستوجب نقضه .

### **ثالثاً : تدفع بشائبة الحكم المطعون فيه بعيب وعوار القصور فى تسبیب القصد الجنائى العام والخاص :**

يقتن الحجة أنه لما كان القصور فى التسبیب له وجه الصدارة إذا ما كان على وجوه الطعن الأخرى فإنه لزم ازاء ذلك ، أن تكشف الحقائق للنظر ونجلى ما انساق إليه الحكم المطعون فيه من قرارات قانونية خاطئة ، أجهز فيها على القصد الجنائى العام والخاص لجريمة احراز المخدر بقصد التعاطى ، فأقام ثبوته على الافتراض وأنشأ قرينة قانونية لا وجود لها فى الواقعة ، وذلك وفق ما ورد به من تسبیب ، وما قيل عنه من أن هناك اعترافاً للطاعن بالأوراق ، فكان الحكم المطعون عليه

دء حق له دواء ، وحسب مبادئ قضاء محكمة النقض أن ترفع قدر القانون فيه لأنه بقصور تسببيه لا رفعة له فى القانون .

ه نبراس ذلك أنه من المستقر عليه فى الفقه الجنائى أن جميع الأفعال المادية التى تصدر من شخص لم يرخص له الشارع فى الاتصال بالمخدر ، إنما تكون عمدية ، فيلزم إذن أن يتوافر لدى الجانى فيها القصد الجنائى العام وهو - على التعريف الشائع - انصراف ارادة المتهم إلى ارتكاب الفعل الاجرامى مع العلم بتوافر أركانه فى الواقع وبأن القانون يحظره والعلم بتجريم القانون له علم مفترض لا سبيل إلى نفيه بحسب الأصول ، أما العلم بأن المادة - التى يحرزها الجانى أو يحوزها - مخدرة فهو غير مفترض .

الدكتور / رؤوف عبيد فى شرح قانون العقوبات التكميلى  
- طبعة ١٩٧٩ ص ٥٥ :

وترتيباً على ذلك ، فإن القصد الجنائى العام فى جريمة احراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقيق الحيازة المادية ، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجانى بأن ما يحوزة هو من الجواهر المخدرة المحظور احرازها قانوناً ، ولا حرج على القاضى فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها ، على أى نحو يراه مادام أنه يتضح من مدوناته توافر العلم فعلياً .

فإذا كان الأمر كذلك ، وكانت الواقعة محل الاتهام المنسوب للمتهم (الطاعن) ، أنه لم يحرز أو يحرز تلك المادة المخدرة ، كما أن أوراق الدعوى قد جاءت خلواً مما يفيد من وجود ثمة احراز ، وأن المتهم تم تحليل عينة من البول الخاص به بعد مضى (٣٧,٥ ساعة) ، وطوال هذه الفترة كان المتهم فى حوزة وتحت سيطرة مأمورى الضبط القضائى بقسم شرطة مصر القديمة ، فمن أين تأتى للمتهم أن يتناول تلك المادة المخدرة ، كما وأن الحكم المطعون عليه لم يتناول هذه الجزئية بالرد على ما قرره الدفاع الحاضر مع المتهم ، من أن المتهم قد تناول بعض المشروبات داخل حجز القسم دون أن يعلم كنهها وما تحتويه من مواد .



**وحيث أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه :**

« متى أثبتت المحكمة في حق المتهم أنه ضبط وهو يدخن الحشيش، فإن هذا يكفي لاعتبار المتهم محرراً لمادة الحشيش من غير أن يضبط معه مثلاً عنصراً من عناصر الحشيش » .

( الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٠/٢٨/١٩٥٧ ، ص ٨ ، من ٨١٤ )

**كما أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه :**

« مناط المسؤولية في جريمة حيازة أو إحراز الجواهر المخدرة ، ضرورة ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة وبأية صورة عن علم وإرادة » .

( الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٦٣ ق ، جلسة ٨/٥/١٩٩٥ )

وحيث أن الحكم المطعون عليه لم يقر بالرد على ما قرره دفاع الطاعن من انتفاء القصد الجنائي بركنيه ( العلم والإرادة ) لدى المتهم ، مما يجعل معه الحكم المطعون عليه معيباً مستوجباً نقضه .

**رابعاً : بطلان الحكم المطعون عليه للقصور في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة :**

لقد ورد بالحكم المطعون عليه ، بالفقرة الأخيرة بأنه بالابتناء على ما تقدم جميعه يكون قد استقر في يقين المحكمة أن المتهم ..... (الطاعن) ، في يوم ١٢/٢٣/١٩٩٩ ، بدائرة قسم مصر القديمة - محافظة القاهرة ، أحرز بقصد التعاطي نباتاً مخدراً (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، ويتعين معه عملاً بالمادة (٢/٣٠٤) من قانون الإجراءات الجنائية معاقبة المتهم بمقتضى المادتين (٢٩ ، ١/٣٧) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم (١) من الجدول رقم (٥) الملحق .

ولما كان الحكم المطعون عليه قد جاء قاصراً في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، رغماً عن أنه قد أشار إلى الجريمة التي ارتكبتها الطاعن ، وبذلك فقد خالف المادة رقم (٣١٠) من قانون الإجراءات الجنائية . والتي توجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة

المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها - أى بيان أركان الجريمة التي أدين بها المتهم من فعل مادی ونتيجة وعلاقة سببية وقصد جنائى، وأن يكون ذلك بشكل واضح لا لبس فيه ، ولا غموض ، حتى يمكن الوقوف على حقيقة الأساس التى بنيت عليه المحكمة قضاءها .

### وهذا ما قررته محكمة النقض فى قضاءها :

« إن مراد القانون بعبارة بيان الواقعة الواردة فى المادة (٣١٠) اجراءات جنائية ، هو أن يثبت قاضى الموضوع فى حكمه كل الأفعال والمقاصد التى تتكون منها أركان الجريمة ، مع إثبات ما خرج عن هذه الأركان ، والطعن على الحكم فى هذه الحالة لمخالفته القانون » .  
(نقض ١٩٢٨/١٢/٢٠ ، القواعد القانونية ، ج ١ رقم ٦١ من ٨١)

### أسباب طلب وقف التنفيذ

« لما كان الطعن بالنقض المائل مرجح القبول ، لما شاب الحكم المطعون عليه ، من أوجه متعددة للبطلان ، سواء لوضم الحكم المطعون فيه بعوار الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، أو لاعتواره بعوار الخطأ فى الاسناد والفساد فى الاستدلال وعيب البطلان والاخلال بحق الدفاع أو بشائبة القصور فى تسبيب القصد الجنائى العام والخاص أو البطلان للقصور فى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة.

ولما كان تنفيذ العقوبة على الطاعن مما يلحق به أضراراً شديدة يتعذر معه تداركها إذا ما استمر فى تنفيذها ، ثم قضى بعد ذلك بنقض الحكم خاصة وأن الطاعن مريض ومصاب بالتهاب كبدى وبأى فيروس (C) ، كما أنه قد سبق وأن أجرى عملية جراحية لازالة جزء من الفص الأيمن للكبد ، كما أنه يعول أسرته المكونة من زوجة وطفلين ووالدته الطريجة الفراش ، مما يحرم أسرته من مورد رزقها الوحيد ويلحق بهم أضراراً بالغة .

**بناءً عليه**

**يلتمس الطاعن :**

**أولاً :** قبول الطعن شكلاً للتقرير به فى الميعاد .

**ثانياً :** تحديد أقرب جلسة ممكنة لنظر وقف التنفيذ .

**ثالثاً :** وفى الموضوع : بنقض الحكم المطعون عليه والاحالة لاعادة محاكمة المتهم الطاعن من جديد أمام هيئة مغايرة .

**عن الطاعن**

**الحامى بالنقض**

# صيغة رقم (٢٠) طلب إلى النيابة للطعن بالنقض على حكم صدر في جنحة مستأنفة

السيد الأستاذ المستشار / النائب العام المساعد .

تحية طيبة وبعد ،

مقدمة لسيادتكم ..... المقيم .....

**ضد**

..... المقيم .....

## الموضوع

كان المبلغ ضده يعمل مندوب مبيعات بمحل قطع الغيار المملوك للطلاب وقد قام بسرقة وتبييد بضاعة كما زور أوراقاً لتغطية هذه الجرائم وبلغ ما اختلسه زهاء مائة ألف جنيه ، حققت النيابة الواقعة واتهمته بالجنحة رقم ..... لسنة ..... جنح الأزيكية حيث ادعى الطالب فيها مدنياً بمبلغ ..... جنيه على سبيل التعويض المؤقت وبجلسة ..... حكمت محكمة جنح الأزيكية ببراءته ورفض الدعوى المدنية ولأن حكمها قد أخطأ في تطبيق القانون فقد استأنفته النيابة كما استأنفه المدعى بالحق المدني .

وبجلسة ..... حكمت محكمة ..... الجنح المستأنفة في القضية ..... لسنة ..... بقبول الاستئناف شكلاً وتأييد الحكم المستأنف وقد أخطأ الحكم الاستئنافي تطبيق القانون وشابه القصور والفساد .

**لذا**

أرجو الأمر بنقض الحكم للخطأ في القانون والفساد في الاستدلال .

وكيل الطالب ،

**القسم الثانى**  
**صيغ الطعون والمذكرات**  
**أمام القضاء الإدارى**



# **الباب الأول**

## **الصيغ والطعون أمام**

### **المحكمة الإدارية العليا**

#### **صيغة رقم (٢١)**

**تقرير بالطعن على حكم صادر بشأن قرار إداري  
بنزع الملكية للمنفعة العامة**

أنه في يوم ..... الموافق ..... الساعة ..... أمامي  
أنا رئيس السكرتارية القضائي بالمحكمة الإدارية العليا حضر الأستاذ  
..... المحامي بالنقض والإدارية العليا بصفتة وكيلاً عن  
السيد/ ..... بموجب توكيل ..... مودع .

#### **وقرر**

أنه يطعن على حكم محكمة القضاء الإداري الصادر بجلسة  
..... من الدائرة ..... في القضية رقم ..... لسنة  
..... والقاضي منطوقه بما يلي : « حكمت المحكمة بقبول الدعوى  
شكلاً وفي الموضوع برفضها والزام الطاعن المصروفات ومبلغ  
..... مقابل أتعاب المحاماة .

#### **والطعن موجه ضد**

- ١) السيد/ رئيس مجلس الوزراء بصفتة .
- ٢) السيد/ محافظ القاهرة بصفتة
- ويعلنان بهيئة قضايا الدولة بجهة .....

#### **الموضوع**

بموجب عقد إيجار مؤرخ ..... أجر الطالب العقار رقم  
..... الكائن بجهة ..... لمديرية التربية والتعليم التابعة

للمطعون ضده الأول والمبنى عبارة عن ثلاث طوابق تجاوره قطعة أرض فضاء ولكن الطالب قوضى بقرار صادر بتاريخ ..... من المطعون ضده الأول بالاستيلاء على المبنى تمهيداً لنزع ملكيته للمنفعة العامة تحت زعم أن الطالب يريد إنهاء عقد الايجار وتشريد التلاميذ وقد أقام الطالب الدعوى رقم ..... لسنة ..... أمام محكمة القضاء الإداري بطلب إلغاء القرار المطعون فيه ويصفة مستعجلة بوقف تنفيذه. وأثناء تداول الدعوى أصدر المطعون ضده الثانى القرار رقم ..... باعتبار العقار من مشروعات المنفعة العامة فعدل الطالب طلباته بإنخال المطعون ضده الثانى والطعن على القرار الجديد بنزع الملكية للمنفعة العامة ، إلا أن محكمة القضاء الإدارى أصدرت حكمها برفض الدعوى على النحو المشار اليه بالمنطوق - وهو حكم ينطوى على الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال مما يحق معه للطالب الطعن عليه .

### أسباب الطعن

أولاً : ان قرار الاستيلاء الصادر من المطعون ضده الأول لم يكن له مبرر وإنما كان مبنياً على الظن والتخمين قولاً بأن الطالب يزمع اخلاء المدرسة وانتهاء عقد الايجار كما أن قرار المطعون ضده الثانى باعتبار المشروع من أعمال المنفعة العامة لا يسانده أى واقع أو قانون وتنطفى معه العلة من تقرير صفة النفع العام والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر طالما أن الغرض الذى تهدف اليه الجهة الادارية متحقق فعلاً بطريق التعاقد بالايجار خاصة وأن ما تزعمه الجهة الادارية من أن الطالب أُنذرها بالاخلاء مما يؤدى الى تشريد التلاميذ أمر لم يقم عليه دليل فى الأوراق .

ثانياً : ان الثابت أن الجهة الادارية امتنعت عن سداد الأجرة القانونية والزيادات المقررة وذلك فى المدة من ..... الى ..... مما اضطر الطاعن الى رفع دعوى اخلاء لهذا السبب وحصل على حكم نهائى مؤيد استثنائياً ومع أن القانون يجيز فى قضايا الاخلاء لعدم سداد الأجرة أن يقوم المستأجر بسداد الأجرة المتأخرة والفوائد والمصاريف وبالتالي توى الاخلاء إلا أن الجهة الادارية لم تسدد حتى



الآن وهو غصب للحقوق والملكية الطاعن ومن المقرر أنه لا يجوز لجهة الإدارة أن تلجأ إلى إصدار القرارات الإدارية أو تنفيذها بالطريق المباشر تحايلاً وتهرباً من تنفيذ أحكام قضائية ضدها وإلا فإنها تكون بذلك قد قصدت إلى تعطيل تنفيذ حكم القضاء حالما يرغب الطاعن في ذلك (إدارية عليا - الدائرة الأولى - جلسة ١٩٩٤/١١/٢٧ في الطعن رقم ٢٨٣١ لسنة ٣٥ ق) .

ثالثاً : أنه وإن كانت الجهة الإدارية تتمتع بسلطة تقديرية في اختيار موقع العقار الذي تقرر نزع ملكيته للمنفعة العامة إلا أن ذلك مقيد بتوخي المصلحة العامة وعدم إساءة استعمال السلطة كما أن حق الملكية الخاصة من الحقوق الفردية الأساسية التي حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة على النص على حمايتها وعلى أن الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز نزعها للمنفعة العامة إلا بالضوابط والأصول التي فرضها القانون وأهمها تعويض المالك وقد خرج القرار الطعين على هذه القواعد إذ أن جهة الإدارة تنتفع بملك الطالب وتمتنع عن سداد مقابل هذا الانتفاع وهو تقنين للغصب والظلم .

رابعاً : أن المشرع وقد أجاز في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المعدل نزع الملكية للمنفعة العامة فقد حرص على أن يحيطها بسياج من الاجراءات القانونية الجوهرية التي تكفل تحقيق الغرض من نزع الملكية بحسبان أن ذلك طريقاً استثنائياً لا يجوز اللجوء إليه إلا حيث لا يوجد سواه لتحقيق الغرض المشروع بحيث إذا أمكن تحقيق الغرض بالطرق المعتادة إيجاراً أو شراء فإن تلك الطرق تكون هي الأولى بالاتباع فنزع الملكية والحالة هذه تملية للضرورة وهي تقدر بقدرها .

وحيث أنه يبين من جماع ما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد جانبه الصواب فلهذه الأسباب ومع حفظ حق الطاعن في الرد نطلب الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء مجدداً بإلغاء القرار الإداري الصادر من المطعون ضدهما والزامهما بالمصروفات ومقابل الأتعاب .

## صيغة رقم (٢٢)

### المحكمة الادارية العليا

#### تقرير طعن فى حكم صادر من محكمة تأديبية

انه فى يوم ..... الموافق ..... الساعة .....

حضر أمامى أنا .... مراقب شئون المحكمة الادارية العليا الأستاذ  
..... المحامى والوكيل عن السيدة / ..... بتوكيل رقم .....

وقرر انه يطعن نيابة عنها فى الحكم الصادر بجلسة ..... من  
المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم فى القضية رقم ..... لسنة  
..... ق والقاضى منطوقه بما يلى : « حكمت المحكمة بمجازاة كل من  
..... و..... بخصم عشرة أيام من راتب كل منهما وبمجازاة.....  
بخصم أجر خمسة عشر يوماً من راتبها وبسقوط الدعوى التأديبية  
ضد المتهمه الرابعة وبعدم جواز نظر الدعوى ضد المتهمين الخامسة  
والسادس والسابعة والثامن والتاسعة لسابقة مجازاتهم عن المخالفة  
التي نسبت اليهم وببراءة كل من المتهمين العاشرة ..... والحادى عشر  
..... والثانية عشر ..... »

#### ضد

النيابة الادارية بصفتها وتعلن بهيئة قضايا الدولة .

#### الوقائع

١- بتاريخ ..... أوصت النيابة الادارية بإحالة الطاعنة للمحاكمة  
التأديبية بتهمة قيامها بعمل أبحاث اجتماعية لثلاث طالبات اثبتت فيها  
استحقاقهم للتحويل من المدارس الخاصة الى مدرسة ..... الثانوية  
للبينات مما أدى الى إلحاقهن بتلك المدرسة الأخيرة رغم عدم مطابقة  
تلك الحالات للقواعد المقررة بالقرار الوزارى رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٨  
المنظم للتحويل من المدارس الخاصة بمصروفات الى المدارس  
الرسمية .

وبمراجعة القضية والتحقيقات بإدارة الدعوى التأديبية تبين وجود قصور فى التحقيق فطلبت ادارة الدعوى التأديبية اعادتها الى النيابة الادارية التى حققت وقائعها وذلك لاستيفاء هذا القصور .

ب- وبتاريخ ..... أودعت النيابة الادارية قلم كتاب المحكمة التأديبية تقرير اتهام الطاعنة والذى جاء فيه أنه بوصفها ..... قامت خلال العامين الدراسيين بإجراء أبحاث اجتماعية للطلابات ..... وانتهت خطأ ..... الى استحقاقهن للتحويل من المدارس الخاصة الى مدرسة ..... الثانوية بنات مما أدى الى الحاقهن بها بالمخالفة للمقواعد المقررة بالقرار الوزارى رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد تحويل الطلاب من المدارس الخاصة بمصروفات الى المدارس الأميرية ، واعتبرت النيابة الادارية أن هذا المسلك الذى نسبته للطاعنة ينطوى على خروج على مقتضى الواجب وطلبت عقابها بمواد الاتهام .

جـ - ويعد أن تداولت القضية بالجلسات أصدرت المحكمة التأديبية حكمها المشار الى منطوقه فيما سبق وهو حكم مشوب بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع .

## أسباب الطعن

### السبب الأول : الخطأ فى تطبيق القانون :

تنعى الطاعنة على الحكم الطعين خطأه فى تطبيق القانون من ثلاثة أوجه :

**الوجه الأول :** انه بالنسبة للمتهمين من الخامسة الى التاسعة أخذ الحكم المطعون فيه ..... بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة مجازاتهم عن المخالفة المنسوبة اليهم بتقرير الاتهام من الجهة الادارية وبناء على ذات التحقيق ( صفحة ٩ مقطع ٣ من الأسباب ) بينما لم يأخذ بهذا النظر بالنسبة للطاعنة رغم أنها جوزيت جزاء مقنع تحصن قانوناً بفوات ميعاد السحب إذ الثابت من المستند رقم (١) المقدم بحافضة الطاعنة بجلسة ..... أنه قد صدر قرار الجهة الادارية المؤرخ ..... بنقلها الى جهة أدنى وهى مدرسة ..... وذلك فى أعقاب تحقيق النيابة وقبل الاحالة للمحاكمة التأديبية ( راجع مستند ٢ المقدم بنفس الجلسة ) ولا يقدح فى ذلك القول بأن النقل ليس من بين العقوبات التأديبية الواردة فى القانون لأن ذلك مردود بما استقرت عليه أحكام المحكمة الادارية العليا من أنه إذا صدر القرار المتضمن نقل الموظف استناداً الى التحقيق الذى قامت به النيابة الادارية فإن ذلك لا يدع مجالاً للشك فى أن مصدر القرار ما قصد به إلا توقيع جزاء على وجه يغدو معه القرار الطعين فى هذا الشق وإن كان فى ظاهره نقلاً مكانياً إلا انه ستر فى الواقع جزاء تأديبياً ليس من بين الجزاءات التى نص عليها القانون ( ادارية عليا ، الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٨ ، ادارية عليا ، الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢٠ ) ، كما قالت محكمتنا العليا ان من الصور الصارخة للجزاء التأديبى المقنع أن تتبين المحكمة من ظروف الأحوال وملابساتها أن نية الادارة قد اتجهت الى عقاب العامل متى صدر قرار النقل المكانى بسبب تصرف نسب اليه فيه اخلاله بواجبات وظيفته ( ادارية عليا ، الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩ والطعون أرقام ٥١٨

لسنة ١٩ق جلسة ٧/١٢/٨٤ ، ٥٩ لسنة ١٧ق جلسة ٢٩/٥/٧٦ ، ٧٢٠  
لسنة ٢٠ق جلسة ٢/٢/١٩٨٠ ، منازعات القضاء التأديبي للدكتور  
أحمد محمود جمعه ص ١١٨ و ١١٩ ، طبعة ديسمبر ١٩٨٤ ، منشأة  
المعارف ) .

ومن هذا يبين ان المحكمة حين أنزلت حكم القانون على الوقائع لم  
تركن فى اداة الطاعة الى دليل سائق بل والتفتت عن الدليل المقنع  
الثابت بالأوراق وهو صدور نقل الطاعة نفاذاً لتوصية النيابة الادارية  
التي جاء نصها « .... ونقلهن من المدرسة الى أماكن أخرى مع مراعاة  
عدم تجميعهن مرة أخرى فى عمل واحد » بما يوحى بأن المتهمات  
يشكلن عصابة يتعين تشديتها .

( راجع المستند رقم (٣) وتظلم الطاعة للسيد مفوض الدولة  
(مستندان رقما ٤ و ٥) .

**الوجه الثانى :** ذهب الحكم المطعون فيه الى أن الطاعة خرجت  
على مقتضى واجب الدقة فى أداء العمل والأمانة فى البحث والعرض  
على الجهات المختصة باتخاذ القرار ورتب على ذلك نتيجة وهى صدور  
قرار بقبول التحويل من المدارس الخاصة الى مدرسة أميرية بالمخالفة  
لأحكام القرار الوزاى رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٨ وانتهى الى اذانتها  
تأسيساً على أنه ما كان يكفى أن تعتمد الطاعة فى بحثها على ما قدم  
اليها من مستندات بل كان يتعين عليها أن تتحرى مدى صدق تلك  
المستندات وجديتها للوصول الى الحقيقة والقيام بزيارات ميدانية الى  
أسر الطالبات للوقوف على صحة ما جاء بطلبات أولياء أمورهن ، ووجه  
الخطأ فى القانون ان القرار الوزاى المشار اليه حدد وسيلة اثبات الكارثة  
التي تحل بأسرة الطالبة والتي تستدعى تحويلها من خاص الى أميرى  
وهذه الوسيلة إما أن تكون بشهادات رسمية دالة على ذلك أو ببحث  
اجتماعى أى أن الشهادة تغنى عن البحث ولا يجتمع الاثنان إذ لا الزام  
على الاختصاصية الاجتماعية بعمل بحث اجتماعى ميدانى وزيارة أسر  
الطالبات كما يريد الحكم أن يلزمها بذلك وإنما حسبها من أداء عملها  
أن يكون الرأى الذى تعرضه على مجلس ادارة المدرسة مستمداً من

أوراق ومستندات رسمية وهو الحاصل فى جميع الحالات التى بحثتها وهكذا يكون الحكم الطعين قد أخطأ فى تطبيق القانون حين انتهى الى ضرورة اثبات الكارثة بالأمريين معاً ، المستندات الرسمية والبحث الاجتماعى الميدانى ولو أمكن التسليم بهذا الفهم الخاطئ لتفسير القرار الوزارى لانتبهنا الى ضرورة محاكمة أى موظف يقبل ورقة رسمية يثبت فيما بعد أنها غير مطابقة للحقيقة وتلك نتيجة غير مسلمة إذ من المقرر أن أى مستند رسمى حجة لصاحبه وضد صاحبه وأن مقدمه مسئول عن أى خطأ أو مخالفة للحقيقة يكون قد تضمنها هذا المستند.

**الوجه الثالث :** حينما أخذ الحكم الطعين بالدفع بعدم جواز محاكمة المتهمين من الخامسة الى التاسعة بوصفهم أعضاء مجلس إدارة المدرسة لسبق مجازاتهم عن ذات الواقعة أسس قضاؤه على أسباب تؤدى عقلاً وقانوناً الى ثبوت خطئهم واقتناع المحكمة بإدانتهم بحيث أنه لو لم يكونوا قد جوزوا من الجهة الانارية لكان الحكم سيدينهم على ما يفهم من تسلسل الأسباب ، ومع ذلك قضى الحكم ببراهم المتهمين من العاشرة الى الثانية عشرة (وهم من أعضاء مجلس إدارة المدرسة) تأسيساً على أن مفاد نصوص القرار الوزارى سالف الذكر أن دور مجلس إدارة المدرسة ينحصر فى تطبيق بعض بنود القرار تنتفى معه مسئوليته ووجه الخطأ أنه كان يتعين على الحكم أن يقضى ببراهة الجميع من الرابعة الى الأخيرة بوصفهم يشكلون مجلس إدارة المدرسة ولا يغير من ذلك توقيع الجزاء على بعضهم دون البعض الآخر لأن العبرة بالنتيجة وهى أن الثابت من أسباب الحكم أن مجلس الادارة ادين بعضه بجزاء من الجهة الانارية وبرئ بعضه بالحكم المطعون فيه بينما المخالفة المنسوبة للجميع واحدة وهو خطأ واضح فى تطبيق القانون لا يقدح فيه القول بأنه لا مصلحة للطاعنة فى هذا الوجه من الخطأ فى القانون على اعتبار أنه لا يغير من مركزها فى شىء إدانة كل أعضاء مجلس إدارة المدرسة أو تبرئتهم كلهم أو إدانة بعضهم وتبرئة البعض ، فذلك مردود بأن هذا الوجه من الطعن يوضح مدى ما جنح اليه الحكم فى فهم القانون وتفسيره .

## السبب الثاني : الفساد فى الاستدلال :

استبدل الحكم الطعين فى إدانته للطاعة على أقوال ميتسرة فجاءت أسبابه مضطربة أوقعت فى فساد الاستدلال ، أية ذلك أن السيدة/ ..... مفتشة التربية الاجتماعية بالادارة التعليمية حين سئلت عن مدى مسئولية الطاعة فى بحث الحالات الثلاثة التى نسبت إليها النيابة الخطأ فى بحثها أجابت فى قول صريح وواضح أن بحث حالتين منها كان سليماً تماماً ومطابقاً لأحكام القرار الوزارى وقالت بشأن الحالة الثالثة الخاصة بالطالبة ..... انه وإن كانت المستندات التى تحدد دخل الأسرة سليمة إلا أن دور الطاعة ينحصر فى مجرد العرض بالرأى وهو عرض يترخص مجلس ادارة المدرسة فى قبوله أو رفضه بلا معقب عليه بوصفه هو المسئول الأول والأخير عن التحويل وفى هذه الشهادة نفى قاطع لمسئولية الطاعة وهو ما أيدته أيضاً السيدة/ ..... مفتشة التربية الاجتماعية ، أما ..... مديرة التعليم الثانوى فرغم أن مفردات القضية تكشف بجلاء عن وجود خصومة بينها وبين الطاعة مما جعل أقوالها غير منزهة عن الصالح العام فإنها مع ذلك قالت ان مدير الادارة كلفها بفحص حالة هذه الطالبة وأنه تبين لها من الفحص ان الذى قام بالبحث هو الطاعة أى أن مديرة التعليم الثانوى لم تقل أكثر من مجرد تحديد لمن قام ببحث هذه الحالة خصوصاً وأنها لا صلة لها بعمل الاختصاصيات فى المدارس وهى غير محيطة بهذا العمل من الناحية الفنية ( راجع صفحة ٥ من الأسباب ) .

## السبب الثالث : القصور فى التسبيب :

وبيان ذلك أن الحكم الطعين حين تعرض للشهادة التى أدلت بها ..... مفتشة التربية الاجتماعية - والتى أكدت فيها اخلاء مسئولية الطاعة - جنح جنوحاً أوقعه فى القصور حيث قرر بلا دليل أن مجلس ادارة المدرسة غير مسئول وأن عرض الطاعة لم يكن أميناً وعزا عدم الأمانة الى كون الطاعة اكتفت بالمستندات المقدمة لها دون أن تتحرى مدى صدقها ومطابقتها للحقيقة مع أن النيابة الادارية نفسها لم

تتعرض لهذه النقطة وإنما أكدت النية أنه لا توجد تعليمات محددة بشأن بحث حالات الطالبات بل إن النيابة أصدرت توصية لوضع مثل هذه التعليمات حتى لا تترك المسألة للاجتهاد وحتى يمكن مساءلة الموظف عن ذنب محدد وواضح من خلال التعليمات كما أن المفتشة ..... أكدت عند استيفاء التحقيق أن هذه التعليمات قد صدرت فعلاً في أعقاب توصية النيابة الإدارية ولم يتعرض الحكم لهذه الوقائع الجوهرية التي ترتبط بالتكليف من حيث الادانة أو البراءة ولو كانت المحكمة التي أصدرت الحكم قد تعرضت لهذا القصور لكان قد تغير وجه الرأي في الدعوى .

#### السبب الرابع : الإخلال بحق الدفاع :

قدمت الطاعنة مستندات تؤكد عدم مسئوليتها كما قدمت مستندات أخرى تفيد أنها قد نقلت إلى وظيفة أدنى وأن هذا النقل عقوبة وأنها تظلمت منه بالطريق القانوني كما دفعت بعدم جواز محاكمتها لسبق مجازاتها بجزاء النقل المقنع وعلى ما جرى به قضاء المحكمة الإدارية العليا ، إلا أن الحكم قد التفت عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يناقش مستندات الطاعنة فجاء مشوباً بالإخلال بحق الدفاع .

#### السبب الخامس : الغلو في الجزاء :

الأصل أن يقوم تقرير الجزاء على أساس التدرج تبعاً لدرجة جسامة الذنب الإداري وعلى أنه إذا كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك فإن مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها غلو ومن صورة هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره ففي هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا ( الطعن رقم ٨/١٧٤ ( ١٩٦٦/٢/٢٦ ) ١١-٥٦-٤٥١ ، والطعن رقم ١٧٦ -١٠- ( ٦٧/١١/٢٥ ) ١٢-١٨ - ( ١ ، والطعن رقم ١١/١١٤١ و ١٢/٢٩٧ ( ١٩٦٧/٣/٤ ) ١٢-٧٨ -



٧٢٢ مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية ويتطابق هذه المبادئ على الحكم الطعين نجد أن الطاعة بالخضم عشرة أيام من مرتبها بما يترتب عليه هذا الجزاء من آثار بالغة السوء بالنسبة لوضعها كموظفة بالدرجة الأولى وهو ما يقطع عليها سبيل الترقى حتى من الناحية الأدبية لتقلد الوظائف القيادية رغم أنها منذ تعيينها فى عام ١٩٦٠ وحتى الآن لم يوقع عليها أى جزاء أو توجه الى غمها ثمة مطالب أو ملاحظات وكانت كل تقاريرها ممتازة وحتى بالنسبة لوقائع الدعوى الراهنة فإنه لو سلمنا بوقوع خطأ من الطاعة فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك ان النيابة الادارية قد اتهمتها بالخطأ فى ثلاث حالات برأتها المحكمة من اثنتين منها لسلامة بحثهما فلا تبقى بعد ذلك إلا حالة واحدة وهى مخالفة هيئة لا تستدعى هذا الجزاء القاسى بل ولم تكن تستدعى أصلاً الاحالة للمحاكمة التأديبية بما يحمله ذلك من صدى وأثار ، هذا إذا سلمنا جديلاً بمسئولية الطاعة عن هذه الحالة ، ولا شك ان هذا الوجه من الطعن لا يتعلق بالوقائع وإنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقانون لأن التناسب بين الذنب والجزاء يخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا .

### بناء عليه

ترجو الطاعة تحديد اقرب جلسة أمام دائرة فحص الطعون لكى تسمع المعلن اليها ( النيابة الادارية ) الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفى الموضوع أصلياً ، عدم جواز محاكمة الطاعة لسبق مجازاتها بجزاء مقنع تحصن قانوناً بفوات ميعاد السحب ، واحتياطياً إلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من مجازاة الطاعة بالخضم عشرة أيام من راتبها وبرأتها من التهمة المسندة اليها بلا مصاريف .

وبما تقدم تحرر هذا التقرير بالطعن وتوقع عليه منا ومن السيد الأستاذ ..... للحامى بالنقض والادارية العليا والوكيل عن الطاعة بالتوكيل سالف الذكر .

وقيد الطعن برقم ..... لسنة ..... ق.عليا .

وكيل الطاعة

## صيغة رقم (٢٣)

### تقرير بالطعن على قرار لجنة شئون الأحزاب برفض قيام حزب

انه فى يوم ..... الموافق ..... الساعة ..... صباحاً  
حضر أمامى أنا ..... رئيس السكرتارية القضائى بالمحكمة  
الادارية العليا السيد الأستاذ ..... المحامى المقبول للمرافعة أمام  
محكمتى النقض والادارية العليا وذلك بصفته وكيلأ عن السيد  
..... بموجب توكيل خاص مودع .

#### وقرر

أنه يطعن بصفته على القرار الصادر من لجنة شئون الأحزاب  
السياسية الصادر بتاريخ ..... بالاعتراض على انشاء حزب  
..... المقدم طلب تأسيسه من السيد/ ..... بصفته وكيلأ عن  
طالبى التأسيس .

#### ويوجه الطاعن طعنه ضد

لجنة شئون الأحزاب السياسية ويمثلها قانوناً رئيسها وتعلن  
بهيئة قضايا الدولة بشارع أحمد عرابى عمارات الأوقاف ميدان سفنكس  
المهندسين قسم العجوزة .

رئيس السكرتارية

وكيل الطاعن

بالمحكمة الادارية العليا

.....

المحامى بالنقض

# الدائرة الأولى

## تقرير طعن

### على قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية

#### الصادر بجلسة .....

والقاضي بالاعتراض على تأسيس حزب ..... ١ مقدم من  
الأستاذ/ ..... المحامي بالنقض والائارية العليا بمكتبه .....  
بصفته وكيلاً عن وكيل مؤسسى الحزب السيد/ ..... المقيم  
..... بموجب توكيل عام مودع .

#### ضد

لجنة شئون الأحزاب السياسية .

#### الموضوع

١) بتاريخ ..... تقدم الطاعن الى السيد رئيس مجلس الشورى  
بصفته رئيساً للجنة الأحزاب السياسية بطلب بصفته وكيلاً عن  
المؤسسين لحزب جديد باسم ..... للموافقة على تأسيس هذا  
الحزب وأرفق الطاعن بطلبه برنامج الحزب ولائحة نظامه الأساسى  
وتوكيلات عن ..... عضواً من المؤسسين من بينهم ..... فئات  
و..... من العمال والفلاحين وذلك طبقاً للمادتين ٧ و ٨ من القانون  
رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم  
٢٢١ لسنة ١٩٩٤ .

٢) ورد برنامج الحزب المطلوب تأسيسه فى سبعة أبواب تضمن  
الباب الأول دور القيادات والهيئة التنفيذية فاقترح أن يكون منصب  
رئيس الجمهورية بالاقتراع السرى المباشر وأن يكون الترشيح لهذا  
المنصب لأى مواطن تنطبق عليه الشروط التى يحددها الدستور ويقدم  
الطلب الى رئيس الهيئة التشريعية ويكون المرشح الحاصل على أكثر  
من خمسين فى المائة من الأصوات هو الرئيس المنتخب وإلا فيعاد

الانتخاب بين المرشحين الحاصلين على أعلى نسبة من الأصوات ويقوم الرئيس الجديد فور انتخابه بتجميد عضويته إذا كان منتمياً لحزب من الأحزاب وذلك طوال فترة الرئاسة حتى يكون رئيساً لجميع المصريين ولا يجوز تجديد الرئاسة إلا لفترة واحدة تالية بنفس الطريقة ويقوم الرئيس الجديد بتعيين نائبين له خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توليه منصبه يكون أحدهما مختصاً بالشئون الداخلية والآخر مختصاً بالشئون الخارجية والتعاون الدولي ولا بد أن يعرض اسم المرشحين لمنصبي نائب الرئيس على مجلس الشيوخ لاقرارهما بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات وإلا فإن رئيس الجمهورية يرشح البديل ( ص ١٠ و ١١ من البرنامج ) .

ومن القيادات التنفيذية المدرجة بالبواب الأول من برنامج الحزب منصب المحافظ ويتم بالاقتراع السرى المباشر من أبناء المحافظة وأن يكون المرشح من أبناء المحافظة ومقيم بها إقامة دائمة ويجرى انتخابه بنفس الطريقة التى ينتخب بها رئيس الجمهورية ( ص ٥ من البرنامج) ورؤساء مجالس الأحياء ومجالس القرى ومجالس المدن والمراكز ومجلس المحافظة ويتم انتخاب أعضاء هذه المجالس بالاقتراع السرى والمباشر من أبناء المحافظة أو المركز أو المدينة أو القرية أو الحى وقد اقترح برنامج الحزب بالنسبة لجميع هذه القيادات الشعبية والتنفيذية أن يكون من يرشح لها مقيماً إقامة دائمة بالمكان الذى يمثل الجماهير المقيمين به سواء كان محافظة أو مدينة أو قرية وذلك حتى يتسنى حسن أداء الخدمة ويكون الممثل للإقليم معاشياً لمشاكل ومتطلبات هذا الإقليم ولديه نفس الاحساس والأمال والتطلعات التى يستشعرها أبناء الإقليم .

وأضاف الباب الأول من البرنامج طريقة اختيار رؤساء المؤسسات القومية المتخصصة وشيخ الأزهر وعمداء الكليات ورؤساء الجامعات ورئيس المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون ورئيس اتحاد المستثمرين ورئيس المحكمة الدستورية العليا فاقترح أن تكون جميع هذه المناصب

بالانتخاب من القواعد الجماهيرية التي تمثلها هذه القيادات ( ص ٧ و ٨ من البرنامج ) واقترح البرنامج بالنسبة لبعض المناصب على سبيل التحديد التي لا يتجاوز عددها أحد عضو منصباً أن تعرض على مجلس الشيوخ لأخذ موافقته بنسبة ٧٥٪ على الأقل من عدد أصواته نظراً لحساسية وخطورة وأهمية هذه المناصب ( ص ٨ و ٩ من البرنامج ) . واستطرد برنامج الحزب على نحو ما هو موضع تفصيلاً في الباب الأول في عرض تصورات ومقترحاته حول تشكيل الحكومة وذلك بأن يتولى رئيس الجمهورية بعد انتخابه تكليف الحزب الحاصل على الأغلبية في انتخابات مجلس النواب بتشكيل الوزارة على أن يتم عرض أسماء المرشحين لوزارتى الخارجية والدفاع على مجلس الشيوخ لأخذ موافقته بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على الأقل كما يجب عرض أسماء المرشحين للمناصب المشار إليها فيما سبق على نفس المجلس للحصول على موافقته بنات الأغلبية المذكورة ، وبالنسبة لجهاز الشرطة فقد اقترح البرنامج نظاماً متميزاً ومتطوراً يقوم على مبدأ عدم ربط نشاط هذا الجهاز بسياسة الوزير على اعتبار أن هذا المنصب دائم التغيير ومن الخطر أن تتغير السياسات الأمنية بتغير الأشخاص سيما وأن جهاز الشرطة لا بد أن يكون هدفه أمن الوطن وكذلك أمن المواطن ولا يتأتى تنفيذ هذا التصور إلا إذا كان جهاز الشرطة يتمتع بالاستقلالية الكاملة ( ص ١٢ و ١٤ ) .

ولخطورة وأهمية أجهزة الاعلام فقد عرض البرنامج تصوره في أن تكون الاذاعة والتليفزيون مؤسسة عامة مستقلة تدار بواسطة مجلس منتخب بالاقتراع السرى المباشر من بين العاملين بالجهازين كما اطلق حرية المواطنين في اصدار الصحف والمجلات بشرط التزامها بالقيم والمبادئ الدينية والاجتماعية والتقاليد والأخلاق والعرف وكذا الالتزام بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياسة الدولة ( ص ١٥ ) .

وقد أورد الباب الأول من البرنامج مبادئ ومقترحات متميزة وجديدة بشأن إعادة التقسيم الإدارى لمافظات الجمهورية وذلك

بتقسيم الجمهورية الى وحدات ادارية ( محافظات ) بحيث يكون لكل محافظة امتداد طبيعي إما شرقاً - شرق فرع دمياط والنيل ( وإما غرباً ( غرب فرع رشيد والنيل ) وبذلك نضمن الحفاظ على الرقعة الزراعية وخفض أسعار أراضي المباني مما يؤدي لعلاج أزمة الاسكان ويساعد على زيادة معدلات التنمية العمرانية ومد شبكات الطرق الجديدة واقامة مشروعات صناعية ومشروعات بيئية مما يؤدي الى زيادة دخل الأفراد وبالتالي زيادة الدخل القومي ( ص ١٥ و ١٦ ) .

٣) وتناول الباب الثاني من البرنامج المؤسسات القومية المتخصصة وقد روعى فيه التميز حيث دمج النشاطات التي تتولى مباشرة أعمال ومسئوليات مرتبطة أو متماثلة فجعلها تندرج تحت مؤسسة واحدة ايماناً من الحزب بأن تماثل النشاط أو تعدده أو تكراره يؤدي الى تشتيت الجهود وعرقلة التنفيذ وإعاقة التطور ولذلك فإن البرنامج حصر هذه المؤسسات القومية المتخصصة فى تسع مؤسسات على النحو الموضح تفصيلاً بصفحات ١٧ و ١٨ و ١٩ بما لا محل معه لإعادة سردها وتكرارها اكتفاء بالاحالة عليها .

٤) خص الباب الثالث للهيئة التشريعية وتتألف من مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، والأول يختار أعضاؤه بالاقتراع السرى المباشر بواسطة المقيدين بجدول الانتخاب فى كل دائرة انتخابية ومن بين المرشحين الذى تتوافر فيهم الشروط المقررة قانوناً وتجرى تحت إشراف رجال القضاء يعاونهم أعضاء منتخبين عن كل من مجالس الأحياء والقرى . والمجلس الثانى وهو مجلس الشيوخ أنيط به مسئولية الموافقة على مشروعات القوانين والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويتشكل مجلس الشيوخ من جميع المحافظين ورؤساء الجامعات ونقباء النقابات المهنية ورؤساء النقابات العامة العمالية ورؤساء الأحزاب القائمة ورؤساء المؤسسات القومية المتخصصة ورئيس المؤسسة العامة للإذاعة والتليفزيون وشيخ الأزهر ورئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس اتحاد المستثمرين وعضو منتخب عن

العمال والعلاحيين من كل محافظة ويضاف الى هؤلاء بحكم مناصبهم القيادات العليا والتنفيذية التي تتولى الاشراف على الأجهزة الحساسة والمهمة في الدولة والسابق ذكره في البند رقم (١) من هذه العريضة .

وهكذا يتضح ان تصور برنامج الحزب في خصوص المجالس التشريعية تصور بالغ التميز لأنه حشد في مجلس الشيوخ جميع من جاءوا أصلاً بالانتخاب فضلاً عن الالتزام بنسبة الـ ٥٠٪ من العمال والفلاحين الى جانب أولئك الذين يعتبرون أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم وهذا ما يعد قمة التطبيق الديمقراطي الذي تسير عليه أرقى النظم الدستورية في العالم

واختتم الباب الثالث تصوره بالنسبة للأحزاب السياسية فأخذ بمبدأ اطلاق حرية تكوين الأحزاب دون الاعتداد بالقيود المفروضة حالياً بمقتضى قانون الأحزاب مادام أن بإمكان مجلس الشيوخ على النحو المقترح وقف نشاط الحزب الذي يقوم على أساس مخالف للمبادئ والمقومات العامة التي يقرها الدستور .

٥) وعقد الباب الرابع للقضايا الاجتماعية وأهمها التعليم ومكافحة الأمية والزراعة واستصلاح الأراضي والثروة الحيوانية والسمكية والتجارة والصناعة والصحة والعلاج والعمالة الحرفية وقد أورد هذا الباب مقترحات متميزة يكفي أن يشير بإيجاز الى أهمها تاركين الاحالة على تفاصيلها وفقاً لما جاء بالبرنامج :

١- ربط التعليم باحتياجات المجتمع وهو ما يتطلب تغيير سياسة القبول بالتعليم العالي والجامعي وفتح الطريق أمام التدريب المهني والحرفي والارتفاع بمستوى البحث العلمي لمواكبة متطلبات التطور التقني والتكنولوجي والقضاء نهائياً على رهبة الثانوية العامة والاهتمام بالمعلم وتدريبه وتحسين مستواه العلمي والمادى حتى تصبح المدارس مراكز لصنع رجال ونساء المستقبل ( راجع البرنامج من ص ٢٣-٢٥ )

ب- التزام الشركات والمؤسسات ومراكز الانتاج ووحدات الحكومة بمحو أمية العاملين بها خلال برنامج زمنى محدد وتكريس دور العبادة من مساجد وكنائس للمساهمة فى هذا العمل واعتباره واجباً قومياً كالخدمة العسكرية وتخصيص برامج فى الاذاعة والتليفزيون لإنجاح خطة محو الأمية التى تحدد لها فترة زمنية معينة ( ص ٢٦ من البرنامج ) .

ج - وضع السياسات والوسائل الكفيلة لاستصلاح الأراضى وزراعتها وتوسيع الرقعة الزراعية وتنمية المحاصيل وتطويرها وادخال التكنولوجيا العلمية فى هذا المجال وذلك عن طريق المؤسسة القومية للزراعة والمياه واستصلاح الأراضى والتى تعاونها هيئات ولجان فى كل محافظة وكل قرية على مستوى الجمهورية ( ص ٢٧ ) وكذلك تنمية الثروة السمكية وانشاء المصانع الصغيرة لتنظيف وتعبئة الأسماك ونقلها فى الداخل وتصديرها للخارج مع ما تدره من عملات أجنبية تحتاج اليها الدولة والاهتمام بأعمال الري والصرف والثروة الحيوانية فى المناطق الزراعية والصحراوية حتى يتحقق الاكتفاء الذاتى من حيث انتاج اللحوم ولكى تكون فى متناول محدودي الدخل ص ٢٨ من البرنامج ) .

د- الاهتمام بالتجارة الداخلية والخارجية وهو ما يقتضى إطلاق حرية التجارة وإعادة النظر فى الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج وضرب الاحتكارات والحد من المضاربة والاهتمام بالتعاونيات وتنميتها وتطويرها ومراقبة الأسواق فى الداخل بما يحقق حداً أدنى من الاستقرار الاقتصادى ( ص ٢٩ ) .

هـ - الاهتمام بتشجيع القطاع الخاص الصناعى وانشاء المدارس الصناعية المتخصصة والاهتمام بتدريب العمال فى مختلف القطاعات الصناعية ومراقبة المؤسسات الصناعية بما يحول دون تحولها الى مراكز احتكار للسوق وتوفير قطع الغيار لمصانع القطاع الخاص دون مغالاة فى الرسوم والضرائب وتشجيع الاستثمار فى هذا القطاع .



و- الاهتمام بالبيئة والعمل على محاربة كل ما يساعد أو يساهم فى التلوث والعمل على التوسع فى انشاء المناطق الخضراء والحدائق فى المدن ووضع خطة للمصانع التى تتسبب فى تلوث الهواء أو الماء لاتخاذ الوسائل العلمية الكفيلة بالقضاء على التلوث وتصريف النفايات فى أماكن محددة بما لا يضر بالانسان أو الحيوان وفقاً للبرامج التى تقررها مراكز البحث العلمى ووزارة البيئة ( ص ٣١ ) .

ز- توفير العلاج والأدوية لجماهير الشعب بأيسر الطرق وأقل التكاليف ونفذ سياسة التمييز فى العلاج ( علاج شعبى - علاج اقتصادى - علاج استثمارى ... الخ ) حيث يؤدى الى آثار ضارة بالمجتمع كما يساعد على تعميق الطبقة بين أفراد الشعب وفى هذا المجال يقترح البرنامج أن يكون العلاج مجاناً بجميع المستشفيات الحكومية بأسعار رمزية فى مستناول الكافة وتصديت وتطوير المستشفيات وتزويدها بالأجهزة الطبية الحديثة والمتطورة والاهتمام بتدريب الأطباء وتحسين مستواهم للمادى والتقنى والأخذ بنظام البطاقة الصحية لجميع أبناء الشعب وتخفيض أسعار الأدوية وإلغاء الرسوم والضرائب على الأدوية التى تنتج محلياً حتى ينخفض سعرها وحظر الاستثمار فى مجال الصحة والعلاج بمعنى أنه يجب إلغاء ما يسمى بالمستشفيات والعيادات الاستثمارية حيث أثبتت التجربة العملية أن أضرارها فاقَت مزاياها إذا سلمنا بأن لها مزايا ( ص ٣٢-٣٤ من البرنامج ) .

ح- الاهتمام بالعمالة الحرفية كالمعمار والسباكة والكهرباء والحدادة والنجارة وغيرها وذلك بتخصيص ورش متكاملة تابعة لمراكز التدريب المهنى فى مختلف القرى والمدن يعمل بها خريجو هذه المراكز لفترات محددة وكذلك تشجيع شباب الحرفيين على إقامة المشروعات المشتركة ودعمها بالخبرة والقروض بدون فوائد ( ص ٣٤ و ٣٥ من البرنامج ) .

٦) وأقر الباب الخامس للوحدة العربية وفى هذا يرى برنامج

الحزب دعم الصلات بين التنظيمات الشعبية والاتحادات والنقابات فى جميع البلاد العربية وتبادل المعلومات والزيارات والاسراع فى انشاء السوق العربية المشتركة والغاء القيود على الأشخاص والسلع عبر البلاد العربية وتشكيل لجان عربية متخصصة بالنسبة للأنشطة الاقتصادية والثقافية والعلمية فى الدول العربية والاسراع فى انشاء محكمة العدل العربية لحل الخلافات بين الدول العربية والنهوض باللغة العربية ومحاربة المحاولات المفرضة التى ترمى الى النيل منها أو طمسها أو مسخها والعمل على جعلها لغة أساسية فى المؤتمرات العربية والدولية ( ص ٣٦ و ٣٧ ) .

٧) وكرس الباب السادس للسياسة الخارجية التى يجب أن تقوم على أساس دعم استقلال وسيادة القرار المصرى والحرية فى استخدام القروض والاعانات الأجنبية والتعامل مع جميع الدول على أساس مبدأ المعاملة بالمثل وتبنى المطالبة بمنع ووقف التجارب النووية وتدمير السلاح النووى والتخلص من أسلحة الدمار الشامل ودعم السلام وذلك بتشجيع ممارسات منظمة الأمم المتحدة فى هذا الخصوص ونهذ سياسة التفرقة العنصرية ( ص ٢٨ من البرنامج ) .

٨) وعالج الباب السابع والأخير بعض النقاط الختامية مثل كفالة حق الاضراب والتظاهر السلمى المنظم الذى يقصد به التعبير عن الرأى وذلك وفقاً للضوابط التى يقررها القانون وكذلك تنظيم اجراء الانتخابات فى النقابات المهنية والعمالية بما يكفل تداول القيادات بحيث لا تبقى القيادة مدى الحياة أو لفترات طويلة وأن يكون للأحزاب السياسية حقوق متساوية فى العمل الجماهيرى ( ص ٣٩ من البرنامج ) .

٩) ويعد أن تداولت لجنة شئون الأحزاب ( المطعون فى قرارها ) الطلب ويعد أن اطلعت على المستندات المقدمة من الطاعن أرسلت له اخطاراً برقم ..... فى ..... بالمثل أمام اللجنة لاستيضاح بعض النقاط

فتوجه الطاعن بتاريخ ..... بناء على هذا الاستدعاء حيث أبدى رده على كل ما أثارته اللجنة من نقاط تحتاج للتوضيح .

١٠) ثم فوجيء الطاعن بأخطاره بالكتاب رقم ..... فى ..... بقرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب ، وأرقق مع خطاب الاعتراض أسبابه وهى فى جملتها أسباب وأهية تنطوى على عبارات مرسلة ومطاطة بحيث تصلح أن تشكل اعتراضاً على أى برنامج لأى حزب حالة كونها بعيدة عن التسببب السليم الذى يتعين أن يستند الى الوقائع والمستندات وأصول ومبادئ القانون وهو ما يحق معه للطاعن أن يطعن عليه بهذا الطعن للأسباب التالية :

## أسباب الطعن

### أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون :

أولاً : عدم دستورية المادتين ٤ و ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية والمعدل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤ لمخالفتهما للمادة ٥ من الدستور التى جرى نصها على أن « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور وينظم القانون الأحزاب السياسية .

والمادة ٨ من الدستور التى تنص على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

والمادة ٣٠ من الدستور التى تنص على أن الملكية العامة هى ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

والمادة ٤٠ من الدستور التى تنص على أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

والمادة ٦٥ من الدستور التى تنص على أن تخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاء وحمايته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات .

والمادة ٦٨ من الدستور التى تنص على أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء .

والمادة ١٧٢ من الدستور التى تنص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

وتندرج بعض النصوص السابقة تحت أبواب المقومات الاجتماعية والخلقية والاقتصادية الأساسية للمجتمع وهى المقومات التى أشارت إليها المادة الخامسة من الدستور كما يندرج بعضها الآخر تحت باب الحريات والحقوق والواجبات العامة والسلطة القضائية .

وتتجلى أوجه تعارض مواد قانون الأحزاب سالف الذكر مع نصوص الدستور المشار إليها من الأوجه التالية :

**الوجه الأول :** إن المادة الخامسة من الدستور قررت أن النظام السياسى فى الدولة يقوم على أساس تعدد الأحزاب وهذا التعدد مشروط بأن يكون فى اطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المنصوص عليها فى ذات الدستور .

وقد حددت المادة الثانية من قانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الغرض من انشاء الأحزاب وهو تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن وأن ذلك ( طبقاً لما جاء بعجز المادة ) لا يتأتى إلا بالمشاركة فى مسئوليات الحكم ، بمعنى أن مبدأ تداول السلطة من المبادئ المسلم بها .

وهنا يثور التساؤل هل نظام الحكم الراهن يؤمن حقيقة بتطبيق هذا المبدأ أم أنه مجرد حبر على ورق ؟

ولسوف نفترض حسن النية فى القائمين على شؤون الحكم الذين ينتمون الى الحزب الوطنى ونقول أنهم يسلمون ويؤمنون بمبدأ تداول السلطة - لكن للأسف نجد أن الواقع والممارسة العملية يثبتان عكس ذلك - فحكومة الحزب الوطنى تضع قيوداً غير دستورية بالغة الغرابة على حرية تكوين الأحزاب .

**الوجه الثانى :** تنص المادة ٤ ثانياً من قانون الأحزاب سالف

الإشارة على أن من بين الشروط تميّز برنامج الحزب وسياساته وإساليبه في تحقيق برنامجه تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى ، وهذه العبارة تفتح الباب واسعاً أمام لجنة الأحزاب لرفض تأسيس أى حزب لأنها لم تحدد المقصود بالتمييز ولم تبين ضوابطه وعناصره حتى لا يمكن حمل أى برنامج على هذه العبارة المطاطة ، كما أن التمييز غالباً ما يظهر عند التطبيق وليس قبله وفى ذلك مصادرة مسبقة على أى فكر بحجة أنه غير متميز .

**الوجه الثالث :** أن هذا الشرط لا داعى له على الإطلاق سيما وأن لجنة شئون الأحزاب السياسية تنفرد وحدها بالموافقة أو عدم الموافقة أى أنها هى التى تحدد البرنامج المتميز والبرنامج غير المتميز وهذه اللجنة بحكم تكوينها يغلب عليها الطابع الحزبي ومن هنا فلا ينتظر منها أن تتصرف فى الموضوع تصرف القضاة كما وأن الطعن على قرارات اللجنة أمام المحكمة الإدارية العليا وبالتشكيل الذى فرضه قانون الأحزاب يخالف نص المادة ٥ من الدستور ويهدر مبدأ الطعن فى القرارات على درجتين ويفوت إحدى درجات التقاضى على طالبى التأسيس لأن النص الراهن يعتبر هذه اللجان بمثابة جهة قضائية مع أنها مؤلفة من أعضاء بحكم مناصبهم وهم من أعضاء السلطة التنفيذية فى حكومة الحزب الوطنى أى أنهم يعملون فى إطار توجيهات الحزب كما أن رئيس اللجنة معين من جانب رئيس الدولة بصفته رئيس الحزب ، أما باقى الأعضاء فهم من أعضاء الحزب وبالتالى لا يرجى من لجنة مشكلة على هذا النحو أن تسمح بقيام حزب يناضل من أجل الوصول للحكم وهو ما يجعل مبدأ تداول السلطة حبراً على ورق .

**الوجه الرابع :** أن الحماية القضائية لتأسيس الأحزاب مهددة بمقتضى هذا النص المخالف للدستور ذلك أن المفروض أن تكون الأحزاب السياسية من حيث التأسيس فى حى القاضى الطبيعى ابتداء وهو مجلس الدولة ييسر رقابته على القرارات المتعلقة بها بنفس الضوابط والمعايير التى ييسر بها رقابته على سائر القرارات الإدارية ،

ولا يقدح في ذلك ما أوردته المادة ٨ من قانون الأحزاب من جعل قرارات الطعن في الاعتراض على تأسيس الحزب من اختصاص الدائرة الأولى برئاسة السيد المستشار رئيس مجلس الدولة فهذه المادة بدورها مخالفة للدستور بل ومخالفة لأبسط القواعد القانونية المعمول بها أية ذلك أن النص اعتبر عدم رد اللجنة خلال الأجل المضروب في المادة بمثابة رفض واعتراض ثم عاد وقرر أن هذا الاعتراض لا بد أن يكون مسبباً ثم صادر النص على سلطات مجلس الدولة الأصلية ولم يكتفِ بسلب طالب التأسيس من إحدى درجات التقاضي بل أو كل نظر الطعن في الاعتراض إلى محكمة خاصة نصفها بالضبط من مستشاري المحكمة الإدارية العليا ونصفها الآخر من أعضاء مجلس الشعب ( الذي عدل فيما بعد ليكونوا من الشخصيات العامة ) وهذا التشكيل غريب وعجيب وأغرب ما فيه اتهام لمستشاري المحكمة الإدارية العليا بالعجز وعدم الدراية في وزن صحة قرار إداري يصدر بالاعتراض على قيام حزب ذلك أن مستشاري المحكمة الإدارية العليا يستطيعون وحدهم دون معونة أعضاء من الشخصيات العامة أو من مجلس الشعب أن يقوموا بارساء مبادئ القانون الإداري كله وأن يعملوا قواعد الرقابة الإدارية على سائر القرارات الإدارية في الدولة - ولكن قانون الأحزاب افترض فيهم هذا العجز وعدم القدرة على وزن قرار إداري واحد لا يستطيعون بكل علمهم وخبرتهم في تطبيق مبادئ القانون العام أن يزنوه وأن يقدروه إلا إذا انضم اليهم عدد مماثل لهم تماماً من أعضاء مجلس الشعب أو الشخصيات العامة الذين هم من الحزب الوطني الحاكم الغير مؤمن لا بتداول السلطة ولا بمنافسة أي حزب آخر له .

ولسوف تكون الهيئة الجديدة ساعتهذ فريقان - فريق القضاة يتبارى في الحجج والأسانيد القانونية أمام فريق مجلس الذين يدافعون بطبيعة الحال عن وجهة نظر حزبيهم الذي تمثله وجهة نظر اللجنة المطعون على قرارها وتستمر المجازاة الى أن يصتر رئيس مجلس الدولة ومستشاروه على موقفهم فيرجع الجانب الذي منه الرئيس، وهو أمر غريب وعجيب لا نجد ما يقابله في فرنسا أو ألمانيا مثلاً ففي فرنسا

يضعون الأمر كله فى حمى القضاء فلا يجلس فى محكمة الأحزاب أحد غير قضاتها سواء القضاء العادى أو مجلس الدولة وفى ألمانيا ليس هناك ترخيص سابق على الاطلاق وإنشاء الأحزاب السياسية حر ، ولا ندرى كيف سمح المشرع لنفسه فى قانون الأحزاب أن يتهم مستشارى أعلى هيئة قضائية فى البلاد فى القضاء الإدارى - بالعجز وعدم القدرة فضم اليهم من يعينهم على حسن وزن الأمور وحسن تقدير عناصر القرار الإدارى وأنا نعتقد دون تردد أن هذا الأمر يجب أن يترك للقواعد العامة فى الرقابة على أعمال الإدارة فتختص به محكمة القضاء الإدارى ثم يطعن فى حكمها طبقاً للقواعد العامة لدى المحكمة الإدارية العليا فحرية الأحزاب يجب أن توضع أولاً وأخيراً فى حمى القضاء ( الدكتور. مصطفى أبو زيد فهمى ، الدستور المصرى ، الطبعة التاسعة ١٩٩٦ ، ص ٣٣٢ ) .

**الوجه الخامس :** أنه طبقاً للمادة ٢٩/ب والمادة ٣٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا فإن الطاعن يدفع بعدم دستورية المادتين ٤ و ٨ من قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانونين ٨٠/١٤٤ و ٢٢١/١٩٩٤ لمخالفتهما للنصوص الدستورية سالفه الإشارة إذ أن المادة (٥) من الدستور تقرر أن قيام الأحزاب يكون فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع ومن هذه المقومات ما نصت عليه المادة ٨ من الدستور من كفالة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين والمادة ٤٠ من الدستور التى تنص على أن للمواطنين لدى القانون سواء فى الحقوق والواجبات .

ووجه المخالفة أن المادتين ٤ و ٨ من قانون الأحزاب تهدران مبدأ تكافؤ الفرص فى الوصول الى الحكم بالطرق الدستورية المشروعة عن طريق تكوين الأحزاب وتهدران مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات العامة لأنهما تعطيان كل الحقوق لأعضاء الحزب الذى يتولى السلطة وتذكر هذه الحقوق على من سواه بل إن الحزب الوطنى نفسه



وحكومته وأجهزته التنفيذية داسوا على المبادئ المقررة بالمادة ٣٠ باعتناق سياسة الخصخصة وبيع القطاع العام الذى قرر الدستور أنه يقود التقدم .

كما أن المادة ٦٥ من الدستور تنص على استقلال القضاء وتؤكد أن الاستقلال والحصانة ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات كما أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على مبدأ حق كل مواطن فى الالتجاء الى قاضيه الطبيعى وعلى حظر تحصين أى قرار أو عمل ادارى من رقابة القضاء ، وأما المادة ١٧٢ من الدستور فتتنص على استقلال مجلس الدولة واختصاصه وحده بالفصل فى المنازعات الادارية .

ووجه المخالفة أن المادة ٨ من قانون الأحزاب السياسية قد أهدرت هذه المبادئ الدستورية بما تضمنته من ادخال عنصر غير قضائى يشارك أعلى جهة قضائية فى البلاد ، وإذا كانت مشاركة نفر من غير القضاة ضرورة فى بعض الحالات فالمنطق ومبادئ العدل والقانون توجب أن يكون هؤلاء الأعضاء قلة وليس لهم صوت معبود عند المداولة فى الحكم باعتبار أنهم مجرد معاونين من الناحية الفنية التى يتطلبها فحص النزاع بحسب طبيعته وملابساته أما أن يشترط قانون الأحزاب فى المادة ٨ منه أن يكون عدد غير القضاة مساوياً تماماً لعدد مستشارى المحكمة فهو الذى يشكل مخالفة عجيبة وصارخة للمبادئ الدستورية المنصوص عليها فى المواد سالفه الذكر خصوصاً وأن هؤلاء الأعضاء من غير القضاة لهم صوت معبود عند نظر النزاع ولهم كلمتهم فى صدور الحكم وكلهم من الحزب الوطنى الحاكم وهو اهدار لواجب الحياد أيضاً لأنه إذا كان القاضى لا يحكم إلا بسلطان القانون ووفقاً لما يمليه ضميره وليس لأحد أو سلطة أن تتدخل فى شئونه وإلا اعتبر ذلك جريمة مؤثمة جنائياً فإن أعضاء المحكمة من رجال الحزب الذين هم من الشخصيات العامة يتلقون الأوامر من الحزب ولا يمكن أن يكونوا قضاة محايدين أو يتمتعون بأى قدر من العدل فى وزن مثل هذه الأمور ، أضف الى ذلك أن الأصل هو أن ينظر النزاع أمام القاضى الطبيعى وهو فى النزاع الراهن محاكم مجلس الدولة دون سواها وإذا

كان هناك استثناء على هذا الأصل فلا بد أن يقدر يقدره ولا يجرى التوسع فيه بحيث يصبح الاستثناء هو القاعدة وهو الحاصل فعلاً وعملاً على نحو ما تقضى به المادة الثامنة من قانون الأحزاب السياسية.

### ثانياً : الخطأ فى تطبيق القانون :

ذهب القرار المطعون فيه الى أن الحزب الذى يطلب الطاعن تأسيسه غير جدير بالانضمام الى حلبة النضال السياسى مع باقى الأحزاب القائمة بحسبان أنه لا تتوافر فيه الشروط التى تتطلبها المادة الثانية والبند ثانياً من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية وهذا القرار خطأ تطبيق القانون من وجهين :

**الوجه الأول :** أن المادة ٢ من قانون الأحزاب بعد أن عرفت المقصود بالحزب قررت أن الغاية من انشاء أى حزب المشاركة فى مسئوليات الحكم وأن وسيلته فى ذلك العمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة .

وجه الخطأ فى تطبيق هذا النص أنه رغم أن الطاعن تقدم ببرنامج الحزب ولائحته الداخلية وتضمن البرنامج سبع أبواب مفصلة تناولت رؤيته فى مجال الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية وذلك فى بنود واضحة سبقت الإشارة الى موجزها فى وقائع وموضوع الطعن المائل إلا أن اللجنة المطعون فى قرارها نصبت نفسها وصياً على أفكار وتصورات أصحاب الحزب الذين يمثلهم وينوب عنهم الطاعن فقامت بتقييم هذه الأفكار والرؤى وانتهدت الى أنها من قبيل المستحيلات فصارت على جهود المخلصين الذى يبتغون الادلاء بدلوهم فى شئون بلدهم وهكذا كان رائد اللجنة احتكار الحزب الأرحد وهو حزب الحكومة للعمل ولتولى السلطة الى ما شاء الله من منطلق عدم الايمان بمبدأ تداول السلطة الذى أوردته المشرع فى عجز المادة الثانية والمستفاد من عبارة « المشاركة فى مسئوليات الحكم » وليس من حق اللجنة المطعون فى قرارها ولا من مسئولياتها المحددة بالمادتين ٨

سوى التأكيد فقط من انطباق شروط التأسيس الواردة فى البنود أولاً الى تاسعاً من المادة الرابعة والتأكد من الاجراءات والشروط المبينة بالمادة الخامسة من ذات القانون هذا فضلاً عن أن القول فى أحد أسباب الرفض أن برنامج الحزب عرض بخصوص نظام الحكم الى قواعد مخالفة للدستور ومشوية بالغموض هذا القول لا يستند الى دليل فى الأوراق او فى برنامج الحزب وكان الأولى بالقرار المطعون فيه بدلاً من ذكر هذه العبارة المرسله أن يوضح أوجه المخالفات فى برنامج الحزب مع المبادئ والنصوص الدستورية التى يزعم أنه خالفها - كما أن الغموض فى برنامج الحزب - رغم أنه برنامج بادى الوضوح - قد يكون نتيحة عدم فهم اللجنة أو تفهمها للبرنامج لأن الغموض مسألة نسبية وكان يتعين تحديد أوجه الغموض بدلاً من اطلاق القول بلا دليل بل وعلى خلاف الثابت بالبرنامج ثبوتاً لا يكتنفه أدنى لبس أو ابهام بحيث لا يعزب على أى منصف أن يتفهم مراميه .

**الوجه الثانى :** أن المادة ٤ بند ثانياً اشترطت تميز برنامج الحزب وسياساته وأساليبه فى تحقيق برنامجه المقترح وأن يكون هذا التمييز ظاهراً عن الأحزاب الأخرى . وأنه وإن كان هناك قصور تشريعى كما أسلفنا الاشارة من حيث عدم تحديد ضوابط ومعايير التمييز الظاهر إلا أنه مع ذلك لا يشترط أن يكون التمييز فى كل شأن من الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية لأن التمييز أو التباين المطلق فى كل هذه النواحي من ضروب المحال خصوصاً وأن الأحزاب جميعها محكومة بمبادئ أساسية يقوم عليها المجتمع بما لا محل معه لاختراع مبادئ جديدة حتى يقال أن هناك تمييزاً ظاهراً ومن هنا فإنه يكفى أن يكون برنامج الحزب متميزاً فى بعض الشؤون ولو فى شأن واحد حتى ولو تماثل مع برامج أحزاب أخرى أو كاد والقول بغير ذلك يشكل تعسفاً وافتئاتاً على حقوق المواطنين بحيث يستحيل قيام التعددية الحزبية فى الاطار الديمقراطى السليم وهو ما يجعل مبدأ تداول السلطة مجرد كلام مسطر فى القوانين لا يساوى المداد الذى سطر به .

## ثالثاً : القصور فى التسبب والفساد فى الفهم والاستدلال :

وقد جاءت أسباب الرفض قاصرة وشابهها الفساد فى تفهم البرنامج مما جرماً الى الفساد فى الاستدلال وذلك من الأوجه التالية :

**الوجه الأول :** جاء فى أسباب الرفض أن ما ورد ببرنامج الحزب فى الأبواب الثلاثة الأولى والخاصة بالقيادات والهيئات التنفيذية والمؤسسات القومية المتخصصة والهيئة التشريعية ينطوى على تناقض مع المبادئ الدستورية المستقرة ويشوبه الخلل والقصور والغموض ويحمل بين جنباته ما يفقده كيانه كبرنامج لحزب سياسى وذلك لأن البناء الذى يقوم عليه البرنامج ينطوى على اختلال خطير للسلطتين التنفيذية والتشريعية لصالح السلطة الأخيرة لأن جعل تعيين القيادات التى تلى رئيس الجمهورية رهيناً بموافقة متشددة من جانب مجلس الشيوخ بالإضافة الى جعل معظم القيادات غير قابلة للعزل أمر يعمق من همينة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية (ص ١٠ و ١١ من أسباب الرفض) .

وهذا القول مردود بما هو ثابت فى بنود البرنامج من تقرير كافة السلطات والصلاحيات للسلطة التنفيذية غاية ما هناك أن البرنامج اقترح دمج بعض الجهات التنفيذية التى تتولى أعمالاً مرتبطة وذلك لتفادي التكرار فى الجهود والنشاطات كما أن اعتناق فكر الحزب لمبدأ الانتخاب الحر المباشر بالنسبة للوظائف أو الأعمال فى جهات معينة هو توسيع لمساحة الديمقراطية ومن الأمور التى تحسب لبرنامج الحزب بل أنها تؤكد تميزه فى هذا المجال عن غيره من الأحزاب القائمة بما فيها الحزب الوطنى الحاكم كما أن التشدد فى تعيين بعض القيادات الذين يشغلون مراكز هامة وحساسة يجب ألا يفهم أو يفسر على طريقة « ويل للمصلين » إذ أنه بإعمال بنود البرنامج كاملة يتبين أنه أخذ بمبدأ موافقة مجلس الشيوخ بالأغلبية المقترحة على التعيين فإذا لم تتوافر النسبة كان لمن له سلطة التعيين سواء رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو غيرهما أن يرشح للتعين بدلاً وهذا الحق لا ترد عليه أية قيود بمعنى أنه يستطيع أن يعرض ما يعن له من أسماء مهما كان عددها بحيث يحظى بالتعيين فى النهاية من يكونون محلاً

لثقة مجلس الشيوخ الذى يعتبر بتشكيله المقترح خير ميزان للاختيار الأمثل نظراً لما يحظى به من كفاءات وخبرات فى مختلف القطاعات.

**الوجه الثانى :** وجاء فى البند ثانياً من قرار الاعتراض أن البرنامج جعل من بعض القيادات العليا مركز قوة نتيجة عدم قابليتهم للعزل وهذا القول مردود بأن هذه الضمانة مرهونة بمدة الخدمة بمعنى أن عدم القابلية للعزل تسرى فى أثناء مدة خدمتهم وطبيعياً أنهم يخضعون للقانون من حيث بلوغ السن القانونية والتقاعد ، كما وأن مجلس الشيوخ من سلطاته أن يحاسب هؤلاء حتى مع وجود ضمانات عدم القابلية للعزل وفى هذا ما يحول دون أن يتحولوا الى دولة داخل الدولة كما قال - بغير حق - القرار المطعون فيه ( ص ١١ من ثانياً ) .

**الوجه الثالث :** وجاء فى البند ثالثاً والبند رابعاً من أسباب الاعتراض أن البرنامج يجعل تولى بعض المناصب بطريق الاقتراع السرى المباشر مع أنها مناصب تنفيذية مثل رئيس الاناعة والتلفزيون كما أن البرنامج يدمج وزارة الداخلية مع وزارات أخرى فى وزارة واحدة لا يعطيها أى مسمى ( ص ١٢ ) وهذا القول مردود بأنه لا يعيب المناصب التنفيذية أن تكون بالانتخاب بل ان ذلك يعد من أرقى النظم تطوراً ويرسئ الى اكبر حد المبادئ الديمقراطية ويعتبر البرنامج فى هذه الخصوصية متميزاً وهو ما يدحض قالة أنه غير متميز كما أن الحاصل عملاً فى النظم الديمقراطية العريقة أن منصب المحافظ بالانتخاب وكذلك منصب رئيس المدينة ورئيس القرية والعمدة وهكذا فإن البرنامج فى هذا الخصوص فضلاً عن تميزه فهو لا يخالف المبادئ الدستورية التى يقوم عليها نظام الحكم لأنه لم يطالب بإلغاء هذه الوظائف بل جعلها بالانتخاب فإذا ما وجه هذا التصور الذى يراه الحزب فى برنامج المطروح بالقرض من جانب اللجنة فإنها تكون قد فقدت مصداقيتها من حيث المطالبة بالتميز الظاهر فى البرنامج ، وأما بخصوص ما يقترحه البرنامج من حيث استقلال جهاز الشرطة فإنه لم يطالب بإلغاء منصب وزير الداخلية بل جعل هذا المنصب سياسياً بمعنى أن المخطط والبرامج المراد تنفيذها فى مجال الأمن الداخلى لا

يجب أن تتعرض الى هزات أو تعديلات فى القرارات التى يمكن أن تعوق تحقيقها وذلك بحسب تغيير منصب الوزراء الذى هو منصب قابل بطبيعته للتغيير ومن هنا فإن اقتراح وجود قائد عام من رجال الشرطة المحترفين ممن لاشأن لهم بالسياسة والدخول فى مهاماتها يحقق هذه الغاية وهو تصور بدوره يعتبر بالغ التميز لأنه يريد جعل هذا الجهاز فى خدمة الأمن الداخلى ( أمن الوطن والمواطن ) دون أن يصرفه عن هذا الهدف أى اعتبار آخر ودون أن يؤثر تغيير منصب شخص الوزير فى تحقيق أغراض الجهاز وكفاءته وفقاً للخطة الموضوعية خصوصاً إذا كانت من الخطط طويلة الأجل أو متوسطة المدى .

**الوجه الرابع :** ومن مظاهر قصور التسبب أيضاً ما ورد بالبند خامساً من مذكرة الاعتراض من أن برنامج الحزب يجعل دور الوزير فى الحكومة قاصراً على تنفيذ السياسات العامة فهذا القول مردود بأن البرنامج يعطى الوزير كافة الصلاحيات والمهام لاقتراح ما يراه لتطوير الخدمات التى تقوم بها وزارته ومناقشتها مع المؤسسات القومية المتخصصة ( راجع ص ١٢ وص ١٧ من برنامج الحزب ) وهكذا نجد أن هذه المؤسسات القومية هى جهات معاونة تشد أزر الوزير وتساعد فى تنفيذ سياسة الوزراء فهى لا تضع قيوداً على سلطات الوزير كما تصوره القرار المطعون فيه .

**الوجه الخامس :** وجاء فى البند سائساً من مذكرة الاعتراض أن تشكيل المؤسسات القومية المتخصصة والدور الذى تؤديه ( على نحو ما جاء بالبرنامج المقترح ) أمور تتسم بالغموض وتتنذر بالخطورة وتهدد أركان الدولة بدكتاتورية تلك المؤسسات وخلق صراعات تنذر بالخطر فضلاً عن عدم إمكان مساهمة هذه المؤسسات أمام أية جهة تشريعية أو تنفيذية ( ص ١٣ و ١٤ ) وهذا الكلام ينطوى على مغالطات واضحة ذلك أن هذه المؤسسات القومية المتخصصة تعتبر وفقاً للبرنامج جزءاً من نظام الحكم وتوسيعاً لقاعدة الديمقراطية وهو ما تنعاه اللجنة على البرنامج فتعتبر توسيع قاعدة الانتخاب فى هذه المؤسسات مما ينذر بالخطر متجاهلة أنه لا يوجد أوسع من قواعد

الانتخاب الخاصة بأعضاء مجلس الشعب ولم يقل أحد أن ذلك عيب في النظام النيابي بل إن الأصل أنه كلما اتسعت قاعدة الانتخاب كلما زادت مساحة الديمقراطية وهو الهدف المنشود أو على الأقل الهدف المطلوب السعي إليه . كذلك فإن دمج نشاطات بعض المؤسسات التي تتولى أعمالاً مرتبطة وتجمعها بعض أوجه الشبه لا يعتبر عيباً في البرنامج بل أنه تميّز ينفرد به عن سائر الأحزاب أضف إلى ذلك أن البرنامج يضع الخطوط العريضة لتصوّره في مختلف المجالات ومن الطبيعي أن تنفيذ تفاصيل هذه التصورات سوف يوكل إلى اللجان والوحدات القانونية والفنية المتخصصة .

**الوجه السادس :** وجاء في أسباب الاعتراض أن لمجلس الشيوخ دوراً فضفاضاً جد خطير إذ بالإضافة إلى ضرورة موافقته على القوانين والتصديق على الاتفاقيات فإنه صاحب السلطة في إحالة أي مسئول للتحقيق أو عزله وفي الموافقة على التعيين في بعض المناصب وفي إيقاف نشاط أي حزب سياسي يهدد الوحدة الوطنية وفي عدم السماح باصدار أي صحيفة وفي ذلك تدخل في أعمال السلطة التنفيذية وفي حرية الصحافة والأحزاب وافتتات على السلطة القضائية .

ومن الغريب أن يكون من بين أسباب الاعتراض مثل هذه الانتقادات التي يوصم بها النظام وحزبه الوطني فما أكثر الأدوار الفضفاضة الممنوحة حالياً لأجهزة وجهات معينة كالمدعي الاشتراكي والمجلس الأعلى للصحافة ورئيس الجمهورية بل ولجنة شئون الأحزاب ذاتها وغيرهم وهو ما يشكل خرقاً للدستور وتخلياً بين أعمال السلطات الثلاثة وعلى سبيل المثال - ليس فرض حد من الشخصيات أو من أعضاء مجلس الشعب مساوٍ لعدد مستشاري المحكمة الإدارية العليا في تشكيل الهيئة التي تنظر في الاعتراضات على تكوين الأحزاب من قبيل الافتتات على أعمال السلطة القضائية ؟ ألا يعتبر تدخل المدعي الاشتراكي وفرض قيود على تكوين الأحزاب وفرض القيود على إصدار الصحف وفرض القيود على الصحفيين والكتاب تحت التهديد بالعقاب الجنائي الصارم من قبيل الأدوار الفضفاضة

والافتئات على الحقوق والحريات ؟ والا تعتبر القيود والتحريرات التى تفرض عند تعيين بعض المسئولين فى أجهزة الدولة من السلطات المطلقة للجهاز الحاكم وجهاز الحزب الوطنى ؟

إن تصور البرنامج بشأن تشكيل مجلس الشيوخ يقطع السبيل أمام هذه الملاحظات والانتقادات ذلك أن من بين أعضائه بحكم وظائفهم من يشغلون أعلى السلطات الرقابية فى الدولة كالمندى العام ورئيس المخابرات ورئيس المحكمة الدستورية العليا وغيرهم هذا فضلاً عن القاعدة العريضة الشعبية والتنفيذية التى يجرى تمثيلها فى هذا المجلس وهو إذا كان من حقه إحالة أى مسئول للتحقيق أو وقف نشاط جريدة أو اتخاذ إجراء ما فإن ذلك بطبيعة الحال يتم تحت الاشراف القضائى وبمعرفة القاضى الطبيعى وفقاً للتفصيلات التى ينظمها قانون انشائه وهى تفصيلات من غير المعقول أن ترد فى برنامج الحزب الذى يهتم بالمبادئ والخطوط العريضة تاركاً تفاصيلها للجان المختصة، ومن الملاحظ أن تقرير الاعتراض انتقد فى أحد أسبابه ما ورد فى البرنامج من أن بعض المسئولين غير قابلين للعزل وسجل على البرنامج هذا العيب الذى يؤدى الى دكتاتورية هؤلاء الأشخاص وتحولهم الى مركز قوة والى دولة فى داخل الدولة ( راجع ما جاء بالوجه الثانى - القصور فى التسبيب ) ومع ذلك عاد تقرير الاعتراض ونعى على البرنامج أنه يمنح مجلس الشورى حق عزل أى مسئول - وهكذا يتضح أن التقرير ذاته جاء متعارضاً ومتناقضاً فى التسبيب الأمر الذى يصعب بالقصور .

**الوجه السابع :** وأخيراً أشار تقرير الاعتراض الى ملاحظاته وانتقاداته حول برنامج الحزب المقترح فيما يتعلق بالتعليم ( ص ١٥ و ١٦ ) وقضية الأمية (ص ١٧) والزراعة واستصلاح الأراضى والثروة الحيوانية والسمكية ( ص ١٨ ) والتجارة ( ص ١٩ و ٢٠ و ٢١ ) والصناعة ( ص ٢١ و ٢٢ ) والبيئة ( ص ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ ) والصحة والعلاج ( ص ٢٥ و ٢٦ ) والعمالة الحرفية ( ص ٢٧ - ٣٢ ) ويمكن اجمال جميع ملاحظات تقرير الاعتراض بالنسبة لهذه النشاطات فى



عبارة واحدة فهو أراد أن يقول أنه ليس فى الامكان احسن مما كان - فقد انبرى التقرير لسرد امجاد النظام وتعداد الجهود الخارقة للحزب الوطنى الحاكم ، فالدولة لم تأل جهداً فى عمل كذا وكذا بما يفهم منه أنه لا يبقى لآى حزب ما يفعله وأن الأمور أصبحت تمام التمام وهو ما يجعل برنامج الحزب المقترح فى كثير مما يطالب به جزءاً من برنامج الحزب الوطنى وبالتالي فهو لم يأت بجديد يتميز به الأمر الذى انتهى بها الى الاعتراض ورفض قيام الحزب .

والواقع أننا لو سائرنا هذا المنطق لما كان ثمة داعٍ أو حاجة للتعددية الحزبية وهوما يعود بنا الى نظام الحزب الأوحد والقرار الأوحد وبالتالي تصبح التعددية وتداول السلطة والديمقراطية والحريات مجرد شعارات جوفاء يجرى ترديدنا للاستهلاك المحلى والدولى الأمر الذى يبعث على الخنوع واليأس والاحباط .

### بضام عليه

فلهذه الأسباب - ومع حفظ حق الطاعن فى الرد على ما قد يثار من اعتراضات أو ملاحظات أخرى - يطلب الطاعن تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطعن والحكم بما يلى :

**أولاً : قبول الطعن شكلاً .**

**وفى الموضوع : أصلياً -** قبول الدفع بعدم دستورية المادتين ٤ و ٨ من قانون الأحزاب السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانونين ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ و ٢٢١ لسنة ١٩٩٤ لمخالفتهما لنصوص المواد ٥ و ٨ و ٤٠ و ٦٥ و ٦٨ و ١٧٢ من الدستور .

**واحتياطياً : الغاء قرار لجنة الأحزاب السياسية للطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار ،**

**والزام الحكومة المصروفات ومقابل الأتعاب ،**

**مع حفظ حقوق الطاعن الأخرى بسائر ضروبها .**

# صيغة رقم (٢٤) المحكمة الادارية العليا الدائرة ( ... ) فحص طعون مذكرة بدفاع

السيد/..... وآخر مطعون ضدهم

ضد السيد/..... وزير ..... بصفته طاعن

فى الطعن رقم ..... لسنة ..... ق(١) المحجوز لحكم لجلسة .....

## الوقائع

منعاً من التكرار وتوفيراً لثمين وقت المحكمة الموقرة نحيل بشأن الوقائع على ما جاء بالحكم المطعون فيه وصحيفة الطعن وتقرير السيد المفوض - وقد حجزت الدعوى للحكم لجلسة ١٥/٤/١٩٩٨ مع التصريح بمذكرات عشرة أسابيع .

## الدفاع

يوجز المطعون ضدهما دفاعهما فى النقاط التالية :

أولاً : إن الثابت من الأوراق إنه بتاريخ ..... وأثناء التدريب على أعمال الاحتفال بنصر أكتوبر بمقر الكلية الحربية بالقاهرة أن المطعون ضده الثانى (الطالب بالكلية الحربية) سابقاً لم يكن واقفاً بطاهور العرض وإن الضابط المشرف تصور أنه أخل بالنظام وبالتالي أصدر قراراً متسرعاً بإحالة المطعون ضده الثانى إلى المحاكمة العسكرية التى انتهت بفصله قولاً بأنه خرج على قواعد الانضباط المقررة بالكليات العسكرية وهكذا نجد أن تداعى الأحداث لم يكن وليد خطأ من جانب

---

(١) الطعن رقم ٤١٢٢ سنة ٤٢ ق ادلة عليا المقام من وزارة الدفاع ضد الطاعنين الذين حكم لصالحهما فى أول درجة (محكمة القضاء الادارى) وقد تأيد الحكم واخذت المحكمة الادارية العليا بهذا الدفاع ورفضت طعن الحكومة بجلسة ١٥/٤/١٩٩٨ .

الطالب المطعون ضده الثاني الأمر الذى يجعل قرار فصله متسرعاً هو الآخر وباطلاً مع ما يترتب على هذا البطلان من آثار أهمها المطالبة الغير مشروعة بالمبالغ موضوع الطعن - وقد تناول الحكم المطعون فيه هذه الجزئية على النحو الذى يتفق مع أحكام القانون بما لا محل معه للقول بأن الحكم خالف القانون وأخطأ فى تأويله على النحو الوارد بصحيفة الطعن .

ثانياً : إن الثابت من الأوراق أن هناك شهادات طبية ليست من صنع المطعون ضده الثاني وإنما صدرت من الجهات الطبية العسكرية تشهد فيها بحالة الطالب النفسية وما كان يعتريه من اكتئاب وهكذا فقد شهد شاهد من أهلها بما لا محل معه لتجريح هذه الشهادات أو عدم الربط بين ما وردت به من تقرير عن حالة الطالب وبين ما انتهى إليه الموضوع بالملابسات التى طرحت على المحكمة وأقسطتها حقها من الفحص والتحريض فجاء الحكم متمشياً مع القانون وهو ما يناقض ما زعمته الطاعنة فى صحيفة الطعن من أنه صدر مشوياً بعيب مخالفة القانون .

ثالثاً : إن الثابت من مفردات الطعن أن محاكمة الطالب التى انتهت بفصله لم تراعى فيها ما تنص عليه المادة ١٠ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن النظام الأساسى للكلية العسكرية إذ الثابت أن الطالب (المطعون ضده الثاني) لم يمثل أمام مجلس التأديب ولم تسمع أقواله أو يحقق دفاعه كما أن تشكيل المجلس كان باطلاً ومن ثم يكون القرار الصادر بفصله باطلاً ولا تصححه موافقة وزير الدفاع وبالتالي يكون ما ترتب على باطل فهو باطل وتكون المطالبة موضوع الطعن غير قائمة على سند من القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ تترسم هذا النظر قد صانف صحيح القانون ويكون الطعن برمته قائم على غير أساس خليكاً بالرقص . وثمة ملاحظة لا يفوت الدفاع أن يذكرها تتعلق بالأساس الذى تقوم عليه مثل هذه المطالبات إذ من المعلوم أن أى طالب يخطر فى الحياة العسكرية يبذل جهوداً مضمية فى التدريبات ويعتاد حياة اجتماعية لم يألّفها من قبل فهو يأكل بميعاد وينام بميعاد وبذلك

بميعاد ويحرم من التواجد بين نويه وأصدقائه فترات كبيرة فضلاً عن أنه يدفع للكلية مصروفات دراسية فكأنه يكون قد تكبد مشقة مادية ومعنوية تفوق المبالغ التي يقال إنها فرضت عليه فهو لم يكن نزيراً في فندق حتى يدفع نفقات وإنما كما ذكرنا يكون قد بذل من الجهود والمتاعب ما يجعل هناك توازناً عادلاً بحيث إذا بادرت الكلية بالمطالبة بما أنفقته تكون هذه المطالبة قائمة على غير أساس من الواقع الانساني والاجتماعي فضلاً عن ما ثبت من أن المطالبة تفتقد أيضاً الأساس القانوني .

### **بناءً عليه**

نصمم على رفض الطعن شكلاً وموضوعاً والزام الطاعنة  
المصروفات على الدرجتين .

**وكيل المطعون ضدهم**

**صيغة رقم (٢٥)**  
**المحكمة الادارية العليا**  
**تقرير طعن**

**على قرار جمهورى فيما تتضمنه من عدم**  
**تعيين الطاعنة بوظيفة معاون نيابة (١)**

إنه فى يوم ..... الموافق / /

أمامنا نحن ..... مراقب عام المحكمة الادارية العليا .

**حضر**

الأستاذ ..... المحامى لدى محكمة النقض والمحكمة الادارية  
العليا الوكيل عن الأستاذة ..... المحامية والمقيمة ..... وموطنها  
المختار مكتب سيادته الكائن ..... والتوكيل برقم ..... وقرر أن يطعن  
فى القرار الجمهورى رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠٠٠ الصادر فى ..... فيما  
تضمنه من عدم ادراج اسمها ضمن المعينين فى وظيفة معاون نيابة  
ادارية .

**ضد**

١- السيد المستشار وزير العدل بصفته .....

٢- السيد المستشار رئيس هيئة النيابة الادارية بصفته ويعلنان  
بهيئة قضايا الدولة فرع الجيزة - ميدان سفنكس عمارة الترسانة  
خلف مبنى وزارة الشباب والرياضة بالجيزة .

---

(١) هناك دائرة فى المحكمة الادارية العليا مخصصة لمثل هذه الطعون فلا يجوز  
تقديم الطعن إلى محكمة القضاء الادارى بل يقدم مباشرة إلى الادارية العليا  
والحكم الصادر يكون غير قابل للطعن .

## الموضوع

اعلنت هيئة النيابة الادارية عن تعيين خريجي كليات الحقوق والشرعية والقانون من دفعة ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥ ولم يتضمن هذا الاعلان سوى شرطين أولهما أن يكون المتقدم لشغل هذه الوظيفة من بين خريجي الدفوعات الخمس المشار إليها وألا يكون قد صدر ضده قرار تأديبي سواء كان شاغلاً لإحدى الوظائف العامة أو مقيداً بنقابة المحامين. ولما كانت الطاعة قد توافر لديها شروط التعيين فقد تقدمت بطلبها لهيئة النيابة الادارية مرفقاً به المستندات المؤيدة له وهي شهادة رسمية من كلية الحقوق جامعة القاهرة تتضمن أنها حاصلة على الليسانس في الحقوق دفعة ١٩٩٤ وشهادة من نقابة المحامين تتضمن قيدها منذ تخرجها ومزاومتها للمهنة وقد أجرى للمتقدمين الذين تتوافر فيهم شروط التعيين مقابلة شخصية أمام لجنة على مستوى رفيع بهيئة النيابة الادارية واجتازت الطاعة هذا الاختبار بنجاح وإذا فُوجئت بصدر القرار الجمهوري المطعون عليه خالياً من اسمها ضمن المعينين بهذه الوظيفة وعلمت به في ١٤/٥/٢٠٠٠ فسارعت بالتظلم منه بتاريخ ٢٥/٥/٢٠٠٠ للسيد وزير العدل بطلب إلغاء القرار موضوع التظلم وتعيينها بوظيفة معاون نيابة ولم ترد الجهة الادارية على هذا التظلم خلال ستين يوماً من تقديمه مما يعد رفضاً ضمناً له ومن ثم فإن الطاعة ترفعها طعنها خلال مدة الستين يوماً التالية ويكون الطعن مرفوعاً في الميعاد .

## أسباب الطعن

أولاً : مخالفة القرار للقانون والخطأ في تطبيقه .

لما كان المقرر في المبادئ الأساسية للقانون التزام جهة الادارة بالشروط التي يتطلبها القانون لشغل الوظيفة فلا يجوز لها أن تضيف إلى هذه الشروط ما يناهض أحكام القانون ولما كانت المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية تنص على أن (يكون شأن أعضاء النيابة الادارية الذين يعينون

فى قسم التحقيق فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة) وتنص المادة ١١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن (يشترط فيمن يعين مساعداً للنيابة العامة أن يكون مستكملًا للشروط المبينة فى المادة ٢٨ على ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ويشترط فيمن يعين معاونًا للنيابة العامة أن يستكمل هذه الشروط على ألا تقل سنه عن تسع عشرة سنة) وتنص المادة ٢٨ من ذات القانون على أن يشترط فيمن يولى القضاء .

١- أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية وكامل الأهلية المدنية .

٢- ألا يقل سنه عن .....

٣- أن يكون حاصلاً على إجازة الحقوق من إحدى كليات الحقوق .

٤- ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مغل بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره .

٥- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

لما كان ذلك وكانت الطاعة قد علمت أن سبب عدم ورود اسمها بالقرار المطعون فيه يرجع إلى ما وضعته هيئة النيابة الإدارية فى غفلة من المتقدمين لشغل وظيفة معاون نيابة وهى ألا يكون المتقدم قد أمضى فى الدراسة بكلية الحقوق لكثير من أربع سنوات وهى قاعدة ظالمة لم ترد فى الاعلان وتجافى القانون وما جرى عليه العمل فى مجلس القضاء الأعلى عند تعيين أبناء المستشارين فى وظيفة معاون نيابة عامة ومن ثم فلا يجوز أن تحتاج الطاعة بهذه القاعدة التى لا تركز على سند صحيح فى قانون السلطة القضائية أو قانون النيابة الإدارية ويتعين أن تكون العبرة فى التعيين هى بما ورد فى الاعلان عن الوظيفة من شروط أخذ بما يجرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا من أنه لا يجوز للنيابة الإدارية إضافة شروط غير معلنة فى الاعلان عن الوظيفة .

( الطعن رقم ٢٧٠٧/٤٢ فى عليها جلسة ٢٩/٤/٢٠٠٠ )

بل أن هيئة النيابة الادارية لم تتحقق قبل استبعاد الطاعة من التعمين سبب بقاء الطاعة فى كلية الحقوق ٥ سنوات والثابت أنها قد تعرضت لمرض مفاجئ قبل أداء امتحان السنة الثالثة عام ١٩٩٢/٩١ وأجريت لها عملية جراحية خطيرة بمستشفى الزراعيين بالدقى وترتب على ذلك اعادةتها لهذه السنة لظروف خارجة عن ارادتها بما لا يجوز معه أن تضارب بها وإذ خالف القرار المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب الغاؤه .

#### ثانياً : مخالفة القرار المطعون فيه للقانون .

ذلك أنه لا يجوز الاستناد إلى قاعدة أن جهة الادارة لها سلطة تقديرية فى مسائل التعيين إذ أن هناك قاعدة اسمى تقيد القاعدة الأولى وتعلو عليها أخذت بها المحكمة الدستورية فى حكمها الصادر بجلسة ١٩٩٢/١/٤ فى الدعوى رقم ٢٧ لسنة ٨ قضائية مؤداها أن البين من استقراء أحكام الدستور وربطها ببعضها فى إطار من الوحدة العضوية التى تجمعها وبما يقتضيه تحقيق الاتساق والتكامل بينها أنه فى مجال حق العمل كفل الدستور مبدأ أن العمل ليس ترفاً ولا هو منحة من الدولة تبسطها أو تقبضها تحكماً أو اعنائاً إذ أن الفقرة الأولى من المادة ١٣ من الدستور نظمته بوصفه حقاً لكل مواطن وواجباً يلتزم بأدائه وشرفاً يرنو إليه وهو باعتباره كذلك ولأهميته فى تقدم الجماعة واشباع احتياجاتها توليه الدولة تقديرها ومؤدى هذه القاعدة أن جهة الادارة ليست مطلقة من كل قيد عند اصدار قراراتها الادارية بشغل الوظائف العامة بل يجب عليها أن تلتزم بالمبادئ الأساسية فى الدستور ولا تضع من القواعد عند المفاضلة بين المرشحين ما يمس حق المساواة الذى كفله الدستور .

وإذ كان الثابت أن هيئة النيابة الادارية لم تضع شرط ألا تتجاوز مدة الدراسة فى كلية الحقوق أربع سنوات ضمن شروط الاعلان عن شغل وظيفة معاون نيابة وكان هذا الشرط يناهض أحكام القانون على ما سلف بيانه فإن استبعاد الطاعة من التعيين لمجرد مرضها فى السنة



الثالثة بكلية الحقوق وما ترتب عليه من قضائها خمس سنوات بالكلية  
يضىح مخالفاً للقانون .

#### ثالثاً : مخالفة القانون .

إن قواعد المفاضلة بين المرشحين متى توافرت فيهم شروط  
التعيين محددة على سبيل القطع والجزم فى القانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٨ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره القانون العام  
بالنسبة لقانون السلطة القضائية رقم ١٩٧٢/٤٦ فيما يختص  
بالتعيين فتطبق أحكامه فيما لم يرد به نص فى قانون السلطة  
القضائية - وقد نصت المادة ١٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة على  
أن التعيين يتم فى الوظائف التى تشغل بغير امتحان على الوجه الآتى :

١- إذا كانت الشهادة الدراسية أحد الشروط الواجب توافرها فيمن  
يشغل الوظيفة فيكون التعيين طبقاً للمؤهل الأعلى وعند التساوى فى  
المؤهل تكون الأولوية للأعلى فى مرتبة الحصول على الشهادة  
الدراسية فالأقدم تخرجاً فالأكبر سناً .

٢- فإذا كانت الخبرة هى المطلوبة فيكون التعيين طبقاً لمدة  
الخبرة .

لما كان ذلك وكانت هيئة النيابة الادارية قد استبعدت الطاعة من  
التعيين اخذاً بقاعدة عدم تجاوز أربع سنوات فى الدراسة دون أن تجد  
هذه القاعدة سنداً صحيحاً فى القانون وأهدرت كافة الشروط  
الموضوعية المتوافرة لدى الطاعة والتى تؤهلها للتعيين بالاضافة إلى  
انتماء الطاعة لأسرة قضائية إذ أن والدها كان قبل تقاعده نائباً لرئيس  
محكمة النقض ولها أخ يشغل وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية وهى  
عناصر يمكن اخذها فى الاعتبار عند الاختيار متى توافرت شروط  
التعيين القانونية لدى الطاعة فإن القرار المطعون فيه يكون قد خالف  
القانون بما يستوجب الغاءه .

## **لذلك**

**تطلب الطاعة الحكم :**

**أولاً : بقبول الطعن شكلاً .**

**ثانياً : وفي الموضوع بإلغاء القرار الجمهوري رقم ..... فيما تضمنه من عدم ادراج اسم الطاعة ضمن المعينين بوظيفة معاون نيابة ادارية والزام المعلن عليهما بتعيينهما بتلك الوظيفة اعتباراً من تاريخ صدور القرار المطعون فيه وبالمصروفات شاملة أتعاب المحاماة .**

**وكيل الطاعة**

# الباب الثانى

## صيغ الطعون أمام القضاء الإدارى

صيغة رقم (٢٦)

محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة  
دائرة منازعات الأفراد والهيئات  
طعن على قرار إدارى بالاستيلاء على عقار

السيد المستشار رئيس محكمة القضاء الإدارى

تحية طيبة ... وبعد ،

مقدمه لسيادتكم / ..... عن نفسه ويصفته وكيلاً عن  
أشقائه وشقيقاته ..... والمقيم ..... بشارع .....  
رقم ..... والمتخذ له محلاً مختاراً مكتب الأستاذ/ .....  
المحامى ..... بالقاهرة .

ضد (١)

(١) السيد/ محافظ القاهرة بصفته .....

(٢) السيد/ رئيس جامعة الأزهر بصفته .....

طعنًا بالانلغاء على قرار محافظ القاهرة رقم ..... لسنة .....  
الصادر بتاريخ .....

والذى ينص على الاستيلاء على ثلاثة أرباع قطعة الأرض الكائنة  
..... وتسليمها لمستشفى ..... لبناء بعض المرافق اللازمة  
للمستشفى وذلك لمدة ثلاثة سنوات تمهيداً لنزع ملكيتها للمنفعة  
العامة مع ايداع مبلغ عشرين ألف جنيه كمقابل انتفاع - يخصص

---

(١) القضية رقم ١١٨٥ لسنة ٤١ ق .

لأصحاب هذه الأرض على أن ينشر القرار بالوقائع الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

## الموضوع

يمتلك الطالب عن نفسه ويصفته بالميراث قطعة الأرض الكائنة ..... والمسجلة برقم ..... لسنة ..... والمحددة الحدود والمعالم طبقاً لعقد الملكية .

ولما كانت هذه الأرض متاخمة لمستشفى ..... الجامعى التابع لجامعة الأزهر فقد فوجيء الطالب بقيام بعض العاملين بالمستشفى ومنهم مدير الشئون الادارية والمالية ومدير المستشفى بهدم السور الذى شيده الطالب للفصل بين ملكه وأرض المستشفى كما قاموا باتلاف مواد البناء المملوكة للطالب وهدم كل ما على أرض الطالب من منشآت وبلغت الخسارة التى لحقت بممتلكات الطالب حوالى مائة ألف جنيه .

وإزاء هذه التصرفات أبلغ الطالب الجهات المسئولة لدفع هذا التعدى الصارخ على ملكه وأصدرت النيابة ثم قاضى الحيازة قرارات لوقف الاعتداء إلا أن المسئولين بالمستشفى المذكور ضربوا عرض الحائط بهذه القرارات فلجأ الطالب للسيد المستشار المحامى العام الأول لتمكينه بالقوة الجبرية من ممارسة مكنات حق الملك من استعمال واستغلال وتصرف والأمر بإزالة كافة الاشغالات التى أقامتها إدارة المستشفى بموافقة وتعلييمات المطعون ضده الثانى فى أرض الطالب بالمخالفة لأحكام القانون .

إلا أن الطالب فوجيء بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٣ بقيام إدارة المستشفى بدق خرسانات مسلحة فى أرض الطالب تمهيداً للبناء فيها استناداً على قرار جائر صدر من المطعون ضده الأول بتاريخ ..... يقضى بالاستيلاء على هذه الأرض لمدة ثلاث سنوات تمهيداً لنزع ملكيتها للمنفعة العامة أى أن القرار الذى أصدره المحافظ أعطى للمسئولين بالمستشفى الضوء الأخضر للاستمرار فى تصرفاتهم غير المشروعة .

ولما كان هذا القرار صدر ممن لا يملك إصداره وإعطى حقاً لمن لا يستحق فإن الطالب يطعن عليه بالالغاء ويطلب بصفة مستعجلة وقف تنفيذه .

### أسباب الالغاء

أولاً : القاعدة أنه إذا أوجب القانون أن تستهدف الإدارة غرضاً معيناً ومحدداً في اصدار قراراتها فإن مؤدى ذلك أن يكون المشرع قد خصص هدفاً معيناً ومحدداً جعله نطاقاً للعمل الإداري وفي هذه الحالة يتعين على الإدارة أن تتغيا هذا الهدف الخاص الذى عينه القانون فإذا تجاوزت هذه الغاية الى غاية أخرى ولو كانت تستهدف فى الظاهر تحقيق الصالح العام تكون قد تنكبت السبيل وحادت عن جادة الصواب ويكون قرارها مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة وبالتالي خليفاً - بالالغاء .

ويتطابق هذه القاعدة على القرار الطعين يتضح أن المادة الأولى منه تقضى بالاستيلاء على أرض الطالب لمدة ثلاث سنوات تمهيداً لنزع ملكيتها للمنفعة العامة ولا يملك المحافظ اصدار قرار بالاستيلاء على ملك الغير تحسباً لنزع ملكيته مستقبلاً لأن معنى ذلك أن نزع الملكية سيقع لا محالة وأن المسألة باتت مسألة وقت وهوما يكشف عن الخروج على القانون الذى يتطلب توافر شروطاً وضوابط معينة فى نزع الملكية للمنفعة العامة ، كما يفصح عن أن جهة الإدارة قد قدرت وحددت المنفعة العامة وقررت بناء على ذلك نزع ملكية الطالب .

ولم يستند القرار المطعون فيه الى نص قانونى بل أنه بسلبه ملكية الطالب ( التى يحميها الدستور والقانون ) قد انحصر الى مجرد الفعل المادى المعلوم الأثر قانوناً مما يجرده من صفته الادارية ويحيله الى مجرد عمل منحصر الى حد الوجود الذى يجعل تنفيذه مجرد اعتداء مادى Voie de fait .

ثانياً : حدد القرار الطعين الأرض المستولى عليها وهى تقريباً ثلاثة أرباع أرض الطالب ، ولما كانت جملة مساحة أرض الطالب حوالى ١٧٢ متر مربع فمعنى ذلك أنه قد ترك له جزءاً مساحته حوالى أربعين

متراً مربعاً وهنا يبدو مدى الضرر الذى أصاب الطالب من جراء هذا القرار الجائر ، فالأربعين متر لا تصلح للانتفاع بها فى أى شيء فكان القرار المطعون عليه قد ضاعف من الضرر بالنسبة للطالب كما تضاعفت فى ثنياه المخالفات للصارخة للقانون ، فلم يقصد من صدره سوى الإضرار بالطالب ولا يراد به تحقيق أى نفع لمرق عام ويتوافر سوء النية فى إصداره والمخالفة الصارخة للقواعد المقررة بالقانون لنزع الملكية للمنفعة العامة .

وإذا كان الغرض من الاستيلاء تمهيداً لنزع الملكية هو تحقيق منفعة عامة للمستشفى وذلك لبناء مكان استقبال أو جراج أو أى شيء فإنه أولى بالمستشفى أن تسترد الأرض المملوكة لها والمجاورة لمبناها من الجهة الخلفية وهى مساحتها أكثر من ألف متر مربع وقد تركتها للأهالى للبناء وهكذا تركت ملكها واستولت على ملك الآخرين وهو وضع بالغ الشذوذ ويثير العديد من علامات الاستفهام .

**ثالثاً :** القاعدة أن الإدارة مقيّدة فى تصرفاتها بمبدأ الشرعية وهو يتطلب أن يكون القرار الإدارى قد بنى على سبب صحيح أى قام على حالة واقعية أو قانونية صحيحة تحمل الإدارة على إصدار قرارها ، ووظيفة قضاء الإلغاء أن يتحقق من توافر الوقائع التى بنى عليها القرار أو عدم توافرها ثم التثبت من أن هذه الوقائع هى التى جعلها القانون سبباً لإصدار القرار فهو يراقب الوقائع المادية والتكييف القانونى لهذه الوقائع .

وإذا نظرنا الى وقائع الدعوى فى ضوء هذه المبادئ نجد أن القرار الطعين كان سببه عقاب الطاعن لأنه تجاسر وأبلغ الشرطة والنيابة ضد إدارة المستشفى حين قامت بهدم السور الفاصل بين المستشفى وبين أرضه وحين استولت على ما عليها وأتلفت المنشآت التى إقامها الطالب على أرضه كما أن القرار يعاقب الطالب لأنه تجرأ وحاول أن يستعمل ملكه بالبناء فى أرضه . والدليل على أنه لا يوجد أدنى سبب مشروع للقرار المطعون فيه سوى عقاب الطالب ( وهو سبب غير مشروع ) أن المستشفى أو الجامعة أو المحافظة لم تفكر فى الاستيلاء طيلة ثلاثين

عاماً مضت مع ملاحظة أن البلاد مرت في هذه الفترة بسلسلة من الأزمات في مجال الإسكان والبناء ومع ذلك لم تكن فكرة الاستيلاء أو نزح الملكية للمنفعة العامة مطروحة أو واردة على الإطلاق وإنما جاء الاستيلاء مباشرة في أعقاب شروع الطاعن في دق الخرسانات المسلحة في أرضه وتشوين مواد البناء تمهيداً للبناء فيها وما أعقب ذلك من قيام المستشفى بهدم السور واحتلال الأرض ثم محاولة اضمفاء الشرعية على هذا الاحتلال باصدار قرار الاستيلاء الطعين ثم محاولة خلع المشروعية على الاستيلاء بأنه تمهيد لنزع الملكية للمنفعة العامة .

وما أسهل على الإدارة أن تضفى الشكل القانوني على القرار الجائر والغير مشروع الذي تصدره وذلك كالعرض على لجنة كذا أو أخذ موافقة كذا أو الاستناد الى قانون كذا أو غير ذلك من الاجراءات الشكلية ، ولكن يبقى بعد ذلك أن القرار يخفى وراءه هدفاً لا يمت للمصالح العام بأدنى صلة بل انه يخرج عن المصلحة العامة .

رابعاً : فإنه لما كان من المبادئ الدستورية المقررة حماية الملكية الخاصة فإنه إذا أهدرت هذه الحقوق بمقتضى قرار إداري بالغ العوار فإن هذا القرار يكون مشوباً بالانحراف عن السنن السوى في ممارسة سلطة إصداره وهو ما يجعله حريكاً بالالغاء وحيث أن عدم المشروعية التي يتسم بها القرار الطعين من ظاهره تحفز على احتمال الغائه كما يتوافر ركن الجدية في الطلب المستعجل وكذلك ركن الخطر المبرر للاستعجال نظراً لما يترتب على تنفيذ القرار من آثار ونتائج يتعذر تداركها سيما مع ما تقوم به إدارة المستشفى استناداً الى هذا القرار بهدم باني منشآت الطالب المقامة على أرضه والمشروع في بناء منشآت أخرى لتقنين الغصب والأمر الواقع مما يعد معه طلب وقف التنفيذ خليقاً بالإجابة .

### بناء عليه

فلهذه الأسباب ولما قد يرى الطالب اضمافته من أسباب أخرى ،  
نطلب :

**أولاً : بصفة مستعجلة الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه  
لحين الفصل في دعوى الالغاء (١) .**

**ثانياً : وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على  
ذلك من آثار .**

**ثالثاً : إلزام الجهة الادارية المصروفات ومقابل الأتعاب .**

**لذا نرجو تحديد أقرب جلسة لنظر النزاع .**

**وكيل الطالب**

---

(١) حكم في الطلب المستعمل بوقف التنفيذ ثم حكم موضوعياً بالغاء القرار.



## صيغة رقم (٢٧)

### طعن فى قرار سلبى بعدم منح الجنسية

السيد المستشار رئيس محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة  
دائرة منازعات الأفراد والهيئات  
تحية طيبة وبعد ،

مقدمه / ..... والمقيم بشارع ..... قسم .....  
ومحله المختار مكتب الأستاذ / .....

#### ضد

١) السيد/ وزير الداخلية بصفته الممثل القانونى لمصلحة وثائق  
السفر والهجرة والجنسية .  
٢) السيد/ اللواء مدير عام مصلحة وثائق السفر والهجرة  
والجنسية .

#### الموضوع

بتاريخ ١٩٩١/٥/٥ أخطرت مصلحة وثائق السفر والهجرة  
والجنسية الطالب بما يفيد أنه فلسطينى الجنسية بحجة أن شهادة  
ميلاده صادرة من إدارة الحاكم العام لقطاع غزة بتاريخ ٦٦/١/١١  
ومفيدة تحت رقم مسلسل بسجل هذه الادارة ..... ورقمها المطبوع  
وار الثابت فيها أنه مولود فى ..... فى مدينة يافا .

ولما كان الطالب مصرى الجنسية حيث ان والده متوطن فى مصر  
قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ واشتغل بالأعمال التجارية بها بالاسكندرية  
وانجب ثلاثة أولاد وجميعهم مصريون ومنهم الطالب كما أن شهادة  
ميلاد والد الطالب صادرة من مصلحة الضرائب العقارية ( وهى  
المحتصة بالواقع المقيّدة قبل أول يناير ١٩٦٢ ) برقم مسلسل  
مطبوع . مجموعة رقم ١١ صادرة فى ..... ثابت فيها ان والد  
الطالب المدعو ... .. مولود بالمعمورة بالاسكندرية فى ١٩/٣/١٩٠٢

وثابت فيها اسم الوالدين ( أى جد الطالب وجدته لأبيه ) أنهما يتمتعان بالجنسية المصرية كما استندعى الطالب وإخوته لأداء الخدمة العسكرية والوطنية كما حارب والد الطالب فى صفوف الجيش المصرى إبان الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين مما يقطع بأن الدولة عاملت الطالب ووالده وأجداده باعتبارهم مصريين منذ ولادتهم لاستقرار إقامتهم فى مصر .

وحيث أنه وعملاً بنص المادة (٢) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية يكون مصرياً من ولد لأب مصرى - وكان الثابت أن أب الطالب وأب أبيه ( أى جده ) مصريين وهو ما يتوافق به شروط اكتساب الجنسية المصرية ولا يقدح فى ذلك أن يكون الطالب مولوداً خارج الأراضى المصرية سواء فى فلسطين أو غيرها كما لا ينال من ذلك أن الأب توفى بالخارج أو غير ذلك من الوقائع المادية التى لا تؤثر بطبيعة الحال فى حق الطالب فى التمتع بالجنسية المصرية مع ما يترتب على ذلك من آثار سيما وأن الطالب له محل إقامة دائم فى القاهرة ويمارس نشاطاً اقتصادياً فى تصنيع وبيع الملابس الجاهزة .

وحيث أنه وعملاً بنص المادة ١٠ فقرة سابعاً من قانون مجلس الدولة تختص محكمة القضاء الإدارى بوزن غيرها بدعاوى الجنسية وإزاء رفض السيد وزير الداخلية بصفته منح الجنسية للطالب .

### بناء عليه

يطلب الطالب تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطلب والحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار المصلحة المدعى عليها الثانية باعتبار المدعى فلسطينى الجنسية ووقف تنفيذ القرار السلبى بعدم منحه الجنسية المصرية .

وفى الموضوع باعتبار الطالب وأولاده متمتعين بالجنسية المصرية مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام المدعى عليهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

تحريراً فى ١٩٩٢/١/٢

مقدمه

## صيغة رقم (٢٨)

### طعن فى قرار ادارى صادر بتخطى موظف فى الترقية

السيد المستشار رئيس محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة

دائرة منازعات الأفراد والهيئات

تحية طيبة وبعد ،

مقدمه لسيادتكم/ ..... موجه اول المواد التجارية بالادارة  
التعليمية بوسط الاسكندرية بالدرجة الاولى العالية التخصصية ومقيم  
بشارع ..... ومحل المختار مكتب الأستاذ/ .....  
المحامى .....

### ضد

(١) السيد/وزير التربية والتعليم بصفته ويعلن بهيئة قضايا الدولة  
بمبنى مجمع التحرير تبع قسم قصر النيل بالقاهرة متخاطباً  
مع .....

(٢) السيد/ محافظ الاسكندرية بصفته ويعلن بجهة قضايا الدولة  
بالاسكندرية .

### الموضوع

طعن بالالغاء على القرار رقم ..... الصادر بتاريخ ..... فيما  
تضمنه من تعيين السيد/ ..... بوظيفة وكيل مديرية للتعليم  
الفنى بالاسكندرية واحقية الطالب فى شغل هذه الوظيفة (١) ،

---

(١) من المقرر أن القرار الادارى لا بد أن يبنى على سبب صحيح يستهدف الصالح العام ويقع إثبات ما يخالف ذلك على من يدعيه (نقض مدنى رقم ١٥ لسنة ٦٧ق - رجال القضاء جلسة ١٩٩٨/٥/٥) ولا يعتبر من قبيل القرارات الادارية توصية مجلس القضاء الأعلى بالتعيين على أعمال قاض (الطلب رقم ٣ لسنة ٦٧ق رجال قضاء - جلسة ٩٨/٧/٧ ولا لخطار وزير العدل لقاض بأن حركة الترقية لم تشمله (الطلب رقم ٣ لسنة ٦٧ق - السابق) ولا الأحكام التى يصدرها مجلس الصلاحية (الطلب رقم ٨ لسنة ٦٢ق - رجال القضاء - جلسة ١١ ١٩٩٧/١١) ولا قرار وزير العدل بالحالة وكيل نيابة لمجلس -

## الوقائع

١- الطالب حاصل على بكالوريوس تجارة سنة ١٩٥٢ ودبلوم الدراسات العليا سنة ١٩٥٣ ومعين من ١٠/١٠/١٩٥٢ وتقلد منذ تعيينه حتى الآن وظائف قيادية منها مدرس أول بقنا وطنطا ورشيد بالمدارس الثانوية التجارية ووكيل مدرسة ثانوية تجارية بالزقازيق وناظر مدرسة ثانوية تجارية بأسوان ومفتش عام بالاسكندرية والبحيرة وكفر الشيخ ومطروح .

٢- منذ ..... والطالب يشغل وظيفة موجه أول المواد التجارية على مستوى الجمهورية وذلك بموجب القرار الصادر من المعلن اليه رقم ..... لسنة ..... ولازال يمارس عمله على أكمل وجه .

٣- خلت وظيفة وكيل مديرية للتعليم الفني بالاسكندرية ورغم أن الطالب تتوافر فيه شروط شغلها إلا أنه فوجيء بالقرار رقم ..... بتاريخ ..... أسند هذه الوظيفة للسيد/ ..... نقلاً من كفر الزيات وهو خريج عام ١٩٥٤ أى أنه أحدث من الطالب من حيث التخرج والأقدمية والخبرة حيث تخرج عام ١٩٥٤ وعين بعد الطالب بأكثر من سنتين كما يبين من ملفات الخدمة .

٤- لم يستند قرار تخطي الطالب على أى أساس من الواقع أو القانون بل قنن الظلم والاستثناء والمحاباة على حساب المصلحة العامة وعلى حساب الحق الثابت للطالب الذى تظلم من هذا الوضع بانذار على يد محضر مؤرخ ..... إلا أن الوزارة لم تستجب لمنطق العدل أو حكم القانون .

٥- قدم الطالب التظلم الإدارى من القرار المطعون فيه بتاريخ ..... وهو تظلم فى الميعاد القانونى ولم ترد عليه الوزارة خلال الستين يوماً المحددة قانوناً مما يحق معه للطالب فى خلال الستين يوماً التالية أن يطعن بالالغاء على القرار المشار الى منطوقه فيما سبق ومن ثم تكون دعوى الالغاء مقبولة شكلاً .

---

= الصلاحية (الطلب رقم ٣٥ لسنة ٦٥ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٨/٢/٣) .

## الأسانيد القانونية

**أولاً :** القرار المطعون فيه صدر خالياً من التسبب والقاعدة أن القرار الإداري إذا لم يكن مسبباً كان محلاً للطعن عليه لأن المشرع لم يشترط ضرورة تسببه إلا لكي يمكن القضاء من مراقبة أعمال الإدارة ومراقبة تطبيق صحيح القانون ولا يكفي أن تذكر الإدارة عبارة لصالح العمل قولاً بأن هذه العبارة كافية للتسبب لأن صالح العمل لا يمكن أن يكون مشجباً تعلق عليه الإدارة أهواءها فتتخطى الأكفاً والأقدم وتعيّن للموظيفة الأحدث والأقل خبرة إذ يجب أن تكون أسباب القرار وعلى ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا مستمدة من أصول ثابتة بالملفات والأوراق وهو ما لم يحصل في خصوصية القرار المطعون فيه وبذلك يكون القرار قد انحرف عن السنن السوي وتكذب السبيل.

**ثانياً :** بالمقارنة بين حالة الطالب وحالة زميله المعين بمقتضى القرار المطعون فيه نجد أن الطالب حاصل على شهادات أعلى ومدة خدمته أكثر وجميع تقاريره بدرجة ممتاز وتقلد العديد من الوظائف الرئاسية والقيادية بنجاح ولم توقع عليه أية جزاءات طوال فترة خدمته وهكذا يبين من الأوراق أنه لا يوجد ثمة ما يدعو إلى تخطي الطالب وعليه يكون القرار المطعون فيه قد خرج على روح القانون وغاياته وأهدافه بحيث أضحي محققاً لأغراض ومآرب بعيدة عن الصالح العام وسيان أن يكون القرار قد صدر بناء على بيانات خاطئة أو كان مستعداً من بيانات نكرها أعوان سيئو النية أو كان قد تمسح بالصالح العام على خلاف الواقع وبالتالي يكون مشوباً باسائة استعمال السلطة .

**ثالثاً :** أن سلطة الجهة الإدارية في الترقية مقيّدة بضوابط في القانون ليس من بينها المجاملة وتستقل الإدارة بالمفاضلة بين الموظفين عند اجراء الترقية مستهدية في سبيل ذلك بما يتحلى به الموظف من مزايا وبما له من كفاية واستعداد مادام قرارها مبرراً من عيب الانحراف بالسلطة ( القضية رقم ١١٨٣ لسنة .... قضائية ٢٢ أبريل ١٩٦١ مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا المكتب الفنى السنة السادسة ص ٨٨٨ ) ويتضح من الأوراق أنه لا يوجد مبرر قانوني لتخطي الطالب حالة كونه يستحق شغل الوظيفة وتتوافر فيه

شروطها ، ولا يقدح فى ذلك التحدى بأن القرار المطعون فيه لم يتضمن ترقية مالية ، وإنما هو فى حقيقته ترقية أدبية لأن مثل هذا القول فضلاً عن مجافاته للمنطق مردود بأنه يترتب على استمرار هذا الوضع الشاذ الناتج عن القرار الإدارى المطعون فيه أن يكون الطالب مرعوساً من الناحية العملية لمن هو أحدث منه كما لا يشفع فى ذلك أن الطالب يحصل على مرتب أكبر من مرتب من تخطاه أو كون الاثنين فى درجة مالية واحدة لأن مصدر الحق فى المرتب وأساسه منبت الصلة بالأساس الذى يقوم عليه اصدار القرار والمراكز القانونية التى نشأت عنه ويكفى ما يترتب عليه القرار من آثار نفسية سيئة تقتل الحافز وتبعث على الاحباط وتثير الأحقاد نتيجة إهدار مبدأ تكافؤ الفرصة والعدالة .

**رابعاً :** القرار المطعون فيه فضلاً عما يترتب من أضرار أدبية بالطالب فإنه عملاً وواقعاً يترتب كذلك أضراراً مادية تتمثل فيما يحصل عليه شاغل الوظيفة من مزايا مادية وكسب مالى نتيجة توليه بعض الأعمال ورئاسته لبعض اللجان بحكم وظيفته القيادية التى حجبته عنه بلا أدنى مبرر مشروع حيث تقضى اللوائح بحصول شاغل هذه الوظيفة بحكم عمله على نصيب مقدر فى مشروعات رأس المال بالمدارس الفنية الصناعية وتنسيق التعليم التجارى وبرامج أوائل الطلبة والمحاضرات بالمدارس الفنية ومراكز التدريب المهنى ورئاسة اللجان وتمثيل المحافظة بالنسبة لأقسام التعليم الفنى والمعسكرات ومكافآت فصول الخدمات والخدمات التجارية ورئاسة لجان المناقصات وغير ذلك من الأنشطة التى يشغلها بحكم عمله من يشغل تلك الوظيفة الرئاسية التى حيل بين الطالب وبينها بمقتضى القرار المطعون فيه .

**خامساً :** أن زملاء الطالب الذين عينوا معه فى نفس التاريخ وهو ١٩٥٢/١٠/١ قد تقلدوا وظائف رئاسية كذلك التى يطالب بها الطالب ومنهم على سبيل المثال السيد/ ..... مدير عام شرق الاسكندرية ورقى فى بلده الاسكندرية والسيد/ ..... وكيل مديرية من سنتين ورقى فى بلده طنطا والسيد/ ..... وكيل مديرية من سنتين ورقى فى بلده طنطا .

والسيد/ ..... وكيل ادارة المنتزة من سنتين ورقى فى بلده الاسكندرية .

والسيد/ ..... وكيل مديرية من سنتين ورقى فى بلدته المنصورة .

والسيد/ ..... وكيل مديرية منذ سنتين ورقى بإدارة التدريب فى بلدته الاسكندرية .

وعلى هذا يكون من حق الطالب أن يرقى بالأقدمية المطلقة فى وظيفة وكيل مديرية للتعليم الفنى بالاسكندرية وهى الوظيفة التى خلت أخيراً وذلك أسوة بزملائه وهو ما تفرضه قواعد المساواة إذ لا يجوز للجهة الادارية أن تكيل بكيلين فى مجال الترقية .

### بناء عليه

فلهذه الأسباب وللأسباب الأخرى التى سيبيدها الطالب فى جلسات المرافعة فإنه يطلب الحكم بإلغاء القرار المطعون عليه وما يترتب على ذلك من آثار مع إلزام المطعون ضدهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

### اعلان

أنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/ ..... المقيم بشارع ..... ومحل  
المختار مكتب ..... المحامى .....

أنا ..... المحضر بمحكمة قصر النيل الجزئية انتقلت الى :  
السيد/ وزير التربية والتعليم بصفتة ويعلن بإدارة قضايا  
الحكومة متخاطباً مع .....

وأعلنت بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة  
القضاء الادارى بمجلس الدولة الكائن مقرها بشارع عصام الدالى رقم  
٢ بالجيزة أمام دائرة ..... وذلك بجلستها العلنية التى ستعقد  
بمشيئة الله ابتداء من الساعة التاسعة صباح يوم ..... الموافق  
لكى يسمح الحكم بإلغاء القرار الموضح بصدر هذه الصحيفة وما  
يترتب على ذلك من آثار مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع  
حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .....

## صيغة رقم (٢٩)

### طعن آخر على قرار ادارى بالتخلى فى الترقية

السيد الأستاذ المستشار

رئيس محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة

تحية طيبة وبعد ،

مقدمه لسيادتكم/ ..... الطبيب بالإدارة المركزية لصحة  
الحيوان ، ( الإدارة العامة للوقاية ) بالدرجة الثالثة التخصصية ومقيم  
بشارع ..... ومحله المختار مكتب الأستاذ/ .....  
المحامى .....

#### ضد

(١) السيد/ الدكتور وزير الزراعة والأمن الغذائى بصفته .

(٢) السيد/ رئيس الإدارة المركزية لشئون التنمية الإدارية بوزارة  
الزراعة بصفته .

#### الموضوع

طعن بالالغاء على القرار الادارى رقم ..... لسنة .....  
الصادر بتاريخ ..... فيما تضمنه من تخلى الطالب فى الترقية الى  
وظيفة الدرجة الثانية مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ويصفه  
مستعجلة بايقاف تنفيذه .

#### الوقائع

الطالب حاصل على بكالوريوس طب الحيوان وجراحته دور يناير  
١٩٧١ والتحق بالعمل بالوزارة فى ١/٩/١٩٧١ وظل يتدرج فى  
الوظائف حتى حصل على الدرجة الثالثة بالمجموعة النوعية لوظائف  
الطب البيطرى .



وبتاريخ ١٢/٥/١٩٨٢ أصدر المتظلم ضده الثانى القرار الادارى  
المطعون عليه رقم ..... سنة ٨٢ نص فى مادته الأولى على ترقية  
المادة المذكورين فيه بالمجموعة النوعية لوظائف الطب البيطرى من  
الدرجة الثالثة الى الوظائف المبينة قرين كل منهم بالدرجة الثانية بذات  
المجموعة .

ولما كان الطالب يسبق فى الأقدمية العاملين السبعة الآخرين فى  
القرار ومع ذلك لم يرق الطالب وإنما تخطاه القرار دون سبب مشروع  
وقد سلك الطالب سبيل التظلم الادارى من القرار فقدم تظلماً الى  
المعلن اليه الأول قيد برقم ..... بتاريخ ..... ولم يرد المعلن اليهما  
على التظلم مما يحق معه للطالب أن يلجأ الى القضاء للذود عن حقوقه  
المهدرة .

## أسباب الطعن وأسانيده

**أولاً :** ان سلطة الجهة الادارية فى الترقية ليست مطلقة وإنما  
يحددها ما نص عليه القانون من ضوابط وشروط يتعين مراعاتها بحيث  
إذا خولفت هذه القواعد أصبح القرار الادارى جباناً بلا سند من  
القانون خليقاً بالالغاء ، والبادئ من القرار المطعون فيه أنه تخطى بلا  
سبب الطالب فى الترقية بينما رقى فى ذات القرار من هم أحدث منه  
وهم العاملون من المسلسل ١٥ الى ٢١ ، ولم تستطع الجهة الادارية أن  
تبرر هذا التخطى أو تعزوه الى ضوابط مستمدة من القانون كما لم  
تركن الى ثمة أوراق بملف خدمة الطاعن تبرر هذا التخطى .

**ثانياً :** ان المشرع فى المادة ٣٣ من القانون ٤٧/٧٨ جعل الترقية  
بالاختيار الى وظائف الدرجة الأولى وما فوقها بالاختيار مع الاستثناء  
فى ذلك بما يبيديه الرؤساء ويما ورد بملفات خدجة المرشحين من  
عناصر الامتياز بينما تكون الترقية الى الوظائف الأجرى بالاختيار فى  
حدود النسب الواردة بالجدول الملحق بالقانون وبالنسبة لكل سنة مالية  
على حدة على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية للأقدمية .

ومقتضى هذه الأحكام أن الطاعن يستحق الترقية تلقائياً لانطباق شروطها عليه لأنه يستحقها بالأقدمية المطلقة ولا محل لتخطيه لترقية الأحدث منه أو لترقية أصحاب الاختيار لأن الجهة الانبارية تكون بهذا التخطي قد أهدرت حقاً ثابتاً للطالب .

ثالثاً : الطاعن حاصل على بكالوريوس الطب البيطري في يناير ٧١ وعين في نفس العام ومع ذلك فقد رقى بالقرار المطعون فيه بعض الأطباء من خريجي عام ٧٢ ومنهم من التحق بالخدمة في نفس السنة ومنهم من التحق عام ٧٣ وهكذا فإن القرار المطعون فيه لم يخرج على القانون فحسب بل وأهدر قاعدة المساواة وتكافؤ الفرص بين الطاعن وزملائه .

### بناء عليه

فلهذه الأسباب وللأسباب الأخرى التي سيبيدها الطالب في جلسات المرافعة يطلب الحكم بما يلي :

أولاً : بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية الى وظيفة الدرجة الثانية (١)

ثانياً : وفي الموضوع بإلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية للدرجة الثانية مع ما يترتب على ذلك من آثار .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

---

(١) ليس للطالب المستعجل في مثل هذه الدعوى أثر سوى الحث على نظر الموضوع بسرعة حيث جرى العمل على نظر هذا النوع من الدعاوى بما حوته من طلبات موضوعية ومستعجلة في أن واحد .

# اعلان

انه فى يوم

بناء على طلب السيد/ ..... المقيم بشارع .....  
والمتخذ له محلاً مختاراً مكتب الأستاذ ..... المحامى .....  
أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت الى  
كل من :

١) السيد / الدكتور وزير الزراعة والزن الغذائى بصفته ويعلم  
بهئية قضايا الدولة مخاطباً مع .....

٢) السيد / رئيس الادارة المركزية لشئون التنمية الادارية بوزارة  
الزراعة بصفته ويعلم بهئية قضايا الدولة متخاطباً مع .....

وأعلنت كل واحد بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور  
أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة الكائن مقرها بشارع عصام  
الدالى نمرة ٢ بالجيزة أمام الدائرة .

وذلك بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة  
التاسعة صباح يوم ..... الموافق ..... لكى يسمعا  
الحكم بقبول الطعن شكلاً وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار  
المطعون فيه والموضح بمصدر الصحيفة وفى الموضوع بالفاك فيما  
تضمنته من تخطى الطالب فى الترقية الى الدرجة الثانية مع ما يترتب  
على ذلك من آثار مع الزام المعلن اليهما المصروفات ومقابل أتعاب  
المحاماة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .  
ولأجل العلم .

# صيغة رقم (٣٠) طعن بالالغاء على قرار سلبي بعدم معادلة شهادة علمية

السيد الأستاذ/ المستشار رئيس محكمة القضاء الإدارى بمجلس  
الدولة .

تمية طيبة وبعد ،

مقدمة لسيادتكم الدكتور/ .....أخصائى جراحة القلب والصدر  
بالمعهد القومى للقلب والمقيم ... ومحل المختار مكتب الأستاذ .....  
المحامى بالنقض بشارع .....

## ضد

- (١) السيد الدكتور / ..... بصفته أمين لجنة قطاع الدراسات  
الطبية (إدارة المعادلات) بالمجلس الأعلى للجامعات .
- (٢) السيد الدكتور / أمين عام المجلس الأعلى للجامعات بصفته .
- (٣) الأستاذ الدكتور / وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى  
بصفته

## للموضوع

طعن بالالغاء على القرار السلبي الصادر من المطعون ضدهم بعدم  
معادلة الشهادة التى حصل عليها الطالب من جامعة برست بفرنسا  
بشهادة الدكتوراه الممنوحة من الجامعات المصرية فى فرع التخصص  
وما يترتب على ذلك من آثار والزامهم المصروفات وبصفة مستعجلة  
ايقاف تنفيذه حتى يقضى فى دعوى الالغاء

## الوقائع

- (١) حصل الطالب على شهادة ماجستير الحراجه من مصر فى

مايو سنة ١٩٩٠ وحصل على شهادة عضوية الكلية الفرنسية لجراحة القلب والصدر والأوعية الدموية وشهادة AFSA (تكوين التخصص الدقيق) فى جراحة القلب والصدر والأوعية الدموية من جامعة بريست بفرنسا بعد مناقشة رسالة علمية واجتياز الامتحان بنجاح .

(٢) وبتاريخ ١١/٦/١٩٩٥ تقدم بطلب إلى المجلس الأعلى للجامعات لمعادلة هذه الشهادة وقدم ما يؤيد طلبه من مستندات أهمها تقرير المستشار التعليمى للسفارة الفرنسية وعميد كلية الطب بجامعة بريست وسبق اعتماد نفس الشهادة لزميل للطالب هو الطبيب ..... كما أرفق الطالب شهادة أكاديمية أخرى حصل عليها فى نفس التخصص تحفز على تمييزه عن زميله المذكور .

(٣) وظل الطالب طوال ما يزيد على السنتين يتابع الموضوع حيث لم يصدر أى قرار من المطعون ضدهما الأول والثانى سواء بالايجاب أو بالرفض وخلال هذه الأثناء تقدم الطالب بأكثر من تظلم إلى المطعون ضده الثالث الذى أمر بسرعة بحث الموضوع والافادة بما يسفر عنه البحث .

(٤) وأزاء عدم البت فى شكاوى الطالب فقد أرسل للمطعون ضدهم إنذاراً على يد محضر بتاريخ ..... شرح فيه مطلبه بالتفصيل ومنح المطعون ضدهما الأول والثانى مهلة قدرها اسبوعين للبت بالايجاب أو الرفض إلا أنه قد مضت المدة المسطرة بالإنذار دون الافادة بأى شئ مما لم يعد معه أمام الطالب ثمة مناص من الالتجاء إلى القضاء .

### أسباب الطعن وأسانيده

أولاً : من المقرر أن سلطة الجهة الادارية فى اصدار قراراتها سواء كانت بالايجاب أو بالامتناع مقيدة بضوابط وشروط قررهما القانون بحيث إذا خولقت أصبح القرار بلا سند خليقاً بالالغاء .

والبادئ من وقائع النزاع المطروح أن الطالب حاصل على شهادة

AFSA من جامعة برست بفرنسا وقد عودلت هذه الشهادة بالفعل بدرجة الدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية وذلك بالنسبة لحالة الطبيب ..... حيث صدر له قرار المعادلة لنفس الشهادة المشار إليها التى حصل عليها الطالب بل إن الطالب حصل على شهادة أكاديمية أخرى فأصبح من حيث المؤهلات يتفوق على زميله المذكور الذى عودلت شهادته وترتيباً على ذلك فإنه بالمقارنة بين حالة الطالب وحالة زميله يتبين أن المطعون ضدهم قد أخلوا بقاعدة المساواة وتكافؤ الفرص بدون مبرر من القانون أو سبب مشروع تكشف عنه الأوراق وبالتالي يكون امتناع المطعون ضدهم عن إصدار القرار بمعادلة الشهادة للطالب منطوياً على قرار سلبي مشوب بعدم المشروعية ، كما أن من المقرر أنه ليس من اختصاص مصدر القرار تعديل تسمية المؤهل بخلاف ما ورد بالقانون الذى نظم منحه إذ ينحصر اختصاص من يصدر القرار فى التقويم العلمى ولا يجوز له أن يتعدى ذلك إلى تقييد مسمى ورد بالقانون (إدارية عليا - الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٧ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٢) .

ثانياً : إن البين من الأوراق أنه لا يوجد ثمة ما يدعو إلى تجاهل إصدار القرار بمعادلة شهادة الطالب ما دامت الشروط التى يتطلبها القانون متوافرة على النحو الثابت بالمستندات وعليه فإن الموقف السلبي للجهة الادارية والمتمثل فى الامتناع عن تلبية مطلب الطالب وهو مطلب عادل تزيده الأوراق والسوابق المماثلة واستنفاد الطالب كافة سبل الشكوى بالطرق الودية والتى كان أخرها الانذار المرسل للمطعون ضدهما الأول والثانى يكون منطوياً على قرار إدارى سلبي يخرج على روح القانون وغايته وأهدافه بحيث يضحى محققاً لأغراض ومآرب بعيدة عن الصالح العام وسيان أن يكون هذا القرار صادراً عن بيانات خاطئة أو كان مستمداً من بيانات نكرها أعوان المطعون ضدهما تمسحاً بالصالح العام وحسن تطبيق القانون على خلاف الواقع وبالتالي يكون مشوباً بعيب اساءة استعمال السلطة .

**ثالثاً :** إن البادئ من وقائع الدعوى أن الطالب بعد أن حصل على الماجستير عام ١٩٩٠ سافر إلى فرنسا لاستكمال دراسته الأكاديمية وأمضى فترتين دراسيتين مدة كل منهما ستة أشهر في المستشفى الجامعى فى بريست وحصل على شهادة AFSA المعتمدة من الدوائر الأكاديمية فى الجامعة على نحو ما أكدته تقرير عميد كلية الطب وشهادة المستشار التعليمى للسفارة الفرنسية وأنه طبقاً للقواعد المقررة بالقانون واللائحة فإن الطالب يستحق معادلة هذه الشهادة بشهادة الدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية فى فرع التخصص المذكور والدليل على ذلك أن هذه القواعد طبقت على زميل للطالب ولم تطبق على الطالب وهو ما يثير التساؤل حول الكيل بكيلين والتمييز دون مبرر بين حالتين متشابهتين بل وتميز الطالب عن زميله بشهادة أخرى أكاديمية فى جراحة القلب حصل عليها بالإضافة إلى شهادة AFSA التى يريد معادلتها بالدكتوراه المصرية والقاعدة أنه لا يحق لجهة الإدارة أن تصدر قراراتها وفق مشيئتها أو تحقيقاً لأغراض ذاتية ذلك أن القواعد القانونية تنطبق على الحالات مجردة عن الأهواء وبصرف النظر عن الأشخاص متى توافرت شروطها وبهذا يكون القرار السلبى المطعون عليه قد تنكب السبيل وجاء موصوماً بعدم الشرعية .

### **عن الطلب المستعجل :**

فإنه لما كان من شأن القرار السلبى المطعون فيه هو حرمان الطالب من حق بالغ الأهمية وهو حقه فى معادلة درجته العلمية الأجنبية بدرجة الدكتوراه المصرية بما يترتب عليه من آثار سيما وأن غيره قد حظى بهذه المعادلة ويبنى ثمارها فى حين أن الطالب يستشعر الظلم وعدم المساواة ومرارة الانتظار حتى ينال حقه وهو ما يشكل خطراً على مستقبله وحقوقه يتوافر به الاستعجال فضلاً عن أن عنصر الجدية فى الطلب يستعجل متوافرة على النحو الثابت بالدليل العلمى والدليل المادى المستند من الأوراق والمستندات

## بناء عليه

فلهذه الأسباب ولما قد يرى الطالب ابداءه من أسباب أخرى  
بجلسات المرافعة أرجو التفضل بتحديد أقرب جلسة لنظر  
النزاع والحكم بما يلى :

أولاً : قبول الطعن شكلاً وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ القرار  
السلبى المطعون فيه لحين الفصل فى دعوى الالفاء .

ثانياً : وفى الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه والزام المطعون  
ضدهم بإصدار القرار بمعادلة الشهادة العلمية التى حصل عليها  
الطالب والمشار إليها بصلب الطعن بشهادة الدكتوراه التى تمنحها  
الجامعات المصرية فى فرع التخصص طبقاً لأحكام القانون وأسوة  
بالسوابق الادارية فى هذا الشأن مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام  
المطعون ضدهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وكيل الطاعن ،



## اعلان

إنه فى يوم .....

بناء على طلب الدكتور/ ..... أخصائى جراحة القلب والصدر  
بالمعهد القومى للقلب والمقيم ..... ومحل المختار مكتب الأستاذ .....  
المحامى بالنقض بمكتبه ..... شارع ..... بالقاهرة .

(١) السيد الدكتور / ..... ويصفته أمين لجنة قطاع الدراسات  
الطبية (ادارة المعادلات) بالمجلس الأعلى للجامعات .

(٢) السيد الدكتور / أمين عام المجلس الأعلى للجامعات بصفته .

(٣) الأستاذ الدكتور / وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى  
بصفته .

والجميع يعلنون بهيئة قضايا الدولة بميدان سفنكس بالجيزة  
متخاطباً مع :

وأعلنت كل واحد من السادة المعلن إليهم بصورة من هذه  
الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس  
الدولة الدائرة ..... الكائن مقرها بشارع ..... بالجيزة بجلستها  
العننية التى ستعقد يوم الموافق ..... لسماعهم الحكم بما يلى :

أولاً : قبول الطعن شكلاً وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ القرار  
السلبى المطعون فيه لحين الفصل فى دعوى الالغاء .

ثانياً : وفى الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه والزام المطعون  
ضدهم باصدار القرار بمعادلة الشهادة العلمية التى حصل عليها  
الطالب والمشار إليها بصلب الطعن بشهادة الدكتوراه التى تمنحها  
الجامعات المصرية فى فرع التخصص طبقاً لأحكام القانون وأسوة  
بالسوابق الادارية فى هذا الشأن مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام  
المطعون ضدهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

ولأجل العلم ،

**صيغة رقم (٣١)**  
**مذكرة بالرد على دفاع الجامعة**  
**فى الطعن السابق**  
**محكمة القضاء الادارى**  
**دائرة افراد (١)**  
**مذكرة ختامية بدفاع**

مدعى

السيد/ .....

ضد السيد الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى والبحث العلمى  
بصفته وأخرين مدعى عليهم .

فى الدعوى رقم ..... سنة ..... قى للحالة إلى التخصير بجلسة ....

**ملخص بموجز الموضوع**

(١) حصل الطالب على ماجستير الجراحة من مصر فى مايو سنة ١٩٩٠ وحصل على شهادة عضوية الكلية الفرنسية لجراحة القلب والصدر والأوعية الدموية وشهادة AFSA (تكوين التخصص العميق) فى جراحة القلب والصدر والأوعية الدموية من جامعة بريس بفرنسا بعد مناقشة رسالة علمية واجتياز امتحان .

(٢) بناء على القرار الوزارى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩١ (مادة ٤ منه) تم معادلة شهادة عضوية الكلية الفرنسية فى جراحة القلب والصدر والأوعية الدموية وحدها للطبيب المدعى ..... دون أن تدعم بأية شهادات أو خبرات وبناء على هذه السابقة والسوابق الأخرى تقدم المدعى بطلب إلى المدعى عليهم مرفقاً به حصوله على هذه الشهادة التى عودلت وهى عضوية الكلية الفرنسية فى جراحة القلب والصدر والأوعية الدموية بالإضافة إلى الماجستير من مصر وشهادة AFSA (تكوين التخصص العميق) مع نسخة من رسالتها التكميلية وطلب

معادلة هذه الشهادات بشهادة الدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية فى فرع التخصص وكان من المنطقى والعدل أن يجد هذا الطلب استجابة إلا أن الجهة الادارية لم ترد على تظلم المدعى أو تجيبه إلى طلبه.

(٣) اضطر المدعى إلى الاحتماء بمظلة القضاء فأقام الدعوى الماثلة بطلب إلغاء القرار السلبي بعدم معادلة الشهادات التى حصل عليها وهى شهادة عضوية الكلية الفرنسية لجراحة القلب والصدر والأوعية الدموية وشهادة تكوين التخصص العميق AFSA فى جراحة القلب والصدر والأوعية الدموية مع رسالتها التكميلية مع سبق الحصول على ماجستير الجراحة من مصر فى مايو سنة ١٩٩٠ بشهادة الدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية فى فرع التخصص مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(٤) ومن المقرر أن طلب إلغاء القرار السلبي وهو الامتناع ينطوى على طلب ايجابى وهو اصدار القرار بمعادلة شهادات المدعى لأن إلغاء الامتناع هو فى حقيقته عمل ايجابى وبالتالي يكون هناك قرار ادارى سلبي وهو محل الطعن .

(٥) حاولت الجهة الادارية قلب الحقائق وادخال اللبس على المحكمة بزعم أنه لا يوجد قرار ادارى يمكن الطعن عليه مع أن موضوع الدعوى واضح وهو أن المدعى طلب معادلة شهاداته أسوة بزملاء له فامتنعت الادارة عن ذلك وكان موقفها السلبي بالامتناع يتوافر معه وجود قرار ادارى سلبي يمكن أن يكون موضوعاً للطعن .

### الدفاع :

أولاً : من أهم المغالطات التى عمدت إليها الجهة الادارية القول بأن المدعى حاصل على شهادة AFSA من جامعة بريسث بفرنسا فقط دون ذكر باقى الشهادات ثم الزعم بأن هذه الشهادة لا تصلح وحدها للمعادلة والصحيح أن المدعى حاصل على شهادة عضوية الكلية الفرنسية فى جراحة القلب والصدر والأوعية الدموية والتى سبق

معادلتها وحدها دون أية شهادات علمية أخرى أو أية وسائل علمية مكملة باسم الطبيب ..... بالكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية فى فرع التخصص وذلك طبقاً للمادة ٤ من القرار الوزارى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩١ (مستند رقم ١) وفضلاً عن ذلك فإن المدعى حاصل على شهادة AFSA وهى شهادة التخصص المتعمق فى جراحة القلب والصدر والأوعية الدموية من جامعة بريست بفرنسا وكذا رسالة علمية تكميلية لشهادة AFSA تم مناقشتها قبل دخول امتحان هذه الشهادة مع سابقة حصوله على ماجستير الجراحة من مصر فى مايو ١٩٩٠ وهذه الشهادات جميعها تم تقديمها مع نسخة من الرسالة التكميلية إلى المجلس الأعلى ضمن طلب المعادلة .

ثانياً : ومن المغالطات الأخرى الواضحة ما ذكره دفاع الجهة الادارية فى مذكرته المقدمة بجلسة ٢٧/٤/١٩٩٩ من أن لجنة قطاع الدراسات الطبية قد رأت أن شهادة AFSA هى شهادة خبرة خاصة بتدريب مهنى وذلك بعد استشارة الدكتور جورج سالىنى المستشار العسمى بسفارة فرنسا بالقاهرة ووجه المغالطة : أن الرأى المسجل فى خطاب الدكتور جورج سالىنى والمرسل إلى ..... المدعى عليه الثالث باعتماد شهادة AFSA كشهادة أكاديمية جامعية وإنها ليست شهادة تدريب كما زعم دفاع الجهة الادارية (مستند رقم ٢) .

كما أن ما ذكره دفاع المدعى عليهم يتنافى أيضاً مع رأى عميد كلية الطب بجامعة بريست بفرنسا وهى المانحة للشهادة باعتمادها كشهادة جامعية أى تسبقها مناقشة رسالة علمية وأن هذه المناقشة قد تمت وتم اجتياز الامتحان بنجاح قبل اعطاء هذه الشهادة فهى إذن ليست شهادة تدريب (مستند رقم ٣) .

ثالثاً : إن الثابت من مستندات الدعوى أن شهادة AFSA هى أعلى شهادة تعطى للأجانب فى فرنسا وهى هناك تعادل شهادة DISC (مستند رقم ٤) والثابت أيضاً أن هذه الشهادة الأخيرة DISC عودلت فعلاً من المجلس الأعلى بشهادة الدكتوراه المصرية وصدر بذلك القرار الوزارى رقم ١٦٢٨ لسنة ١٩٩٢ (مستند رقم ٥) فمن باب أولى تكون

شهادة AFSA وهى تعادل شهادة DISC (التي عودلت) غير مثار للجدل فى مجال معادلتها بشهادة الدكتوراه ومتى ثبت أن المدعى حصل عليها فإن عدم اجابة طلبه يكون مخالفاً للقانون وللسوابق الماثلة ولحقيقة الواقع بل ويكون مجافياً للعدل والمنطق وينطوى على خروج غير مشروع عن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لأنه متى ثبت أن شهادة عضوية الكلية الفرنسية وحدها تعادل الدكتوراه المصرية - وهو ما طبق على حالة الزميل ..... - وإن شهادة AFSA تعادل وحدها أيضاً الدكتوراه المصرية طبقاً للقرار الوزارى سالف الذكر وإن هذه الشهادة تعادل شهادة DISC التى عودلت فعلاً بالدكتوراه طبقاً للقرار الوزارى المرقق (مستندان ٤ ، ٥) فإنه لا يوجد أى أساس قانونى أو منطقى يساند الجهة الادارية فى الامتناع عن الاستجابة لطلب المدعى العادل .

وأخيراً : واستمراراً فى المغالطات ذكر دفاع الجهة الادارية أن اللجنة الثلاثية قررت أن المدعى لم يعمل سوى مرتين فقط فى جراحة القلب وهذا القالة تتنافى تماماً مع ما تفصح عنه المستندات ومفردات الدعوى : (١) ذلك أن شهادة الدكتور جورج سالىنى تشهد أن المدعى حضر أربعة دورات دراسية مدة كل منها ستة شهور (راجع المستند ٢ السابق) .

(٢) شهادة مدير عام المستشفى الجامعى فى بريست بفرنسا تفيد تعيين المدعى قائماً بأعمال طبيب مقيم من ١٩٣/١١/١ إلى ٩٤/١٠/٣١ (مستند رقم ٦) .

(٣) شهادة مدير عام المستشفى الجامعى المذكورة للتعينين فى وظيفة أخصائى مشارك لمدة سنة أخرى من ١٩٩٤/١١/١ حتى آخر أكتوبر ١٩٩٥ (مستند رقم ٧) .

(٤) تدل هذه المستندات على أن المدعى مارس بقسم جراحة القلب والصدر والأوعية الدموية وليس كما تزعم الجهة الادارية فى جراحة القلب فقط كما ذكرت اللجنة الثلاثية .

خامساً : ذكر دفاع الجهة الادارية أن المدعى لم يقدم ما يفيد أنه عمل في جراحة الصدر مدة لو سنتين وهذا القول مخالف لما هو ثابت بالمستندات من أن دراسة المدعى تمت بقسم جراحة الصدر والقلب والأوعية الدموية وذلك لأربعة دورات مدة كل منها ستة أشهر أى عامين كاملين (مستند رقم ٦ ، ٧) .

سادساً : كما جاء بدفاع الجهة الادارية أن على المدعى أن يعمل رسالة جديدة في جراحة الصدر والقلب وهذا الذى تطلبه الجهة الادارية هو من قبيل التعتن وسوء استعمال السلطة لأن حالة المثل وهى حالة الطبيب ..... لم ينطبق عليها هذا الشرط التعسفى ومع ذلك فقد تجاهلت اللجنة الثلاثية الرسالة المقدمة من المدعى والتي أعدها وناقشها فى فرنسا والتي لم يقدم مثلها زميله الذى عودلت شهادته ولا يقدم فى ذلك ما جاء بدفاع الجهة الادارية من أنه لا محل للمساواة فى معادلة الشهادات بزعم أن كل حالة تدرس على حدة لأن الأخذ بهذا النظر يتناقى مع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بل وينطوى على خروج صريح على مبدأ المشروعية كما يعجز القضاء عن رقابة جهة الادارة فى قراراتها التى تصدرها لأنه لا يوجد حينئذ معيار موضوعى يمكن للقضاء الاستناد إليه وإنما تحاول جهة الادارة وضع معايير ذاتية شخصية لكل حالة وهو يتناقى مع المبادئ المستقرة فى أحكام المحكمة الادارية العليا .

سابعاً : وانتهى مسلسل المخالفات من جانب دفاع الجهة الادارية إلى القول بأن قرار معادلة شهادة الدكتور ..... قد تمت قبل عام ١٩٩١ على أساس أنه تم تعديل القرار الفرنسى فى أغسطس ١٩٩١ وهذا غير صحيح بل أن الصحيح أن القرار الوزارى المنظم لشهادة عضوية الكلية الفرنسية قد صدر عام ١٩٨٧ ولم يتم تعديله حتى الآن إما القرار الوزارى الفرنسى المعدل فى أغسطس ١٩٩١ فهو خاص بشهادة AFSA وليس شهادة العضوية طبقاً للقرار الوزارى لعام ١٩٨٧ وتم معادلتها فى عام ١٩٩٠ فعلى أى أساس لا يطبق نفس القانون ونفس الحق على

حالة المدعى ومحاولة تنفيذ ذلك في عام ١٩٩٥ (راجع المستند رقم ٨) .  
من جماع ما تقدم يتضح بجلاء مدى لحقية المدعى في طلباته .

**بخاء عليه**

يصمم المدعى على الطلبات

**وكيل المدعى**

## صيغة رقم (٣٢)

### طعن بالالغاء على قرار صادر بتوقيع جزاء

السيد الأستاذ المستشار

رئيس محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة .

دائرة الترقيات والجزاءات .

تحية طيبة وبعد ،،

مقدمة لسيادتكم د/ ..... من الأطباء العاملين بمنطقة المعادى الطبية بالدرجة الثانية التخصصية والمقيمة ..... والمتخذة لها محلاً مختاراً مكتب الأستاذ ..... المحامى بالنقض بالقاهرة .

#### ضد

(١) السيد/ محافظ القاهرة بصفته .

(٢) السيد/ وزير الصحة بصفته .

(٣) السيد/ مدير منطقة المعادى الطبية بصفته .

#### للموضوع

طعنًا على القرار الادارى والصادر من المعلن إليه الثالث بناء على التحقيق الادارى رقم ..... لسنة ..... بتاريخ ..... والقاضى فى البند رابعاً منه بمجازاة الطالبة بخصم يومين من مرتبها لتقصيرها فى الاشراف على عيادة ..... التابعة لمنطقة المعادى الطبية مما ادى إلى المخالفات الواردة بتقرير مرور الدكتور ..... يوم ..... والمتظلم منه رسمياً فى ٢٠٠٠/٧/٨ .

#### الوقائع

(١) الطالبة تعمل بوظيفة طبية بمنطقة المعادى الطبية منذ اكثر من خمسة عشر عاماً تدرجت خلالها فى السلم الوظيفى حتى وصلت



إلى الدرجة الثانية التخصصية وتتولى حالياً وظيفة مدير بمنطقة  
المعادي الطبية وجميع تقارير الكفاية في سنوات خدمتها بمرتبة ممتازة  
كما أوفدت في دورات تدريبية وأموريات داخلية وخارجية بالنظر  
لكفاءتها وجديتها في كل عمل أسند إليها .

(٢) بتاريخ ..... قامت الدكتورة / ..... من إدارة التدريب بمديرية  
الشئون الصحية بمحافظة القاهرة بالمرور على الوحدات الطبية التابعة  
للمنطقة ثم أعدت تقريراً قالت فيه إنها لاحظت وجود السلبيات في  
عيادة ..... بالمعادي تتلخص فيما يلي :

أ- وجود الممرضة المسئولة عن العمل بالفترة المسائية بالدور الأول  
المخصص لإدارة الحسابات بالمنطقة .

ب- غياب كل من طبيب الأسنان والكاتب المسئولان عن العمل في  
الفترة المسائية .

ج- أن حجرة العيادة مغلقة .

(٣) قامت الشئون القانونية بالمديرية بالتحقيق في هذه السلبيات  
المشار إليها ولم تستند للطالبة أي قصور في الإشراف أو المتابعة ومع  
ذلك فوجئت بصدر القرار المطعون عليه فتظلمت منه بتاريخ .....  
حيث أخطرت رسمياً في ..... برفض التظلم .

#### أسباب الطعن وأسائده

أولاً : عن الشكل فإنه لما كان القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ  
..... وتظلمت منه الطالبة في ذات التاريخ وأخطرت في ..... برفض  
التظلم بدون ابداء الأسباب فإن الطعن على القرار بالالغاء يكون مقبولاً  
ومتفقاً مع صحيح القانون .

ثانياً : عن الموضوع فإنه يبين من القرار المطعون فيه أنه مشوب  
بعيب اساءة استعمال السلطة والقصور في التسبب الأمر الذي يفقده  
المشروعية وذلك على التفصيل التالي :

(١) من المقرر أن المشرع لم يمنح جهة الإدارة سلطة تحكمية يمكن

أن تتحول إلى أداة تهدر الغاية التي استهدفتها فاعمال سلطة توقيع  
الجزاء منوطة بتحقيق المصلحة العامة والتجرد عن الأهواء وأن يكون  
القرار مسبباً تسببياً كافياً سائفاً يتسنى معه للقضاء التحقق من أن  
مصدر القرار لم ينصرف عن السلوك السوى فى استعمال السلطة  
ويبين من وقائع الدعوى والمستندات المقدمة فيها أن القرار الطعين حاد  
عن هذه المبادئ المستقرة أية ذلك أنه حمل الطاعة أخطاء غيرها المتعلقة  
بمخالفات إدارية لا تسأل عنها الطالبة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ،  
فاشرافها هو اشراف فنى على الوحدات الطبية التى تدخل فى دائرة  
اختصاصها طبقاً للقرار الصادر بتنظيم وتحديد مسئوليات الوحدات  
الإشرافية والتنفيذية وأقسام المتابعة بالمنطقة الطبية ، وقد استقرت  
أحكام المحكمة الإدارية العليا على أن تحديد مسؤولية صاحب الوظيفة  
الإشرافية ليس معناه تحميله كل المخالفات التى تقع فى أعمال التنفيذ  
التي تتم بمعرفة المرعوسين خاصة ما قد يقع منهم من تراخ فى التنفيذ  
بما لا يتفق والتعليمات ، وأن أساس ذلك أنه ليس مطلوباً من الرئيس  
أن يحل محل كل مرعوس فى أداء واجباته لتعارض ذلك مع طبيعة  
العمل الإدارى ولاستحالة الطول الكامل لذلك يسأل الرئيس فقط عن  
سوء ممارسة سلطاته الرئاسية فى الإشراف والمتابعة والتنسيق بين  
مرعوسيه فى حدود القوانين واللوائح والتعليمات بما يكفل حسن سير  
المرفق الذى يخدمه (الطعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١٢/١٩٨٨ -  
المكتب الفنى سنة ١٣٤٦ ج١ - قاعدة ١٥ ص ١٠٤) والبادئ من  
ظاهر القرار المطعون فيه أنه نسب للطاعة تقصير فى الإشراف وذهب  
بطريقة تمكينية إلى أن هذا التقصير هو سبب المخالفات التى وقعت من  
المرعوسين مخالفاً بذلك ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا ، إذ  
لا يجوز أن تسأل الطاعة عن عمل مرعوسيهما اللذين كانا متغيبين عن  
العمل أو تسأل عن غلق العيادة فى الوحدة الطبية - التى أغقلت بسبب  
أعمال الهدم والبناء - حيث لا توجد أدنى علاقة سببية بين وقوع هذه  
المخالفات من المرعوسين وبين نطاق مسؤولية الطاعة فى الإشراف  
عليهم .

(٢) يتعين أن تصدر القرارات التأديبية مسببة لیتسنی لمن حررت بشأنه أن یطعن علیها أمام الجهات الرئاسية أو المحاكم المختصة لتبأشر ولايتها فی الرقابة علی مشروعيتها حتى یتستقر مركزه القانوني من الناحية التأديبية علی أساس من الحق فی إطار من الشرعية وسيادة القانون - (إدارية علیا الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٧ - المكتب الفني ج٢ ص ١٤٧ قاعدة ١٦٨ ب) وبمطالعة قرار الجزاء المطعون فيه یتبين أنه نص فی البند رابعاً منه علی مجازاة الطاعة بخصم يومين من مرتبها لتقصيرها فی الاشراف علی عیادة ..... مما أدى إلى المخالفات الواردة بتقرير مرور الدكتور ..... يوم ..... وهذا الذي ذكره القرار لا يعد تسبیباً وفقاً لما استقرت علیة أحكام القضاء إذ یتعين أن یوضح وجه التقصير المنسوب للطاعة وأساس الریبط بین هذا التقصير و بین ارتكاب المرعوس للمخالفة التي كشف عنها تقرير المرور الذي أعدته الطیبة التي قامت بالتفتيش علی العیادة لأن القول بغير ذلك يؤدي إلى امكان مسالة كل رئاسة حتى ولو كانت رئاسة الوزير أو المحافظ عن المخالفات التي تقع من الموظفين . فالتقرير الذي أعدته الطیبة التي أجرت زيارة تفتيشية لعیادة ..... بتاريخ ..... كشف عن وجود الممرضة المسئولة عن العمل فی الفترة المسائية بالدور الأول المخصص لإدارة الحسابات بالمنطقة ، فهل تسأل الطاعة عن هذه المخالفة ؟ هل يمكن مسالتها عن وجود الممرضة بإدارة الحسابات أو غياب طیب الأسنان والكاتب ، وهل المفروض علی الرئيس أن یوثق المرعوس فی مكتبه وإلا كان مسئولاً عن تمركاته ؟ أو ليس من الجائز أن یكون تواجد الممرضة بإدارة الحسابات لقضاء مصلحة خاصة بالعمل أو لأی سبب آخر ؟ فما هو الإهمال فی الاشراف الذي يمكن نسبته للطاعة فی مثل هذه المخالفات .

(٣) وحتى لو سائرنا منطق الاشراف عن بعد فإن الثابت أن الطاعة كانت فی مأمورية رسمية خارج البلاد فی الفترة من ..... حتى ..... وبعد عودتها من المأمورية قامت بالمرور علی جميع الوحدات التابعة للمنطقة الطیبة لمتابعة نظام العمل وفحص شكاوى المواطنين

وفى الفترة من ..... حتى ..... أُجرت ٧ مرورات صباحية ومساءنية فى أيام ..... المبين تفصيلاً بالتظلم ويبين من هذه الزيارات التى قامت بها الطاعة أنها زارت عيادة ..... بالذات مرتين احدهما فى مرور صاحبي فى ٣/٦/٢٠٠٠ وقد سجلت فيه ملاحظاتها حول ما اكتشفتها من سلبيات والثانية يوم ٦/٦/٢٠٠٠ مرور مسائى وهو ما يدل على أن الطاعة تقوم بواجبها فى الاشراف والمتابعة خير قيام الأمر الذى يحتم مكافأتها وتوجيه الشكر إليها بدلاً من عقابها بهذا الجزء الذى لا يستند إلى أى أساس من الواقع أو القانون .

### **بناء عليه**

فلهذه الأسباب وللأسباب الأخرى التى قد ترى الطاعة ابداءها بجلوسات المرافعة نرجو التفضل بالأمر بتحديد أقرب جلسة لنظر الطعن بالحكم بقبوله شكلاً وفى الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من مجازاة الطاعة بالخصم من مرتبتها وكل ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

مع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطاعة

**وكيل الطاعة**

# اعلان

انه فى يوم .....

بناء على طلب الطبية / ..... المقيمة بالقاهرة ومحلها  
المختار مكتب الأستاذ ..... المحامى بالنقض شارع .....  
أنا ..... المحضر بمحكمة ..... انتقلت فى تاريخه  
إلى كل من :

١) السيد / محافظ القاهرة بصفته .

٢) السيد / وزير الصحة بصفته .

ويعلنان بهيئة قضايا الدولة ..... مخاطباً مع :

٣) السيد / مدير منطقة المعادى الطبية بصفته الشخصية  
والوظيفية .

ويعلن بمقر عمله بمنطقة المعادى الطبية بالمعادى القاهرة .

مخاطباً مع :

وأعلنت كل واحد من المعلن إليهم بصورة من هذا الطعن وكلفتهم  
الحضور أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة دائرة الترقيات  
والجزاءات رقم ..... الكائن مقرها بمبنى مجلس الدولة بشارع الجيزة  
بجلستها العلنية التى ستعقد صباح يوم ..... الموافق ..... لسماعهم  
الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه  
فيما تضمنه من توقيع جزاء الخصم يومين على الطالبة مع كل ما  
يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات ومقابل  
الأتعاب ؟

مع حفظ كافة حقوق الطالبة الأخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم .

## صيغة رقم (٣٣)

طعن من مستأجر أرض زراعية<sup>(١)</sup> أمام محكمة

القضاء الإداري بالغاء قرار أمام

اللجنة الاستئنافية بتحديد الأجرة

مادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨/٥٢

المستبدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢

والمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

بشأن مجلس الدولة والمادة الأولى من القانون

رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن الغاء موانع التقاضي

السيد المستشار/ .....

رئيس محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة

تحية طيبة وبعد ...

مقدمه لسيادتكم ..... .. المقيم ..... ومحله

المختار مكتب الأستاذ ..... المحامي بجهة .....

### ضد

(١) السيد/ محافظ ..... بصفته .

(٢) السيد/ وزير الزراعة والأمن الغذائي بصفته .

### للموضوع

الطعن بالالغاء على القرار الصادر من اللجنة الاستئنافية بجهة

..... بتاريخ .. / .. / ... والقاضي بتحديد أجرة الأرض الزراعية

التي يستأجرها الطالب (أو المملوكة إذا كان الطعن مقدماً من المؤجر) .

---

(١) نفس هذه الصيغة تصلح كطعن مقدم من المؤجر مع مراعاة تحويل الصياغة

من حيث الصفة

## أسباب الطعن وأسانيده

**أولاً :** إن الأجرة كانت محددة باثنين وعشرين مثلاً للضريبة العقارية السارية إلا أنه بتاريخ .. /.. /... أعيد ربط الضريبة وفجئاً الطالب بالتقدير المجحف المطعون فيه .

**ثانياً :** إن اللجنة الاستئنافية لم تراخٍ عند إعادة التقدير بناء على تظلم الطالب الاعفاءات الضريبية المقررة ولهذا جاء تقديرها مخالفاً للمضوابط التي قررها القانون .

**ثالثاً :** ... تذكر أية أسانيد أخرى حسب وقائع النزاع ثم يُقال :

ولما كان القرار المطعون فيه يعتبر صادراً من لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي وكانت المادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على اختصاص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في الطعون التي ترفع بشأن القرارات النهائية التي تصدرها اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي ومنها اللجنة الاستئنافية التي أصدرت القرار الطعين ولا يقدح في ذلك التحدي بأن نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية يقرر أن قرارات اللجنة الاستئنافية بشأن تقدير إيجار الأراضي الزراعية تعتبر قرارات نهائية لا يجوز الطعن فيها بأي وجه من الوجوه ذلك أن هذا النص أصبح لاغياً بصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ الذي قضى في مادته الأولى بإلغاء موانع التقاضي ومن ثم يكون هذا الطعن قد صادف صحيح القانون ويكون مقبولاً شكلاً عملاً بأحكام المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٥٢/١٧٨ لسنة ١٩٦٢ .

### بناءً عليه

يطلب الطاعن الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار وبصفة مستعجلة

ايقاف تنفيذه ويثما يعاد التقدير للقيمة الايجارية فى ضوء أحكام القانون .

فالمرجو تحديد اقرب جلسة لنظر هذا النزاع .  
والسلام عليكم ورحمة الله ..

مقدمه

إمضاء وكيل الطاعن

تحريراً فى ... / .. / ...

## اعلان

إنه فى يوم .....

كطلب الطالب ( وهو الطاعن سواء كان المستأجر أو المؤجر حسبما ورد عنوانه ومحلله المختار بصدر الطعن ) .

أنا ..... محجس محكمة..... الجزئية انتقلت بتاريخه الى :

(١) السيد/ محافظ ..... بصفته

(٢) السيد/ وزير الزراعة والأمن الغذائى بصفته .

ويعلنان بهيئة قضايا الدولة متخاطباً مع .....

وأعلنت كلاً منهما بصورة من هذا الطعن وكلفتهما الحضور أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة دائرة منازعات الأفراد والهيئات الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها العلنية التى سوف تنعقد ابتداء من الساعة التاسعة من صباح يوم ..... الموافق ..... لسماعهما الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفى الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار وبصفة مستعجلة وقف تنفيذه حتى يعاد تقدير القيمة الايجارية وفقاً لأحكام القانون والزامهما المصروفات ومقابل الأتعاب .

ولاجل العلم.



صيغة رقم (٣٤)

طعن بالالغاء على قرار اللجنة القضائية

بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي

بالاستيلاء على أرض زراعية

مادة ٣٧ مكرراً (أ) من المرسوم بقانون ١٧٨/١٩٥٢

والمادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

والمادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢

بشأن الغاء موانع التقاضى

السيد / المستشار رئيس محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة

تحية طيبة وبعد ..

مقدمه لسيادتكم ..... المقيم ..... ومحله

المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامى بـ .....

ضد

(١) السيد / رئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بصفته .

(٢) السيد / وزير الزراعة واستصلاح الأراضى بصفته .

الموضوع

طعن بالالغاء على القرار الصادر بتاريخ ..../.. /... من المطعون  
ضده الأول والمصدق عليه من المطعون ضده الثانى والذى يقضى  
بالاستيلاء على مساحة الأرض المملوكة للمطالب ( أو .. الموجودة فى  
حيازته ) والموضح بيانها وحدودها بالقرار ..... ويصفه مستعجلة  
وقف تنفيذه حتى يحكم فى دعوى الإلغاء .

وقائع النزاع

المطالب يستأجر مساحة من الأرض الزراعية قدرها .....  
بموجب عقود ايجار مؤرخة ..... وبتاريخ ..... آلت اليه مساحة

من الأرض قدرها ..... بالميراث عن ..... ولا تزيد جملة مساحة الأرض المؤجرة والأرض المملوكة للطالب عن القدر المسموح به قانوناً وبعبارة أخرى فإن الطالب يحوز أرضاً زراعية فى حدود القدر المسموح به قانوناً للأسرة وهو ..... إلا أن الطالب قوچىء بتاريخ .. / .. / ... بإخطاره بقرار الاستيلاء على مساحة قدرها ..... من الأرض من جانب الهيئة المطعون ضدها الأولى فتظلم الطالب الى اللجنة القضائية فى اليعاد المنصوص عليه بالماد ٢٧ مكرراً (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ / ١٩٥٢ إلا أنها رفضت التظلم دون أن تؤسس الرفض على أسباب قانونية ودون أن تفحص مستندات الطالب وتفند أوجه دفاعه وقد صدق المطعون ضده الثانى على القرار ومن ثم لم يعد أمام الطالب ثمة بد من اللجوء الى القضاء الادارى للطعن على هذا القرار ابتغاء الغائه ... ولا يقدح فى ذلك ما جاء بعجز المادة ٣٧ مكرراً (١) سالفه الاشارة من أن اللجنة القضائية تفصل فى التظلم وأن قرارها يكون نهائياً وغير قابل لأى طعن بعد اعتماده من المطعون ضدها الأولى والتصديق عليه من المطعون ضده الثانى .. ذلك أنه بصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ، بشأن الغاء موانع التقاضى فى القوانين ومن بينها هذا النص الذى يصادر على حق الطالب فى الطعن ومن ثم فإن دعوى الالغاء تكون مقبولة إذ لا يوجد قرار إدارى بمنأى عن رقابة القضاء كما أن شروط المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة متوافرة فى وقائع هذا الطعن .

### بناءً عليه

نطلب الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفى الموضوع بالغاء القرار الطعين واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب على ذلك من آثار وبصفة مستعجلة إيقاف تنفيذه ريثما يفصل فى دعوى الالغاء حيث أن الطلب يتوافر فيه ركن الجدية من شأن هذا التنفيذ وقوع أضرار بالطالب يتعذر تدارك آثارها مع إلزام المطعون ضدهما بالمصروفات ومقابل الأتعاب .

لذا

نرجو تحديد أقرب جلسة لتنظر هذا الطعن .  
والسلام عليكم ورحمة الله ..

مقدمه

تحريراً فى ..../..../...

## اعلان

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد / ..... المقيم .....(وهو المؤجر) ومحل  
المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامى به .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت إلى كل من :

١) السيد / رئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بصفته .

٢) السيد / وزير الزراعة واستصلاح الأراضى بصفته .....  
ويعلنان ..... مخاطباً مع :

وأعلنت كلاً منهما بصورة من هذا الطعن وكلفتهما الحضور أمام  
محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة الدائرة ..... الكائنة بجهة .....  
بجلستها العلنية التى ستعقد صباح يوم ..... الموافق ..... لسماعها  
الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع إلغاء القرار المطعون فيه  
والموضح بصدر الصحيفة مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة  
الإدارية المصروفات .

## صيغة رقم (٣٥)

طعن من مستأجر أرض زراعية على قرار  
إدارى صادر بإلغاء عقد الإيجار نهائياً  
مادة ٣٥ مكرراً (٤) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ /  
١٩٥٢ والمادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢  
والمادة (١٠) خامساً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
بشأن مجلس الدولة

السيد/ المستشار رئيس محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة  
تحية طيبة .. ويعد ،

مقدمه لسيادتكم / ..... المقيم ..... ومحله  
المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامى بـ .....

### ضد

- (١) السيد/ رئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بصفته .
- (٢) السيد/ وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى بصفته .

### الموضوع

طعن بإلغاء على القرار الصادر من المطعون ضده الأول فى  
مواجهة الثانى بتاريخ .. /.. /.... والقاضى بإلغاء عقد إيجار الأرض  
التي يستأجرها الطاعن منذ ..... ويصفة مستعجلة إيقاف  
تنفيذه.

### أسباب الطعن

أولاً : بتاريخ .. /.. /... أخطر المطعون ضده الثانى الطالب بصدر  
القرار رقم ..... المؤرخ .. /.. /.... يقضى بإلغاء عقد تأجير الطالب  
للأرض الزراعية البالغ مساحتها ..... والموضحة الحدود بالعقد  
وكم يفكر سبباً لهذا الإلغاء سوى عبارات مرسلة كالقول بوجود دراسة

بالهيئة حول تخصيص جزء من الأرض موضوع النزاع لأغراض النفع العام ولم يوضح القرار أية أسباب محددة ومن ثم يكون قد فقد ركنًا من أركانه وهو السبب ويكون خليقًا بالإنهاء .

**ثانيًا :** إن مبررات إلغاء عقد الإيجار محددة على سبيل الحصر بالمادة ٣٥ مكرراً ( ١ ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ / ١٩٥٢ ويتعين على جهة الإدارة أن تتقيد بهذه المبررات فإذا ما تنكبت السبيل وركنت الى أسباب أخرى لم يرد بها نص في القانون فإنها تكون قد انحرفت بسلطة إصدار القرار .

**ثالثًا :** إن سلطة الجهة الإدارية ليست مطلقة وإنما مقيّدة بتحقيق مصلحة ذات نفع عام فإذا كان القرار لا يحقق هذه المصلحة العامة يكون مشوباً بعيب من العيوب التي استقر القضاء على أنها تبطله فلهذه الأسباب وللأسباب الأخرى التي قد يرى الطاعن إبداءها بجلسات المرافعة .

يطلب الطاعن الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفي الموضوع بالإنهاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

**لذا**

نرجو التفضل بتحديد أقرب جلسة لنظر النزاع .  
والسلام عليكم ورحمة الله ،

**وكيل الطاعن**

تحريراً في .. / .. / ...

**ملحوظة :**

« يجوز تضمين الطلبات طلباً مستعجلاً بوقف تنفيذ القرار الى أن يفصل في دعوى الإلغاء - وتذكر مبررات هذا الطلب المستعجل وهي الخطر الذي يحيق بالطاعن والأضرار التي حلت به والتي لا تغلح في درئها طرق التقاضي العادية والجديدة في الطلب » .

## اعلان

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/..... المقيم ..... ( وهو المؤجر )  
المختار مكتب الأستاذ /..... المحامى بـ .....  
أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى كل من :

١) السيد/ رئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بصفته .

٢) السيد /وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى بصفته .

ويعلنان بهيئة قضايا الدولة متخاطبا مع.....

وأعلنتهما بصورة من هذه الطعن وكلفتها الحضور أمام محكمة  
القضاء الإدارى بمجلس الدولة دائرة منازعات الأفراد والهيئات الكائن  
مقرها بشارع ..... بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله  
ابتداء من الساعة التاسعة من صباح يوم ..... الموافق ..../.. /...  
لسماعهما الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفى الموضوع بالغاء القرار  
الإدارى المطعون فيه الموضح بصدر هذا الطعن وما يترتب على ذلك من  
آثار والزامهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .  
ولأجل العلم .

## صيغة رقم (٣٦)

ظعن بالالغاء على قرار صادر بالاستيلاء على أرض

السيد الأستاذ المستشار

رئيس محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة

تحية طيبة وبعد ،

مقدمه لسيادتكم ..... للقيمة بشارع ..... رقم  
..... قسم ..... والمتخذة لها محلاً مختاراً مكتب  
الأستاذ ..... المحامى بشارع .....

تظعن بالالغاء على قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم  
..... الصادر بتاريخ .....  
والذى نص على ما يلى :

مادة ١ : يستولى فوراً بمحافظة القاهرة على أرض المخزن المملوك  
للسيد / ..... والتابع لشركة مطاحن جنوب القاهرة .

مادة ٢ : تسلم أرض المخزن المستولى عليها بموجب المادة السابقة  
الى شركة مطاحن جنوب القاهرة .

مادة ٣ : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات  
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص  
بشئون التموين .

مادة ٤ : على السيد رئيس الادارة المركزية للشئون القانونية  
تنفيذ هذا القرار .

وقد أبلغ هذا القرار الى الطاعة بتاريخ .....

### الموضوع

تمتلك الطالبة قطعة الأرض الكائنة بشارع ..... رقم  
..... قسم ..... والبالغ مساحتها ١٤٠٣ متراً مربعاً

والمحددة بالحدود الآتية : الحد البحرى : شارع عمر والحد الشرقى  
شارع الفسطاط والحد القبلى شارع ..... والحد الغربى شارع  
..... وكانت هذه الأرض المشهورة باسم « الشونة » مؤجرة  
كمخزن للمرحوم ..... وانتقلت الاجارة الى مؤسسة مطاحن  
جنوب القاهرة فى أعقاب التأميم عام ١٩٦٢ ومنذ ذلك التاريخ  
والمؤسسة تقوم بسداد الأجرة للطالبة بوصفها من ورثة المرحوم  
..... ويتاريخ ١٩٨٢/٧/١٠ فوجئت الطاعنة بوجود مقال  
وبعض العمال يقومون بهدم السور وعلمت الطالبة منه أنه سيقوم بعد  
انتهاء الهدم ببناء بعض المباني على هذه المساحة المؤجرة كمخزن  
مسور فلجأت الطالبة الى شرطة ..... لاثبات الحالة تمهيداً لرفع  
دعوى مستعجلة بوقف الهدم والبناء وقيدت الواقعة برقم ٤٠٧٢ سنة  
٨٢ ادارى .....

ويتاريخ ١٩٨٢/٨/٣ طلبت المؤسسة من شرطة .....  
رسمياً معارنتها فى البناء والتنبيه على الطالبة باستلام الانقراض ثم  
فوجئت بصور قراروزير التموين والتجارة الداخلية السابق ذكره  
والمطعون عليه بالالغاء للأسباب الآتية :

## أسباب الالغاء

أولاً : القاعدة أنه إذا أوجب القانون أن تستهدف الإدارة غرضاً معيناً  
ومحدداً فى اصدار قراراتها فمؤدى ذلك أن يكون الشارع قد خصص  
هدفاً معيناً ومحدداً جعله نطاقاً للعمل الإدارى فى هذه الحالة يتعين  
على الإدارة أن تتخيا هذا الهدف الخاص الذى عينه القانون فإذا جاوزت  
هذه الغاية الى غاية أخرى ولو كانت تستهدف تحقيق الصالح العام فى  
ذاته كان قرارها مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة ويكون بالتالى خليفاً  
بالالغاء .

ويتطبيق هذه القاعدة على القرار المطعون عليه يتضح أن المادة  
الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
قد حدد الهدف من جواز الاستيلاء على أموال الأشخاص بأن يكون من



شأن هذا الاستيلاء ضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع ويتضح من اقرار مؤسسة المطاحن فى مكاتبات رسمية عديدة أنها تستأجر أرض النزاع كمخزن لتخزين مخلفاتها ، ولا شك أن تخزين المخلفات لا يتصل بضمان التموين أو يرتبط بعدالة التوزيع .

**ثانياً :** القاعدة أن الادارة مقيّدة فى تصرفاتها بمبدأ الشرعية وهو يتطلب أن يكون القرار الادارى قد بنى على سبب صحيح أى قام على حالة واقعية أو قانونية صحيحة تحمل الادارة على اصدار قرارها، ووظيفة قضاء الالفاء أن يتحقق من توافر الوقائع التى بنى عليها القرار أو عدم توافرها للثبوت من أن هذه الوقائع هى التى جعلها القانون سبباً لاصدار القرار فهو يراقب الوقائع المادية والتكييف القانونى لهذه الوقائع وإذا نظرنا الى وقائع الدعوى الراهنة فى ضوء هذه المبادئ نجد أن القرار المطعون فيه كان سببه عقاب الطاعنة حين تجاسرت وأبلغت الشرطة ضد المقاتل الذى أحضرته مؤسسة المطاحن لهدم سور المخزن والشروع فى البناء على الأرض المملوكة لها توصلأ لرفع دعوى اثبات حالة للرجوع على المؤسسة بالتعويض وإخلائها من الأرض نتيجة إخلالها بعقد الايجار والدليل على أنه لا يوجد سبب مشروع للقرار المطعون فيه سوى عقاب الطالبة ( وهو سبب غير مشروع ) أن المؤسسة لم تفكر فى موضوع الاستيلاء طيلة عشرين عاماً مضت كانت تقوم فيها بالوفاء بالأجرة بصورة عادية مع ملاحظة أن البلاد مرت خلال تلك الفترة بأزمات اقتصادية وتمويلية وظروف حرب كانت ربما تبرر أنذاك الاستيلاء ، ومع ذلك لم تكن فكرة الاستيلاء مطروحة على الإطلاق وإنما جاء الاستيلاء مباشرة فى أعقاب شروع الطاعنة فى اتخاذ الاجراءات التى يملئها القانون ضد مؤسسة المطاحن حين هدمت سور المخزن .

**ثالثاً :** ما أسهل على الادارة أن تضيف الشكل القانونى على القرار الجائر والغير مشروع الذى تصدره وذلك كالمعرض على لجنة التموين العليا أو موافقة الوزير أو غير ذلك من الاجراءات الشكلية ولكن يبقى

بعد ذلك أن القرار يخفى وراءه أهدافاً لا تمت للمصالح العام بأدنى صلة وإن كانت في الظاهر تتصل بالمصلحة العامة ومن المبادئ الدستورية المقررة والتي أكدها القانون هو حماية حقوق الملكية الخاصة فإذا ما أهدرت هذه الحقوق بمقتضى قرار إداري متنكب السبيل كان هذا القرار مشوباً بالانحراف عن السنن السوى في ممارسة السلطة وهو ما يجعله حرياً بالإنهاء .

فلهذه الأسباب وللأسباب الأخرى التي سوف تبديها الطاعة في جلسات المرافعة تطلب :

أولاً : بصفة مستعجلة وقف تنفيذ القرار المطعون عليه لحين الفصل في دعوى الإلغاء (١) .

ثانياً : وفي الموضوع إلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من الآثار مع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطاعة في التعويض في جميع الأحوال .

---

(١) قضت المحكمة بوقف تنفيذ القرار ثم قضت في الموضوع بإلغائه .

## اعلان

انه فى يوم

بناء على طلب السيدة/ ..... المقيمة بشارع .....  
ومحلها المختار مكتب الأستاذ ..... المحامى بشارع .....  
انا ..... المحضر بمحكمة ..... قد انتقلت وأعلنت  
كلأ من :

(١) السيد/وزير التموين والتجارة الداخلية بصفته ويعلمن بهيئة  
قضايا الدولة مخاطباً مع .....

(٢) السيد/ رئيس مجلس ادارة مؤسسة مطاحن جنوب القاهرة  
بصفته ..... مخاطباً مع .....

### بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر قد أعلنت وكلفت كل واحد من المعلن  
اليهما الحضور أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة الكائن  
مقرها بشارع عصام الدالى نمرة ٢ بالجيزة أمام الدائرة .....  
وذلك بجلستها العلنية التى ستنعقد ابتداء من الساعة الثامنة صباح  
يوم ..... الموافق / / ١٩٨٢ لى يسمعا للحكم بوقف تنفيذ  
القرار المظعون عليه ( بصفة مستعجلة ) والموضح بصدر الصحيفة  
وفى الموضوع بالغائه وما يترتب على ذلك من الآثار مع حفظ حقوق  
الطالبة فى التعويض فى كل الأحوال .  
ولأجل العلم .

## صيغة رقم (٣٧)

طعن بطلب الغاء قرار سلبى صادر من نقابة المحامين

السيد الأستاذ المستشار

رئيس محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة

تحية طيبة وبعد ،

مقدمه الأستاذ الدكتور على عوض حسن الحامى بالتنقض ومحل  
المختار مكتبه بشارع خيرت رقم ٢٢ بلاطوغلى قسم السيدة زينب .

### ضد (١)

(١) السيد الأستاذ/ نقيب النقابة العامة للمحامين بصفته

(٢) السيد الأستاذ / نقيب النقابة الفرعية للمحامين بالقاهرة  
بصفته .

«طعنًا بالالغاء على القرار السلبى بعدم التصديق على توقيع  
الطاعن على عقد بيع مؤرخ ٩٣/٣/٢٦ وعدم اعطائه صورة رسمية من  
قرار لجنة تقدير الأتعاب رقم ٣٤٢ الصادر بتاريخ ٩٣/٢/٢٢ رغم  
انذارهما على يد محضر بتاريخ ٩٣/٤/١٨ ، ويصفة مستعجلة إيقاف  
تنفيذه حتى يقضى فى دعوى الالغاء » .

### للموضوع

بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٦ تقدم الطاعن للنقابة الفرعية التى يمثلها  
قانوناً المطعون ضده الثانى بطلب التصديق على توقيعه على عقد بيع  
سيارته لنجله القاصر أحمد على عوض فرفض التصديق فلجأ الطالب  
الى المطعون ضده الأول فرفض بدوره وقدر برر الاثنان هذا الرفض  
بأن التصديق على توقيع المحامى على العقد يتطلب سداد رسم نسبى  
وبتاريخ ٩٣/٣/٩ طلب الطاعن من المطعون ضده الثانى اعطائه صورة  
رسمية من أمر تقدير الأتعاب رقم ٣٤٢ الصادر فى ٩٣/٢/٢٢ فطلب

---

(١) الدعوى ٥٣٩٧ لسنة ٤٧ ق - لازالت متبلولة

رسوماً قدرها ٤٨٦٠ ج فلجاً الطاعن الى المطعون ضده الأول الذى أيد ضرورة تحصيل رسم نسبى وقد عجز الاثنان عن الاقصاد عن السند القانونى لهذه الرسوم .

وحيث أن امتناع المطعون ضدهما عن تلجية طلبات الطاعن - وهى طلبات تستند الى القانون ومن صميم حقه - ومن ثم فإن هذا الامتناع يشكل قراراً سلبياً يحق للطالب أن يملعن عليه ابتقاء الغائه وبصفة مستعجلة وقف تنفيذه .

## أسباب الطعن

**أولاً :** نصت المادة ٥٩ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ على أنه لا يجوز تسجيل العقود التي تبلغ قيمتها خمسة آلاف جنيه فأكثر أو التصديق والتأشير عليها بأي إجراء أمام مكاتب الشهر والتوثيق أو أمام الهيئة العامة للاستثمار وغيرها إلا إذا كانت موقعة عليها من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الأقل ومصديقاً على توقيعه من النقابة الفرعية المختصة بصفته ودرجة قيده .

ولما كان العقد الذي أعده الطالب لنجله تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه فإنه يتعين توقيعه من الطاعن حتى يتسنى تسجيله ، ولما كان التصديق على التوقيع من جانب النقابة إن هو إلا إجراء مادي ينحصر في أداء خدمة مهنية للعضو الذي ينتمي للنقابة ويسدد الاشتراكات فلا شأن للنقابة بمضمون العقد ولا يوجد أساس لفرض رسم نسبي لصالح النقابة بدون قانون بحجة التأسس بالشهر العقاري وهي حجة تقوم على قياس فاسد ذلك أن الشهر العقاري فضلاً عن أنه يحصل الرسوم استناداً إلى قانون وهي مورد من موارد الدولة فإنه أيضاً ينشئ أو يعدل المراكز القانونية في نقل الملكية إلى المشتري الذي سدد الرسم ، أما النقابة فتقوم بإجراء مادي يثبت حالة واقعية تحصل في أن الذي وقع على العقد محام مقيد بجداولها فلا محل لاستثناء رسوم على هذه الخدمة المهنية التي أنشئت النقابة من أجل أداء مثيلتها ولا يوجد في القانون سوى التزام المحامي بوضع دفعة محاماة (طوابع) قدرها خمسة جنيهات على العقد أما أن تشارك النقابة في الحصول على نسبة من قيمة مبلغ العقد فهذا هو الابتزاز بعينه خصوصاً وأنه لا يستند إلى قانون أو لائحة كما أن مكاتب الشهر العقاري لا تستنزل الرسوم لعدم اعترافها بها .

**ثانياً :** قضت المادة ٨٤ من قانون المحاماة سالف الذكر بحق المحامي الذي يحدث خلافاً بينه وبين موكله أن يلجأ إلى مجلس النقابة الفرعية بطلب لتقدير أتعابه في حالة عدم وجود اتفاق مكتوب مع

الموكل ولم تشترط المادة سداد أية رسوم عند تقديم الطلب أو رسوم عند إعطاء صورة رسمية من الأمر الصادر بالتقدير ، بل انه ورد في عجز المادة أن الصيغة التنفيذية توضع على المحضر الذي يحرر بالنقابة وذلك بغير رسوم ، كما أن الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من ذات القانون نصت على أن قرارات التقدير النهائية للأتعاب توضع عليها الصيغة التنفيذية بتحصيل دفعة محاماة باللصق قدرها خمسة جنيهات فقط وحظرت المادة ١٨٦ تحصيل نقود من المحامين على طلبات تقدير الأتعاب .

وفي ضوء ما سلف فإنه لا يحق لأى من النقابتين العامة أو الفرعية تحصيل أية نقود تحت أى مسمى سواء عند تقديم طلبات تقدير الأتعاب أو عند طلب صور رسمية من القرارات الصادرة فيها وبالتالي يكون إصرار المطعون ضدهما على تحصيل رسوم غير مستند الى أساس ويكون قرارهما السلبي بالامتناع قائماً بدوره على غير أساس من القانون .

**ثالثاً :** لم يرد في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ما يساند المطعون ضدهما في تحصيل رسوم سواء على طلبات تقدير الأتعاب والقرارات الصادرة فيها أو على التصديق على توقيعات المحامين على العقود ، وكل ما جاء بشأن هذا الموضوع ينحصر فيما ورد بالمادة ٥٨ فقرة أولى المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بفرض رسم نسبى قدره ١٪ على المبالغ التى صدر بها أمر تقدير أتعاب المحامى ضد موكله إذا لم تتجاوز المبلغ ٢٥٠ جنيهاً فإن تجاوزتها فرض رسم قدره ٢٪ على الزيادة ، وهذا النص أصبح معطلاً بصور قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ٦٨ الذى نص فى المادة ١٧٩ منه عل حكم مغاير وبالتالي فقد أصبح نص قانون الرسوم منسوخاً بصور قانون المحاماة ثم أصبح النص ملغياً تبعاً لإلغاء قانون المحاماة وحلول القانون رقم ٨٣/١٧ محله إذ لا يوجد بهذا القانون الأخير نص شبيه بالنص المنسوخ أو النص الملغى ، مع كل ذلك، فلو سلّمنا حتى من قبيل الجدل - وهو ما لا نقره - أن حكم النص الملغى أو المنسوخ مازال سارياً فإنه بحساب الرسوم على أساسها

فإنها لا تتعدى المائتى جنيه وليس هذا المبلغ الفلكى الذى طولب الطاعن به وهو ٤٨٦٠ ج مع احتمال أن تحكم محكمة الاستئناف بأقل من هذا المبلغ ، كل ذلك يتعلق بموضوع تقدير الأتعاب ، أما موضوع التصديق على التوقيع فإنه لا يوجد نص قانونى بشأنه ، وهكذا نجد أن الأساس القانونى لفرض رسوم منعدم فى قوانين الرسوم والمحاماة والمرافعات سواء بالنسبة لطلبات تقدير الأتعاب والقرارات الصادرة فيها أو بالنسبة لتصديق النقابة على توقيع المحامى على العقد الذى تزيد قيمته على نصاب معين .

**رابعاً :** ان الهادى من القرار السلبى الطعين أنه لا يتغيا تحقيق مصلحة عامة وإنما يهدف المطعون ضدهما من ورائه الى تحقيق مصالح ذاتية خاصة من وراء ابتزاز أموال المحامين بلا سند من القانون وذلك لمواجهة السفسه فى الانفاق والاسراف الترفى لتحقيق أمجاد شخصية ، فالثابت أن هناك فى كلتا النقابتين اختلاسات مالية وسوء انفاق بلغ حد إهدار المال الذى تتعلق به حقوق الأرامل واليتامى وقد جرت محاولات مستميتة طيلة السنوات السبع الماضية للتعطيم على هذه الاختلاسات والمخالفات المالية وحماية مرتكبيها الذين أهدروا ميزانية النقابة فى تحقيق أغراض أنانية أهمها استمرارهم فى مراكزهم رغم أنف جموع المحامين ولا يزال السفسه فى الانفاق قائماً فى النقابتين حتى الآن ولا زالت الأغراض الشخصسية هى الدافع الأساسى فى الانفاق وإرهاق ميزانية النقابتين مما يحمل على الظن بأن إيجاد موارد للنقابة ولو بطرق غير مشروعة أصبح أمراً ضرورياً فكان هذا الابتزاز فيما يسمى بتحصيل رسوم مع أن استمرار هذا الوضع يشكل جريمة جنائية وهى جنائية الغدر المعاقب عليها بالمواد ١١٥ وما بعدها من قانون العقوبات .

#### **عن الطلب المستعجل :**

فإنه لما كان من شأن آثار القرار السلبى المطعون فيه هو حرمان الطالب من حق بالغ الأهمية وهو حقه فى الحصول على أتعابه من الموكل الذى يرفض سدائها ولا يستطيع الطاعن أن يتخذ أى اجراء قانونى ضد الموكل الممتنع نظراً لتعنت المطعون ضدهما بعدم إعطائه



صورة رسمية من قرار تقدير الأتعاب كما أن الامتناع عن التصديق على عقد حرره الطالب بصفته الشخصية ولنفسه بصفته ولياً طبيعياً على ولده والإصرار على طلب رسوم ودمغة محاماة هو قمة الابتزاز والجهل بأحكام القانون وهذا الموقف يشكل خطراً على حقوق الطالب يبرر الاستعجال خاصة وأن الجدية متوافرة في الطلب المستعجل على النحو الثابت بالأوراق والمؤيد بنصوص القانون .

### بناءً عليه

فلهذه الأسباب ولما قد يرى الطاعن ابداءه من أسباب أخرى بجلسات المرافعة أرجو التفضل بتحديد أقرب جلسة لنظر النزاع والحكم بما يلي :

**أولاً :** قبول الطعن شكلاً وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ القرار السلبي المطعون فيه لحين الفصل في دعوى الإلغاء .

**ثانياً :** وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام المطعون ضدهما المصروفات .

والسلام عليكم ورحمة الله ،

تحريراً في ١٥/٥/١٩٩٣

### مقدمه

د/ على عوض المحامي

## اعلان

انه فى يوم ..... بناء على طلب الطاعن المقيم بالعنوان عالياه أنا  
..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية اتقلت وأعلنت كلاً من :

١) السيد الأستاذ / أحمد محمد الخواجه المحامى بصفته نقيب  
المحاميين ويعلن بالنقابة العامة ١٤٩ شاع رمسيس قسم قصر النيل  
متخاطباً مع .....

٢) السيد الأستاذ / عبد العزيز محمد أبو الفتوح المحامى بصفته  
نقيب النقابة الفرعية للمحاميين بالقاهرة ويعلن بمقرها بدار القضاء  
العالى مخاطباً مع ..... وأعلنت كل واحد منهما بصورة من هذه  
الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس  
الدولة دائرة منازعات الأفراد والهيئات ..... الكائن مقرها بشارع  
عصام الدالى بالجيزة بجلستها المنعقدة صباح يوم ..... الموافق .....  
لسماعهما الحكم يقبول هذا الطعن شكلاً ويصفة مستعجلة بوقف  
تنفيذ القرار المطعون فيه الموضع بصدر الصحيفة وفى الموضوع بالغاء  
هذا القرار مع ما يترتب على ذلك من آثار والزامهما المصروفات - مع  
حفظ حقوق الطالب فى التعويض عن الأضرار التى أصابته .

ولأجل العلم ،

**صيغة رقم (٣٨)**  
**محكمة القضاء الإداري**  
**دائرة الترقيات والجزاءات**  
**مذكرة بدفاع**

السيد المهندس / ..... مدعى

**ضد**

وزارة الزراعة ..... مدعى عليها

**فى القضية رقم ١٠٤٤ س ٣٩ قى جلسة ٨٧/٦/٤**

**الوقائع**

موضوع هذه القضية الطعن بالالغاء على القرار الإداري رقم ..... لسنة ..... فيما تضمنه من سحب القرار الإداري رقم ..... لسنة ..... الصادر بتاريخ ..... والذي قضى بتعيين المدعى مديراً لإدارة التقاوى بالاسكندرية ، وكذا الطعن بالالغاء على القرار الإداري رقم ..... لسنة ..... المترتب على القرار رقم ..... المشار اليه والذي بمقتضاه تم ندب موظف آخر للعمل كمدير لإدارة التقاوى بدلاً من الطالب .

ونرجو أن نحيل بشأن الوقائع تفصيلاً على ما جاء بأصل الصحيفة والمذكرة المقدمة من المدعى والمستندات المشار إليها فيهما وذلك منعاً من التكرار .

ونضيف أنه بعد أن تداولت القضية بالمفوضين أودع السيد المفوض تقريره الذي انتهى فيه الى عدم أحقية المدعى والى طلب قبول الطعن بشقيه شكلاً ورفضه موضوعاً ، وهذا الذي انتهى اليه التقرير ينطوى على خطأ فى فهم الوقائع الذي قاد الى الخطأ فى استخلاص الرأى القانونى وذلك على التفصيل الآتى :

## الدفاع

أولاً : رغم وضوح القرار الإداري المطعون عليه فإن تقرير المفوض تجاوز عن الوقائع الثابتة وقال بالحرف الواحد « من حيث أن التكييف القانوني الصحيح لهذا الطلب هو إلغاء قرار وزارة الزراعة رقم ..... لسنة ..... والذي تضمن سحب قرار رئيس الإدارة المركزية لشئون التقاوى رقم ..... لسنة ..... والذي هو فى حقيقته يعتبر نذب المدعى فى وظيفة مدير إدارة التقاوى ..... الخ » ووجه الخطأ أن القرار رقم ..... لسنة ..... ليس فى حقيقته ( كما قال التقرير ) قراراً بالنذب وإنما جاء صريحاً فى أنه قرار تعيين ( راجع المستند رقم ١ ) ، إذ نض البند الأول منه على أن يعيّن السادة الموضحة أسمائهم فيما يلى مديراً لإدارة التقاوى بالجهات الموجهة قرين كل منهم ..... وجاء ترتيب المدعى تحت مسلسل رقم (١) بالقرار ، كما أن ديباجة القرار نفسه تدل عل التعيين وليس النذب ، وقد تجاهل تقرير المفوض هذه الحقيقة المؤكدة بالمستندات وركن الى تفسير خاطئ غير مستمد من الأوراق حين قال أن القرار هو فى تكييفه قرار نذب ولا نرى على أى أساس كان هذا التفسير المتناقض لصريح المستندات والذي أدى به الى الجنوح نحو نتائج خاطئة على النحو الذى انتهى اليه .

ثانياً : سرد التقرير وقائع على لسان المدعى على خلاف الواقع فقال أن الطاعن يؤسس لحقيقته فى الوظيفة على أساس قرار نذبه رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٤ مع أن الطاعن لم يقل ذلك اطلاقاً فى صحيفة الدعوى ولا فى حوافظ المستندات المرفقة بها ولا فى المذكرات بل ان الطاعن اكد على أنه يتمسك بالقرار الصحيح رقم ٨٤/٢١٤ الصادر بتعيينه مديراً لإدارة التقاوى وإلغاء القرار الطعين رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٨٤ القاضى بالسحب وهكذا يكون التقرير أتى بوقائع خارج مفردات الدعوى بناء على علم خاطئ بالقانون وفهم خاطئ للوقائع .

ثالثاً : تعرض التقرير لواقعة بعيدة عن نطاق الدعوى وغير منتجة فى النزاع حين قرر أن المدعى سبق له أن رقى لوظيفة الدرجة الأولى وأن القرار ٢١٤ لسنة ١٩٨٤ الصابر بتعيينه مديراً لإدارة التقاوى

يتعلق بوظيفة اشرافية وليس ترقية بدرجة مالية ثم اقحم ترقية المدعى الصادرة سنة ١٩٨٢ ولا ندري سبباً لذلك فموضوع الدعوى ليس تخطيماً فى الترقية أو تقريراً لاستحقاق درجة مالية وإنما الموضوع ينحصر فى طلب الغاء قرار صدر بسحب قرار ادارى صحيح صادر بتعيين المدعى فى وظيفة مدير ادارة التقاوى فسواء كانت هذه الوظيفة اشرافية أو غير اشرافية فإن موضوع الترقية للدرجة الأولى الذى تم منذ ثلاث سنوات سابقة على قرار التعيين فى هذه الوظيفة لا يمت بصلة للنزاع الماثل ومن ثم فإنه يبدو غريباً ومثيراً للدهشة ما قاله المفوض من أن المدعى لا يجحد انه رقى للدرجة الأولى عام ١٩٨٢ وهنا يبين بجلاء مدى الفهم الخاطى وعدم الامام بالوقائع واللبس الذى وقع فيه التقرير حتى من حيث الوقائع الثابتة والمستمدة من اصولها فى الأوراق .

رابعاً : زج التقرير بالمادة ٥٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٨٧ الخاصة بسلطة الجهاز الادارى فى النذب ، وهذا أمر طبيعى أن يستطرد التقرير فى الخطأ مادام أنه فهم ابتداء أننا بصدد قرار نذب وما كان يسوغ التحدى بهذه المادة فى وقائع هذا النزاع لو أنه اطلع على المستندات وقام بتحصيلها إذ لو كان قد فعل لكان قد تغير بالقطع وجه الرأى .

ومن هذه المستندات القاطعة التى أغفلها التقرير المستندات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ التى تنطق بأن القرار المسحوب هو قرار بالتعيين وليس بالنذب .

خامساً : القرار الصادر بالتعيين ( وهو القرار المسحوب رقم ٢١٤ ) صدر ممن يملكه وفى جود اختصاصه وقد صدر صحيحاً مستوفياً لشرائطه القانونية كافة فهو إذن قرار ادارى صحيح وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على أن القرار الصحيح إنشأ مركزاً قانونياً للمدعى ولا جدوى من البحث فى أن المدعى رقى فى عام ٨٢ لأن هذا ليس موضوع القضية بل مناط البحث فى الدعوى الراهنة هو وجود قرار ادارى صحيح صادر بتعيين المدعى ثم سحب هذا القرار بدون مبرر أو مسوغ قانونى وكل ما يتصل بموضوع الترقية للدرجة

الأولى أن الإدارة حددت شروطاً لشغل وظيفة مدير إدارة التقاوى بالاسكندرية ومن بين هذه الشروط أن يكون المرشح لها حاصلاً على الدرجة الأولى باعتبارها وظيفة إشرافية أى أن الترقية التى تمت منذ عام ٨٢ إن هى إلا شرط من شروط شغل الوظيفة ولا محل للزج بها كما قال التقرير للمتوصل الى اصدار القرار الصحيح ولا يرد على ذلك بأن الجهة التى أصدرت قرار السحب هى للجهة الادارية العليا لأن سحب القرار الصحيح غير جائز حتى ولو كان من الجهة الرئاسية العليا مادام القرار الصحيح كما قلنا صدر مستوفياً لأركانه وشروطه القانونية سيما وأنه قد أنشأ مركزاً أدبياً للمدعى ومن شأن سحبه المساس بهذا المركز والاساءة الى المدعى مما يستوجب التعويض .

ومتى استبان أن تقرير المفوض قد تنكب جادة الصواب وحاد عن الوقائع الثابتة بالمستندات وركن الى وقائع غير منتجة وأخرى مستمدة من علم خاص خاطئ فلا غرو بعد ذلك أن يأتى الرأى على الوجه الذى انتهى اليه وما ترتب على ذلك بالضرورة من الوقوع فى نفس الأخطاء بالنسبة للشق الثانى من الدعوى إذ القاعدة أن الفهم الخاطئ يؤدي بالضرورة الى نتائج خاطئة وتسلسل فى الأخطاء .

فلهذه الأسباب ولما تراه عدالة للمحكمة من علم أوفر وفكر أرجح ونظر ثاقب وتمحيص أدق لدلول مستندات الدعوى ووقائعها .

### **بفناء عليه**

يصمم المدعى على الطلبات .

**وكيل المدعى**

## صيغة رقم (٣٩)

تظلم من قرار صادر من وزير الزراعة  
بالاستيلاء على آلات أو وسائل نقل مملوكة للغير  
مادة ٧٥ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦

إنه في يوم .....

بناء على طلب السيد/.....المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ /..... المحامي بجهة .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت في تاريخه أعلاه الى حيث اقامة :

السيد/وزير الزراعة بصفته ويعلمن بهيئة قضايا الدولة متخاطباً  
مع .....

### وأعلنته بالآتي

الطاعن يمتلك عدد (٢) جرار زراعي ماركة ..... موديل  
..... موتور رقم ..... شاسيه رقم ..... قوة .....  
كما يمتلك عدد (٣) سيارة نصف نقل ( تذكر مواصفاتها ) ويستغل  
الطالب هذه الآلات للنقل بالأجرة وقد فوجيء بتاريخ ..../.. بصدر  
قرار من المعلن اليه بالاستيلاء على هذه الأشياء وقامت لجنة  
التعويضات التابعة للمعلن اليه بتقدير تعويض بخس للطالب لا  
يتناسب مع القيمة الفعلية لهذه الآلات .

وحيث أنه عملاً بنص المادة ٧٥/٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ٦٦  
يحق للطالب أن يطعن على هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية  
المختصة<sup>(١)</sup>.

---

(١) مادة ٧٥ من قانون الزراعة :

« يجوز لوزير الزراعة الاستيلاء على ما يلزم لمكافحة الآفات من الآلات  
والأدوات والمواد الكيماوية ووسائل النقل المعدة بالايجار . ويتم الاستيلاء -

## بناءء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفتة ... إلخ . وذلك لكى يسمع الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً ويصفه مستعجلة وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وفى الموضوع بالغاء هذا القرار وعدم الاعتداد به مع ما يترتب على ذلك من آثار والزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

ولأجل العلم .

---

= بجرد الأشياء المستولى عليها واثبات حالتها وتسلمها فى المواعيد وطبقاً للإجراءات التى يصدر بها قرار من الوزير ويكون تقدير التعويض عن الأشياء المذكورة بالاتفاق الذى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتام الجرد والإجازة ويكون لذوى الشأن عرض النزاع على لجنة التعويضات التى يصدر بتشكيلها وتنظيم الإجراءات امامها قرار وزير الزراعة . وعلى اللجنة إصدار قرارها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالة الموضوع اليها وإخطار ذوى الشأن بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره وهجوز لذوى الشأن الطعن فى قرارات اللجنة أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغهم تلك القرار وتحكم للمحكمة فى الطعن على وجه السرعة ويكون حكمها نهائياً . ونرى أنه رغم النص فى الفقرة الأخيرة على نهائية الحكم إلا أنه يجوز الطعن فيه بالاستئناف عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بالغاء موانع التقاضى فى بعض القوانين ومنها هذا القانون .



## صيغة رقم (٤٠)

طلب من مؤجر أرض زراعية باستئناف قرار تحديد الأجرة  
مادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٥٢/١٧٨  
المستبدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢

السيد/محافظ .....(تذكر المحافظة التي تقع الأرض في نطاقها)  
تحية طيبة وبعد ..

مقدمه/..... للمقيم .....

ضد : السيد/..... للمقيم .....

### الموضوع

بموجب عقد إيجار اطيان زراعية مؤرخ /../... لاجر الطامن  
للمطعون ضده ما هو ( تذكر مساحة الأرض وحدودها ) بأجرة سنوية  
قدرها اثنين وعشرين مثلاً للضريبة العقارية السارية إلا أنه اعتباراً من  
أول السنة الزراعية التي بدأت في ..... أعيد ربط الضريبة مما نتج  
عنه إعادة تقدير الأجرة بمعرفة لجنة التقدير والتقسيم المنصوص عليها  
بالمرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٣ وهذا التقدير جاء مجحفاً بحقوق  
الطامن الذي يحق له عملاً بالمادة ٣/٣٣ من المرسوم بقانون ١٧٨ / ٥٢  
سالف الذكر أن يستأنف هذا التقدير أمام اللجنة الاستئنافية المنصوص  
عليها بالمادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

### لذا

نرجو اتخاذ اللازم نحو إعادة تقدير الأجرة بمعرفة اللجنة  
الاستئنافية وذلك في مواجهة المستاجر المطعون فيه .

والسلام عليكم ورحمة الله ، تحريراً في /../ ...

مقدمه

إمضاء المؤجر أو وكيله الرسمي

(١) يكون الاستئناف بمقتضى خطاب مسجل موسى عليه يرسل الى المحافظ المختص في خلال  
ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان التقدير للمطعون فيه بالجريدة الرسمية وإلا سقط الحق في  
الاستئناف ( مادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٣ .



**القسم الثالث**  
**صيغ الطعون أمام المحكمة**  
**الدستورية العليا**



**صيغة رقم (٤١)**  
**المحكمة الدستورية العليا**  
**الأمانة العامة**  
**صحيفة طعن بعدم الدستورية<sup>(١)</sup>**

انه فى يوم ..... الموافق ..... الساعة .....

امامى انا ..... الأمين .....

أودعت هذه الصحيفة برقم ..... من الأستاذ الدكتور على عوض  
حسن المحامى المقبول امام محكمة النقض ، بمكتبه بشارع خيرت  
نمرة ٣٣ بالسيدة زينب. بالقاهرة .

**ضمد**

١) السيد / رئيس الجمهورية بصفته .

٢) السيد / رئيس الوزراء بصفته .

٣) السيد / وزير العدل بصفته .

٤) السيد/ رئيس مجلس الشعب بصفته .

٥) السيد / جمال عبد الفتاح رفاعى المقيم ٤٨ ش الخلقاوى بشبرا  
قسم الساحل وقرر أنه يطعن بعدم دستورية نص المادة الأولى مكرراً  
من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية  
والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية والمضافة بمقتضى المادة الأولى من  
القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام القانون المشار اليه  
فيما تضمنته من فرض رسم خاص امام المحاكم ومجلس الدولة  
يعادل نصف الرسوم القضائية الأصلية المقررة فى جميع الأحوال

---

(١) الطعن رقم ١٥٤ لسنة ١٨ قضائية - دستورية لازال متداولاً بالمفوضين . ولا  
يدرى سبباً لتأخر الفصل فيه رغم أن هناك طعوناً فى تواريخ تالية نظرت  
وصدرت فيها أحكام " .

ويكون له حكمها وتؤول حصيلته الى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية - وذلك لمخالفتها لنصوص المواد ٣٨ و ٤٠ و ٦٨ من الدستور ، وذلك على التفصيل الآتى :

### الموضوع

صدر لصالح الطاعن بصفته ولياً طبيعياً على ولده أحمد على عوض حكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى القضية رقم ٤١١٧ لسنة ١٩٩١ مدنى كلى بصحة ونفاذ عقد بيع شقة محرر بين الطاعن والمطعون ضده الأخير ، ورغم أن الطاعن لم يسع الى الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم إلا أنه فوجئ بقلم المطالبة بالحكمة المذكورة يعلنه بمطالبتين عن هذا الحكم أولاهما بمبلغ ١١٦٠ ج والثانية بمبلغ ٥٨٠ ج قيل أنها فرق رسوم ، وبالإطلاع على السند القانونى للمطالبة الثانية ذات مبلغ الـ ٥٨٠ ج تبين للطاعن أنها تستند الى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية والمعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ ، وإذ كان النص القانونى أساس المطالبة وهو الفقرة الأولى من المادة (١) مكرراً المضافة الى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ قد جرى نصها : يفرض رسم خاص أمام المحاكم يعادل نصف الرسوم القضائية الأصلية المقررة فى جميع الأحوال تؤول حصيلته الى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ، .

وقد تظلم الطاعن من هذا الشق من المطالبة حيث حمل تظلمه نفس رقم القضية الصادر فيها حكم الصحة والنفاد ، وعند تداول التظلم أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ويجلسه ٢٦/١٠/١٩٩٦ دفع الطاعن بعدم دستورية نص المادة (١) مكرراً من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه والتي أضيفت لقانون إنشاء الصندوق الرقيم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وذلك تأسيساً على مخالفة هذا النص للمواد ٣٨ و ٤٠ و ٦٨ من الدستور والتي جرت نصوصها على التوالى :

مادة ٣٨ : يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية .

مادة ٤٠ : المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

مادة ٦٨ : التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا .

وحيث أنه بذات الجلسة التى دفع فيها الطاعن بعدم الدستورية قدم مذكرة موجزة تشرح الدفع ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع فقد أصدرت قرارها بجلسته ١٩٩٦/١١/٣٠ بإعادة الدعوى للمرافعة لجلسة ١٩٩٧/١/٢٥ لاتخاذ اجراءات الطعن بعدم دستورية المادة الأولى مكرراً من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ من قبل المتظلم فأقام الطاعن الدعوى الماثلة .

## أسباب الطعن

بادئ ذي بدء ، وقبل الدخول فى تفاصيل شكل الطعن من حيث الميعاد والمصلحة ، وقبل الدخول فى الموضوع فإن الطاعن لا يفوته أن يؤكد أن هذا الطعن ينصب على مخاصمة نص فى القانون يزعم الطاعن أنه يخالف نصوصاً ثابتة فى الدستور وهذا أمر منبث الصلة تماماً بطوائف المستفيدين من هذا النص وهم السادة أعضاء الهيئات القضائية الموقرة وأسرههم ، إذ لم يدر بخلد الطاعن أن يستكثر أى مال زهيداً كان أم كثيراً يتمثل فى رسوم اضافية تقرر حتى ولو كانت تتجاوز نصف الرسوم المقررة أصلاً ، فتلك الهيئات تفتدى بالأرواح وتسترخص فى سبيل دعمها الأموال باعتبارها منارات الحرية وسدنة العدل ومصاييح النور التى لن تخبو مهما ابلهم الظلام فرجالها هم حراس الحرية وحفظة الحقوق وملاد التعساء والمظلومين من ضحايا عسف وجور السلطات وهو ما يحفز على أن تكون الدولة أولى برعايتهم وأسرههم صحياً واجتماعياً من خلال مواردها التى لا تنضب

فلا تستكثر عليهم اثناء صناديق رعايتهم سيما وانها تنفق أموالاً طائلة ذات اليمين وذات الشمال على أجهزة أخرى لا تقدم لأبناء الشعب عشر معشار ما يقدمه القضاء ، وحسبنا في ذلك الإشارة الى ما ينفق في بذخ يصل في بعض الأحيان الى حد السفسه على ما يسمى بأجهزة الاعلام والسياحة وغيرها وما ينفق من أموال طائلة على الأمن الداخلي تكريساً لحماية النظام وهي جميعاً من المظاهر التي لا تخفى على أحد .

على أن الطاعن لا يبتغى أن تحل المحكمة الدستورية العليا نفسها محل السلطة التنفيذية في مجال اعمال سلطتها التقديرية في الانفاق ، فهذا ليس من شأن الطاعن ولا هو من اختصاص المحكمة الدستورية ، ولكن في نطاق رقابتها على مدى دستورية النصوص فإن حسبها أن تهدر النص إذا كان مخالفاً للدستور مهما ترتب على إهداره من نتائج ثم يبقى على الدولة بعد ذلك أن تتحمل مسئوليتها في تدبير الموارد اللازمة من ميزانيتها وليس من الأفراد الذين يلونون بمظلة القضاء بدافع العوز وليس بهباعت الترف .

### أولاً : عن ميعاد الطعن والمصلحة :

انه لما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون للمحكمة الدستورية العليا قد نصت في الفقرة (ب) على أنه إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن وحيث أن الثابت أن الطاعن قد اثار الدفع بجلسة ٢٦/١٠/١٩٩٦ وأصدرت المحكمة قرارها في ٣٠/١١/١٩٩٦ بالتصريح برفع الدعوى الدستورية وكان التقرير بهذا الطعن قد حصل في الميعاد المقرر بالمادة ٢٩ فقرة (ب) سالفة الاشارة وتضمنت صحيفة الطعن بيان النص



التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنصوص الدستورية المدعى بمخالفتها وأوجه المخالفة عملاً بالمادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا ومن ثم فإن الطعن يكون مقبولاً شكلاً وحيث أن المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية من أجلها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية مؤثراً في الفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة على محكمة الموضوع (القضية رقم ١٣ لسنة ١٥ قضائية دستورية جلسة ١٢/١/١٩٩٥ - الجريدة الرسمية العدد الثاني في ١٢ يناير ١٩٩٥ ص ١٥١) ، وكان النزاع الموضوعي في الخصومة الماثلة يقوم على حق المدعى في الامتناع عن سداد قيمة المطالبة المستندة الى النص التشريعي المطعون عليه فإن مصلحة الطاعن الشخصية لا تمتد إلا الى الفقرة الأولى من المادة الأولى مكرراً من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ المضافة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ ( راجع القضية رقم ١٦ سنة ١٥ قضائية دستورية جلسة ١٤/١/١٩٩٥ - الجريدة الرسمية العدد ٦ في ٩ فبراير ١٩٩٥ ص ٤٧٤ ) وفي ضوء ما سلف فإن مصلحة الطاعن تكون قائمة في هذا الطعن مما يجعله من حيث الشكل حرياً بالقبول .

## أسباب الطعن

(١) تنص المادة ٣٨ من الدستور على أن النظام الضريبي يقوم على العدالة الاجتماعية ، ومن المقرر أن فلسفة الضريبة تقوم على أساس ما يكتسبه الفرد من مال ومنفعة وما يعود عليه من دخل وريح ، وإذا كان الفقهاء قد ابتدعوا ما يسمى بالرسوم قولاً بأن أدائها هو مقابل خدمات فما كان ذلك إلا تكريساً لرغبة الحكام منذ عهد محمد علي وحتى الآن في زيادة موارد الدولة في غير قناعة أو اكتفاء بما يجبي من ضرائب ، ومع ذلك فقد استقرت هذه المفاهيم وتلك الفلسفة في فرض الرسوم وأضحت واقعاً تصعب المجادلة فيه أو الفكاك منه وإن كان فرض الرسم مقابل الخدمة لا يسانده أساس من عدل أو منطق .

على أن الطاعن لا يجادل في سداد الرسوم القضائية رغم ومن

الأساس الذي تقوم عليه ومن هنا فإن المطالبة الأولى بمبلغ الـ ١١٦٠ ج التي تمثل باقى الرسوم القضائية المقررة على العين الصادر بشأنها حكم الصحة والتفاد لصالح الطاعن لم تكن محل جدل وإنما كانت محل تحفظ فى اجراء الحساب ليس إلا ، وهو ما حدا بالطاعن الى أن يطلب من محكمة الموضوع الأمر بئذب خبير لفحص الحساب بالنسبة لهذه المطالبة ، أما الدفع بعدم الدستورية الذى أثاره الطاعن فهو منصب على المطالبة الثانية ذات الـ ٥٨٠ ج والتي أساسها النص المطعون بعدم دستوريته ، ووجه المخالفة أن الأصل فى العدالة أنها تؤدى مجاناً ، ومع كون الرسوم التي أسماها المشرع مصروفات الدعوى لا تستند الى أساس كما ذكرنا فإنها كافية ويمكن تبريرها بمبررات قد يساندها المنطق كعدم المبالغة فى مقدارها وكسبب للحد من ولوج القضاء إلا لمن كان جاداً فى دعواه حتى لا يضيع وقت المحاكم أو تنشغل بدعاوى تافهة أو كيدية إذا ما أطلق حق التقاضى وأضحى مجاناً ومن هنا فإن تحميل المتقاضى الجاد بنصف هذه الرسوم فى كل القضايا وأمام كافة المحاكم بمقتضى النص المطعون بعدم دستوريته يخل بلا شك بالعدالة التي جعلها الدستور فى المادة ٣٨ منه أساساً لفرض أية أعباء .

(٢) تنص المادة ٤٠ من الدستور على أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة - وصور التمييز التي تناقض مبدأ المساواة أمام القانون وإن تعذر حصرها إلا أن قوامها كل تفرقة أو تقييد أو تفضيل أو استبعاد ينال بصورة تحكمية من الحقوق التي كفلها الدستور أو القانون وذلك سواء بإنكار أصل وجودها أو من خلال تقييد آثارها بها يحول دون مباشرتها على قدم المساواة الكاملة بين المؤهلين قانوناً للانتفاع بها Equality before the law requires an absence of discriminatory treatment except for those in different circumstances ) القضية رقم ٩ لسنة ١٦ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٨/٥ الجريدة الرسمية العدد ٣٣ فى ١٧ أغسطس ١٩٩٥ ص ١٩٣١ ، والقضية رقم ١٤ لسنة ١٧ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٩/١٤ الجريدة العدد ٣٧ فى ١٤ سبتمبر ١٩٩٥ ص ٢٣٤٠ ) ومن المقرر أن هذا المبدأ مستقر فى جميع الدساتير

السابقة بدءاً بدستور ١٩٢٣ وانتهاءً بالدستور الحالي ، ولا شك أن أعمال النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته تختل فيه اعتبارات العدالة والمساواة بين الأفراد ، آية ذلك أنه خص جهات القضاء بميزة مالية حرم منها أجهزة أخرى في الدولة بل وحرم أجهزة معاونة لجهات القضاء نفسه فنقاض بذلك مبدأ المساواة أمام القانون وهو مبدأ يفترض وجود علاقة منطقية بين أساس التمييز والنتيجة التي رتبها المشرع عليه وليس ثمة دليل على وجود هذه العلاقة في النص المطعون فيه ذلك أن القضاء ليسوا وحدهم الذين يسهمون بجهودهم في مرفق العدالة وإنما يشاركونهم أفراد الأجهزة المعاونة كالخبراء والمحضرين والكتاب وأمناء السز والمكمن وغيرهم ، يؤيد ذلك ما جاء بمصدر المادة المطعون عليها من التزام الدولة بتخصيص الموارد اللازمة للصندوق وما تؤكدته المذكرة الايضاحية من أن الطوائف الأخرى قد كفلت لأفرادها المنتمين اليها هذه الرعاية الطبية مثل الجيش والشرطة والعاملين بالقطاع العام ، ومن المعلوم أن هذه الأجهزة التي أشارت اليها المذكرة الايضاحية تقوم بتمويل صناديقها من اشتراكات أعضائها مضافاً اليها معونة من الدولة وليس من حصيلة رسوم تؤدي على الخدمات التي تقوم بها، وإذا كان ما يدفعه طالب الخدمة في مرافق كالشرطة أو القوات المسلحة من رسوم تتمثل في طوابع دمغة عادية وأخرى مهنية فهي تكاليف تافهة لا تشكل عبئاً على طالب الخدمة كما أنها في نفس الوقت لا تشكل بحال حصيلة صناديق الرعاية للعاملين بتلك المرافق ولا تعد مصدراً لتمويل هذه الصناديق مثلما هو الحال بالنسبة لصناديق الهيئات القضائية الذي يفرض النص المطعون فيه على المتقاضين نصف الرسوم الأصلية المقررة والتي قد تصل في بعض الدعاوى إلى آلاف الجنيهات ، وحتى لو جاز تبرير تحمل هذه الرسوم لصالح طوائف القضاء العادي المحكومة بقانون السلطة القضائية وطوائف مجلس الدولة المحكومة بقانونه فإنه لا يوجد تبرير منطقي لأن تخصص نسبة من حصيلة هذه الرسوم لأعضاء النيابة الانبارية أو أعضاء هيئة قضايا الدولة ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه بمطالعة تقرير اللجنة التشريعية عن الاقتراح بمشروع القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ المقدم في ٢٦ مايو ١٩٧٥ نجد أن الصندوق كان مخصصاً من الأساس للقضاء والنيابة العامة

ومجلس الدولة امتثالاً للمادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية والمادة ١١١ من قانون مجلس الدولة ولكن رؤى مد هذه الرعاية لإدارة قضايا الحكومة والنيابة الادارية ثم صدر نص المادة الأولى من القانون رقم ١٩٧٥/٣٦ بإنشاء الصندوق لتمويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقين للهيئات القضائية الأربعة (القضاء والنيابة العامة ، مجلس الدولة ، ادارة قضايا الحكومة ، النيابة الادارية ) وتشمل الخدمات الصحية والاجتماعية أيضاً أسر أعضاء هذه الهيئات ، وبذلك يكون النص المطعون فيه قد أوجد ما يشبه نظام التأمين الاجتماعى على أعضاء الهيئات القضائية جميعاً وأسرههم سواء منهم من كانوا فى الخدمة أو انتهت خدمتهم ، وكان الأولى أن يكون مصدر هذا التمويل هو الدولة من مواردها كما ترد ذلك أكثر من مرة فى صلب القانون أو فى المذكرة الايضاحية أو فى تقرير اللجنة التشريعية وبذلك فقد اختص النص المطعون فيه هذه الرسوم لصالح تلك الهيئات واختصها بتحصيلها التى تؤول مباشرة إليها فلا تدخل خزانة الدولة أو تقع ضمن مواردها ليمتنع استخدامها فى مجابهة نفقاتها العامة ولتكون فى حقيقتها معونة مالية رصدتها الدولة لهذه الهيئات لا عن طريق الضوابط التى فرضها الدستور ولكن من خلال قيام هذه الرسوم بدور يخرجها من مجال وظائفها ويفقدها مقوماتها لينحل عدماً .

كذلك من مظاهر الاختلال وعدم المساواة أن من شأن تطبيق النص المطعون فيه تمييز طائفة من العاملين فى الدولة على غيرهم من الطوائف من حيث الانفراد بميزات مالية وكذلك تمييز طائفة من افراد المجتمع على غيرهم من حيث تحمل أعباء مالية وهو ما ينتهى الى أن من يلوذ بمظلة القضاء وصولاً الى حقه يكون أسوأ حالاً ممن لا يطرق باب القضاء بل إن من يقوم بتسجيل عقده فى الشهر العقارى يكون أفضل وضعاً ممن يلج باب اقامة الدعوى بطلب صحة ونفاذ العقد ذلك أن الأول لا يلتزم بأكثر من سداد الرسم المقرر فى حين أن الثانى يتحمل بالاضافة الى ذلك بنصف هذه الرسوم نقداً لحكم النص المطعون عليه ، وفى نطاق النزاع الموضوعى للطروح لو كان الطاعن قد لجأ

ابتداء الى تسجيل العقد بأمورية الشهر العقاري لما كان قد التزم سوى بقيمة المطالبة الأولى وهى ١١٦٠ ج المحسوبة نسبياً على أساس قانون الرسوم القضائية وهنا تكون المطالبة الثانية قد أخلت خلال النص المساند لها بالمبدأ الدستورى المقرر بالمادة ٤٠ سالفه الذكر .

ومن نافلة القول أن الدولة تلتزم بالانفاق على مرفق القضاء ودعم السادة أعضائه بما تراه كفيلاً لأداء العمل القضائى على اكمل وجه دون تحميل طائفة معينها من الناس وهم المتقاضون بنسبة من الرسوم توازى نصف ما هو مقرر أصلاً لأداء الخدمة التى هى فى حقيقتها خدمة عدل وليست من قبيل الوجاهة أو الترف ، والقول بغير ذلك يفتح الباب أمام أية جهة تؤدى خدمات للمواطنين بأن تفرض رسوماً اضافية بقوانين مخالفة للدستور وهو ما ينتهى أيضاً الى اهدار تكافؤ الفرص والعدالة فى توزيع الأعباء هذا الى جانب الاخلال بالمساواة فى الحقوق والواجبات ، ولا يقدح فى ذلك القول بأنه كان بوسع الطاعن أن يتجنب الالتزام بهذا الرسم لو أنه لجأ مباشرة الى التسجيل بالشهر العقارى لحماية ملكيته ذلك أن مصادرة حرية الفرد فى اختيار الطريق الأفضل وفق تقديره يناقض الحرية الشخصية التى اعطىها الدستور حقاً طبيعياً لا يقبل التنازل .

(٣) تنص المادة ٦٨ من الدستور على أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين.

وحيث أن تنظيم العدالة وإدارتها إدارة فعالة مسألة وثيقة الصلة بالحرية وصون الحقوق على اختلافها وقد كفل الدستور للسلطة القضائية استقلالها وجعل هذا الاستقلال عاملاً من التدخل فى أعمالها أو التأثير فيها أو تحريفها أو الاخلال بمقوماتها باعتبار أن القرار النهائى فى شأن حقوق المتخاصمين وحياتهم بائد اليها ترد عنهم العدوان وتقدم لمن يلوذ بها الترضية القضائية التى يكفلها الدستور أو القانون أو كلاهما لا يثنىها عن ذلك أحد لىظل واجبها مقيداً يوماً بأن تفصل فيما يعرض عليها من أنزعة وفقاً لمعايير موضوعية لا يداخلها باطل ولا يعتريها بهتان وبما يرد عنها كل تدخل فى شئونها سواء كان

ذلك بالوعد أو الوعيد بالاغراء أو الارغام ، ترغيباً أو ترهيباً بطريق مباشر أو غير مباشر ليكون قول كل قاضٍ فصلاً فيما اختص به ولضمان أن تصدر الأحكام القضائية جميعها وفقاً لقواعد يكون انصافها وحيدتها كافلاً للحماية الكاملة لحقوق المتقاضين ( القضية رقم ١٤ لسنة ١٧ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٩/٢ - الجريدة الرسمية العدد ٣٧ فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٩٥ ص ٢٢٢٦ ) وهو ما يعنى أن الرجال الذى صدقوا ما عاهدوا الله عليه والذين يقع على كاهلهم اقامة العدل بين الناس لا ينبغي أن تدخر الدولة وسعاً إزاء رعايتهم دون الارتكان على حصيلة مال يجبى من المتقاضين قد يبعث على الاحساس باسهامهم بنصيب من المعونة أو المساعدة المالية وهو ما يربأ به القضاء ويتنزه عنه ، كما أنه فى مجال اعمال نص المادة ٦٨ من الدستور فإن محكمتنا العليا قد استقرت فى قضائها على أنه لا ينبغي ارهاق حق التقاضى بعوائق منافية لطبيعته وإلا عد ذلك عملاً مخالفاً للدستور (القضية رقم ٣٩ لسنة ١٥ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٢/٤ ، الجريدة العدد ٩ فى ٩٥/٣/٦ صفحة ٦٦٧) ، فلا يجوز أن يتدخل المشرع ليعطل أو يرهق حق التقاضى ولا أن يتذرع باعتسافاً بضرورة دعم مرقق القضاء لكى يجنح الى فرض المزيد من الأعباء على من يتفيا الاحتماء بمظلته نولاً عن حقه بل يتعين أن يكون تنظيم هذا الحق غير مناقض لجوهره وفى الحدود التى يكون فيها منصفاً ومبرراً.

وحيث ان نطاق الطعن بعدم الدستورية يتحدد بنطاق الدفع ، الذى أبناه المدعى أمام محكمة الموضوع وكان هذا الدفع يتعلق بالمادة الأولى مكرراً من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ المضافة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٥ فإن موضوع الدعوى الماثلة يتحدد بالفصل فى مدى دستورية الفقرة الأولى من تلك المادة الأولى مكرر دون التعرض لفقرتها الثانية حيث لا مصلحة للطاعن فى ذلك فضلاً عن أن الفقرة الثانية تخرج عن نطاق الدفع بعدم الدستورية المثار أمام محكمة الموضوع .

### بناءً عليه

نتطلب الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بعدم دستورية

نص المادة الأولى مكرراً من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية والمضافة بالمادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنته من فرض رسم خاص أمام المحاكم ومجلس الدولة يعادل نصف الرسوم القضائية الأصلية المقررة في جميع الأحوال ويكون له حكمها وتؤول حصيلته الى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ، مع الزام الحكومة للمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

# صيغة رقم (٤٢) طلب تنازع أمام المحكمة الدستورية العليا

السيد الأستاذ المستشار

رئيس المحكمة الدستورية العليا

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم ..... المقيم ..... ومحلله المختار مكتب  
وكيله الأستاذ ..... المحامي المقبول أمام المحكمة الدستورية العليا  
بتوكيل ..... مودع أصله مع هذا الطلب .

## ضد

(١) السيد / رئيس الجمهورية بصفته .

(٢) السيد / رئيس الوزراء بصفته .

(٣) السيد /وزير العدل بصفته .

## للموضوع

طلب الفصل في النزاع القائم بين حكّمين نهائيين متناقضين  
صادر أحدهما من القضاء المدني والآخر من القضاء الإداري عن  
موضوع واحد وذلك تأسيساً على نص البند ثالثاً من المادة ٢٥ من  
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا  
والتي تنص على أن المحكمة تختص دون غيرها بالفصل في النزاع  
الذي يقوم بشأن تنفيذ حكّمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من  
أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من  
جهة أخرى منها .

والطالب يرفق صورة رسمية من الحكمين النهائيين اللذين وقع  
في شأنهما التناقض وذلك عملاً بالمادتين ٣٢ و ٣٤ من قانون المحكمة  
الدستورية العليا سالف الإشارة (١).

---

(١) إذا لم يرفق بالطلب صورة الحكمين كان غير مقبول ( مادة ٣٤ من قانون-



## الوقائع

(١) الطالب يعمل بشركة ..... وهى من شركات قطاع الأعمال العام ( التابعة ) وقد تقلد فى وظائفه حتى وصل الى منصب مدير عام بتاريخ ..... وقد صدر قرار بتاريخ ..... من العضو المنتدب بالشركة وصدق عليه رئيس مجلس ادارتها قضى بمجازاته بالخصم شهر من مرتبه مع تحميله بمبلغ ..... قيمة عجز عن اشياء لم تكن بعهدة الطالب علماً بأن الشركة كانت قد أبلغت النيابة الادارية حيث حفظت التحقيق لعدم وجود شبهة ادانة أو خروج على مقتضى الواجب الوظيفي .

اقام الطالب الدعوى رقم ..... لسنة ..... عمال كلى جنوب القاهرة بطلب بطلان قرار رئيس الشركة نظراً لعدم مراعاته قواعد واجراءات التأديب فضلاً عن سبق تبرئة النيابة الادارية له - وبعد تداول القضية أمام المحكمة العمالية قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى ولم تحلها الى القضاء الادارى أو لاي جهة أخرى عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(٢) طعن الطالب على هذا الحكم بالاستئناف رقم ..... لسنة ..... على اساس الخطأ فى تطبيق المادة ١١٠ مرافعات لأنه كان يتعين على المحكمة الاحالة إلا أن محكمة الاستئناف قضت بجلسة ..... بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف .

(٣) اقام الطالب دعواه أمام محكمة القضاة الادارى ( دائرة الجزاءات) وحالتها للمفوضين التى انتهى تقريرها الى عدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى وبعد أن حجزت المحكمة القضية للحكم قضت فيها بما انتهى اليه رأى هيئة المفوضين أى بعدم اختصاصها بنظرها ولم تطبق هى الأخرى نص المادة ١١٠ مرافعات فطعن الطالب على هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ..... حيث قضت دائرة فحص الطعون برفضه بجلسة .....

---

= المحكمة الدستورية العليا ) .

## أسباب الطلب

أولاً : حين لجأ الطالب ابتداء الى القضاء العمالى المدنى فقد بنى دعواه على أساس ان المادة الخامسة من قانون اصدار القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام نصت على أنه : مع عدم الاخلال بما ورد فى شأنه نص خاص فى هذا القانون أو فى القانون المرافق لا يسرى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالشركاء الخاضعة لأحكام القانون المرافق وذلك اعتباراً من تاريخ العمل باللوائح المشار إليها - ولم تصدر لائحة الشركة نفاذاً لهذا القانون كما لم يشر القانون الى قواعد خاصة بالتأديب حتى تاريخ توقيع الجزاء كما أن المادة ٤٤ فقرة أخيرة من قانون قطاع الأعمال العام نصت على أن: « وتسرى فى شأن واجبات العاملين بالشركات التابعة والتحقيق معهم وتأديبهم أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

وأنة فى ضوء ذلك فإن النزاع تحكمه نصوص المواد من ٥٨ الى ٧٠ من قانون العمل رقم ١٣٧ / ١٩٨١ فهى التى تسرى دون سواها ويترتب على ذلك بطلان الجزاء لعدم مراعاة ما أوجبه المادة ٦٠ من قانون العمل والقرار الوزارى المنفذ لها - كما ان الشق الآخر من الجزاء وهو تحميل الطالب بالمبلغ الذى قيل أن عجز فى عهده ( على غير الواقع والحقيقة ) هو فى حقيقته جزاء أخر تحكمه المادة ٦٨ من قانون العمل إذا سلمنا بمؤاخذة الطالب عن فقد ممتلكات مملوكة لرب العمل.

ثانياً : ورغم وضوح اختصاص القضاء العمالى بنظر النزاع إلا أن محكمة العمال قضت بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على أن الطالب يخضع فى تأديبه ومجازاته للقواعد المقررة فى القانون العام وليس فى قانون العمل بحسبانه يتقلد وظيفة مدير عام وقد التبس على المحكمة أن هناك فارق فى المعاملة من حيث التأديب بين العاملين بالشركات التابعة والعاملين بالشركات القابضة فهذه الطوائف

الأخيرة هي التي تخضع للنظام المقرر في قانون مجلس الدولة وحتى لو كان ذلك هو ما انتهت اليه المحكمة فكان يتعين عليها اعادة القضية الى محكمة القضاء الادارى عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

**ثالثاً :** حين نظرت محكمة القضاء الادارى القضية بيّنت أسباب عدم اختصاصها على أساس المادة ٨١ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تقضى بعدم جواز توقيع جزاء على عامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه واستندت الى حكم المحكمة الادارية العليا الذى قرر أنه لا يغنى عن مواجهة العامل بالمخالفة مجرد القول بأنها ثابتة ثبوتاً مادياً ذلك ان الحكم على ثبوت المخالفة وانتفاؤها مردهما ما يسفر عنه التحقيق الذى يبدأ بتوجيه التهمة للعامل وسؤاله عنها وتحقيق دفاعه فهذه كلها عناصر جوهرية يكون الجزء بدونها باطلاً لخالفته لصحيح القانون .

وبعد أن انتهت محكمة القضاء الادارى الى هذا النظر فقد كان يتعين عليها ألا تقضى بعدم الاختصاص فقط بل كان ينبغي اعادة القضية الى المحكمة التأديبية المختصة وهى فرع من فروع محاكم مجلس الدولة وبذلك تكون قد أزالَت شبهة التنازع فى الاختصاص وحسنت النزاع إلا أنها لم تفعل .

وحيث أنه إزاء هذا التنازع السلبي وكان من حق الطالب طبقاً للمادة ٣/٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن يلجأ الى هذه المحكمة وصولاً لتحديد جهة القضاء المختصة بنظر النزاع .

### **بناء عليه**

يطلب الطالب تصيد أقرب جلسة لنظر هذا الطلب ابتغاء الفصل فى النزاع القائم بين الحكمين النهائيين المتناقضين الصادر أحدهما من القضاء المدنى والآخر من القضاء الادارى ويشأن موضوع واحد على نحو ما جاء تفصيلاً بأسباب الطلب .

مع الزام الحكومة المصروفات ومقابل الأتعاب .

**وكيل الطالب**



**القسم الرابع**  
**صيغ دعاوى القانون**  
**المدنى وصحف الاستئناف**



# صيغة رقم (٤٣) دعوى حساب ضد شركة الاتصالات بشأن الخطأ فى الفواتير<sup>(١)</sup>

إنه فى يوم .....

بناء على طلب الأستاذ الدكتور على عوض المحامى بالنقض  
بمكتبه بشارع خيرت نمرة ٣٣ بلاطوغلى .  
أنا ..... المحضر بمحكمة قصر النيل الجزئية انتقلت فى تاريخه  
إلى :

١) السيد /وزير النقل والمواصلات بصفته رئيس جهاز تنظيم  
مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية ويعلن بهيئة قضايا الدولة  
بمجمع التحرير قسم قصر النيل متخاطباً مع .....  
وأنه فى يوم ..... كطلب الطالب .

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى :  
٢) الممثل القانونى لشركة الاتصالات المصرية ويعلن بمقره  
بشارع رمسيس بمبنى الهيئة القومية للاتصالات (سابقاً) متخاطباً  
مع :

## وأعلنتهما بالآتى

الطالب مشترك بخط تليفون رقم ٧٩٤٣٥٥٢ (مكتب محاماة)  
بشارع خيرت رقم ٣٣ بلاطوغلى تبع سنترال باب اللوق .  
كما أن الطالب مشترك بخط تليفون رقم ..... (منزل) بالمعادى  
شارع ..... تبع سنترال المعادى وقد صدرت فاتورة التليفون الأول

---

(١) الدعوى رقم ١٧٦١٩ لسنة ٢٠٠٠ مبنى كلى جنوب القاهرة - متداولة .

الخاص بالمكتب عن قسط ابريل سنة ٢٠٠٠ بمبلغ ..... وصدرت فاتورة نفس التليفون عن قسط اكتوبر بمبلغ ..... وقام الطالب بسداد الفاتورتين فى مواعيد استحقاقها .

وصدرت فاتورة التليفون الثانى الخاص بالمنزل عن قسط ابريل سنة ٢٠٠٠ بمبلغ ..... وصدرت فاتورة قسط اكتوبر بمبلغ ..... وقام الطالب بسداد الفاتورة الاولى فى موعد استحقاقها كما قام بتقسيم الفاتورة الثانية وسدد منها القسط الاول بمبلغ ١٥٩١ ج .

وحيث ان الطالب كان قد اكتفى بعد سداد فواتير قسط ابريل بالشكوى من المبالغ فى المبالغ المسطرة فيها وطلب اعادة فحص بيانات الكمبيوتر إلا ان المعلن إليه الثانى ..... التزم الصمت ولم يتخذ أى اجراء فى هذه الشكوى ثم جاءت فواتير قسط اكتوبر على نحو أكثر مبالغة فى المبالغ المسطرة بها خصوصاً بعد ان ألغى الطالب خاصية الترنك من التليفونين إلا انه يبدو أن الشركة التى يمثلها المعلن إليه قد استمرت هذه المطالبة اللا معقولة حتى أصبحت للمساءة مجرد ابتزاز وآكراه ولم لا وهى الطرف القوى والمفترى فى عقد الاشتراك الذى هو عقد اذعان .

وحيث انه ازاء هذه التداعيات فقد تقدم الطالب بطلب كشوف تفصيلية بمكالمات الترنك التى تمت غلى تليفون المكتب وتليفون المنزل المشار إليهما عن الفترتين - فترة اشتراك ابريل سنة ٢٠٠٠ وفترة اشتراك اكتوبر سنة ٢٠٠٠ وقد تبين من الاطلاع على هذه الكشوف وجود ارقام عديدة مجهولة ولا يعلم عنها الطالب أى شئ وليس له صلة بأصحابها وقد قام الطالب بالاتصال ببعض هذه الأرقام على سبيل العينة فتبين عدم معرفة أصحابها كما تبين وجود ارقام مكررة فى الكشوف وبعضها فى ذات اليوم والساعة والنيقة وتحت يد الطالب كشوف بمكالمات صادرة من تليفونات أخرى وسلمت هذه الكشوف للطالب كمكالمات محسوبة عليه وحيث انه يحق للطالب أن يقيم هذه الدعوى بطلب اجراء الحساب مع حفظ حقه فيما قام بسداده من مبالغ



بدون وجه حق وحفظ حقه فى تعديل شروط الاعلان فى عقد الاشتراك .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهما الحضور أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية الدائرة ..... المدنية الكائن مقرها بباب الخلق بجلستها العلنية التى ستعقد صباح يوم ..... الموافق ..... لكى يسمع الحكم بنذب خبير لاجراء الحساب الخاص بالتليفون رقم ..... الخاص بمكتب الطالب والتليفون رقم ..... الخاص بمنزله وذلك عن المدة من أول مايو ١٩٩٩ حتى نهاية اكتوبر سنة ٢٠٠٠ وبيان جملة ما سدده الطالب من مبالغ خلال تلك الفترة ومراجعة أعداد ومدد وقيمة مكالمات الترنك والمحمول التى صدرت من التليفونين المشار إليهما خلال تلك الفترة ومراجعة الكشف والمستندات المقدمة من الطالب والمقدمة من الشركة ومطابقتها على بيانات الحاسب الألى وبيان ما إذا كانت الشركة خالفت بنود عقود الاشتراك وأوجه المخالفات والضرر الذى أصاب الطالب والانتقال إلى مقر السنترال التابع له التليفون والاطلاع على الكارت الخاص به فى جهاز التست والاستعانة بأحد الخبراء الهندسيين لاجراء اتصال بالأرقام ..... التى يحددها الطالب فى الكشف التفصيلية واجراء اتصالات من هذه التليفونات للتأكد من أن الطالب غير مسئول عنها وبالجمله فحص عناصر الدعوى لاثهار وجه الحق فيها .

مع حفظ سائر حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .  
ولأجل العلم ،

## صيغة رقم (٤٤) دعوى حساب ضد شركة الكهرباء

إنه فى يوم ..... بناء على طلب السيد/ ..... والمقيم ..... ومحله  
المختار مكتب .....

انا ..... للحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت إلى كل من :

(١) السيد/ رئيس مجلس إدارة شركة توزيع كهرباء القاهرة  
بصفة ويعلن بمقر الشركة بشارع ٢٦ يوليو رقم ٥٣ متخاطباً مع .

(٢) السيد/ رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لتوزيع القوى  
الكهربائية ويعلن بنفس العنوان متخاطباً مع .

**وأعلنتهما بالآتى (١).**

الطالب يقيم بالعنوان عاليه وقد اعتاد المحصلون التابعون للمعلن  
إليه الأول على المرور فى مواعيد غير دورية وغير محدودة سواء  
للكشف على عداد الانارة الموجود بالشقة أو لتحصيل مقابل استهلاك  
التيار الكهربائى إلا أن الطالب لاحظ منذ بداية عام ١٩٩١ أن هناك  
تأخيراً متعمداً من جانب الكشافين وذلك حتى يدخل الاستهلاك الخاص  
بالطالب فى الشرائح الأعلى وقد نتج عن ذلك أن بعض الفواتير جاوزت  
المائة جنيهها شهرياً مع أنه لو كانت القراءة تتم شهراً فشهر لما وصلت  
إلى هذه المبالغ .

وحيث أنه يحق للطالب أن يرفع دعوى حساب لتحديد ما دفعه  
للمعلن إليه الأول دون وجه حق وكذلك لمعرفة الأسس التى بمقتضاها  
يتم الحساب بنظام الشرائح الذى ابتكرته الشركة اضراً  
بالمشاركين.

---

(١) الدعوى رقم ٩٣/١١٠٢ م . ك جنوب القاهرة وحكم فيها بنفس الطلبات .

## بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلاً من المعلن إليهما بصورة من هذه العريضة وكلفتهم الحضور أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية الدائرة الكائن مقرها بباب الخلق بجلستها العلنية التي ستعقد ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لسماعهما الحكم بتدب خبير حسابي لاجراء الحساب حول استهلاك الكهرباء بشقة الطالب الموضحة البيان بمصدر الصحيفة وذلك عن المدة من أول يناير ٩١ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ والاطلاع على الفواتير المسددة وعلى دفاتر الشركة لمعرفة عدد الكيلوات الشهرى المستهلك وسعره وقت الاستهلاك وتحديد جملة المبالغ التي دفعها الطالب دون وجه حق خلال تلك الفترة والزام المعلن إليه الأول المصروفات ومقابل الاتعاب .

ولأجل العلم ،

## صيغة رقم (٤٥) دعوى حساب ضد شركة من شركات التليفون المحمول

إنه فى يوم ..... بناء على طلب السيد/ ..... ،  
ضابط شرطة ومحله المختار مكتب والده الأستاذ الدكتور على عوض  
المحامى بالنقض ٣٣ شارع خيرت بالسيدة زينب .  
انا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى كل  
من :

(١) السيد/ رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية لخدمات التليفون  
المحمول (موبينيل) ويعلن بمقرها بمركز التجارة العالمى ١١٩١ بشارع  
كورنيش النيل مخاطباً مع .

(٢) السيد/ رئيس مجلس ادارة شركة المصرية للاتصالات  
بصفته ويعلن بمقره بشارع رمسيس بمبنى الهيئة القومية للاتصالات  
مخاطباً مع .

(٣) السيد/ وزير النقل والمواصلات بصفته ويعلن بهيئة قضايا  
الدولة مخاطباً مع .

### وأعلنتهم بالآتى

أنشئت الهيئة القومية للاتصالات بموجب القانون رقم ١٥٣ لسنة  
١٩٨٠ للإشراف على مرفق الاتصالات السلكية والاسلكية وتسييره ،  
وحين دخلت البلاد خدمة التليفون المحمول سارت الهيئة قدما نحو  
تلبية احتياجات الجماهير وظلت تمارس هذه الخدمة الجديدة بنجاح فى  
حدود امكانياتها حينذاك .

(٢) ثم صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ بتحويل الهيئة إلى  
شركة تسمى « الشركة المصرية للاتصالات وذلك للقيام بما كانت تقوم  
به الهيئة من خدمات فى مجالاتها وفقاً لقانون انشائها وقانون

تحويلها - وفى نطاق سياسة الخصخصة فقد أعطت هيئة الاتصالات ومن بعدها شركة الاتصالات امتياز ادارة وتشغيل خدمات التليفون المحمول للشركة المعلن إليها الأولى وكان الهدف من هذا الامتياز هو زيادة تحسين هذه الخدمة الجديدة .

(٣) وبتاريخ ٩٨/١٢/٣٠ الموافق ١١ من رمضان ١٤١٩ هـ تعاقد الطالب المعلن إليه الأول وحصل على خط رقم ..... وانتظر الطالب دخول الخدمة وظل يتريد على المعلن إليه الأول حتى فوجئ أن الخط المتعاقد عليه قد أعطى لمشارك آخر وتم اعطاء الطالب خطاً آخر هو .....الذى وصلت إليه الخدمة فى ٩٩/١/٢١ وذلك ثابت من العقد .

(٤) فوجئ الطالب بارسال فاتورة كشف حساب رقمها ..... وتاريخها ٩٩/١/٢٢ عن فترة المحاسبة من ٩٨/١٢/٢٢ إلى ٩٩/١/٢١ جاء فيها ما يلى ، رسم توصيل خدمة وبمغات ٢٢ ج والاشتراك الشهرى للخدمات ١٣٩,٨٠ ج وقيمة مكالمات ٩,٥٠ ج وضريبة مبيعات ١٤,٨٩ ج - وجملة المبلغ ١٨٦,١٩ ج ومع أن الخدمة دخلت فى ٩٩/١/٢١ فقد قام الطالب بسداد قيمة اجمالى هذه الفاتورة وهو مبلغ ١٨٦,١٩ ج على أساس قيام المعلن إليه الأول بتسوية الحساب مستقبلاً.

(٥) إلا أنه يبدو أن المعلن إليه الأول قد استمر هذا الابتزاز فأرسل للطالب فاتورة أخرى عن المدة من ٩٩/١/٢٢ إلى ٩٩/٤/٢٢ بمبلغ ٤٨٨,٢٢ ج ومع ذلك قيام الطالب بسدادها بفرع الشركة بالمعادي الجديدة (شارع اللاسكى) مناوله للدعو ..... وذلك بتاريخ ٩٩/٥/١٥ وقد أشار الطالب وهو يسدها إلى أن الحسابات متداخلة وإن المطالبة الثانية عن فترة سبق السداد عنها لكن الشركة المعلن إليها الأولى قررت من خلال تابعيها بمكتب المعادي الجديدة أنه لا بأس من السداد لأن الحسابات سيجرى تسويتها دون قلق .

(٦) وقد اكتشف الطالب أن استمرار الابتزاز حيث أرسلت الشركة فاتورة ثالثة مؤرخة ٩٩/٥/٢٢ تحصل رقم ..... عن المدة من

٢٢/٤/٩٩ إلى ٢١/٥/٩٩ بمبلغ ٣٠٦ ج وقد أرفق بهذه الفاتورة الأخيرة ستة كشوف تفصيلية مبيناً بها باليوم والساعة والثانية أرقام المكالمات ومدتها وثمنها ويفحص هذه الكشوف تبين وجود أرقام لم يطلبها الطالب كما اتضح أن المدة المدخلة في المطالبة سبق دفعها بموجب الفاتورتين السابقتين أي أن الشركة تعتمد إلى المطالبة بمبالغ متكررة فضلاً عن سوء الخدمة الذي تمثل في انقطاع الشبكة لمدة أكثر من شهر والتداخل بين الخطوط وسماع صدى صوت المتحدث والزعم بأن التليفون خارج الخدمة مع أنه يعمل وتكرار قطع المكالمات والخلل المتكرر في عدادات الخطوط وغير ذلك مما هو معروف للكافة بمقتضى العلم الذي يقوم مقام القانون . ويتاريخ ..... قطعت الحرارة عن التليفون ثم فوجئ في ..... بفاتورة بمبلغ ٤٨٦٠ ج بحجة وجود مكالمات واشتراكات متأخرة .

وحيث أن الطالب قد أصيب بأضرار مادية وأدبية وكان الثابت أنه أعطى خط خاص بمشترك آخر وظل هذا الخط لمدة شهر تقريباً كما ثبت تعطيل الخط الجديد الذي أعطى للطالب نتيجة العطل الذي أصاب الشبكة وذلك لمدة تزيد على الشهر ثم قطعت الحرارة نهائياً بتاريخ ..... ومن ثم فإنه لا يحق تحصيل الاشتراك عن هذه الأشهر فضلاً عن تكرار السداد وهو ما يحق معه للطالب أن يقيم هذه الدعوى ابتغاء إجراء الحساب مع الشركة عن طريق أهل الخبرة .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأول في مواجهة الثاني والثالث الحضور أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية الدائرة ..... المدنية الكائن مقرها بباب الخلق بجلستها العلنية التي ستعقد صباح يوم ..... الموافق ..... لكي يسمع الحكم بنذب مكتب خبراء وزارة العدل كي يعهد إلى أحد خبرائه المختصين بالانتقال إلى مقر الشركة للاطلاع على الأوراق والمستندات والسجلات الخاصة بخط التليفون رقم ..... وخط التليفون رقم ..... لبيان بدء تشغيل كل منهما واسم صاحبه وعدد

المكالمات التي أجريت في الأول عن المدة من تاريخ تشغيله حتى ٩٩/١/٢١ وبالنسبة للخط الثاني عن المدة من بدء تشغيله حتى ٩٩/٥/٢١ وبيان المبالغ المدفوعة من الطالب منذ الاشتراك وحتى التاريخ المشار إليه وعدد المكالمات وأرقامها وتواريخها وأثمانها وأساس المطالبة الأخيرة وجملة ما سنده الطالب وأجراء الحساب طبقاً للعقد وشروط الامتياز والاطلاع على الأوراق وسماع ما عسى أن يطلب سماعه عن الشهود وبالجملة اتخاذ كل ما يعتبر ضرورياً في كشف وجه الحق لتحديد الحساب على الوجه الصحيح وصولاً لبيان ما إذا كان الطالب مدينًا للشركة أم العكس مع اضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق الشركة مع حفظ كافة حقوق الطالب أيًا كان نوعه (١).

ولأجل العلم ،

---

(١) صدر الحكم في هذه الدعوى بتدب خبير من وزارة العدل لأناء المأمورية المشار إليها بالصحيحة ولا زالت متعلولة .

## صيغة رقم (٤٦)

### دعوى حساب ضد مستأجر أرض زراعية

### بنظام المزارعة

مادة ٣٣ مكرراً (ب) من المرسوم بقانون ١٩٥٢/١٧٨

والمواد ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ مدنى

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/..... المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامى بـ .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت فى  
تاريخه الى حيث اقامة :

السيد/ ..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

### وأعلنته بالآتى

بموجب عقد مزارعة مؤرخ /.. /.. .... استأجر المعلن اليه من  
الطالب قطعة أرض زراعية بحوض ..... مساحتها ..... ومحددة  
بالجدول المشار اليه فى العقد وللمدة المتصوص عليها فيه وقد اتفق  
على أن يقسم المحصول مناصفة بعد خصم التكاليف المنصرفة فعلاً  
كما اتفق على أن يقوم كل طرف بالإتفاق طبقاً للالتزامات التى حددتها  
المادة ٣٣ مكرراً (ب) من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/١٧٨ المعدلة وأنه  
يرجع الى أحكام المزارعة فى القانون المدنى الى جانب نص المادة ٣٣  
مكرراً ( ب ) سالفة الاشارة . وقد قام الطالب بسداد كافة الضرائب  
والرسوم وأجرى الترميمات والتحسينات الرئيسية اللازمة للزراعة بما  
فى ذلك صيانة وتطهير المساقى والراوى والمصارف الرئيسية وحتى لا  
يتعطل الانتاج فقد اتفق الطالب مبالغ فى مقاومة الآفات والحشرات كما  
اشترى التقاوى والأسمدة الكيماوية اللازمة على أساس أن المعلن اليه



سوف يساهم بحصته فيها فى حدود النصف كما يقضى بذلك العقد والمادة ٣٣ مكرراً ( ب ) فقرة (ج) من المرسوم بقانون ٥٢/١٧٨ سالف الذكر وبعد الانتهاء من الحصاد وجنى المحصول ورفض المعلن اليه سداد حصته النقدية من المصروفات وبذلك يكون الطالب قد تحملها بل ورفض المعلن اليه تسليم نصف المحصول كما يقضى بذلك للعقد وعرض على الطالب نصيبه نقداً وهو ما يخالف أحكام القانون .

وحيث أن ما أنفقه الطالب ثابت بالمستندات وكان من حقه أن يقيم هذه الدعوى بطلب ندم خبير حسابي لإجراء الحساب وتحديد حصة المعلن اليه فى المصروفات حتى يتسنى إلزامه بسدادها وكذلك إلزام المعلن اليه بأن يسلم للطالب نصف المحصول عيناً وليس ما يقابله نقداً.

#### بناءً عليه

أنا المخضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة الخ وذلك لكى يسمع الحكم بإلزامه بأن يسلم الطالب نصف المحصول وهو ( ..... ) صالحاً للانتفاع به وكذلك ندم خبير لإجراء الحساب وتحديد نصيب المعلن اليه فى المصروفات التى أنفقت وتصفية الحساب طبقاً للمستندات التى يقدمها الطرفان مع إضافة مصروفات هذه الدعوى وأمانة الخبير ومقابل أتعاب المحاماة على عاتق المزارعة .

ولأجل العلم .

## صيغة رقم (٤٧)

دعوى من مستأجر أرض زراعية بطلب فسخ عقد  
الايجار والتعويض لكونها غير صالحة للانتفاع<sup>(١)</sup>  
مادة ١/٥٦٥ مدنى ومادة ٣ من القانون رقم ٩٦/١٩٩٢

إنه فى يوم .....

تنقل الديباجة من الصيغة رقم (٢٤) .

### وأعلنته بالآتى

بموجب عقد إيجار أرض زراعية مؤرخ ..../.. /... استأجر الطالب  
من المعلن اليه قطعة مساحتها ..... محددة بالحدود الآتية ( تذكر  
حدود الأرض ومعالمها والزمam الذى تقع فيه ) ومدة العقد ثلاث سنوات  
تبدأ من ..... وتنتهى فى ..... وتصدت الأجرة السنوية بمبلغ  
..... وبعد أن عجل الطالب للمعلن اليه أجرة سنتين وتسلم الأرض  
تمهيداً لزراعتها فوجىء بوجود بعض العوائق بها وتبين ( تذكر هذه  
العوائق على النحو السابق الإشارة اليه بالصيغة السابقة ) .

ولما كانت الأرض على هذا النحو تعتبر فى حالة لا تصلح معها لأن  
تفى بما أعدت له وفقاً لما تم عليه الاتفاق وكان من حق الطالب والحالة  
هذه إما أن يطلب إزالة هذه العوائق وتسليم الأرض صالحة  
للاستعمال<sup>(١)</sup> . أو أن يطلب فسخ العقد مع الزام المعلن اليه بتعويض  
الأضرار التى أصابت الطالب<sup>(٢)</sup> وذلك عملاً بنص المادة ٥٦٥ / ١ من  
القانون المدنى والمادة الثالثة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ .

---

(١) راجع الصيغة السابقة .

(٢) يجوز أيضاً انقاص الأجرة بدلاً من الفسخ - راجع الصيغة التالية .

## بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ..... ينقل التكليف من الصيغة  
رقم (٢٤) ثم يُقال ..

وذلك لى يسمع الحكم بفسخ العقد الايجار المؤرخ .. / .. / .... مع  
ما يترتب على ذلك من آثار والزام المعلن اليه بأن يؤدى للطالب مبلغ  
..... على سبيل التعويض الجابر للأضرار المادية التى حلت بالطالب  
والزامه المصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالتنفيذ .  
ولأجل العلم .

**صيغة رقم (٤٨)**  
**دعوى من مستأجر أرض زراعية بطلب**  
**تفسير حكم فسخ وإخلاء**  
**مادة ١٩٢ مرافعات**

إنه فى يوم ..... ( تنقل الديباجة )

**وأعلنته بالآتى**

بتاريخ ..... صدر حكم رقم ..... من محكمة ..... قضى  
منطوقه بما يلى :

**١ حكمت المحكمة ..**

بفسخ عقد الايجار المؤرخ ..... وإخلاء المدعى عليه من الأرض  
الموضحة بالعقد بعد حصادها والزامه بسداد فرق الضريبة العقارية  
المقررة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت طلب النفاذ  
المعجل .

وكان المعلن اليه قد أقام ضد الطالب الدعوى الصادر فيها الحكم  
المشار اليه حيث طلب فى ختامها الحكم له بسداد فرق الضريبة وقد  
مضى ميعاد استئناف هذا الحكم دون أن يستأنف الطالب (١) .

وحيث أن الحكم المراد تفسيره قد صار نهائياً واستغفلت عليه كافة  
سبل الطعن كما لا يجدى رفع إشكال فى تنفيذه لأن الإشكال ليس  
طريقاً من طرق الطعن فى الأحكام أو تفسيرها ومن ثم فلم يعد أمام  
الطالب ثمة سبيل سوى اللجوء الى ذات المحكمة التى أصدرته توصلأ  
لكشف ما شاب منطوقه من إبهام وغموض .

---

(١) لا يجوز طلب تفسير حكم يكون قابلاً للطعن فيه بلوجه الطعن العادية لأن  
محكمة الطعن تتولى التفسير .

## بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر ..... إلخ ( يتقل التكليف ) ..

وذلك لكي يسمع الحكم بتفسير منطوق الحكم رقم .....  
لسنة ..... الصادر بجلسة ..... والمشار الى منطوقه بصدر  
هذه الصحيفة وازالة ما شاب به من غموض وإبهام وتناقض بين المنطوق  
والأسباب مع الزام المعلن اليه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .  
ولأجل العلم .

## صيغة رقم (٤٩) دعوى تزوير أصلية على كمبيالات

إنه فى يوم ..... بناء على طلب السيد / ..... صاحب محل وموطنه ..... ومحل المختار مكتب الأستاذ .....

أنا ..... محضر محكمة ..... الجزئية انتقلت فى تاريخه حيث يقيم :

السيد / ..... المقيم ..... متخاطباً مع :

### وأعلنته بالآتى

بتاريخ ..... تلقى الطالب من المعلن إليه انذاراً على يد محضر جاء فيه إن المعلن إليه يداين الطالب بعدد من الكمبيالات وأنه يطالبه بسدادها فى مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخه .

وبتاريخ ..... تلقى الطالب من نفس المعلن إليه خمس صور معلنة من بروتستو عدم الدفع خاصة بخمسة كمبيالات جعلتها ..... تستحق حسبما سطر فيها فى ..... والأولى قيمتها ..... جنيه وأما الأربعة الأخرى فقيمة كل منها ..... ج. وحينما أطلع الطالب على هذه الكمبيالات تبين له إن هناك تلاعباً وتزويراً فى التواريخ والمبالغ المسطرة بها حيث كان الطالب قد أقام دعوى حساب ضد المعلن إليه بخصوص أربع كمبيالات بنفس القيمة تستحق السداد فى المدة من ..... حتى ..... وذلك تأسيساً على أن الطالب قد سدد قيمتها بضاعة قبل أن يحدد موعدها وهذه الدعوى متداولة وتتضمن أيضاً طلب براءة ذمة الطالب من أى دين للمعلن إليه وهذا ما دعا الطالب إلى أن يجيب على البروتستات المعلنة له بأن قيمة هذه الكمبيالات قد سددت .

وحيث أن ما قام به المعلن إليه من تغيير للحقيقة إنما قصد به الباس الحق بالباطل وتصوير مديونية وهمية لا أساس لها رغم علمه بالمنازعة فى صحة هذا الدين المزعوم . وإذا كان من حق الطالب والحالة هذه أن يطعن على هذه الكمبيالات بالتزوير عملاً بنص المادة ٥٩ من

قانون الاثبات ابتغاء الزام المعلن إليه بتقديمها للطعن عليها بالتزوير .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت وأعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة ..... الابتدائية الدائرة ..... المدنية والتجارية الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... ولكي يسمع الحكم ببرد ويطلان سندات الدين المنسوب صدورها للمطالب وهي الكمبيالات الموضحة التاريخ والقيمة بصلب هذه الصحيفة وعدم الاعتداد بها مع ما يترتب على ذلك من آثار.

مع الزامه المصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل .

ولأجل العلم ،

**صيغة رقم (٥٠)**  
**مذكرة فى استئناف مرفوع من الحكومة**  
**عن حكم تعويض صادر ضدها**  
**محكمة استئناف القاهرة**  
**الدائرة ..... مدنى**  
**مذكرة بأقوال**

السيد/..... مستأنف (ومستأنف ضده)

ضد/ السيد وزير الداخلية بصفته وآخرين مستأنف  
ضدهم (ومستأنفين) .

فى الاستئنافين رقمى ..... و .....

المحجوزين للحكم لجلسة .....

**الوقائع**

توفير للوقت والجهد نرجو أن نحيل - فى خصوص الوقائع -  
على ما جاء بصحيفة الاستئناف رقم ..... ، ونضيف أنه بعد أن قام  
الطالب استئنافه أقامت الحكومة (وزير الداخلية بصفته) استئنافها رقم  
..... وبجلسة .... قررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم  
واحد كما قررت حجزهما للحكم بجلسة ..... مع التصريح بمذكرات  
فى أربعة أسابيع وتقديم مستندات بشرط اطلاع الخصم عليها .

**الدفاع**

وحتى لا يكون فى التكرار الملل فإن الطالب يرجو أن يحيل على ما  
جاء بمذكرتى دفاعه أمام محكمة أول درجة من حيث ثبوت المسئولية  
وتوافر أركانها فى حق المستأنف عليهم ويعتبر ما جاء بهاتين المذكرتين  
جزءاً متمماً لدفاعه ، كما يتمسك الطالب بما جاء بسببى الاستئناف  
الواردتين بصحيفته ويضيف إلى دفاعه ما يلى :



أولاً : ركنت الحكومة فى استثنائها لحكم التعويض إلى سببين نعت بأولهما على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بخطأ فى الاسناد ومقتلغة القانون ، وتناولت فى السبب الثانى مقدار التعويض المحكوم به فترأت أنه مغالى فيه ويجب أن يكون فى أضيق الحدود . ثم قدمت منكرة فى فترة حجز الدعوى للحكم - حجز الاستثنائيين - تعمدت اعلانها بالطريق الادارى وكررت فيها نفس التعللات الواهية التى اشارت إليها فى صحيفة استثنائها معتمدة على القول بأن قرار النيابة الصادر بالأ وجه لاقامة الدعوى الجنائية ضد الضابط المتهم باستعمال القسوة ، لعدم الأهمية ، يعنى من وجهة نظر الحكومة أن تنقيده به المحكمة المدنية وهى تقدر التعويض ، بل أن دفاع الحكومة جنح جنوحاً يدعو للأسف والدهشة فى أن واحد ، حين نسب إلى الطالب المعتدى عليه وقوع خطأ منه لأنه استقر حاضرة التابع (الضابط المعتدى) ، وهكذا نزلت الحكومة فى دفاعها إلى ما ينزل إليه عامة الناس فى المثل وقلب الحقائق واللدد بدلاً من أن تضرب بشدة على عبث تابعيها وتحسن اختيارهم فخرجت عن كونها خصماً شريعاً فلا غرو بعد ذلك أن يستمرئ أمثال هذا الضابط مسلك الإعتداء ويتحولون إلى فراعنة صغار ما دامت الحكومة تخفى عليهم حمايتها بالباطل .

وعلى الرغم من أن دفاع الحكومة فى مذكرتها المشار إليها لا يخرج عما وردته فى صحيفة استثنائها من عبارات انشائية مرسلة فإن سببا الاستئناف مردوين بما يلى :

فأما عن السبب الأول : وهو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ فى الاسناد ومخالفة للقانون فهو مردود ، أولاً : بأن محكمة أول درجة قد طبقت صحيح القانون حين توافرت أركان المسئولية (مادتان ١٦٣ و ١٧٤ مدنى) ، وثبوت رابطة التبعية ، وقد أفاض الحكم المستأنف فى رده على هذا السبب بما لا محل معه لاعادة تكراره حرصاً على ثمين وقت المحكمة ، ولكن تجدر الإشارة إلى أن منكرة دفاع الحكومة وكذا صحيفة استثنائها روت نقولاً لأحكام محكمة النقض وهى للأسف

نقول خاطئة وليست فى موضعها ونرجو من عدالة المحكمة أن تطالع القواعد التى أشارت إليها الحكومة فى دفاعها كى تتأكد من أنه دفاع ينطوى على الرغبة فى انخال اللبس على عدالة المحكمة ، إذ يمكن لمحكمة النقض أن تقول أن القرار الصادر من النيابة بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية يعنى انتفاء المسؤولية أو يقيد قاضى التعريض المدنى .

**ثانياً :** فإنه لتحديد ماهية العلاقة بين الخطأ والوظيفة فإن المعيار الراجع الذى أخذ به الفقه هو أن يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان ليفكر فى ارتكابه لولا الوظيفة ، وقد ثبت من مفردات الدعوى أن الضابط (التابع) أخل بالتزام قانونى مقترن بإدراكه إياه يأتى فعلاً غير مشروع ، والقاعدة إنه فى مجال المسؤولية المدنية (عن الفعل الضار) فإنها تقوم بأى قدر من الخطأ ولو كان يسيراً ، فما بالنا وخطا التابع بلغ حد الجريمة الجنائية التى قيدت برقم جنحة .

**ثالثاً :** فإن القول بوجود قدر من الخطأ يمكن نسبته للطالب قول لا يتمشى مع واقع الدعوى وأحداثها لأنه لا يمكن لإنسان أعزل تكالب عليه المعتدون فى ديوان القسم أن يقاوم تلك القوى الغاشمة التى وجدت الفرصة سانحة لاسقاط عقدها على خلق الله ، فمنطق المعتدين الذين تدافع عنهم الحكومة مؤداه إذن أن تسأل الفريسة عن سبب تواجدها فى طريق من افترسها ، وهو منطق يؤدى فى النهاية إلى تقنين الاثم والعُدوان وتحويل المظلوم إلى ظالم ، فيضرب المواطن ويجرح وتهان كرامته ويداس شرفه ثم هو فى النهاية المخطئ لأنه استقر سادة الداخلية .

**وأما عن السبب الثانى :** لاستئناف الحكومة وهو مقدار التعويض المحكوم به فهو مردود بأن الضرر المادى ليس له وزن كبير فى مثل ظروف الطالب وظروف الحادث ، إذ لو كان الأمر مجرد التعويض عن اتلاف ثياب أو ضياع مال أو فقد أوراق لكان كل ذلك فى الامكان تعويضه بل ومن الممكن أيضاً نسيانه على مر الزمن ، أما ما

يقتل النفس ويدمرها ويذبحها ببطء فهو الضرر الأدبي وخاصة في مثل ظروف المعتدى والمعتدى عليه ، فالمعتدى ضابط شرطة من تلامذة (المعتدى عليه) وهو أيضاً في مركز أصغر سناً من الطالب ، فهل يستطيع الطالب وهو يبلغ من العمر خمسين عاماً أن ينسى أن ولدًا عاقاً ضربه وركله ومزق ملابسه وكال له من السباب اقتذعها ، فأى اهدار للإنسانية والكرامة أبشع من هذا الجرم الذي أتاه ذلك الضابط ، أننا لا نطمع في أن نتساوى مع أولئك الذين يحفظون على الحيوان كرامته ، فقد سمعنا وقرأنا أن المحاكم في سويسرا قضت لصاحب كلب بتعويض أدبي على شخص أهان الكلب ، وفي فرنسا قضت بتعويض على شخص أساء إلى قطه ، ولكننا فقط نطلب من عدالة هذه الدائرة الموقرة أن تتصور مدى الآلام النفسية وقضاعتها حين يستعرض الطالب شريط الحادثة ، أن مال الدنيا بأسره لا يكفي رداً لشرف الطالب أو اشفاء لقليله ، ولو كان الطالب قد فقد سيارته أو احترق بيته أو ضاعت أمواله لكان أهون عليه من هذا الذي أصابه على يدي فارس من فرسان وزارة الداخلية ، فكل مال يهون ويعوض إلا الشرف والكرامة فإن جرحهما جد الأليم لأنه جرح منحوت بسكاكين في أفوار اللاشعور ، ولم يكن التعويض المالى في يوم من الأيام يلصقاً لرأب هذه الجراح المتأصلة في النفس ، لكنه مجرد اشفاء للقليل واحساس بأنه وإن كان التعويض لا يرد الكرامة المهذرة فهو يحقق الجبر ولو الضئيل للضرر من جهة كما يحقق الردع من جهة أخرى ، ذلك أنه سواء تحملت الحكومة التعويض وحدها أو تحملته ثم عانت به على تابعها ففي الحالتين لابد أن تتخذ مع المعتدى المخطئ إجراء ما يجعله في المستقبل يفكر ألف مرة قبل أن يعتدى على أى مواطن ، لأنه إذا كان اعتدى اليوم على ذى مركزاً اجتماعياً له وزنه بين الناس بهذه الصورة البشعة فكيف يفعل مع عامة الناس إذا لم يكن هناك ما يردعه ، وإلا فسوف يستمرى الاعتداء طالما إنه في النهاية يجد من يلتمس له الأعذار ويدافع عنه بالباطل .

ولهذا فإن الطالب لم يعد له من ملاذ سوى القضاء العادل المتمثل في هذه الدائرة الموقرة بعد أن بلغ اليأس مبلغه وبلغ الاحباط أشده نتيجة محاولات هيئة قضايا الدولة الدفاع عن الظلم الصارخ والعدوان الواضح رغم إن الحلال بين والحرام بين ، هو دفاع للأسف الشديد يجيئ من محامين صفار لو كان أحدهم قد أصابه عشر معشار ما أصاب الطالب لما استطاع قلمه أن يكتب كلمة واحدة دفاعاً عن المعتدين ، ولكنه الروتين الوظيفي الذي لم يكلف نفسه حتى مجرد الإشارة في صحيفة استئناف الحكومة إلى مركز الطالب وإنما حصر كل همه في الدفاع عن تابعي الحكومة ظالمين أو مظلومين .

### بناء عليه

#### يطلب الطالب :

أولاً : الحكم بقبول الاستئناف رقم ..... ق شكلاً وفي الموضوع بتعديل مبلغ التعويض المحكوم به من خمسة آلاف جنيه إلى عشرين ألف جنيه مع الزام المحكوم ضدهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على الدرجتين .

ثانياً : الحكم برفض الاستئناف رقم ..... المرفوع من وزير الداخلية بصفته مع الزامه بمصروفاته ومقابل الأتعاب .

#### إعلان مذكرة

إنه في يوم/..... بناء على طلب السيد/..... ومحله المختار..... أنا ..... محضر محكمة قصر النيل الجزئية انتقلت في تاريخه إلى :

السيد/ وزير الداخلية بصفته ويعلن بهيئة قضايا الدولة بجمع التحرير متخاطباً مع وأعلنته بصورة من المذكرة المسطرة عاليه والمودعة في الاستئناف رقمى ..... لسنة ..... والحجوزين للحكم بجلسة ..... بمشيئة الله .

ولأجل العلم ،

# صيغة رقم (٥١) استئناف حكم تعويض الزيادة المبلغ المحكوم به

إنه فى يوم ..... بناء على طلب السيد/ ..... المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب .....

انا ..... محضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى كل  
من:

(١) السيد/ ..... الضابط بشرطة ..... والمقيم ..... متخاطباً مع .

(٢) السيد ..... عريف شرطة ..... والمقيم ..... متخاطباً مع .

(٣) السيد/ اللواء وزير الداخلية بصفته ويعلن بهيئة قضايا الدولة  
بمجمع التحرير قسم قصر النيل متخاطباً مع .

## وأعلنتهم بالآتى

عن الحكم الصادر فى القضية رقم ..... سنة ..... مدنى كلى  
..... الصادر بجلسة ..... والقاضى منطوقه بما يلى « حكمت  
المحكمة بالزام المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثالث بصفته  
بالتضامن بأن يؤدى للمدعى مبلغ خمسة آلاف جنيه والمصروفات  
المناسبة ومبلغ عشرة جنيهاً لتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من  
طلبات » .

## الموضوع

بصحيفة معلنة قانوناً أقام الطالب القضية رقم ..... سنة .....  
مدنى كلى ..... طلب فى ختامها الحكم بالزام المعلن إليهم من الأول  
إلى الثالث بأن يؤدوا له مبلغ عشرين ألف جنيه كتعويض عن الضرر  
المادى والأدبى الذى أصابه من تعدى المعلن إليهما ١ ، ٢ عليه بديوان  
قسم الشرطة بتاريخ ..... والزامها بالمصروفات ومقابل تعاب المحاماة

وشمول الحكم بالنفاذ المعجل الطليق من الكفالة .

ويركن الطالب فى طلباته إلى ما ثبت من أن الضابط والشرطى قد استعملوا القسوة مع الطالب وتعديا عليه بالضرب والسب والاهانة وتمزيق ملابسه والمتنقولات التى كانت بحوزته حيث قيدت النيابة الواقعة جنة برقم ..... لسنة ..... إلا أن المحامى العام رغم ذلك رأى ألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية مما اضطر الطالب إلى سلوك طريق التقاضى المدنى للمطالبة بالتعويض بعد أن استغلق عليه إستدثائه عن طريق الادعاء المباشر .

وهو ما لم يقض للطالب بطلباته كلها مما يحق معه استثنائه للأسباب الآتية :

### أسباب الاستثناف

أولاً : إن الطالب طلب أمام محكمة أول درجة الحكم له بمبلغ عشرين ألف جنيه عن التعويض المادى والأدبى وقد قضى له الحكم المطعون عليه بمبلغ خمسة آلاف جنيهًا شاملة التعويض الأدبى فقط بعد أن استبعد التعويض المادى بحجة أنه لا توجد ثمة مستندات علاج أو ما شابه ذلك تؤكد قيمة ما أنفقه المستأنف بالفعل وهذا الذى استند إليه الحكم محل نظر ذلك لأن الاستثناف يطرح الدعوى من جديد أمام المحكمة الاستثنافية ومن ثم يجوز للطالب أن يثبت أنه قد فاته كسب كبير وحلت به خسارة جسيمة ، أما الكسب فيتمثل فيما كان يمكن للطالب أن يحققه من مصالح ومنافع مادية من خلال عمله حيث ظل طوال فترة لا تقل عن ستة أشهر فى حالة نفسية بالغة السوء أدت إلى رفض مباشرة أية أعمال جديدة عرضت عليه خلال تلك الفترة فضلاً عن انعكاس هذه الآثار النفسية السيئة على حياته بصفة عامة ولو تصورنا أن واقعة التعدى الموجبة للتعويض كانت فى ..... واستغرقت اجراءاته حوالى ثلاثة أشهر ثم سلوك الطريق المدنى فى شهر فبراير من العام التالى فإن النتيجة إن الطالب قد فاته بلاشك تحقيق أى كسب طوال نصف عام وأما الخسارة فتتمثل فيما أنفق الطالب من مصاريف

علاج ودواء مؤيدة بفواتير ومستندات وعدم قدرته على استعمال  
سيارته الخصوصية واضطراره إلى استعمال التاكسى طوال ثلاثة  
أشهر ثم تعيين سائق خصوصى فى الأشهر الثلاثة التالية بأجر شهري  
يتجاوز المائتى جنيه وغير ذلك مما سوف يثبتته الطالب بالمستندات  
القاطعة .

ثانياً : إن القضاء للطالب بتعويض أدبى قدره خمسة آلاف جنيه  
فقط ينطوى على غبن للطالب لأن مثل هذا النوع من التعويض  
يستغرق فى الواقع أكبر قدر من المبلغ المطالب به وذلك يتوقف على  
تقدير محكمة الموضوع وهى تترخص فيه بما لها من سلطة مطلقة فى  
تحقيق هذا الواقع بلا معقب عليها من محكمة النقض ، ولما كانت  
محكمة الاستئناف هى محكمة موضوع فإن هيئة المحكمة الاستئنافية  
الموقرة تستطيع بلا أدنى شك أن تقدر بما لها من نافذ البصيرة  
ورجحان الخبرة أن الغبن قد حل الطالب وفقاً لهذا التقدير للضرر  
الأدبى ، فالطالب يعمل ..... وسنه ..... ومركزه الاجتماعى مرموق  
فيذا ما تصورت عدالة الهيئة الاستئنافية الموقرة مبلغ التدمير النفسى  
الذى أصاب الطالب حين رماه القدر بواحد عاق من تلامذته يعتدى عليه  
بقسوة بداخل غرفة مغلقة بقسم الشرطة ضارباً عرض الحائط بكل  
هذه الاعتبارات فأى انسان فى ظروف الطالب كان من الممكن أن يقضى  
نخبه لا من أثر التعدى المادى بل من التأثير النفسى المدمر الذى حل به  
نتيجة اعتداءه همجى من ضابط لم تفلح فيه التربية ولم يصقله العلم  
ولم يستوعب حتى ما درسه من علوم القانون فبرر جرمه بأنه كان  
يجعل شخصية الطالب وهو تبرير كان بذاته كفيلاً أن يوضح عقله  
المريض ونفسيته المهزوزة حيث لا تزال يستبجح حتى بعد هذا الجرم أن  
يعتدى على الناس إذا كانوا من عامة الشعب وهو ما يبعث على الأسى  
والأسف ومن هنا يتضح بجلاء أن المبلغ للحكوم به عن الضرر الأدبى  
مبلغ جد ضئيل ولا يقدح فى ذلك التصدى بأن التعويض ليس وسيلة  
للاثراء وإنما شرع لجبر الضرر فذلك مردود بأن مال الدنيا جميعه قد  
لا يعوض المضرور أدبياً فى مثل هذه الأحوال لأن الموت قد يكون أهون

من الحياة فى اكتئاب وتدمير مستمر يصيب النفس حين تتذكر شريط  
الاعتداء البربرى فتبرز أمامها آثاره المدمرة وكأنها وليدة أمس مهما  
استطالت المدة ومهما طوت السنون والأيام تلك الوقائع الأليمة إذ يظل  
شبح العدوان يطارد المعتدى عليه فى صحوه وسباته فإذا ما تذكر على  
الجانب الآخر أن العدالة قد عوضته تعويضاً مناسباً فربما زایلته الآلام  
بمرور الأيام .

### قلهذين السببين

ولما قد يبيديه الطالب فى جلسات المراقبة :

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت كل واحد من المعلن إليهم  
بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة استئناف  
القاهرة الدائرة ..... تعويضات الكائن مقرها بدار القضاء العالى  
بشارع ٢٦ يوليو بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من  
الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لكى يسمع  
المعلن إليهم من الأول إلى الثالث الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلاً  
وفى الموضوع بتعديل مبلغ التعويض المحكوم به من خمسة آلاف جنيه  
إلى عشرين ألف جنيه مع إلزامهم متضامنين بالمصروفات ومقابل  
الأتعاب على درجتى التقاضى .

ولأجل العلم ،



## صيغة رقم (٥٢) طلب تقدير أتعاب محاماة

### ملحوظة

بعد أن قضى بعدم دستورية المادة ٨٤ من قانون المحاماة لم يعد مجلس نقابة المحامين ..... بتقدير الأتعاب ولذلك يقدم الطلب بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى - وذلك على النحو التالى :

إنه فى يوم ..... طلب السيد الأستاذ/ ..... المحامى بمكتبه بجهة.....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت إلى حيث يقيم السيد/ ..... المقيم ..... متخاطباً مع .

### وأعلنته بالآتى

أصدر المعلن إليه للطالب توكيلاً عاماً رسمياً (أو توكيلاً خاصاً) لمباشرة القضية أو القضايا أرقام ..... أو لرفع الدعوى ..... أو لاتخاذ اجراءات ..... أو ..... حضر الطالب مع المعلن إليه فى الدعوى ..... أمام محكمة ..... بجلسات ..... حتى انتهت بالحكم لصالحه ..... وحيث أنه صدر لصالح المعلن إليه حكم بتاريخ ..... أو ..... وحيث أن الطالب أنجز الاجراءات والأعمال المكلف بها ..... وهى ..... وقد تقاضى الطالب من المعلن إليه مبلغ ..... واتفق منه على مبلغ ..... تدفع عند الفصل فى القضية ..... أو عقب انتهاء الاجراء - وقد امتنع المعلن إليه عن الوفاء بباقى الأتعاب .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (١) ..... الدائرة ..... بجلستها التى ستعقد صباح يوم ..... الموافق ..... لكى يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ ..... والمصروفات وشمول الحكم بالنفاذ بلا كفالة .

---

(١) المحكمة المختصة نوعياً هى المحكمة الجزئية إذا كان المطلوب اقل من عشرة آلاف جنيه .

## صيغة رقم (٥٣) اعادة اجراءات بتحديد جلسة للبيع بالمزاد العلنى

إنه فى يوم ..... بمقر شركة ..... الكائنة بجهة ..... من الساعة الثامنة أفرنكى صباحاً وما بعدها إذا لزم الحال ، سيباع بالمزاد العلنى ما هو - عدد واحد جهاز تكييف ماركة ميراكو نصف حصان بلون بنى غامق سليم بحالة جيدة يساوى من الثمن حوالى ألف جنيه تقريباً ، عدد واحد ماكينة تصوير ماركة زيروكس حجم كبير سليمة بحالة جيدة تساوى من الثمن حوالى ٤٥٠٠ ج تقريباً ، وهى الأشياء الموضحة بمحضر الحجز التنفيذى رقم ..... المؤرخ ..... ملك ..... صاحب مدير شركة ..... وفاء لمبلغ خمسة آلاف جنيه وما يستجد من المصروفات كطلب السيد/ ..... نفاذاً للحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة فى الدعوى رقم ..... لسنة ..... ق والمعلن قانوناً والمشمول بالصيغة التنفيذية ، وحيث كان محدداً للبيع يوم ..... وأوقف البيع بسبب رفع إشكال من ..... برقم ..... لسنة ..... تنفيذ مستعجل القاهرة وقضى فيه بجلسة ..... بعدم القبول - ويسبب رفع دعوى استرداد برقم ..... لسنة ..... منضى جزئى ..... من ..... وقضى فيها بجلسة ..... بالشطب .

وعلى راغبى الشراء التواجد بمكان المحجوزات بجهة .....

إنه فى يوم ..... بناء على طلب السيد/ ..... (الدائن) المقيم ..... أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية قد انتقلت فى تاريخه أعلاه إلى محل إقامة :

(١) السيد/ ..... بصفته صاحب ومدير شركة ..... بجهة ..... متخاطباً مع .

(٢) السيد/..... بصفته الحارس على المحجوزات بنفس العنوان  
متخاطباً مع.

. ثم أجريت اللصق الآتى :

١- صورة على لوحة المحكمة

٢- صورة على لوحة القسم .

٣- صورة على مكان المحجوزات .

٤- صورة على أقرب نقطة .

ولأجل العلم ،

## صيغة رقم (٥٤)

### مذكرة فى دعوى تعويض عن خطأ تقصيرى

محكمة ..... الابتدائية

الدائرة ..... تعويضات

مذكرة تكميلية مقدمة من

مدعى

السيد

ضد

مدعى عليه

السيد بصفته

فى القضية رقم ..... سنة .....

م . ك ..... جلسة .....

### الوقائع

نحيل بشأنها على ما جاء بصحيفة افتتاح الدعوى والمذكرة المقدمة من المدعى بجلسة ..... وتعتبر هذه المذكرة التكميلية متممة لما سبقها من مذكرات وما أورده المدعى من دفاع فى محاضر الجلسات .

### الدفاع

من نافلة القول أن استخلاص الدليل من اطلاقات محكمة الموضوع هى طرحت طريقاً من طرق الاثبات وكونت عقيدتها من طرائق أخرى فلا تشريب عليها ، وقد سبق أن أشار المدعى فى جلسة ..... وفى المذكرة المقدمة فى ذات الجلسة إلى أن التعميق كطريق للاثبات يعتبر متعذراً فى خصوصية هذه الدعوى بالذات لأن المعتدين (المدعى عليهما ١ و٢) انفردا بالمدعى فى حجرة مغلقة بقسم الشرطة على نحو ما هو ثابت بالمفردات ولهذا فلم يكن هناك من الناس ما يمكن الاستشهاد بهم ، وحتى لو افترضنا وجود زملاء للمعتدين سواء من الضباط أو الجنود فمن غير المعقول أن نتصور أن يشهدوا ضد زملائهم ، ولو كان هناك شخص أو أشخاص يتعرضون للاعتداء فى داخل القسم أثناء

حدوث الواقعة لكان بالامكان أن يشهد بعضهم لإنهم شركاء فى العدوان الواقع عليهم كما يحدث مثلاً فى قضايا التعذيب ، وعليه فإن ظروف هذه القضية تحفز على التظلم بتثبيت مسئولية المدعى عليهم من الأول إلى الرابع من خلال ما ورد بمحضر الجنحة المرفق بالأوراق فهذا المحضر وإن لم ينته بالمعتدين إلى المحاكمة الجنائية فما كان ذلك بسبب انعدام الجريمة وإنما هو مجرد مسلك سلكته النيابة التى حين تيقنت من أن عدم أحالتهما للمحاكمة لا سند له من الواقع أو القانون أثرت الزج بالمدعى فى اتهام غير جاد حتى تضيع التهمة المسندة إليهما بدليل أن المدعى سئل طوال مراحل التحقيق كشاهد ولم يوجه إليه أى اتهام حتى بعد مواجهته بإجابات المدعى عليهما بل أن الشرطى المدعى عليه الثالث اعترف صراحة بأن المدعى عليه ١ و ٢ ضرب المدعى وأصابه وهكذا نجد أن محاولة اسناد قدر من الخطأ للمدعى فضلاً عن أنه لا يقدح فى مسئولية المدعى عليهم فهو بلا أساس فى الأوراق إذ لا يمكن أن يسأل السكين لأن الجراح اتعبته أو تسأل العصا لأن المضروب أرهاقها ، وحسب المدعى أن محضر التحقيق باد تحت بصر هذه المحكمة الموقرة كي تستقر فى ضميرها العادى مدى ما يتمتع به الضابط المعتدى من شراسة تنهل من نبع العنجهية الفارغة والعقد النفسية المتأصلة يسقطها على عباد الله حاسباً نفسه فوق القانون وإمعاناً أنه بمنأى عن المسئولية .

من أجل ذلك فإن محضر الجنحة خير دليل وهو يكفى بذاته لقيام مسئولية المدعى عليهما ١ و ٢ و ٣ ومسئولية المدعى عليه الرابع المفترضة الغير قابلة لاثبات العكس ، فالتحقيق الجنائى (برغم تعاطف النيابة مع الضابط ) يغنى فى مجال الاثبات عن البيئة ضرورة أن تكليف المدعى بتقديم شهود اثبات فى ظروف وملابسات هذه القضية أشبه بضرب من المستحيالات .

### بناء عليه

يصمم المدعى على الطلبات .

المدعى

**صيغة رقم (٥٥)**  
**مذكرة فى قضية تثبيت ملكية**  
**محكمة ..... الجزئية**  
**الداشرة المدنية**  
**مذكرة ختامية**

مدعى

مقدمة من

**ضد**

- (١) السيدة / ..... مدعى عليها أولى
- (٢) السيد/ ..... مدعى عليه ثانى
- (٣) شركة ..... للاسكان مدعى عليها ثالثة
- فى القضية رقم ..... لسنة ..... مدنى جزئى .....**
- المؤجلة لجلسة .....**

ملايسات القضية توجز فى أن المدعى المائل كان قاصراً بولاية والده الذى أقام الدعوى ابتداء وأثناء تداولها بلغ سن الرشد وأمرت المحكمة بتصحيح شكل الدعوى وتنفيذ ، وكانت الدعوى قد رفعت أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية وبعد إحالتها إلى الخبراء وإيداع التقرير أحييت بالرقم الجديد إلى محكمة ..... الجزئية ، ويجلسه ..... شطبت وتجددت فى الميعاد وأعلن الخصوم بالتجديد بذات الطلبات كما سبق اعلانهم بالتصحيح ، ويجلسه ..... تأجلت لجلسة اليوم للمذكرات .

**الدفاع**

نحيل بشأن الوقائع على ما جاء بصحيفة افتتاح الدعوى وما ورد بالمذكرات المقدمة فيها وما سطر بمحاضر الجلسات ونوجز الدفاع الختامى فى النقاط التالية :

**أولاً :** أوضح تقرير الخبير تسلسل حياة العين وسند هذه الحياة فقرر أن المدعى عليه الثانى ..... كان قد اشتراها من الشركة المدعى عليها الثالثة بعقد بيع مؤرخ فى ١٧/٨/١٩٧٥ . ويعد أن سدد كامل الثمن تنازل عن هذا العقد بتاريخ ٦/٩/١٩٨٨ إلى المدعى عليها الأولى ..... التى حازت العين منذ ذلك التاريخ ثم باعت للمدعى بموجب عقد البيع المؤرخ ٨/٦/١٩٨٩ فانتقلت إليه حياة العين وأنه بضم حياة المدعى إلى حياة سلفه (المدعى عليهما الأولى والثانى) تكون مدتها أكثر من ١٥ سنة حتى تاريخ رفع الدعوى ولا زال المدعى حائزاً حتى الآن .

**ثانياً :** إن الشركة المدعى عليها الثالثة ليست لها أية حقوق على عين التداعى وهى تزعم إنها تستحق ما تسميه رسوم تنازل عن العقد وهو طلب بلا سند من القانون لأن العين قد سدد كامل ثمنها ولا توجد عليها أقساط ، وإذا كان تقرير الخبير قد أشار إلى أن عقد البيع الذى حرر بين المدعى والمدعى عليها الأولى لم يتم وفقاً للبند السادس من بنود عقود البيع المطبوعة فإنه لم يفتن إلى أن الشقة بيعت نقداً وليسست عليها أية أقساط للشركة لأنه إذا جاز للشركة أن تشتترط أن يتم البيع والتنازل أمامها مقابل ما تسميه برسوم فإن ذلك قد يكون له محل إما أن تشتترط الشركة مثل هذا القيد على من يتصرف فى العين التى سدد كامل ثمنها فإنه يشكل قيداً على حق الملكية كما يشكل اثراً بلا سبب .

**ثالثاً :** يتضح من مفردات الدعوى وتقرير الخبير وبنود العقد سند المدعى فى الحياة أن البند المضاف فى قواعد وشروط بيع الوحدات خاص بحالات البيع بالتقسيط قبل سداد كامل الثمن أما فى حالة البيع نقداً فلا يوجد أى أساس لتعرض الشركة التى لو كانت دائنة للمدعى أو لأى من المدعى عليها الأولى أو الثانى لما تقاعست عن اتخاذ الاجراءات التى تراها ، وهكذا يثبت أن حياة المدعى وإسلافه كانت ولا تزال هادئة وقانونية ومستقرة غير مشوية باللبس وعلى الشركة

المدعى عليها الثالثة إذا كانت تدعى ثمة حقوق أو رسوم على العين أن تفصح عنها وعن سندها القانوني وهي لم تفعل طيلة تداول القضية سواء أمام محكمة جنوب القاهرة أو أمام الخبير أو أمام هذه المحكمة الموقرة .

### **بناء عليه**

يلتمس المدعى الحكم بالطلبات (١) .

### **وكيل المدعى**

---

(١) حكم في هذه الدعوى بالطلبات (الحكم ٩٨/١١٨٦ مدنى جزئى المعادى) وتأييد استئنافيا .



## صيغة رقم (٥٦) دعوى من حائز أرض زراعية باسترداد أشياء وأدوات محجوزة

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/.....المقيم .....  
(تنقل الديباجة .... الخ ) .

انتقلت الى كل من :

(١) السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

(٢) السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

(٣) السيد/محضر أول محكمة ..... الجزئية بصفته ويعلم  
بسرائ المحكمة بجهة ..... متخاطباً مع .....

### وأعلنتهم بالآتى

بتاريخ ..../..../... أوقع المعلن اليه الأول حجراً تنفيذياً بالأمر رقم  
..... لسنة ..... على المنقولات الموضحة تفصيلاً بمحضر  
الحجز على اعتبار أنها مملوكة للمعلن اليه الثانى وتحدد موعد للبيع  
بتاريخ .....

وحيث أن هذا الحجز لم يصادف محلاً ذلك أن الأدوات والآلات ،  
والأشياء المحجوز عليها جميعها مملوكة للمطالب وبعضها بموجب  
مستندات تحت يده والبعض الآخر من الجائز قانوناً اثباتها بكافة طرق  
الاثبات بما فى ذلك البينة .

وحيث أن الغرض من اختصام المعلن اليه الثالث هو إيقاف اجراءات  
البيع المحدد له يوم ..... عملاً بحكم المادة ٣٩٣ مرافعات  
التي جرى نصها على أنه إذا رفعت دعوى استرداد الأشياء  
المحجوزة وجب وقف البيع إلا إذا حكم قاضى التنفيذ باستمرار

التنفيذ بشرط ايداع الثمن أو بدونه (١) .

### بضاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ..... الخ

أمام محكمة ..... بصفتها قاضياً للتنفيذ ..... الخ .

وذلك لسماعهم الحكم بأحقية الطالب للمنقولات المثبتة بمحضر  
الحجز المؤرخ ..... والغائه واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب على  
ذلك من آثار أهمها وقف إجراءات البيع المصد له يوم ..... مع الزام  
المعلن اليهما الأول والثاني المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بلا كفالة .  
ولأجل العلم .

---

(١) نصت المادة ٤٩٤ مرافعات على أنه يجب رفع دعوى الاسترداد على الدائن  
الحاجز والمحجوز عليه والحاجزين المتدخلين وأن تشتمل صحيفتها على بيان  
واف لأبلة الملكية .

**صيغة رقم (٥٧)**  
**دعوى عدم تعرض من مستأجر أرض زراعية**  
**مادة ٥٧١/٢ ومادة ٥٧٢/١ مدنى**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/.....المقيم ..... تنقل  
الديباجة ... الخ

انتقلت الى كل من :

١) السيد /.....المقيم ..... مخاطباً مع ..... (المؤجر )

٢) السيد /.....المقيم ..... مخاطباً مع.....( المتعرض )

**وأعلنتهما بالآتى**

بموجب عقد ايجار أرض زراعية مؤرخ ..../..../... لجر المعلن اليه  
الأول للطالب مساحة قدرها ..... ( تذكر المساحة والحدود )  
بالأجرة الموضحة بالعقد والمدة المحددة فيه .

وبتاريخ ..../..../.... وقبل أن يتسلم الطالب الأرض فوجيء بتعرض  
للمعلن اليه الثانى له بحجة أنه الحائز لهذه الأرض بموجب عقد عرفى  
كما هدد بالتعرض المادى للطالب الى جانب هذا التعرض القانونى .

وحيث أن المادة ٥٧١/٢ من القانون المدنى تنص على أنه « لا  
يقتصر ضمان المؤجر على الأعمال التى تصدر منه أو من اتباعه بل  
يمتد هذا الضمان الى كل تعرض أو إضرار مبنى على سبب قانونى  
يصدر من أى مستأجر آخر أو من أى شخص تلقى الحق عن المؤجر » .  
كما تنص المادة ٥٧٢/١ من ذات القانون على أنه إذا ادعى أجنبى حقاً  
يتعارض مع ما للمستأجر من حقوق بمقتضى عقد الايجار وجب على  
المستأجر أن يبادر بإخطار المؤجر بذلك وكان له أن يخرج من الدعوى  
وفى هذه الحالة لا توجه الاجراءات إلا الى المؤجر .

وحيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ بتعديل

بعض احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى  
تنص على أن تسرى على عقود ايجار الأرض الزراعية التى تبرم اعتباراً  
من تاريخ العمل بهذا القانون الأحكام الواردة فى الفصل الأول من الباب  
الثانى من الكتاب الثانى من القانون المدنى .

### بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر ..... الخ .

وذلك لى يسمعا الحكم بضمان عدم التعرض للطالب فى أرض  
التداعى الموضحة بالعقد المؤرخ .../.. /... والزامهما المصروفات ومقابل  
الأتعاب .

مع حفظ حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

## صيغة رقم (٥٨)

دعوى عدم اعتداد بحجز إدارى موقع على  
نصيب المستأجر فى محصول أرض زراعية  
مادتان ٣٣ مكرراً (د) ، (هـ) من المرسوم بقانون رقم  
١٧٨/١٩٥٢ والمادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/..... المقيم ..... ومحله  
المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامى بـ .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت فى  
تاريخه الى محل اقامة :

(١) السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

(٢) السيد/الممثل القانونى لبنك الائتمان الزراعى والتعاونى ويعلن  
بالادارة القانونية بالبنك بشارع ..... متخاطباً مع .....

### وأعلنتهما بالآتى

يملك المعلن اليه الأول اطمئناً زراعية بجهة ..... ويموجب  
عقد ايجار مؤرخ ..../.. /... أجر للطالب مساحة من هذه الأرض مقدارها  
..... ( تذكر مساحتها وحدودها ) لمدة سنتين وبأجرة نصف  
سنوية قدرها ..... ويعد مضى السنة الأولى تم تعديل الاتفاق بين  
الطرفين على تحويل الايجار النقدى الى ايجار بطريق المزارعة بحيث  
توزع غلة المحصول فى نهاية العام مناصفة بين الطالب والمعلن اليه  
الأول وذلك بعد خصم المصروفات الضرورية ونفقات الصيانة  
والضرائب وغير ذلك من التكاليف التى حددها القانون فى المادة ٣٣  
مكرراً (ج) ، (د) ، (هـ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ،  
المعدلة بالقوانين ٥٢ لسنة ٦٦ ، ٦٧ لسنة ١٩٧٥ و ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ،  
وقد أجازت هذه النصوص الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على تحويل  
الايجار بالنقد الى ايجار بطريق المزارعة .

وحيث أنه بعد أن تم الحصاد وإثناء تشوين المحصول تمهيداً لتوزيعه فوجيء الطالب بتاريخ ..../.. /... بالمعلن اليه الثانى يوقع حجزاً إدارياً على كامل المحصول وفاء لدين سلفة تقاوى ومبيدات كان المعلن اليه الأول ( المؤجر ) قد حصل عليها من البنك بضمان نصيبه فى المحصول .

ولما كانت المادة ٣٣ مكرراً ( هـ ) من المرسوم رقم ١٧٨/١٩٥٢ سالف الذكر تنص على أنه : « لا يجوز توقيع الحجز الإدارى على حاصلات الأرض المؤجرة نقداً أو مزارعة وفاء للضرائب الأصلية والاضافية والرسوم المفروضة عليها ومستحقات بنك الائتمان الزراعى والتعاونى والجمعيات التعاونية الزراعية إلا بمقدار ما يخص تلك الأرض من هذه الديون كما لا يجوز توقيع الحجز على حاصلات الأرض المؤجرة بطريق المزارعة وفاء لدين على المؤجر إلا بمقدار نصيبه فيها » .

ولما كان الحجز الإدارى الموقع قد تم على المحصول بأكمله بما فى ذلك نصيب الطالب وهو أمر غير جائز قانوناً ويحق معه للطالب أن يطلب عدم الاعتداد بهذا الحجز .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلاً من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهما الحضور أمام محكمة ..... الجزئية الكائن مقرها بجهة..... بجلستها العلنية التى سوف تنعقد ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لى يسمعا الحكم (١) بعدم الاعتداد بالحجز الإدارى الموقع بتاريخ ..../.. /... مع ما يترتب على ذلك من آثار محتفظاً بسائر حقوق الطالب الأخرى .  
ولأجل العلم .

---

(١) من الجائز أن يكون هذا الطلب مستعجلاً ( أى فى مادة مستعجلة نظراً لتوافر الخطر والاستعجال ) .

## صيغة رقم (٥٩)

دعوى مطالبة من مؤجر ضد جمعية تعاونية

زراعية عهد اليها بإدارة أرض زراعية

مادة ٣٦ مكرراً (ج) (١) من المرسوم بقانون ١٧٨/١٩٥٢

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/..... المقيم ..... ومحلّه

المختار مكتب الأستاذ /..... المحامى بـ .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية

انتقلت فى تاريخه الى حيث اقامة :

السيد/رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية بناحية.....

بصفته ويعلن بمقر الجمعية جهة ..... متخاطباً مع .....

### وأعلنه بالآتى

يملك الطالب قطعة أرض زراعية بناحية ..... مساحتها

..... وقد حدثت ظروف للطالب تمنعه من إدارة الأرض فقدم الى

المعلن اليه إقراراً مكتوباً برغبته فى أن تقوم الجمعية بإدارة الأرض مع

خصم المصروفات والنفقات من الأجرة المحصلة وأن يكون للجمعية فى

هذا الشأن جميع الحقوق القانونية المقررة للطالب بمقتضى أحكام

القانون .

وبتاريخ ..../.. .... بعد أن انتهت الدورة الزراعية لعام .....

طلب الطالب من المعلن اليه تسليمه صافى الربيع والأجرة فى حدود

سبعة أمثال الضريبة الأصلية كما تقضى بذلك المادة ٣٦ مكرراً ( ج )

---

(١) بموجب المادة السادسة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ فقد ألغيت الفقرة

الثانية من المادة ٣٦ والمواد ٣٦ مكرراً (١) و٣٦ مكرراً ( ب ) من

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ( الجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرراً

الصادر فى ٢٨ يونية ١٩٩٢ ) .

من المرسوم بقانون ١٩٥٢/٧٨ إلا أن المعلن اليه رفض تسوية الحساب رغم استعداد الطالب لسداد مقابل الإدارة المستحقة للجمعية وفقاً للنسبة التي حددتها الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦ مكرراً ( ج ) المشار اليها ، وبناء على هذا الامتناع فقد أرسل الطالب للمعلن اليه انذاراً على يد محضر مؤرخاً .. /.. /... يخطر فيه بسداد الأجرة المحصلة لحسابه إلا أنه ظل على امتناعه مما يحق معه للطالب أن يقيم دعوى بطلب الزامه بأن يؤدي مبلغ ..... والمصروفات .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ... الخ . وكلفته الحضور أمام محكمة ..... الجزئية الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها ..... إلخ، وذلك لكي يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ..... والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة (١) .

ولأجل العلم .

---

(١) غالباً ما يُنتدب خبير في مثل هذه الدعوى لاجراء التسوية والمفروض طبعاً أن للمؤجر استرد أرضه بعد أن فرغت الجمعية من إدارتها في الفترة التي أوكل اليها فيها هذه الإدارة .



## صيغة رقم (٦٠)

دعوى قسمة عقار مملوك على الشيوع

مواد ٨٢٥ و ٨٣٥ و ٨٣٦ مدنى ومادة ٤٣/٣ مرافعات

إنه فى يوم .....

بناء على طلب ..... إلخ .

أنا ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت فى تاريخه  
الى حيث يقيم :

(١) السيد/ ..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

(٢) السيد/ ..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

(٣) السيدة/ ..... المقيمة ..... متخاطباً مع .....

### وأعلنتهم بالآتى

يمتلك الطالب والمعلن اليهم على الشيوع كامل أرض وبناء العقار  
رقم ..... الكائن بشارع ..... قسم ..... والمحدد  
بالحدود الآتية :

الحد القبلى ..... الحد الشرقى ..... الحد البحرى .....  
الحد الغربى ..... ومساحته ..... متراً مربعاً .

ولا يوجد نزاع على الملكية ولكن هناك خلاف بين الشركاء حول  
توزيع الربح حيث يغل العقار ريعاً سنوياً قدره ..... ويستأثر المعلن  
اليه الثانى والمعلن اليها الثالثة وهدهما بالربح بحيث لم يعد الطالب  
ينتفع أو يجنى ثمرة من نصيبه فى هذا الملك بحجة أن المصروفات أكثر  
من الايرادات أو مساوية لها .

وحيث أنه يحق للطالب أن ينهى حالة الشيوع ويطالب بقسمة  
العقار وأخذ نصيبه فيه عملاً بأحكام المادة ٨٢٥ وما بعدها من القانون

المدنى (١) خصوصاً وإن الطالب غير مجبر على البقاء فى الشيوع بمقتضى قانون أو اتفاق (٢) .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ..... ينقل التكليف .

وذلك لسماعهم الحكم بقسمة العقار الموضح الحدود والمعالم بضرب هذه الصحيفة وفرز وتجنيد نصيب الطالب فإذا تعذر ذلك عرضه للبيع بالزاد العلنى مع إعطاء الطالب نصيبه وإضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق القسمة أو التصفية .

ولأجل العلم .

---

(١) ترفع هذه الدعوى دائماً أمام المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها مقر العقار (مادة ١/٨٣٦ مدنى والمادة ٣/٤٣ مرافعات .

(٢) قد تكون حالة الشيوع رضاءً كما إذا كان هناك اتفاق بين الشركاء على عدم إنهاء الشيوع وقد تكون إجبارية بنص فى القانون كما فى حالة الملكية المشتركة فى امتدادات ملاك العقارات المقسمة الى طبقات أو شقق - راجع المادة ٧٣ وما بعدها من القانون ١٩٧٧/٤٩ .

## صيغة رقم (٦١)

دعوى قسمة أرض زراعية مملوكة على الشيوع  
مواد ٨٢٥/٨٣٥/٨٣٦ مدنى ومادة ٤٣/٣ مرافعات

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/..... الخ

أنا ..... المحضر محكمة .....

الجزئية انتقلت فى تاريخه الى حيث يقيم :

(١) السيد/ ..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

(٢) السيد/ ..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

(٣) السيدة/ ..... المقيمة ..... متخاطباً مع .....

### وأعلنتهم بالآتى

يمتلك الطالب والمعلن اليهم على الشيوع الأرض الزراعية الكائنة  
بجهة ..... وبالبالغ مساحتها ..... سهم ..... قيراط ..... فدان  
والمحددة بالحدود الآتية : ( تذكر حدود الأرض ) ولا يوجد نزاع على  
الملكية ولكن هناك خلاف بين الملاك المشتاعين حول استغلال الأرض  
حيث يستأثر المعلن اليه وحده بتأجيرها وتحصيل ريعها مما يحرم  
الطالب من حقه فى الانتفاع بنصيبه فى الملك .

ولما كان يحق للطالب إنهاء حالة الشيوع والمطالبة بقسمة الأرض  
وأخذ نصيبه فيها عملاً بالمادة ٨٢٥ وما بعدها من القانون المدنى  
خصوصاً وأن الطالب غير مجبر على البقاء فى الشيوع بمقتضى نص  
قانونى أو اتفاقى (١) .

---

(١) قد تكون حالة الشيوع رضاء كما إذا كان هناك اتفاق بين الشركاء على عدم  
إنهاء الشيوع وقد تكون إجبارية بنص القانون كما فى حالة الملكية المشتركة فى  
اتحادات ملاك العقارات للقسمة الى طبقات أو شقق ( راجع المادة ٧٣ وما بعدها  
من القانون ١٩٧٧/٤٩ ) .

### بضاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ..... وكلفتهم الحضور أمام المحكمة  
الجزئية المختصة .... ينقل التكليف .

وذلك لسماعهم الحكم بقسمة الأرض الموضحة الحدود والمعالم  
بصلب هذه الصحيفة وفرز وتجنيد نصيب الطالب فإذا تعذر ذلك  
عرضه للبيع بالمزاد العلني مع إعطاء الطالب نصيبه وإضافة المصروفات  
ومقابل الأتعاب على عاتق القسمة .

ولأجل العلم .

## صيغة رقم (٦٢)

### دعوى شفعة<sup>(١)</sup> من جار

مادة ٩٣٦ فقرة (هـ) مدنى ومادتان ٩٤٢ و ٩٤٣ مدنى

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/ ..... المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ ..... المحامى .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية قد  
انتقلت فى تاريخه الى محل إقامة :

(١) السيد/ ..... المقيم ..... (البائع)

(٢) السيد/ ..... المقيم ..... (المشتري)

### وأعلنتهما بالآتى

بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ..... باع المعلن اليه الأول الى  
المعلن اليه الثانى العقار الكائن بجهة ..... والبالغ مساحته .....  
والمحدد بالحدود الآتية :

الحد البحرى ..... الحد القبلى ..... الحد الشرقى .....  
الحد الغربى ..... وذلك بمبلغ .....

---

(١) الشفعة رخصة تجيز فى بيع العقار الحلول محل المشتري فى الأحوال  
وبالشروط المنصوص عليها فى المواد التالية ( مادة ٩٣٥ منى ) - قارن تعريف  
فقهاء الاسلام للشفعة بأنها حق تملك العقار للمبيع من مشتريه بما قام عليه  
من الثمن والمؤن رضى أم أبى .

راجع - مختصر لحكام المعاملات الشرعية للمرحوم الشيخ / على الخفيف -  
الطبعة الرابعة سنة ١٩٥٢ ص ٣٩ - وتنص المادة ٩٤٢ مدنى على أن ترفع  
دعوى الشفعة على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن فى دائرتها العقار وتقيّد  
بالجدول ويكون كل ذلك فى ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان المنصوص  
عليه فى المادة السابقة وإلا سقط الحق فيها ويحكم فى الدعوى على وجه  
السرعة .

وحيث أن الطالب يمتلك أرض مبانى العقار رقم ..... الملاصق للمعقار المبيع من جهتيّ الحدين القبلى والغربى كما أن هناك مدخل واحد للمعقارين وهو ما أدى الى ثبوت حق ارتفاق للطالب حيث أن ملكية الطالب مسجلة بموجب حكم نهائى صادر بصحة ونفاذ بيع ابتدائى وهو مشهر بالشهر العقارى .

ولما كانت المادة ٩٣٦ من القانون المدنى تنص على أنه يثبت الحق فى الشفعة للجار المالك إذا كان للأرض المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة أو إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المبيعة من جهتين وتساوى من القيمة نصف ثمن الأرض المبيعة على الأقل .

وحيث أن الطالب أبدى رغبته للمعلن اليهما خلال الخمسة عشر يوماً التالية<sup>(١)</sup> لتاريخ الانذار المرسل اليه من المعلن اليه الأول وقد جرى اعلان رغبة الطالب بمقتضى انذار رسمى تضمن بالتفصيل حدود ومعالم ومواصفات المعقار المشفوع فيه وبيان الثمن والمصرفات الرسمية وسائر البيانات الأخرى التى نص عليها القانون<sup>(٢)</sup> .

---

(١) تنص المادة ٩٤٠ مدنى على ما يلى :

« على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها الى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الانذار الرسمى الذى يوجهه اليه البائع أو المشتري وإلا سقط حقه .

(٢) تنص المادة ٩٤١ مدنى على : « أن يشتمل الإنذار الرسمى المفصوص عليه فى المادة السابقة على البيانات الآتية وإلا كان باطلاً .

(أ) بيان المعقار الجائر لأخذه بالشفعة بياناً كافياً .

(ب) بيان الثمن والمصرفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه . وتنص المادة ٩٤٢ على أن اعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة يجب أن يكون رسمياً وإلا كان باطلاً ولا يكون هذا الاعلان حجة على الغير إلا إذا سجل - وخلال الثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ هذا الاعلان يجب أن يودع خزنة المحكمة الكائن فى دائرتها المعقار كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع مع مراعاة أن يكون هذا الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة فإن لم يتم الايداع فى هذا اليعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة .

كما قام الطالب خلال الشهر التالي لارسال إنذاره الرسمي بإيداع الثمن خزينة محكمة ..... وبيعة رقم ..... ( وهى المحكمة التى يقع فى دائرتها العقار المشفوع فيه ) .

وعلى الرغم من أن الطالب قام بتنفيذ التزاماته وفقاً للقانون على نحو ما سبق إلا أن المعلن اليهما يصران على رفض التنازل عن البيع الذى أجرياه فيما بينهما بما لم يعد معه أمام الطالب ثمة مندوحة من الالتجاء الى القضاء عملاً بالمادتين ٩٤٣ ، ٩٤٤ من القانون المدنى للحكم له بثبوت الشفعة .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلاً من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة ..... الابتدائية (١) الكائن مقرها بجهة ..... ( وهى المحكمة الكائنة فى دائرة العقار ) جلستها العلنية ... الخ .

لسماعهما الحكم بثبوت الشفعة للطالب على العقار المبين الحدود والمعاليم بصدر الصحيفة والزامهما بتسليمه له مع اعتبار الحكم سنداً للمكيته لهذا العقار وقابلاً للشهر والتسجيل مع عدم الاعتداد بالتأشير الذى تم على عقد النبيع المبرم بينهما بشأن عقار التداعى والزامهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفذ المعجل بدون كفالة (١) .

---

(١) والحكم الذى يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع وذلك دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالتسبيب .

(٢) مادة ٤٢ مراقعات .

## صيغة رقم (٦٣)

دعوى من مالك العلو بطلب بيع السفلى وبصفة مستعجلة  
الزامة بإجراء الترميمات الضرورية العاجلة  
مادة ٨٥٠ مدنى

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد / ..... المقيم .....  
ومحل المختار مكتب الأستاذ ..... المحامى

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى محل اقامة :

السيد/ ..... والمقيم ..... متخاطباً مع .....

### وأعلنته بالآتى

يملك الطالب الشقة الكائنة بالدور الثانى بالعقار رقم .....  
بشارع ..... قسم ..... ويمتلك المعلن اليه الشقة الموجودة  
أسفل شقة الطالب مباشرة وقد لاحظ الطالب وجود تشقق طولى فى  
بعض الحوائط الموجودة بشقة الطالب وأخذت هذه التشقوق تتزايد  
وتتسع مما دعاه الى الالتجاء لأهل الخبرة حيث أثبتت المعاينة الودية  
التي تمت فى كل من شقة الطالب وشقة المعلن اليه أن السبب فى هذه  
التشققات وجود ترميم فى حوائط وأعمدة الأساس المارة بشقة المعلن  
اليه وأن الأمر يحتاج الى ترميمات عاجلة فى شقة المعلن اليه صاحب  
السفل حتى لا يسقط العلو وهو شقة الطالب إلا أن المعلن اليه رفض  
التعاون مع الطالب لأجراء هذه الاصلاحات العاجلة والضرورية فاضطر  
الطالب الى اقامة الدعوى المستعجلة رقم ..... لسنة .....  
التي حكم فيها بجلسة ..... باثبات حالة الشقتين ..... شقة  
الطالب وشقة المعلن اليه وانتهى تقرير الخبير الى ضرورة اجراء  
الترميمات والاصلاحات بدءاً بشقة المعلن اليه الذى استمر على رفضه  
بلا مبرر مما يهدد سقوط الطابق العلوى الذى يشغله الطالب .



وحيث أن نص المادة ٨٥٩/١ من القانون المدني جرى على أن صاحب السفل عليه أن يقوم بالأعمال والترميمات اللازمة لمنع سقوط العلو ، ونصت الفقرة الثانية من المادة على أنه إذا امتنع عن القيام بهذه الترميمات جاز للقاضي أن يأمر ببيع السفل ويجوز في كل حالة لقاضي الأمور المستعجلة أن يأمر بإجراء الترميمات العاجلة .

وحيث أنه يجوز والحالة هذه طلب الزام المعلن اليه بصفة مستعجلة بإجراء الترميمات وكذلك الأمر ببيع شقته .

### بضاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ..... الخ

وذلك لكي يسمع الحكم بما يلي :

أولاً : بصفة مستعجلة بالزامه بإجراء الترميمات الضرورية العاجلة بشقته الموضحة المعالم بصدر الصحيفة والزامه مصروفات هذا الطلب .

ثانياً : وفي الموضوع الأمر ببيع شقة المعلن اليه الموضحة بالصحيفة بالمزاد العلني مع حفظ حق الطالب في الشفعة والزامه مصروفات هذا الشق ومقابل الأتعاب فيه وشمول الحكم في هذا الطلب بالنفاد المعجل الطليق من الكفالة .

ولأجل العلم ...

**صيغة رقم (٦٤)**  
**دعوى من دائن ممتاز بفرض الحراسة**  
**على المنقولات الضامنة لدينه**  
**مادة ١١٣٣ مدنى**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/..... المقيم ..... ومحلّه  
المختار مكتب الأستاذ / ..... .

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى حيث اقامة :

السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

**وأعلنه بالآتى**

الطالب يدايس المعلن اليه بدين قدره ..... بموجب سند  
..... أو حكم ..... الخ .

ويعتبر دين الطالب من الديون الممتازة بنص القانون (١) مادة  
..... من قانون كذا ) .

وحيث أن المعلن اليه شرع فى نقل المنقولات المملوكة له والضامنة  
لدين الطالب وهى ( تذكر المنقولات تفصيلاً ) وكان الطالب يخشى من  
تبيدها أو اخفائها بحيث إذا ما أراد التنفيذ بدينه لم يجد ما ينفذ عليه  
وهو حطر على حقوق الطالب يتوافر به الاستعجال عملاً بحكم المادة  
٣/١١٣٣ من القانون المدنى التى تنص على أنه إذا خشى الدائن لأسباب  
معقولة تبديد المنقول المثقل بحق امتياز جاز له أن يطلب وضعه تحت  
الحراسة .

---

(١) مثال ذلك دين المحامى لدى موكله المحكوم عليه بتقدير الاتعاب فإن للمحامى  
امتياز على ما آل للموكل من أموال نتيجة جهود المحامى (مادة ٨٨ محاماة )

## بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر ... الخ .

وذلك لكي يسمع الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على المنقولات المبيّنة بصدر الصحيفة وتعيين الطالب ( أو المعلن إليه ) أو أى شخص آخر حارساً عليها بلا أجر لحفظها ريثما يتم سداد الدين بالوفاء أو الإبراء مع الزام المعلن إليه المصروفات ومقابل الأتعاب .

ولأجل العلم .

**صيغة رقم (٦٥)**  
**دعوى بوضع العقار المرهون رهناً**  
**حيازياً تحت الحراسة**  
**مادة ١١٠٦ مدنى**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/..... المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ /..... المحامى .  
أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى حيث اقامة :  
السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

**وأعلنته بالآتى**

بموجب عقد رسمى مؤرخ ..... محضر بمأمورية الشهر  
العقارى بجهة ..... ومشهر بها تحت رقم ..... بتاريخ  
..... رهن الطالب رهناً حيازياً لصالح المعلن اليه العقار رقم  
..... بجهة ..... وذلك وفاء لمبلغ .

وحيث أن المعلن اليه أدار العقار المرهون ادارة سيئة وأهمل فى ذلك  
اهمالاً جسيماً بما يحق معه للطالب عملاً بأحكام المادة ١١٠٦ مدنى أن  
يطلب وضع العقار تحت الحراسة .

**بناء عليه**

أنا المحضر سالف الذكر ... الخ .

وذلك لكى يسمع الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة  
القضائية على العقار المرهون الموضح الحدود بصدر هذه الصحيفة  
وتعيين حارس قضائى من الجدول تكون مهمته استلامه وإدارته  
واستغلاله الاستغلال الحسن حسبما أعد له وبعد خصم المصروفات  
الضرورية أيداع صافى الربح خزينة المحكمة لحساب الطالب والمعلن اليه  
مع الزام المعلن اليه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة بدون كفالة .  
ولأجل العلم .

**صيغة رقم (٦٦)**  
**دعوى استبدال مصف**  
**مادة ٨٧٧ مدنى (١)**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/..... المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ /..... المحامى .

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى حيث إقامة :

(١) السيد/ عن نفسه ويصفته ..... المقيم ..... متخاطباً  
مع .....

(٢) السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

(٣) السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

**وأعلنتهم بالآتى**

الطالب والمعلن اليهم ورثة المرحوم ..... الذى توفى لرحمة  
اللّه بتاريخ ..... وترك ما يورث عبارة عن .....  
و.....

وحيث أنه بتاريخ ..... عين المعلن اليه الأول مصفياً للتركة إلا  
أنه أساء التصرف وأهمل اهمالاً جسيماً تجلت مظاهره فى أنه ( يذكر  
الاهمال والأخطاء ..... ) .

وحيث أنه يحق للطالب ومن مصلحته هو والمعلن اليهم استبدال  
غيره به لانداء مهام تصفية التركة وقد لجمع الورثة على المعلن اليه  
الأخير .

---

(١) م ٨٧٧/١ - لمن عين مصفياً أن يرفض تولى هذه المهمة أو أن يتنحى عنها بعد  
توليها وذلك طبقاً لأحكام الوكالة .

## بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ... الخ .

وذلك لكى يسمعوا الحكم بصفة مستعجلة بعزل المعلن اليه  
الأول واستبدال المعلن اليه الأخير السيد/ ..... به لأناء ذات المأمورية  
مع اضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق التركة .  
ولأجل العلم .

---

= ٢ - وللقاضى أيضاً إذا طلب اليه أحد نوى الشأن أو النيابة العامة أو دون طلب  
عزل المصطفى واستبدال غيره به متى وجدت أسباب تبرر ذلك

**صيغة رقم (٦٧)**  
**دعوى تعيين مصف للتركة**  
**مادة ٨٧٦ مدنى**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/..... المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ /..... المحامى .

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى حيث اقامة :

١) السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع (١) .....

٢) السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

٣) السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

**وأعلنهم بالآتى**

الطالب والمعلن اليهم ورثة شرعيون فى تركة المرحوم .....  
الذى توفى الى رحمة الله بتاريخ..... وهذه التركة عبارة عن

.....

وحيث أن المورث لم يعين وصياً للتركة ونظراً لأن المعلن اليهما  
الأول والثانى يضعان أيديهما على معظم أعيان التركة ويستأثران  
بريعها ويحرمان الطالب ويأقن الورثة وهو خطر يحيق بحقوق الطالب  
ويبرر الاستعجال .

ولما كانت المادة ٨٧٦ مدنى تنص على أنه إذا لم يعين المورث وصياً  
للتركة وطلب أحد ذوى الشأن تعيين مصف لها عينته المحكمة إذا رأت  
موجباً لذلك من تجمع الورثة على اختياره فإن لم تجمع الورثة

---

(١) إذا كان من بين الورثة قصرًا أو غائبين أو باقضى اهلية تعين اختصاص النيابة العامة

على أحد تولى القاضى اختيار المصفى على أن يكون بقدر المستطاع من بين الورثة وذلك بعد سماع أقوال هؤلاء . ولما كان سماع أقوال الورثة أمام القاضى المستعجل لا يمس أصل الحق لأنه ليس شهادة ولا يعدو أن يكون مجرد نقاش من القاضى للورثة لا يمس أصل الحق أو موضوع النزاع بحيث يستطيع الاستيثاق من ظاهر الحال الى من يمكن اختياره مصفياً للتركة .

### **بناءً عليه**

أنا المحضر سالف الذكر ... الخ .

وذلك لسماعهم الحكم بصفة مستعجلة باختيار الطالب ( أو أحد المعلن اليهم ) أو ( ما يختاره القاضى ) مصفياً لتركة المرحوم .....  
الموضحة الحدود والمعالم بصدر هذه الصحيفة لباشرة اجراءات التصفية طبقاً لأحكام القانون مع اضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق التركة .



**صيغة رقم (٦٨)**  
**دعوى باعادة حق المجرى لأرض زراعية**  
**مادة ٨٠٩ / ١ مدنى**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/ ..... المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامى .

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه أعلاه الى حيث إقامة :

السيد/ ..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

**وأعلنته بالآتى**

يملك الطالب ما هو ٦ سهم ٨ ط بحوض ..... بالقطعة رقم  
..... تقسيم ..... المحددة من الجهة البحرية بملك .....  
ومن الجهة القبلىة أرض ..... ومن الجهة الشرقىة أرض المعلن الىه  
- ومن الجهة الغربىة سكة حديد .

وحيث أن الطالب يقوم برى أرضه من المجرى الممتد فى أرض  
المعلن اليه لأنه لا يوجد سوى هذا المجرى المتفرع من الترعة الرئيسىة  
اللى تغذى الأراضى الزراعىة الكائنة بالمنطقة إلا أن الطالب فوجىء  
بتأريخ ..... بالمعلن اليه وقد وضع بعض السدود فى داخل المجرى  
للحيلولة دون وصول المياه لأرض الطالب وهو وضع بالغ الخطر ويهدد  
استمراره بموات الأرض التى يملكها الطالب .

ولما كانت المادة ٨٠٩ مدنى تنص على أنه « يجب على مالك الأرض  
أن يسمح بأن تمر بأرضه المياه الكافىة لرى الأراضى البعيدة عن مورد  
المياه » .

وحيث أنه ازاء الخطر الداهم على حقوق الطالب والذى لا تفلح فى  
درئه طرق واجراءات التقاضى العادىة .

## بهاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ... الخ .

وذلك لكى يسمع الحكم بصفة مستعجلة بالزامه بإزالة ما أحدثه  
من سدود فى مجرى المياه الموضح بصلب الصحيفة وتمكين الطالب  
من الانتفاع بهذا المجرى ووصول مياهه الى أرضه الموضحة مع الزام  
المعلن اليه المصروفات ومقابل الأتعاب بدون كفالة .

ولأجل العلم .

# صيغة رقم (٦٩) دعوى بمنع ممثل من التمثيل فى إحدى الدور المسرحية

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/..... المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ /..... للحامى .

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى حيث إقامة :

السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

## وأعلنته بالآتى

الطالب صاحب مسرح ..... وقد تعاقد بتاريخ ..... مع  
المعلن اليه على التمثيل بالمسرح فى المدة من ..... الى .....  
واشترط فى العقد أن يحتكر الطالب جهود وأعمال المعلن اليه طوال  
فترة العقد وأنه يحظر على المعلن اليه التمثيل خلال مدة العقد لدى  
مسرح آخر حتى ولو كان من المسارح التابعة للدولة .

وقد فوجيء الطالب لدى مروره فى بعض الشوارع والميادين  
بالقاهرة بوجود لافتات « أفيشات » تحمل صورة المعلن اليه وتدعو  
لمشاهدة المسرحية التى سيقوم بالتمثيل فيها بمسرح ..... وهو  
ليس مسرح الطالب كما أن هذا التمثيل حددت له الفترة من .....  
الى ..... وهى نفس الفترة التى لازال فيها العقد سارياً بين الطالب  
والمعلن اليه .

وقد قام الطالب بتصوير بعض هذه الاعلانات كما أنه سجل  
بجهاز الفيديو فقرة اعلانية مذاعة من التليفزيون بتاريخ .....  
تدعو للمسرحية التى سيقوم المعلن اليه بالتمثيل فيها لدى المسرح  
الأخر المنوه عنه آنفاً . وهذه الصور والأفلام هى الدليل الموجود حالياً

تحت يد الطالب حيث أن الصور والأفلام لا تعدو أن تكون مستندات ظاهرة .

وحيث أنه إزاء الخطر المبرر للاستعجال يحق للطالب أن يلجأ إلى القضاء المستعجل طالباً الحكم بإجراء وقتي لا يمس الحق .

### بغناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ... الخ .

وذلك لكي يسمع الحكم بصف مستعجلة بمنع المعلن إليه من التمثيل في المدة من ..... على مسرح ..... على نحو ما توضح تفصيلاً بصدر الصحيفة أعمالاً لتصوص العقد المحرر بين الطالب والمعلن إليه مع إلزامه المصروفات ومقابل الأتعاب بلا كفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أي نوع كانت .  
ولأجل العلم .

## **القسم الخامس**

### **صيغ الدعاوى التجارية**



# **الباب الأول**

## **دعاوى واجراءات الافلاس**





## صيغة رقم (٧٠) (١)

### دعوى بطلب اشهار افلاس تاجر (٣)

### مواد ٥٥٠ و ٥٥٢ و ٥٥٤ من قانون التجارة

إنه فى يوم (٣) .....بناء على طلب السيد / ..... المقيم / .....  
ومحله المختار : مكتب الأستاذ / ..... المحامى

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى  
حيث اقامة السيد / ..... التاجر المقيم ..... ( يذكر الموطن التجارى  
للمدين ) مخاطباً مع .

### وأعلنته بالآتى

بموجب كمبيالة (أو شيك أو سند إننى أو أية ورقة تجارية) مؤرخة  
..... يداين الطالب المعلن إليه بمبلغ ..... يستحق الوفاء بتاريخ .....

وحيث أن المعلن إليه تاجر (٤) ، وقد امتنع عن السداد بدون مبرر

---

(١) مواد من ٥٥٠ - ٧٧٢ من قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ (الجريدة  
الرسمية العدد رقم ١٩ مكرر الصاندر فى ١٧/٥/١٩٩٩ .

(٢) كل من يزاوّل على وجه الاحتراف باسمه ولحسابه عملاً تجارياً يكون تاجراً  
وكذلك كل شركة تتخذ أحد الأشكال المنصوص عليها فى القوانين المتعلقة  
بالشركات أياً كان الغرض الذى انشئت الشركة من أجله (مادة ١٠ من قانون  
التجارة) .

(٣) من المقرر أن جميع قواعد الافلاس من النظام العام بما فى ذلك قواعد  
الاختصاص المحلى وترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المختصة  
مصحوبة بما يفيد ايداع مبلغ ألف جنيه خزانة المحكمة على سبيل الأمانة  
لحساب مصروفات نشر الحكم الصاندر باشهار الافلاس .

(٤) على من يطلب شهر افلاس مدينه أن يقيم الدليل على أن المراد افلاسه لتاجر  
لأن صفة التاجر لا تفترض ، وعلى أنه متوقف عن دفع دين تجارى عليه وعلى  
أن هذا التوقف ينبىء عن اضطراب مركزه المالى وأن الدين التجارى سبب طلب  
الافلاس دين حقيقى وخالى من النزاع ، فإذا قام شك حول تجارية الدين وجب  
اعتباره تجارياً وفقاً للمقريئة التى تقضى بتجارية كل أعمال التاجر حتى يقوم  
الدليل على معيبتها - راجع د. محسن شفيق ، الافلاس ص ١٩٥ مشار إليه فى  
مرجع د. على جمال الدين عوض ، الافلاس (١) صفحة ٤٥ هامش ٣ طبعة  
١٩٢ ، دار النهضة العربية .

ولم تفلح معه الاتصالات الودية مما اضطر الطالب إلى تحرير بروتستو بعدم الدفع بتاريخ .... .

وإذ ثبت للطالب أن المعلن إليه مدين لأخرين بمبالغ أخرى لم يتم بسدادها في مواعيدها وبالتالي يعتبر في حالة توقف عن الدفع (١) ، الذي يحق معه للطالب أن يطلب الحكم بإشهار إفلاسه خاصة وأنه قد يعمد إلى تهريب أمواله وإقصائها عن متناول دائنيه أو يعمد إلى إخفاء دفاتره التجارية أو التلاعب فيها وهو ما يجوز معه أيضاً للطالب إزاء هذا الخطر أن يطلب كإجراء وقائي عاجل الأمر بوضع الاختتام على محل تجارة المعلن إليه وتحديد أقرب جلسة للقضاء بإشهار إفلاسه وتحديد يوم ..... كتاريخ مؤقت للتوقف عن الدفع (٢) وتعيين مأمور للتفليسة ووكيل للدائنين (سنديك) واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على شخص المدين (المعلن إليه) وأمواله . مع إضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق التفليسة .

---

(١) التوقف عن الدفع المقصود في المادة ١٩٥ من قانون التجارة هو الذي ينشأ عن مركز مالي مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع عنها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه إلى خطر محقق أو كبير الاحتمال (نقض ١٩٧٠/٢/٢٥ مجموعة المكتب الفني س ٢١ ص ٢١٨) ، وتخضع مسألة التوقف عن الدفع لرقابة محكمة النقض أي أنها مسألة قانون ، فمحكمة الاقلاص لها حرية البحث والتحقيق التي تعرض أمامها كأساس لتوقف المدين ولكن استخلاص أنه متوقف عن الدفع أو غير متوقف يخضع لرقابة محكمة النقض - نقض ١٩٥٠/٤/٥ س ١٥ - المرجع السابق .

(٢) عادة ما يكون هذا التاريخ هو تاريخ استحقاق السند المعمول به البروتستو .

**صيغة رقم (٧١)**  
**دعوى إشهار افلاس شركة تجارية**  
**مادتان ٦٩٨ و ٦٩٩ تجارى**  
**والمادة ١/٥٢٨ مدنى**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/.....المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ /.....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى كل من :

١) السيد/..... الشريك المتضامن فى شركة  
..... (وشركاه ) والمقيم ..... متخاطباً مع .....

٢) السيد/..... الشريك المتضامن فى شركة  
..... (وشركاه ) والمقيم ..... متخاطباً مع .....

**وأعلنه بالآتى**

المعلن اليهما شريكان متضامنان فى شركة التضامن المسماة  
..... ( وشركاه ) ( يُذكر اسم وعنوان الشركة ومقرها ) وقد جرت  
عدة معاملات تجارية بين الطالب والمعلن اليه الأول وذلك منذ انشاء  
الشركة حيث كان المعلن اليه الأول يوقع تعهداتهما باسم وعنوان  
الشركة .

وحيث أن الطالب يداين المعلن اليه الأول بمبلغ ..... بموجب  
كمبيالة ( أو سند إذن أو شيك .. الخ ) وقد مضى على موعد الوفاء  
أكثر من خمسة عشر يوماً ورغم الاتصالات الودية من جانب الطالب  
لاستثناء قيمة الكمبيالة إلا أن المعلن اليه الأول ماطل فى السداد مما  
حدا بالطالب الى تحرير بروتستو عدم دفع بتاريخ ..... أعلن  
قانوناً للمعلن اليه الأول كما أعلن لشريكه المعلن اليه الثانى فى  
موطنهما التجارى بالعنوان عالىه .

وحيث أنه وقد بات المعلن اليه الأول فى حالة توقف عن الدفع بما يحق معه للمطالب أن يطلب الحكم بإشهار إفلاسه .

ولما كان المعلن اليه الأول يتعامل مع الطالب باسم شركة التضامن التى يمثلها قانوناً وله حق التوقيع على تعهداتها وبالتالي يصح فى القانون أن توجه دعوى الإفلاس ضد الشركة سيما وأن المعلن اليه الثانى هو بدوره شريك متضامن له حق التوقيع والادارة وهكذا تكون الشركة فى حالة توقف عن الدفع ، ولا يقدح فى ذلك أن بروتستو عدم الدفع كان قد وجه للمعلن اليه الأول وحده ذلك أن الحكم بإشهار إفلاس شركة التضامن يستتبع حتماً وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض افلاس الشركاء المتضامنين فيها إذ أن الشركاء المتضامنين مسئولون فى أموالهم الخاصة عن ديون الشركة فإذا وقفت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك وقوفهم هم أيضاً عنه ولا يترتب على إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاس الشركاء المتضامنين فيها أو على إغفاله بيان أسمائهم أن يظلوا بمنأى عن الإفلاس إذ أن إفلاسهم يقع كنتيجة حتمية ولازمة لإفلاس الشركة ( الطعن رقم ٤٣٨ سنة ٢٨ ق جلسة ٧٤/٣/٢٨ س ٢٥ ص ٦٠٦ ، والطعن رقم ١٨٢ س ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٧ س ٢٣ ص ٣١١ والطعن رقم ٣٠٢ سنة ٣٢ ق جلسة ١٠/١١/٦٦ س ١٧ ص ١٦٥٥ - مجموعة المكتب الفنى ) .

يؤيد ذلك أن المادة ٥٢٨ من القانون المدنى تنص فى فقرتها الأولى على أن تنتهى الشركة بموت أحد الشركاء أو بالحجز عليه أو بإعساره أو بإفلاسه ، ولا يمكن فى هذا الصدد التحدى بنص الفقرة الثالثة من ذات المادة التى تجيز الاتفاق على استمرار الشركة فى حالة إفلاس الشريك المتضامن بين الشركاء الآخرين وورثة المفلس ذلك لأنه بإفلاس أحد المعلن اليهما تنحل الشركة بقوة القانون حيث لا يبقى من الشريكين إلا شريك واحد والقانون المصرى لا يعترف بشركة الرجل الواحد فضلاً عن المسئولية التضامنية بين الشريكين فى شركة التضامن وفقاً للقواعد العامة .

وحيث أنه فى هدى ما تقدم كله يحق للمطالب أن يوجه طلب الحكم

باشهار الافلاس ضد الشركة ويكون الطلب مقبولا لنوافر شروط  
الحكم باشهار الافلاس .

### بنشاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اعلنت كلاً من المعلن اليهما بصورة من  
هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة ..... الابتدائية  
الدائرة ..... التجارية الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها العلنية  
التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح  
يوم ..... الموافق ..... لسماعهما الحكم باشهار افلاس شركة  
التضامن ..... ( وشركاه ) الموضحة البيان والمعالم بصدر هذه  
الصحيفة واعتبار تاريخ ..... كتاريخ مؤقت للتوقف عن الدفع والأمر  
بوضع الأختام على جميع قروعها ومقرها الرئيسي وندب مأمور  
للتقليسة وتعيين وكيل للدائنين لاتخاذ اجراءات النشر واتخاذ اجراءات  
المحافظة على اشخاص الشركاء وأموالهم وكل ما يترتب قانوناً من آثار  
مع اضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق التقليسة .

ولأجل العلم .

## صيغة رقم (٧٢)

### دعوى إشهار إفلاس تاجر توفى

مادة ١/٥٥١ والمادة ٢/٥٥٦ من قانون التجارة (١)

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/..... المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ /..... المحامى .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت الى حيث اقامة :

ورثة المرحوم ..... ( التاجر المتوفى ) ويعلمون جملة فى  
محل اقامة مورثهم عملاً بنص المادة ٢١٠ تجارى متخاطباً مع .....

### وأعلنتهم بالآتى

الطالب يداين المرحوم ..... مورث المعلن اليهم بمبلغ  
..... بموجب سندات تجارية هى ..... و..... و.....  
وحيث أنه توفى حالة كونه تاجراً ومتوقفاً عن دفع ديونه حيث ثبت ذلك  
بموجب بروتستو عدم الدفع الذى حرره الطالب ضد مورث المعلن اليهم  
قبل وفاته وكان تاريخ التوقف هو ..... كما أنه لم يمض عام  
كامل على تاريخ الوفاة وإذا كان يحق للطالب عملاً بحكم المادة ٢٠٩  
من المجموعة التجارية أن يطلب الحكم بإشهار إفلاس مورث المعلن  
اليهم حتى يستفيد الطالب من الاجراءات والحماية التى يحققها له  
الحكم بتفليس مدينه .

(١) يشترط لقبول هذه الدعوى شرطان أولهما أن يكون التاجر قد توفى وهو  
متوقف عن الدفع والثانى أن ترفع الدعوى خلال سنة من تاريخ وفاته .

ويعتبر تاريخ التوقف عن الدفع هو تاريخ الوفاة . وتعلن صحيفة دعوى شهر  
الإفلاس فى حالة وفاة التاجر إلى الورثة جملة فى اخر موطن للمتوفى ( مادة  
٣/٥٥١ تجارى ) .

## بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة ..... الابتدائية الدائرة ..... بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لكي يسمع الحكم في مادة تجارية باشهار افلاسه وتحديد يوم ..... كتاريخ مؤقت للتوقف عن الدفع والأمر بوضع الأختام على محل تجارته الموضح بصدر الصحيفة (١) وتعيين مأمور للتقليسة وتعيين وكيل للدائنين واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للمحافظة على أمواله وشخصه ونشر الحكم مع اضافة المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على عاتق التقليسة (٢) .

ولأجل العلم ،

(١) تحدد المحكمة في حكم شهر الافلاس تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع وتعيين أميناً للتقليسة وتختار أحد قضاة المحكمة ليكون قاضياً للتقليسة وتأمّر بوضع الأختام على محل تجارة المدين (مادة ١/٥٦١ تجارى) وللمحكمة عند الضرورة أن تأمر باتخاذ الاجراءات اللازمة للمتحفظ على شخص المدين (مادة ٢/٥٦١ تجارى) .

(٢) تكون الأحكام الصادرة في دعاوى الافلاس ولجنة التنفيذ المعجل بلا كفالة ما لم ينص على غير ذلك (مادة ٥٦٦ تجارى) .

وجميع قواعد الافلاس من النظام العام فهي أمره لا يجوز الخروج عليها ولو باتفاق أصحاب المصالح الخاصة . نقض ٨٢/٢/٢٢ و ١٩٧٥/٥/٤ مجموعة المكتب الفني) . وبناء عليه تختص باشهار الافلاس المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها الوطن التجارى للمدين ولا محل لتطبيق نص المادة ٥٥ من قانون المرافعات الخاصة بتضيقير للنعي بين محكمة موطن المدين أو للمحكمة التي تم الاتفاق ونفذ كله أو بعضه في دائرتها أو المحكمة التي يجب تنفيذ الاتفاق في دائرتها ، فهذا النص لا ينطبق في دعاوى الافلاس التي يتعين الرجوع في الاختصاص المحلى بشأنها إلى محكمة الوطن التجارى للمدين المفلس وهذه القاعدة من النظام العام فعلى المحكمة متى كانت غير مختصة أن تحكم بذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى ومتى قضت محكمة الافلاس في الدعوى يكون الاختصاص في جميع المسائل الخاصة باجراءات الافلاس من اختصاص ذات المحكمة التي أصدرته عملاً بحكم المادة ٥٤ مرافعات .

# صيغة رقم (٧٣) طلب من تاجر مدين لاشهار افلاسه مادتان ٥٥٢ و ٥٥٣ تجارى

إنه فى يوم .....

امامنا نحن ..... رئيس القلم التجارى بمحكمة .....

حضر السيد / ..... التاجر بجهة ..... والمصرى الجنسية .

والمولود فى ..... بتاريخ ..... والمقيم ..... تحقيق شخصية .....  
بطاقة ضريبية .....

وقرر أنه عملاً بأحكام المادتين ٥٥٢ و ٥٥٣ من قانون التجارة قد  
توقف عن دفع ديونه منذ ..... لأسباب قهرية أدت إلى وضعه فى  
ظروف مالية سيئة شاء حفظه العثر أن يوقعه فيها رغم حسن نيته .

وقد أرفق بهذا الطلب ما يلى .

أ- الدفاتر التجارية الرئيسية .

ب- صورة من آخرین ميزانيه وحساب الأرباح والخسائر .

ج- بيان اجمالى بالمصروفات الشخصية عن السنتين السابقتين  
على تقديم الطلب (أو عن مدة اشتغاله بالتجارة إذا كانت أقل من ذلك) .

د- بيان تفصيلى بما يملكه من عقارات ومنقولات وقيمتها  
التقريبية فى تاريخ التوقف عن الدفع .

هـ- بيان بالمبالغ النقدية المودعة باسم الطالب لدى البنوك فى  
مصر وخارجها .

و- بيان بأسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم أو  
ديونهم .

ز- بيان بالإحتجاجات (البروتستو) التى حررت ضد الطالب خلال



السنتين الأخيرتين (١) .

وقد تحرر هذا اثباتاً لما تقدم وتوقع عليه منا ومن المقر .

توقيع رئيس القلم

توقيع التاجر المقر

طالب اشهار افلاسه

---

(١) يجب أن تكون الوثائق المشار إليها مؤرخة وموقعة من التاجر وإذا تعذر تقديم بعض هذه الوثائق وجب عليه ايضاح سبب ذلك في الطلب .

## صيغة رقم (٧٤)

### دعوى بطلان مشاركة أجراها مفلس بالتدليس أو بالتقصير

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/..... المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ / .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى كل من :

(١) السيد/..... بصفته أميناً لتفليسة التاجر .....  
( المفلس ) ويعلن بجهة ..... أو بموطنه فى ..... متخاطباً  
مع .....

(٣) السيد / ..... ( الذى عقد مع المفلس المشاركة المطلوب  
ابطالها ) ، والمقيم ..... متخاطباً مع .....

#### وأعلنتهما بالآتى

بموجب حكم صادر فى القضية رقم ..... لسنة .....  
- افلاس كلى ..... أو تجارى كلى ..... قضى بإشهار افلاس  
السيد / ..... وتعيين المعلن اليه الأول أميناً للتفليسة طبقاً لمنطوق  
الحكم المشار اليه .

وحيث أنه بتاريخ ..... ( تاريخ تالٍ لحكم الافلاس ) عقد  
المعلن اليه الثانى مع المفلس مشاركة ..... أو ..... عقد معه  
عقداً من مقتضاه أن يحمل المعلن اليه الثانى التزامات من أموال  
التفليسة فى الوقت الذى يمتنع عليه قانوناً إجراء مثل هذه المشاركات  
( من الأفضل أن نذكر نبذة عن العقد أو المشاركة المراد ابطالها ) .

وحيث أنه يحق للطالب عملاً بنص المادة ... من القانون التجارى

ان يطلب الحكم ببطلان هذه المشاركة ( أو هذا العقد ) لأن الطالب بصفته دائماً في التفليسة له صفة ومصلحة في هذا الطلب كما أنه اختصم المعلن اليه الأول باعتباره الممثل القانوني لجماعة الدائنين .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور امام محكمة ..... التجارية الدائرة ..... الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لسماعهما الحكم ببطلان المشاركة ( أو العقد) المبرمة بين المعلن اليهما الثاني وبين المفلس والمؤرخة ..... والموضحة البيان بصدر هذه الصحيفة مع كل ما يترتب على ذلك من آثار قانونية مع الزام المعلن اليه الثاني المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بدون كفالة<sup>(١)</sup>.

أو .. مع اضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق التفليسة .

ولأجل العلم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) لأن المعلن اليه الثاني المتعاقد مع للمفلس غالباً ما يكون سبب النية ولذا وجب تحميله المصروفات وعدم اضافتها على عاتق التفليسة .

(٢) يجوز لرافع هذه الدعوى ايضاً اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد المفلس عملاً بالقواعد العامة في قانون العقوبات والمادة ٧٧٢ تجارى .

## صيغة رقم (٧٥)

# دعوى بطلان تصرفات مدين مفلس وقعت فى فترة الريبة أو بعد الحكم بإفلاسه

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/.....بصفته أميناً للتفليسة  
فى تفليسة(١) ..... والمقيم..... ومحل المختار مكتب  
الأستاذ/..... المحامى ..... أو ..... ومحل  
المختار مكتبه الكائن بجهة .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى حيث اقامة :

السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

## وأعلنته بالآتى

بتاريخ ..... تصرف السيد/ ..... ( يذكر اسم المفلس  
وعنوانه ) فى بعض منقولات محله التجارى الكائن بجهة .....  
بالبيع للمعلن اليه وهذه المنقولات المباعة هى ( تذكر تفصيلاً أو إجمالاً  
حسب الظروف كان يكون المبيع سيارة مثلاً أو غير ذلك ) .

وحيث أن هذا البيع وقع بعد الحكم بإشهار الافلاس وكان المعلن  
اليه يعلم وقت التعاقد مع المفلس باضطراب أحواله المالية وبالتالي

---

(١) ترفع الدعوى من أمين التفليسة الذى له وحده حق طلب البطلان فلا يجوز  
للدائن بصفته الفردية أو لغيره أن يطلبه ( نقض رقم ٦١٥ س ٤٦ ق جلسة  
٨١/٣/٩ .

وهذه الدعوى بخلاف دعوى الصورية للشار إليها فى الصيغة السابقة التى رأينا  
أن صاحب المصلحة يرفعها ضد أمين التفليسة بإعتباره الممثل القانونى  
للدائنين

يكون هذا التصرف صورياً ومقصوداً به الإضرار بجماعة الدائنين الذين يمثلهم الطالب .

أو ... وحيث أن التصرف بالبيع وقع بعد الوقت الذي عينته المحكمة أنه وقت وقوفه عن دفع الديون ..... أو ..... وحيث أن التصرف بالبيع تم في ظرف الأيام العشرة التي قبل فترة التوقف عن الدفع .....

وحيث أنه يشترط للحكم ببطالان تصرف المدين المفلس أن يقع التصرف على أمواله خلال فترة الريبة وأن يعلم المتصرف اليه باختلال أشغال المدين فإذا كان الحكم قد حصل هذه الشروط من وقائع الدعوى الثابتة بأوراقها ومن أقوال الشهود التي أطمأن اليها ومن القرائن التي ساقها باعتبارها أدلة متساندة تؤدي في مجموعها إلى ما انتهى إليه من أن بيع المنقولات ( الصادر من المفلس ) وقع صورياً بالتواطؤ بين المفلس والمتصرف اليه لإبعادها عن جماعة الدائنين وبالتالي إلى إبطال تصرف المفلس واعتبارها من موجودات التفليسة فإن الحكم لا يكون قد شابه قصور (الطعن رقم ١٤٧٠ س٣٥ ق جلسة ١٩/٤/٦٩ السنة ٢٠ ص ٥٥٠ مجموعة المكتب الفني ) .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة ..... الابتدائية الدائرة ..... الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها التي ستعقد علناً بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لسماعه الحكم ببطالان العقد الصادر من المفلس ( ينكر اسمه ) إلى المعلن اليه والمؤرخ ..... والموضح بصدر الصحيفة واعتباره كأن لم يكن مع كل ما يترتب على ذلك قانوناً من آثار مع الزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة بدون كفالة .  
ولأجل العلم .

---

(١) رغم أن المفلس ليس له أهلية التقاضي بنص القانون إلا أنه في مثل هذه الدعوى يجوز للمحكمة أن تقبل دخوله فيها بصفة خصم (مادة ٢/٥٩٤ تجاري) .

# صيغة رقم (٧٦) دعوى بطلب اثبات صورية تصرفات أجراها المفلس في فترة الريبة

إنه في يوم .....

بناء على طلب السيد/.....المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ / .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت في تاريخه الى :

السيد/..... بصفته أميناً للتفليسة (١) في تفليسة  
..... والمقيم ..... متخاطباً مع .....

## وأعلنته بالآتي

بموجب الحكم الصادر بجلسة ..... في القضية رقم  
..... لسنة ..... تجاري كلى ..... أو إفلاس كلى  
..... أشهر إفلاس السيد/ ..... ( يذكر اسم المفلس ) وتعيّن  
المعلن اليه أميناً للتفليسة وقد صدر هذا الحكم بناء على الدعوى التي  
أقامها الطالب ..... أو التي أقامها الغير ( أيّاً من كان ) .

وحيث أنه أثناء تداول قضية الإفلاس بادر المفلس ببيع محله ( أو  
بيع بعض منقولات محله وهى ..... ) الى المعلن اليه الأول وكان  
هذا التصرف حال قيام فترة الريبة واضطراب المركز المالي للمفلس

---

(١) لا يجوز بعد صدور حكم شهر الإفلاس رفع دعوى من المفلس أو عليه أو  
السير فيها مع إستثناء الدعاوى المتعلقة بالأموال والتصرفات التي لا يشملها  
غل اليد والدعاوى المتعلقة بأعمال التفليسة التي يجيز القانون للمفلس القيام  
بها والدعاوى الجنائية ( مادة ٥٩٤ تجارى ) .

وبالتالى يحق لأى ذى مصلحة أن يطعن عليه بالصورية عملاً بالقواعد العامة .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة ..... الابتدائية الدائرة ..... الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها العلنية التى ستنعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لكى يسمع الحكم بصورية البيع الذى أجراه ..... مع المعلن اليه الثانى بتاريخ ..... والموضح بصدر الصحيفة واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب على ذلك من آثار بدون كفالة مع اضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق الطالب (١) .  
ولأجل العلم .

---

(١) نص القانون على أن تكون المصروفات من طرف رافع الدعوى .

**صيغة رقم (٧٧)**  
**عقد صلح واقى من الافلاس<sup>(١)</sup>**  
**مواد ٧٢٥ وما بعدها من القانون التجارى**

إنه فى يوم ..... الموافق ..... بجهة ..... حرر  
بين كل من :

اولاً : (١) السيد / ..... التاجر والمقيم .....

(٢) السيد / ..... التاجر والمقيم .....

(٣) السيدة / ..... المقيمة ..... والجميع طرف أول دأى

ثانياً - السيد / ..... التاجر والمقيم ..... طرف ثانى مدين

ثالثاً - السيد / ..... التاجر والمقيم ..... طرف ثالث ضامن  
متضامن .

أقر الأطراف بأهليتهم للتعاقد وبلوغهم سن الرشد واتفقوا على  
الآتى :

**تمهيد :** حيث إن الطرف الثانى يمارس الأعمال التجارية ويتخذها  
حرفة معتادة له وقد حدثت له فى الآونة الأخيرة ظروف أثرت فى  
مركزه المالى وأدت الى اضطراب نشأ عنه حالة توقف عن سداد ديونه  
لأفراد الطرف الأول .

وقد تقدم الطرف الثانى الى السيد رئيس الدائرة التجارية بمحكمة  
..... الابتدائية يطلب مؤرخ ..... يطلب فيه الموافقة على عقد  
صلح واقى من التفليس وأرفق بطلبه المستندات التى أوجبتها المواد

---

(١) المفروض أن هذه الصيغة مكانها كتاب صيغ العقود والأوراق التجارية . ولكننا  
أشرنا نكرها هنا نظراً لأهميتها من الناحية العملية .



٧٢٥ وما بعدها من قانون التجارة (١) ، كما أرفق بالطلب إقراراً من أفراد الطرف الأول بأنهم اطلعوا على هذه البيانات .

وقد حددت المحكمة جلسة ..... لاجتماع أفراد الطرفين ومناقشة المستندات وتقرير الرقيب الذى عينته المحكمة وكذا المداولة فى عقد الصلح وقد تبين أن اضطراب المركز المالى للطرف الثانى كان بسبب ظروف خارجة عن ارادته وأنه لم يكن سىء النية وإنما كان سىء الحظ وعلى ذلك فقد اتفق أفراد الطرف الأول بوصفهم يمتلكون الأغلبية العددية للدائنين على هذا الصلح الواقعى من التفليس وفقاً للشروط والأوضاع التالية :

أولاً - يعتبر هذا التمهيد جزء لا يتجزأ من هذا العقد .

ثانياً - تنازل ، أفراد الطرف الأول للطرف الثانى عن نسبة ..... فى المائة من أصل دين كل منهم وفوائده طبقاً للمحق هذا العقد (٢) وذلك فى مقابل قيام الطرف الثانى بسداد ما تبقى من هذه الديون المخفضة على أن يكون ذلك فى خلال مدة أقصاها ..... (بما لا يزيد على سنتين من تاريخ العقد) .

ثالثاً - تبرأ ذمة الطرف الثانى من جميع الديون بمجرد سداده للأقساط المتفق عليها وفى حالة تأخر الطرف الثانى عن دفع أى قسط من هذه الأقساط تحل جميع الأقساط الباقية فوراً دون حاجة الى تنبيه أو اعذار وتسرى عليها القوائد القانونية حتى تمام السداد ويكون لكل من أفراد الطرف الأول اعتبار هذا العقد مفسوخاً واتخاذ ما يرونه من اجراءات ضد الطرف الثانى وضامنه الطرف الثالث

---

(١) وهى ميزانية السنتين الأخيرتين وبيان بالأرباح والخسائر والمصروفات وبيان بالأموال المنقولة والثابتة وقائمة بالحقوق والديون الحالية المستقبلية وكشف بأسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم وبيان بالمعاملات التى أجراها فى خلال الخمسة عشر يوماً للسابقة على تقديم الطلب .

(٢) لا يجوز التنازل عن أكثر من ٥٠٪ من قيمة كل دين .

رابعاً - يكفل الطرف الثالث الطرف الثانى ويعتبر ضامناً له ومتضامناً فى تنفيذ شروط هذا العقد وسداد الأقساط المتفق عليها .

خامساً - يتنازل أفراد الطرف الأول عن جميع اجراءات الحجز وغيرها مما سبق اتخاذه ضد الطرف الثانى .

سادساً - يعرض هذا الصلح بجلسة ..... التى حددها السيد القاضى المنتدب لانعقاد جمعية الدائنين ويتعهد المتعاقدون بالحضور بهذه الجلسة لتحريير محضر الصلح النهائى لعرضه على غرفة المشورة للتصديق عليه .

سابعاً - هذا الصلح يعتبر نافذاً فى حق دائنى المفلس سواء منهم من وقع على هذا العقد أو لم يوقع وذلك بمجرد أن يجرى التصديق عليه بمعرفة غرفة المشورة .

ثامناً - يتحمل الطرف الثانى مصروفات هذا العقد ورسومه وأتعاب الرقيب .

تاسعاً - حرر هذا العقد من ..... نسخة بحسب أعداد أطرافه الموقعين .

أفراد الطرف الأول      الطرف الثانى      الطرف الثالث

# صيغة رقم (٧٨) دعوى فسخ عقد صلح واق من التفليس مادتان ٧٦٥ و ٧٦٦ تجارى

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/ (١) ..... للمقيم .....  
ومحله المختار مكتب الأستاذ / .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى كل من :

( ١ ) السيد/ (٢) ..... التاجر والمقيم ..... مخاطباً  
مع .....

( ٢ ) السيد/ ..... بصفته رقيباً معيناً من المحكمة لمباشرة  
اجراءات الصلح ويعلن بمقره بجهة ..... مخاطباً مع .....

( ٣ ) السيد/ ..... بصفته كفيلاً متضامناً ويعلن بجهة .....  
مخاطباً مع .....

## وأعلنتهم بالآتى

بتاريخ ..... حرر عقد صلح واق من التفليس بين الطالب  
وبعض الدائنين الآخرين من جهة وبين المعلن اليه الأول ( المدين ) من  
جهة أخرى وذلك بضمان وكفالة المعلن اليه الثالث وعين المعلن اليه  
الثانى رقيباً من جانب المحكمة التى صوّتت على الصلح بتاريخ  
..... وحيث أن المعلن اليه الأول لم يلتزم شروط الصلح وقام  
باجراء بعض التصرفات التى تتعارض مع مقتضاه ومن ذلك أنه بتاريخ

---

(١) كل دائن نى شأن يجوز له رفع هذه الدعوى .

(٢) وهو المدين الذى لجرى الصلح الواقع من التفليس .

( تذكر الأعمال التي تعتبر خرقاً لبنود الصلح والتصرفات التي أجراها المدين بالمخالفة للعقد ) .

وحيث أنه يحق للطالب عملاً بحكم المادتين ٧٦٥ و ٧٦٦ تجارى أن يطلب قسح هذا الصلح مع ما يترتب على ذلك من آثار ومع حفظ حقه فى الرجوع على الكفيل المتضامن ( المعلن اليه الثالث ) وقد اختصم المعلن اليه الثانى بوصفه الممثل القانونى المعين لمتابعة ومباشرة اجراءات الصلح .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة ..... التجارية الدائرة ..... الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها التى ستعقد علناً بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لسماعهم الحكم بفسخ عقد الصلح المشار اليه بصدر الصحيفة وما يترتب على ذلك من آثار مع حفظ كافة حقوق الطالب فى مواجهة المعلن اليهما الثانى والثالث .

ولأجل العلم .

**صيغة رقم (٧٩)**  
**دعوى فسخ صلح مع مفلس**  
**مادة ٧٦٥ تجارى**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/.....المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ / .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى حيث اقامة :

(١) السيد/..... بصفته أميناً لتفليسة .....  
والمقيم ..... متخاطباً مع .....

(٢) السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

(٣) السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

**وأعلنتهم بالآتى**

بتاريخ ..... صدر حكم فى القضية رقم ..... إفلاس كلى  
..... بإشهار إفلاس المعلن اليه الثانى وتعيين المعلن اليه الأول أميناً  
للتفليسة وبتاريخ ..... أجرى المعلن اليه الثانى صلحاً مع دائنيه  
بضمان وكفالة المعلن اليه الثالث على أساس أن تسدد الديون على  
أقساط شهرية متساوية بواقع .... الخ ( تذكر شروط الصلح )  
وحيث أن المعلن اليه الثانى لم يوف بشروط الصلح إذ أنه .....  
وحيث أن نص المادة ٧٦٥ تجارى جرى على أنه « للمحكمة بناء على  
طلب كل دائن تسرى عليه شروط الصلح أن يقضى بفسخ الصلح فى  
الأحوال المنصوص عليها فى هذه المادة » . ومنها حالة ما إذا تصرف  
المدين بعد التصديق على الصلح تصرفاً ناقلاً للملكية متجره دون مسوغ  
مقبول .

## بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة ..... الابتدائية الدائرة التجارية<sup>(١)</sup> الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لسماعهم الحكم بفسخ عقد الصلح المؤرخ ..... الموضح البيان بصدر الصحيفة وما يترتب على ذلك من آثار والزام المعلن اليهما الثانى والثالث المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع حفظ حق الطالب فى الرجوع بكافة استحقاقاته على المعلن اليه الأخير.

---

(١) ترفع هذه الدعوى الى نفس المحكمة التى أصدرت حكم الإفلاس عملاً بنص المادة ٥٤ مرافعات .

# صيغة رقم (٨٠) اعتراض فى صلح مع مفلس مادة ٦٧٢ تجارى

السيد الأستاذ قاضى تفليسة / ..... مقدمة / .....  
المقيم ..... بصفته دائناً فى التفليسة.

أتشرف بعرض الآتى

## الموضوع

بموجب الحكم رقم ..... لسنة ..... افلاس كلى .....  
أشهر افلاس السيد / ..... وتعيين السيد / ..... أميناً للتفليسة  
لا أنه بتاريخ (١) ..... أجرى صلحاً مع كل من ..... و .....  
و ..... الدائنين (٢) على أساس أن يدفع لكل منهم فوراً خمسين فى  
المائة من ديونهم مع تقسيط الباقي على أربعة أشهر قيمة كل قسط  
منها ..... ولما كان الطالب يداين المذكور بمبلغ ..... بموجب  
سندات تجارية هى ( يذكر بيان هذه السندات وتواريخها وقيمتها جملة)  
وهو ما يعطيه الحق قانوناً فى الاشتراك فى هذا الصلح سيما وأن  
الطالب كان قد أخطر أمين التفليسة بصفته بهذه الديون بمجرد نشر  
حكم الافلاس ومباشرته لأعماله .

وحيث أنه إزاء تجاهل حقوق الطالب كدائن له حق الاعتراض على  
هذا الصلح والمعارضة فيه للأسباب الآتية (٣) :

---

(١) تاريخ لاحق على الافلاس بطبيعة الحال .

(٢) لم يشترط القانون اختصام الدائنين الذين تصالح معهم المفلس .

(٣) يلزم أن تبين فى صحيفة الاعتراض الأسباب المبنية عليها وإلا كانت باطلة  
وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ توقيع الصلح .

اولا - أن الطالب دائن شأنه شأن سائر الدائنين الموضحة أسماؤهم بصدر الصحيفة والذين تعاقد معهم المفلس ( المعلن اليه الثاني ) وبالتالي فلا محل لاستبعاد الطالب من المشاركة فى الصلح وإيثار دائن على آخر فى هذا المجال .

ثانياً - أن دين الطالب ثابت بسندات الدين التى تقدم بها إلى أمين التفليسة فى المواعيد المقررة بمجرد النشر فى الصحف عن حكم الإفلاس وبالتالي فلا عذر للمفلس ولا لأمين التفليسة فى اسقاط اسم الطالب عمداً من المشاركة فى الصلح .

ثالثاً - أن قصر الصلح على الدائنين الواردة أسماؤهم بصدر الطلب ( الذين تعاقد معهم المفلس ) يؤدي إلى الإضرار مادياً بالطالب لأنهم قد يستأثرون بأموال المفلس بحيث لا يتبقى منها بعد ذلك ما يستطيع الطالب أن ينفذ عليه وبالتالي يكون أحد الدائنين (وهو الطالب ) قد حرم من كامل حقوقه بينما تقاضى باقى الدائنين كافة حقوقهم وهو وضع غير عادل ولا يمكن التسليم به قانوناً .

رابعاً - أنه حتى يفرض كون بعض الدائنين الذين اشتركوا فى الصلح لهم يوم ممتازة فإن ذلك لا يمنع من إشراك الطالب ولو كان دينه يلى فى المرتبة هذه الديون وحيث أن وكيل الدائنين ( أمين التفليسة ) هو الممثل القانونى للتفليسة من تاريخ حكم الإفلاس .

### لذلك

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلاً من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة ..... التجارية (١) الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لسماعهما الحكم بقبول هذه المعارضة شكلاً (٢) وفى الموضوع بالفاء

---

(١) نفس قاضى المحكمة التى أصدرت حكم الإفلاس عملاً بنص المادة ٥٤ مرافعات والمادة ٥٦٠ تجارى .

(٢) يتعين تقديم هذا الطلب ضد وكيل الدائنين والمفلس فى ظرف عشرة أيام من تاريخ التوقيع على محضر الصلح وإلا كانت غير مقبولة ( مادة ٦٧٢ تجارى ) .



الصلح الذى تم بين المعلن اليه الثانى وبائنيه بتاريخ ..... والموضح  
البيان بصدر الصحيفة واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب على ذلك من  
آثار قانونية وازضافة للمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة على عاتق  
التفليسة .

### لذلك

أرجو بعد الاطلاع على هذ الطلب والمستندات المرفقة به قبول هذا  
الاعتراض شكلاً وفى الموضوع بالفاء الصلح الذى تم بين المفلس  
والدائنين والموضح البيان بصلب الطلب واعتباره كأن لم يكن مع ما  
يترتب على ذلك من آثار وازضافة للمصروفات عى عاتق التفليسة .

**صيغة رقم (٨١)**  
**دعوى بطلان تصديق على صلح**  
**مادة ٧٦٤ تجارى**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/.....المقيم .....ومحله  
المختار مكتب الأستاذ /..... المحامى .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى كل من :

١) السيد/..... بصفته أميناً على تفليسة .....  
متخاطباً مع .....

٢) السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

٣) السيد/..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

**وأعلنتهم بالآتى**

بموجب حكم صادر بتاريخ ..... فى القضية رقم .....  
تجارى كللى ..... أشهر إفلاس المعلن اليه الثانى وتعين المعلن اليه  
الأول أميناً للتفليسة .

وبتاريخ ..... أجرى المعلن اليه الثانى ( المفلس ) صلحاً مع  
المعلن اليه الثالث ( دائن ) على أساس أن يسدد له كامل ديونه فى حين  
أن الطالب يداين المعلن اليه الثانى بمبلغ ..... بموجب سند تجارى  
مؤرخ ..... ويحق له أن يشترك فى هذا الوفاء وعلى ذلك فإن  
الصلح الذى تم يكون الغرض منه ايثار دائن على دائن بفرض حسن نية  
المعلن اليه الثانى وهو أمر غير جائز قانوناً ومع ذلك فإنه بعد التصديق  
على محضر الصلح بتاريخ ..... تبين أن المعلن اليه الثانى كان قد  
دخل الغش على دائنيه بأن أخفى عنهم بعض أمواله ويبلغ فى ديونه

حيث عمد الى<sup>(١)</sup> ( ..... تذكر اوجه الغش ) .

وإذ كان يحق للطالب عملاً بحكم المادة ٧٦٤ تجارى أن يطلب  
بطلان التصديق على الصلح المشار اليه .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلاً من المعلن اليهم بصورة من  
هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة ..... الابتدائية الدائرة  
التجارية الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها التي ستعقد بمشيئة  
الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق  
..... لى يسمعو الحكم ببطلان التصديق على الصلح المؤرخ  
..... الموضح بصدر الصحيفة واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب  
على ذلك من آثار مع الزام المعلن اليه الثالث المصروفات ومقابل أتعاب  
المحاماة بدون كفالة .

ولأجل العلم .

---

(١) يبطل الصلح الواقع من الإفلاس إذا ظهر بعد التصديق عليه تدليس من جانب  
المدين ويعتبر تدليساً على وجه الخصوص إخفاء الأموال وإسقاط الديون ،  
ويجب أن يطلب إبطال الصلح خلال ستة أشهر من اليوم الذى يظهر فيه  
التدليس .

**صيغة رقم (٨٢)**  
**طلب من مفلس برد اعتباره**  
**مواد ٧١١٢ - ٧٢٤ تجارى**

السيد الأستاذ رئيس محكمة (١) .....

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم / .....التاجر بجهة .....  
والمقيم ..... والمتخذ له محلاً مختاراً مكتب  
الأستاذ/ ..... المحامى بجهة .....

**الموضوع**

بموجب الحكم رقم ..... تجارى كلى ..... أو افلاس كلى  
..... الصادر بجلسة ..... لشهر إفلاس الطالب وتعيين السيد/  
..... أميناً للتقليسة .

وحيث أن الطالب قام بسداد جميع ديونه من أصل وفوائد  
ومصروفات طبقاً للمستندات المرفقة بملف التقليسة وبحفاظة  
المستندات المؤيدة مع هذا الطلب ومنها إقرارات من الدائنين بالتخالص  
واستثناء كامل حقوقهم .

وإذ كان يحق للطالب عملاً بأحكام المواد ٧١٢ وما بعدها من  
المجموعة التجارية ، أن يتقدم بهذا الطلب لتحديد جلسة للخطر فى  
إصدارحكم برد اعتباره سيما وأن الطالب لم يرتكب ثمة جريمة جنائية

---

(١) وهى المحكمة التى أصدرت حكم الإفلاس وعلى الطالب أن يرفق بالطلب  
مستندات الخالصة وغيرها من الأوراق المؤيدة لطلبه .

وتصدر المحكمة بناء على طلب النيابة حكمها بقبول أو رفض طلب إعادة  
الاعتبار ويكون مبيناً فيه أسبابه فإذا رفض فلا يجوز تقديم طلب آخر إلا بعد  
مضى سنة من تاريخ صدور الحكم ( مادة ٧٢٢ تجارى )

أو جريمة ماسة بالشرف والأمانة طيلة إجراءات التفتيشية وطبقاً  
للتقارير التي أرفقها السيد أمين التفتيشية ملف التفتيشية والتي عرضت  
في حينه على السيد الأستاذ قاضي التفتيشية (١) .

### بناء عليه

أرجو بعد الاطلاع على هذا الطلب وعلى حافظة المستندات المرفقة  
ملف التفتيشية تحديد أقرب جلسة لاصدار الحكم برد اعتبار الطالب  
مع ما يترتب على ذلك قانوناً من آثار.

والسلام عليكم ورحمة الله ،

### مقدمه

### توقيع المفلس

تحريراً في .....

---

(١) لا يعاد الاعتبار إلى المفلس الذي صدر عليه حكم بالادانة في إحدى جرائم  
الإفلاس بالتقصير إلا بعد تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو صدور عفو عنها أو  
إنقضائها بمضي المدة .

ولا يرد الاعتبار إلى المفلس الذي صدر عليه حكم بالادانة في إحدى جرائم  
الإفلاس بالتدليس إلا بعد إنقضاء مدة خمس سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة  
المحكوم بها أو صدور عفو عنها ( مادة ٧١٦ )

**صيغة رقم (٨٣)  
معارضة من دائن المفلس  
فى طلب رد اعتباره  
مادة ٧٢٠ تجارى**

السيد الأستاذ رئيس محكمة ..... الابتدائية (١)

أو السيد / ..... بصفته قاضياً للتفليسة

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم / ..... المقيم ..... ومحلله  
المختار مكتب الأستاذ ..... المحامى .

**ضد**

(١) السيد/ ..... (التاجر المفلس) ..... والمقيم .....

(٢) السيد/ ..... بصفته أميناً لتفليسة .....  
والمقيم .....

**الموضوع**

بموجب الحكم الصادر بجلسة ..... فى القضية رقم .....  
لسنة ..... تجارى كلى ..... أو إفلاس كلى ..... أشهر  
إفلاس المعارض ضده الأول وتعيّن المعارض ضده الثانى أميناً  
للتفليسة .

وبتاريخ ..... ( تاريخ لاحق طبعاً ) تقدم المعارض ضده الأول  
بطلب الى المحكمة .. ..... يلتمس فيه رد اعتباره على زعم أنه  
قام بسداد سائر ديونه من أصول وقوائد ومصرفات وهو زعم

---

(١) نفس المحكمة التى أصدرت حكم الإفلاس

لا يسانده الواقع ذلك أنه لازال مدينًا للطالب بمبلغ ..... بموجب  
سندات ..... وحيث أن الطالب أخطر المعروض ضده الثاني بذلك  
كما أنه لا يوجد في الأوراق المرفقة بطلب رد الاعتبار ما يدل على أن  
الطالب قد تخالص نهائياً مع الملفس المعروض ضده الأول وهو ما يحق  
معه للطالب عملاً بنص المادة ٧٢٠ تجارى أن يعارض في طلب رد  
الاعتبار .

### **بناء عليه**

نرجو بعد الاطلاع على هذا الطلب وعلى حافظة المستندات المرفقة  
وملف التفليسة اتخاذ ما يلزم قانوناً والحكم برفض طلب رد الاعتبار  
المقدم من المعروض ضده الأول والزام المعروض ضده الثاني بالاستمرار  
في متابعة الاجراءات لاعطاء كل ذى حق حقه .

والسلام عليكم ورحمة الله ،

**مقدمه**

**الدائن المعارض**

**امضاء**

تحريراً في .....

**صيغة رقم (٨٤)**  
**دعوى حراسة على ممتلكات المفلس**  
**بعد وقف تنفيذ حكم الإفلاس**  
**مادة ٧٣٠ مدنى ومادة ٤٥ مرافعات**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/ ..... المقيم ..... ومحلّه  
المختار مكتب الأستاذ / .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى حيث اقامة :

السيد/ (١) ..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

**وأعلنته بالآتى**

بتاريخ ..... صدر حكم فى القضية رقم ..... لسنة .....  
إفلاس كلى ..... بشهر إفلاس المعلن اليه وتعيين ..... وكيلاً  
للدائنين .

بتاريخ ..... صدر حكم فى القضية ..... لسنة ..... من  
محكمة ..... (الابتدائية أو الاستئناف أو النقض حسب الأحوال )  
قضى بوقف تنفيذ حكم الإفلاس المشار اليه .

وحيث أن الطالب يداين المعلن اليه بمبلغ ..... بموجب سندات  
تجارية بيانها ..... و..... وكان يخشى من أن وقف غل

---

(١) يفترض اقامة هذه الدعوى من أى دائن للمفلس يكون له مصلحة فى وضع  
أموال المفلس تحت الحراسة .

(٢) ترفع الدعوى على المدين الذى أفلس والذي قضى بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر  
بإفلاسه ولا يلزم هنا اختصاص أمين التفليسة لزوال صفته مؤقتاً بمقتضى  
الحكم الصادر بوقف تنفيذ حكم الإفلاس سواء كانت المحكمة التى أصدرته هى  
لمحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أو محكمة النقض من الشق المستعجل  
بطلب إيقاف التنفيذ .



يد المدين عن إدارة أمواله قد يدفعه الى تهريبها او يعمد الى تبديدها أو اجراء تصرفات ضارة بالطالب خصوصاً وأن حكم الافلاس لازال قائماً مرتباً لآثاره القانونية منذ صدوره ولم يلغ بعد بقضاء موضوعي مختص .

وحيث أنه يحق للطالب عملاً بحكم المادة ٧٣٠ مدني والمادة ٤٥ مرافعات ازاء الخطر المبرر للاستعجال أن يلجأ الى القضاء المستعجل (١) طالباً الحكم بفرض الحراسة القضائية على أموال المعلن اليه وتعيين أحد حراس الجدول حارساً عليها لاستلامها وإدارتها حتى يفصل نهائياً في دعوى الافلاس بالتأييد أو الالفاء .

### بخاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة ..... للأمور المستعجلة الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها التي ستعقد علناً بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لسماعه الحكم بفرض الحراسة القضائية على محل تجارة المعلن اليه الموضح للعالم بصدر الصحيفة وسائر أمواله موضوع دعوى الافلاس المشار اليها آنفاً وتعيين أحد حراس الجدول حارساً عليها بأجر لاستلامها وإدارتها وإيداع صافي ريعها خزينة المحكمة ..... حتى يفصل نهائياً في دعوى الافلاس مع اضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق الحراسة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب .

ولأجل العلم .

---

(١) ثار جدل حول ما إذا كانت دعوى الحراسة هذه تعتبر من المسائل المتفرعة عن التفليسة وبالتالي تختص بها المحكمة التي أصدرت حكم الافلاس عملاً بنص المادة ٥٤ مرافعات أم إنها خارجة عن التفليسة باعتبار أن وقف تنفيذ حكم الافلاس قد لغى مؤقتاً حالة الافلاس وبالتالي تختص محكمة الأمور المستعجلة وفقاً للقواعد العامة .

ونرى تمهيداً مع ما استقر عليه قضاء محكمة النقض أنه بصدر الحكم بأيقال تنفيذ حكم الافلاس يصحب أمين التفليسة غير ذي صفة وتعود للمفلس أهلية التقاضي وبالتالي يجري تطبيق القواعد العامة بأن ترفع هذه الدعوى أمام القضاء المستعجل لأن القول بغير ذلك يعطل حكم وقف التنفيذ ويشل آثاره وهو أمر غير منطقي .

**صيغة رقم (٨٥)**  
**دعوى من دائن ضد أمين التفليسة**  
**بطلب قبوله دائناً فى التفليسة**  
**مواد ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ تجارى**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/ ..... المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ/ .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت  
فى تاريخه الى :

السيد/ ..... بصفته أميناً للتفليسة فى تفليسة ..... (يذكر  
اسم المفلس المدين للطالب ) والمقيم ..... متخاطباً مع .....

**وأعلفته بالآتى**

بموجب عقد عرفى مؤرخ ..... ( سابق على حكم الافلاس  
وعلى التوقف عن الدفع ) اشترى الطالب من السيد/ ..... ( المدين  
للمفلس ) المنزل الكائن بجهة ..... والبالغ مساحته .....  
متراً مربعاً والمحدد بالحدود الآتية ( تذكر مواصفات المنزل ) مقابل ثمن  
اجمالى قدره ..... ج وقد سدد الثمن على أقساط كما سدد مقابل  
الوساطة مبلغ ..... وأجرة توصيل المياه للمنزل مبلغ .....  
وذلك طبقاً للمستندات الموجودة تحت يد الطالب غير أن المعلن اليه أقام  
ضد الطالب الدعوى رقم ..... لسنة ..... تجارى كلى  
القاهرة طلب فيها الحكم ببطالان هذا العقد وجريان المنزل فى أموال  
التفليسة وقد قضى فى الدعوى ببطالان العقد واعتبار المنزل داخلاً فى  
التفليسة نهائياً وكأثر لهذا البطلان أصبح الطالب دائناً للمفلس بالثمن  
إلا أن المعلن اليه بصفته وكيلاً للدائنين رفض قبول الطالب ضمن  
الدائنين ورفض إدراج دينه ضمن ديون التفليسة .

وإذا كان يحق للطالب أن يطلب قبوله دائناً للمفلس ضمن جماعة الدائنين عملاً بأحكام المواد ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ من القانون التجارى .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة ..... . الابتدائية الدائرة..... التجارية الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها التى ستعقد علناً بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لسماعه الحكم بقبول الطالب دائناً بمبلغ ..... للمفلس ..... واعتباره ضمن جماعة الدائنين مع الزام من يعترض من الدائنين المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة أو اضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق التفليسة فى حالة عدم الاعتراض ولأجل العلم .

**صيغة رقم (٨٦)**  
**دعوى استرداد قيمة كمبيالة صدرت من تاجر**  
**وقت وقوفه عن دفع ديونه**  
**مادة ٢/٥٩٠ تجارى**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/.....المقيم ..... ومحلله المختار  
مكتب الأستاذ .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى كل من :

١) السيد/.....المقيم ..... متخاطباً مع .....

٢) السيد/.....المقيم ..... متخاطباً مع .....

**وأعلنتهما بالآتى**

الطالب يداين المعلن اليه الأول بمبلغ ..... بموجب أوراق  
تجارية بيانها كالآتى ( تذكر الأوراق بحيث يكون مجموع القيمة هو  
المبلغ المطالب به ) .

وحيث أن المعلن اليه الأول متوقف عن دفع ديونه من .....  
وهو التاريخ الذى قام الطالب فيه بتحرير بروتستو عدم الدفع تمهيداً  
لرفع دعوى بطلب اشهار افلاسه .  
ورغم أن هذه الدعوى لم ترفع بعد .

أو .. ورغم أن دعوى الافلاس لازالت متداولة ولكن ذلك لا يمنع من  
أن المعلن اليه الأول فى حالة توقف عن دفع ديونه وقد عمد مع ذلك الى  
سحب كمبيالة (١) - أو اصدار سند إذنى للمعلن اليه الثانى الذى بادر

---

(١) تقام الدعوى باسترداد قيمة الكمبيالة ضد من سحبت على نعمته وتقام بطلب  
استرداد قيمة السند الإنضى ضد الحيل الأول فقط .

بتحصيل قيمة هذه الكمبيالة - أو ... قام بصرف قيمة السند الإنذنى  
وهى مبلغ ..... وهو ما يؤثر على الضمان العام للمعلن اليه  
الأول ويضر بالطالب بوصفه أحد الدائنين .

وحيث أن المعلن اليه الثانى كان يعلم أن المعلن اليه الأول فى حالة  
توقف عن دفع ديونه وقت أن حرره الكمبيالة - أو وقت أن أصدر له  
السند الإنذنى ، فيكون والحالة هذه سىء النية يجوز الرجوع عليه  
بطلب استرداد قيمتها عملاً بحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٢ من  
القانون التجارى .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلاً من المعلن اليهما بصورة من  
هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة ..... الابتدائية  
الدائرة ..... التجارية الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها  
العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من  
صباح يوم ..... الموافق لى يسمعا الحكم بالزام الثانى برد قيمة  
الكمبيالة للطالب التى سحبها ( أو برد قيمة السند الإنذنى ) حالة كونه  
متوقفاً عن دفع ديونه حسبما توضح بصدر الصحيفة مع الزام المعلن  
الثانى المصروفات ومقابل الأتعاب بدون كفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

**صيغة رقم (٨٧)**  
**بروتستو عدم دفع**  
**مادتان ٤٣٩ و ٤٤٠ تجارى**

محكمة ..... الابتدائية .

قلم البروتستو

رقم البروتستو ..... التاريخ .....

اسم الطالب ..... نوع التجارة .....

العنوان ..... المبلغ المطلوب ..... ضد السيد/.....

العنوان .....

**ملحوظة :**

يجب أن تشتمل ورقة البروتستو على صورة الكمبيالة حرفياً وصورة صيغة القبول وصورة جميع التحاويل وكافة ما يوجد فيها من الكتابة وعلى التنبيه الرسمى بدفع قيمة الكمبيالة ويذكر أيضاً فى تلك الورقة حضور أو غياب من عليه الدفع وأسباب الامتناع عن الدفع والعجز عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه والبروتستو الحاصل من المحضر وذكر الاعتراف بالدين فى تلك الورقة لا يكون حجة إلا إذا كان ممضى أو مختوماً من المعترف .

ويعد أن ينقل نص الكمبيالة حرفياً وتراعى الملاحظة السابقة يكتب

الآتى :

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/..... المقيم ..... ومحل

المختار مكتب الأستاذ /..... المحامى بجهة .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية

انتقلت فى تاريخه الى حيث اقامة :

السيد/..... المقيم (يذكر الموطن التجارى) .....  
مخاطباً مع .....

ونبهت عليه بأن يدفع لى قورا مبلغاً وقدره ..... قيمة  
الكمبيالة ( أو السند التجارى إذا كان سنداً إندياً أو شيكاً ) المسطرة  
صورته أعلاه وكذلك المصروفات وذلك فى مقابل تسليمه الكمبيالة ( أو  
السند ..... أو الشيك ..... ) المذكورة مؤشراً عليها بالسداد  
فأجاب .....

وحيث أن المعلن اليه لم يقم بالسداد فقد قمت بإثبات هذا الامتناع  
بموجب هذا البروتستوى عدم دفع الكمبيالة المشار اليها أعلاه مع حفظ  
حقوق الطالب فى الحصول على قيمتها والفوائد القانونية والمصروفات  
وحقه فى اتخاذ كافة الاجراءات القانونية ضد المعلن اليه .

ولأجل العلم سلمته صورة من هذا متخاطباً مع .....

**توقيع المحضر**

**صيغة رقم (٨٨)**  
**دعوى بطلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع**  
**الثابت فى حكم صادر بالافلاس**  
**مادتان ٥٦١ و ٥٦٣/٢ تجارى**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد / ..... المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامى .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى حيث إقامة :

(١) السيد / ..... بصفته وكيلاً لجماعة الدائنين (١) فى  
تفليسة ( يذكر رسم التاجر المفلس أو الشركة المحكوم  
بإفلاسها) متخاطباً مع .....

**وأعلنته بالآتى**

بتاريخ ..... صدر حكم من محكمة ..... الابتدائية فى  
القضية رقم ..... لسنة ..... إفلاس كلى ..... ضد التاجر  
المذكور والذى يمثلته قانوناً المعلن اليه قضى بإشهار إفلاسه وتحديد يوم  
..... كتاريخ موقت للتوقف عن الدفع ( يستحسن ايراد منطوق  
حكم الإفلاس ) .

---

(١) المحكمة المختصة هنا هى ذات المحكمة التى أصدرت حكم الإفلاس عملاً بنص  
المادة ٥٤ مرافعات التى تنص على أنه فى مسائل الإفلاس يكون الاختصاص  
للمحكمة التى قضت بها .

ومن الخطأ اختصاص التاجر للمفلس أو الشركة المفلسة فى الدعوى لانعدام  
صفتهما بنص القانون حيث أن الممثل القانونى للمفلس هو أمين التفليسة . إذ  
لا يجوز من تاريخ الحكم بالإفلاس رفع دعوى بخصوص منقولات المفلس أو  
عقاره ولا اتمام الاجراءات المتعلقة بدعوى من هذا القبيل مرفوعة من قبل ذلك  
ولا لجراء الطرق التنفيذية، على المنقولات أو العقار إلا فى مواجهة أمين التفليسة  
( م ١/٥٧١ ومادة ٥٧٣ تجارى ) .



ولما كان هذا التاريخ الذى حدده الحكم غير مطابق للواقع أو الحقيقة ذلك أن المفلس قد توقف عن الدفع منذ يوم ..... طبقاً للمستندات المرافقة بهذه الصفحة ( أو المستندات التى سوف يتقدم بها الطالب بجلسة المرافعة ) .

وحيث أنه يحق لطالب بوصفه من جماعة الدائنين أن يطلب الحكم بتعديل يوم التوقف عن الدفع وذلك عملاً بنص المادة ٢١٤ تجارى .

### بهاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة ..... الابتدائية الدائرة ..... التجارية الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لى يسمع الحكم بتعديل تاريخ توقف التاجر ..... المحكوم بإشهار إفلاسه بالحكم الموضح بصدر هذه الصحيفة الى يوم ..... الثابت بالمستندات مع كل ما يترتب على ذلك من آثار وإضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على كاهل التفليسة .

ولأجل العلم .

**صيغة رقم (٨٩)**  
**دعوى شطب بروتستو**  
**مادة ٤٤٥ تجارى**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/..... المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ /..... المحامى .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى كل من :

١) السيد / ..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

٢) السيد/ رئيس مجلس إدارة بنك ..... بصفته ويعلن بمقر  
البنك الرئيسى بجهة ..... متخاطباً مع .....

٣) السيد / محضر أول محكمة ..... بصفته رئيس قلم  
البروتستو بمحكمة .....

٤) السيد/ وزير العدل بصفته ويعلن بهيئة قضايا الدولة  
متخاطباً مع .....

**وأعلنتهم بالآتى**

الطالب تاجر ومقيّد بالسجل التجارى بجهة..... وتاريخ  
..... سحب كميالة لصالح المعلن اليه الأول مستحقة الدفع  
فى .....

وحيث أن الطالب له حساب جارى ومعاملات مع البنك المعلن اليه  
الثانى وقد فوجئ بالمعلن اليه الأول يقدم الكميالة للبنك المعلن اليه  
الثانى كما قام بتحرير بروتستو عدم الدفع بتاريخ ..... بمعرفة  
المعلن اليه الثالث .

ولما كان الطالب قد سدد الدين المحرر عنه ذلك البروتستو وهو  
الدين الثابت بالكميالة ولا ينازع المعلن اليه الأول فى السداد ، ولما كان

تحرير البروتستو ضد التاجر يترتب عليه آثار قانونية خطيرة منها ،  
 إمكان توقيع الحجز التحفظى على أموال الطالب كما أنه يحدث أثراً  
 سيئاً فى سمعة الطالب ويزعزع الثقة فى المحيط التجارى فلا يأتى منه  
 أحد من التجار ويعرضون عن التعامل معه الأمر الذى يوقعه فى هاوية  
 الدمار ، وتأسيساً على ذلك يتوافر الاستعجال لتدخل القضاء  
 المستعجل ليقضى بعدم تأثير البروتستو<sup>(١)</sup> ، أو الاعتداد به طالما أن  
 واقعة التخالف ليست محل نزاع بين الطالب والمعلن اليه الأول وطالما  
 أن الاجراء الوقتى المطلوب لا يمس أصل الحق لأنه مجرد اجراء يراد به  
 حماية سريعة تصون مركزاً قانونياً وترد عدواناً وشيك الوقوع لا تغلج  
 فى رده طرق التقاضى العادى مهما قصرت مواعيده .

وحيث أن الطالب قد اختصم للمعلن اليه الثالث فى مواجهة رئيسه  
 الأعلى للمعلن اليه الرابع لاجراء شطب البروتستو بالدفتر المعد لذلك  
 بآلم البروتستات بالمحكمة كما اختصم للمعلن اليه الثانى المسحوب عليه  
 الكمبيالة موضوع البروتستو ليصدر الحكم فى مواجهته ولكى يتخذ  
 اجراءات نشر الحكم على حساب الطالب بالنشرة الخاصة لعملاء  
 البنك .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة  
 من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة ..... للأمور  
 المستعجلة الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها العلنية التى سوف  
 تنعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم  
 ..... الموافق ..... لكى يسمعو الحكم بصفة مستعجلة  
 بشطب البروتستو موضوع الدعوى وعدم الاعتداد به وإثبات هذا  
 الشطب بسجل البروتستات بمحكمة ..... الابتدائية واتخاذ  
 اجراءات النشر المنوّه عنها بالصحيفة وذلك بمصروفات على حساب  
 الطالب مع التصريح بتنفيذ الحكم بمسودته . ولأجل العلم .

(١) البروتستو كلمة لاتينية مأخوذة من Protest ومعناها : يحتج، ومنها طائفة  
 البروتستانت ( المحتجين ) .

# صيغة رقم (٩٠) طلب إلى قاضى التفليسة بالاعتراض على قرار قفل التفليسة ( مادة ٦٥٩ تجارى )

السيد الأستاذ/..... بصفته قاضى تفليسة .....

تحية طيبة ويعد ،،

مقدمة..... التاجر بجهة ..... والدائن فى التفليسة

أتشرف بعرض الآتى :

## الموضوع

بتاريخ ..... أصدرت محكمة ..... الابتدائية الدائرة  
..... والتجارية حكماً فى القضية رقم ..... لسنة .....  
بإشهار إفلاس السيد / ..... وتعيين ..... أميناً للتفليسة .

وبتاريخ ..... أصدرت نفس المحكمة قراراً بوقف أعمال  
التفليسة لعدم وجود مال كافٍ لأعمالها .

وحيث أن لهذه التفليسة أموال بجهة ..... وهى عبارة عن  
..... وهذه الأموال كافية لإتمام أعمالها .

أو ... وحيث أن الطالب مستعد لأن يدفع لأمين التفليسة مبلغاً  
كافياً يغطى نفقات وأعمال التفليسة عندما ترى المحكمة تحديده .

وإذ كان يحق للطالب عملاً بحكم المادة ٦٥٩ تجارى أن يعترض  
على القرار الصادر بوقف أعمال التفليسة .

## بناء عليه

أرجو العدول عن هذا القرار وإعتباره كأن لم يكن وتكليف السيد  
أمين التفليسة باستمرار مباشرة المأمورية مع استعداد الطالب لتحمل  
النفقات اللزّمة لذلك .

والسلام عليكم ورحمة الله ،،

المدين المفلس

## صيغة رقم (٩١)

طلب من مراقب التفليسة باستبدال أمين تفليسة

مادتان ٥٧١ و ٥٧٦ تجارى

السيد الأستاذ قاضى محكمة ..... الابتدائية بوصفه قاضياً  
لتفليسة.....

أو السيد الأستاذ رئيس الدائرة التجارية بمحكمة .....  
الابتدائية.

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم ..... المقيم ..... ومحل المختار  
سكتب الأستاذ .....

### الموضوع

١- بتاريخ..... صدر حكم فى القضية رقم ..... لسنة  
إفلاس كلى بإشهار إفلاس ..... وتعين السيد/ أميناً للتفليسة .  
حيث باشر مهام عمله طبقاً للحكم إلا أنه وهو يقوم بتحقيق الديون  
عاضى عن إدخال بعض الدائنين فى التفليسة .  
كما تبين أنه يمت بصلة قرابة للمفلس إذ أنه ابن عم أبيه.....  
أو عديله ... الخ.

٤- ولما كانت المادة ٥٧١ من القانون التجارى تجيز للمراقب طلب  
عزله واستبدال غيره به .

### بناء عليه

نرجو بعد الاطلاع على المستندات وتحقيق وقائع هذا الطلب اصدار  
الأمر باستبدال أمين التفليسة المذكور والتنبيه باتخاذ اجراءات النشر  
بالسنة للأمين المستبدل به . والسلام عليكم ورحمة الله .  
توقيع الدائن

**صيغة رقم (٩٢)**  
**إشكال من المفلس فى تنفيذ حكم إفلاس<sup>(١)</sup>**  
**مادة ٥٦٦ تجارى و ٢٨٩ مرافعات**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/.....المقيم .....ومحله  
المختار مكتب الأستاذ /.....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى كل من :

١) السيد/..... ( للحكوم له فى دعوى الافلاس )  
..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

٢) السيد/..... بصفته أميناً للتفليسة والمقيم  
..... متخاطباً مع .....

٣) السيد/..... رئيس القلم التجارى بمحكمة  
..... الابتدائية بصفته ( المحكمة التى أصدرت حكم الافلاس )  
ويعلن بمقر وظيفته بسرأى المحكمة متخاطباً مع .....

**وأعلنتهم بالآتى**

بتاريخ ..... صدر حكم فى القضية رقم ..... لسنة  
..... افلاس كلى ..... قضى باشهار افلاس الطالب بناء على  
الدعوى المرفوعة من المعلن اليه الأول وتعيّن المعلن اليه الثانى أميناً

---

(١) حكم الافلاس شأنه شأن أى حكم أخر يخضع للقواعد العامة بشأن وقف تنفيذ الأحكام ولما كان هذا الحكم مشمولاً نائماً بالنفاذ المعجل من يوم صدوره (مادة ٥٦٦ تجارى و ٢٨٩ مرافعات ) لذا يجوز طلب وقف تنفيذه من المحكمة التى أصدرته ومن محكمة الاستئناف بمناسبة الطعن عليه بالاستئناف ومن محكمة النقض طبقاً للمادة ٢٥١ مرافعات عند الطعن عليه بالنقض . ولا تختص محكمة الأمور المستعجلة أو قاضى التنفيذ بنظر هذا الاشكال .

للتفليسة حيث شرع بالاشتراك مع المعلن اليه الثالث بصفته في اتخاذ اجراءات وضع الاختتام على محل الطالب والنشر والصلق وسائر الاجراءات التحفظية الأخرى .

أو يقال .. وقد شرع المعلن اليهما الثاني والثالث في اتخاذ الاجراءات التحفظية بناء على هذا الحكم .

وحيث أن هناك وقائع لاحقة على صدور الحكم (١) تستدعي ايقاف تنفيذه ريثما يقضى بالغائه في الاستئناف وكان من حق الطالب أن يستشكل في تنفيذه .

### بخاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة ..... الابتدائية (٢) الدائرة ..... التجارية الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها العلنية

(١) استقر قضاء محكمة النقض بما يشبه الاضطراب على أن الإشكال إذا كان مرفوعاً من الملزم ( المصار ضد الحكم ) فلا بد أن يكون مبنياً وقائع لاحقة على صدوره لأن أي وقائع سابقة يفترض أنها قد اندرجت ضمن الدفاع والنوع في الدعوى حتى ولو لم ينفع بها كما أن الإشكال بطبيعته ليس طريقاً من طرق الطعن في الأحكام وإنما هو تظلم من اجراء تنفيذها .

(٢) تنص المادة ٥٤ مرافعات على أن مسائل الافلاس يكون الاختصاص للمحكمة التي قضت به كذلك نصت المادة ٥٦٠ من قانون التجارة على أن تكون المحكمة التي شهرت الافلاس مختصة بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن التفليسة . وقد حكمت محكمة النقض بأن حكم شهر الافلاس ينشئ حالة قانونية جديدة هي اعتبار التاجر الذي يتوقف عن سداد ديونه التجارية في حالة افلاس مع ما يترتب القانون على ذلك من غل يده عن إدارة أمواله أو التصرف فيها ولقد أهليت في التقاضي بشأنها ويحل محله في مباشرة تلك الأمور وكيل الدائنين الذي تعينه المحكمة في حكم إشهار الافلاس إلا أنه إذا أمرت محكمة النقض بوقف تنفيذ هذا الحكم امتنع على وكيل الدائنين مباشرة سلطاته التي خولها له القانون نتيجة إسباغ تلك الصفة عليه بموجب حكم اشهار الافلاس المقضى بوقف تنفيذه بجميع آثاره من ثم يعود الى التاجر المفلس - ويصفه مؤقتة - صلاحية إدارة أمواله والتقاضى في شأنها الى أن يتقرر مصير حكم شهر الافلاس بقضاء من محكمة النقض في الطعن المطروح عليها بشأنه (نقض جلسة ١٩٧٩/١/٢٢ س ٣٠ ص ٣٣٢ ، مجموعة المكتب الفني ) .

**صيغة رقم (٩٣)**  
**إشكال من الغير فى تنفيذ حكم إفلاس**  
**مادة ٥٦٦ تجارى ومادة ٢٨٩ مرافعات**

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/.....المقيم .....ومحله  
المختار مكتب الأستاذ /..... المحامى .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى كل من :

١) السيد/..... ( الدائن المحكوم له فى دعوى  
الافلاس ) ..... المقيم ..... متخاطباً مع .....

٢) السيد/..... ( المدين المحكوم بإشهار إفلاسه )  
..... والمقيم ..... متخاطباً مع .....

٣) السيد/..... بصفته أميناً للتفليسة ويعلن بمقره  
بجهة ..... بصفته ويعلن بسرأى المحكمة بجهة.....  
متخاطباً مع .....

**وأعلنتهم بالآتى**

بتاريخ ..... استصدر المعلن اليه الأول الحكم رقم .....  
لسنة ..... افلاس كلى ..... ضد المعلن اليه الثانى قضى  
باشهار افلاسه وتحدد يوم ..... كتاريخ مؤقت للتوقف عن الدفع  
وتعيين المعلن اليه الثالث أميناً للتفليسة لاتخاذ الاجراءات التحفظية  
المنصوص عليها قانوناً .

وحيث أن الطالب من الغير وصاحب مصلحة فى الاستشكال فى  
هذا الحكم للأسباب الآتية ( استقر قضاء محكمة النقض على أن  
المستشكل إذا كان من الغير ولم يكن طرفاً فى الحكم تعين عليه أن  
يثبت أن الحكم المراد تنفيذه يتعارض مع مصالحه وإن هذا التنفيذ



يشكل ضرراً عليه يتعذر تدارك آثاره وأن يثبت كل ذلك بمستندات لا يحوطها أدنى شك (١) .

وحيث أن المعلن إليه الثالث شرع في اتخاذ الإجراءات التحفظية بناء على حكم الإفلاس وكان يحق للطالب أن يوقف هذه الإجراءات ريثما يفصل في الاستئناف المرفوع بشأن حكم الإفلاس .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة ..... الابتدائية الدائرة ..... التجارية الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها التي ستعقد علناً بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لسماعهم الحكم بقبول هذا الاشكال شكلاً وفي الموضوع بوقف تنفيذ حكم الإفلاس رقم ..... لسنة ..... المنوّه عنه بصدر الصحيفة ريثما يفصل في الاستئناف المرفوع بشأنه وما يترتب على ذلك من الآثار .

مع الزام المعلن اليه الأول المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بدون كفاية .

مع حفظ سائر حقوق الطالب الأخرى من أي نوع كانت .

ولأجل العلم .

---

(١) مثال هذه الأضرار أن يكون الغير مثلاً شريكاً للتاجر المفلس ومن مصلحة عدم تنفيذ حكم الإفلاس لما يترتب على ذلك من آثار ضارة بمصالحه التجارية.

# صيغة رقم (٩٤) معارضة من المدين فى حكم غيابى بإفلاسه مادة ٣٩٠ تجارى

## ملاحظات هامة :

- ١- تتم المعارضة أمام المحكمة التى أصدرت حكم الإفلاس ( مادة ٤٥ مرافعات ) وتكون بصحيفة وليس بتقرير فى قلم الكتاب .
- ٢- ميعاد المعارضة ثمانية أيام من يوم صدور الحكم ولا يضاف إليه ميعاد مسافة .

٣- تقبل المعارضة من المدين إذا كان الحكم بالنسبة له غيابياً كأن يكون صدوره بناء على طلب النيابة أو من تلقاء نفس المحكمة أو من محكمة جنائية أو تأديبية حال نظر جنحة أو جناية أو من محكمة ابتدائية حال نظرها قضية معينة .

- ٤- المعارضة لا تجوز إلا فى الحكم الصادر بإشهار الإفلاس أما الحكم الصادر غيابياً برفض الدعوى فلا تجوز المعارضة فيه .  
وتكون صيغة المعارضة على النحو التالى :

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/ ..... ( المدين المحكوم غيابياً )  
بإشهار إفلاسه) المقيم ..... ومحلّه المختار مكتب  
الأستاذ/ ..... للمحامى

---

(١) ينشر ملخص الحكم الصادر بإشهار الإفلاس بمعرفة أمين التفليسة فى جريدتين تعينان لذلك فى نفس الحكم بشرط أن تكونا من الجرائد المعدة للإعلانات القضائية . ويلصق أيضاً للملخص المذكور فى اللوحة المعدة لذلك فى المحكمة الكائنة فى الجهة التى صار إشهار الإفلاس فيها وفى محكمة كل جهة يكون فيها للمدين للمفلس محل تجارة .  
ويجوز تعيين وقت الوقوف عن دفع الديون فى حكم يصدر بعد الحكم الصادر بإشهار الإفلاس .

أنا ..... المحضر محكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى كل من :

(١) السيد/ ..... ( وهو النائب الذى صدرالحكم  
لصالحه ) ..... والمقيم ..... متخاطباً مع .....

(٢) السيد/ ..... ( بصفته أمين التقلية ) والمقيم  
..... متخاطباً مع .....

### وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ ..... صدر حكم غيابى فى القضية رقم .....  
لسنة ..... افلاس كلى ..... بإشهار افلاس الطالب وتعيين  
يوم ... .. كتاريخ مؤقت للتوقف عن الدفع وتعيين المعلن اليه  
الثانى اميناً للتقلية . وحيث أنه يحق للطالب المعارضة فى هذا الحكم  
للأسباب التى سيبيدها فى جلسات المرافعة.

### بضاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلاً من المعلن اليهما بصورة من  
هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور امام محكمة ..... الابتدائية  
(نفس المحكمة التى أصدرت الحكم الغيابى ) النائرة ..... التجارية  
الكائن مقرها بجهة ... .. بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة  
الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق  
..... لسماعهما الحكم بقبول هذه المعارضة شكلاً وفى الموضوع  
بالغاء الحكم المشار اليه بصدر الصحيفة وما يترتب على ذلك من آثار  
مع الزام المعلن اليه الأول المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بدون  
كفالة .

## صيغة رقم (٩٥)

### اعتراض من الغير فى حكم غيابى بإفلاس تاجر مادة ٥٦٥ تجارى

#### ملاحظات هامة :

- ١- تقبل المعارضة من نوى المصلحة على خلاف القواعد العامة التى تقضى بأن الأحكام كالعقود لا تلزم سوى أطرافها ، وسبب الخروج على هذه القواعد العامة أن حكم الإفلاس حجة على الكافة .
  - ٢- ميعاد المعارضة بالنسبة للغير ثلاثين يوماً ولا يضاف إليها ميعاد مسافة وتحسب هذه المدة من يوم صدور الحكم .
  - ٣- تجرى المعارضة أمام ذات المحكمة التى أصدرت حكم الإفلاس وذلك بتكليف بالحضور وليس بتقرير فى قلم الكتاب .
- وتكون الصيغة كالآتى :

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/.....( صاحب المصلحة فى  
المعارضة ) المقيم .....ومحل المختار مكتب  
الأستاذ/.....

أنا .....المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت  
فى تاريخه الى حيث اقامة كل من :

( ١ ) السيد/.....( الدائن المحكوم لصالحه بالإفلاس )  
والمقيم ..... متخاطباً مع .....

( ٢ ) السيد/.....( بصفته أمين التفليسة فى تفليسة )  
.....( يذكر اسم المدين ) بمقره بجهة ..... متخاطباً  
مع .....

## وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ ..... استصدر المعلن اليه الأول حكماً غيابياً فى القضية رقم ..... لسنة ..... افلاس كلى ..... ضد التاجر ..... قضى بإشهار افلاسه وتحديد تاريخ ..... كتاريخ مؤقت للتوقف عن الدفع وتعيين المعلن اليه الثانى أميناً للتفليسة و حيث أنه يحق للطالب بوصفه من الغير وصاحب مصلحة فى الطعن على هذا الحكم ( تذكر مصلحة الطاعن وأسباب المعارضة عملاً بحكم المادة ٥٦٥ من قانون التجارة الجديد ) .

## بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلاً من المعلن اليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة ..... الابتدائية ( نفس المحكمة التى أصدرت الحكم الغيابى ) بجلستها التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لكى يسمعا الحكم بقبول هذه المعارضة شكلاً وفى الموضوع بالقاء حكم الافلاس المشار اليه بصدر الصحيفة مع ما يترتب على ذلك قانوناً من آثار والزام المعلن اليه الأول المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بدون كفالة مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

## صيغة رقم (٩٦)

### طعن بالاستئناف في حكم إفلاس<sup>(١)</sup>

مادة ٥٦٥/٣ تجارى ومادة ٢١٩ وما بعدها مرافعات

إنه فى يوم .....

بناء على طلب السيد/.....المقيم ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ / .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت فى تاريخه الى كل من :

(١) السيد/..... بصفته أميناً للتفليسة فى تفليسة  
( يذكر اسم التاجر المفلس أو الشركة المفلسة ) والمقيم .....  
متخاطباً مع .....

(٢) السيد/.....<sup>(٢)</sup> ..... ( الدائن المحكوم لصالحه  
بإشهار الافلاس ) والمقيم ..... متخاطباً مع .....

---

(١) حكم الافلاس واجب النفاذ رغم استئنافه ( مادة ٥٦٦ تجارى ) وطبيعى أن  
المفلس له حق الاستئناف شخصياً ( لا من خلال السنديك ) لكن الخلاف ثار  
بالنسبة للغير ( ذوى المصلحة الذين لهم حق المعارضة ) .

والرأى الراجح أنهم ليس لهم حق الاستئناف ولكن يجوز وفقاً للقواعد العامة  
لمن عارض فى حكم شهر الافلاس ورفضت معارضته أن يستأنف هذا الحكم  
بوصفه طرفاً فى دعوى المعارضة كما يجوز له أن ينضم الى أحد الخصوم  
المستأنفين أو المستأنف عليهم فى طلباتهم أمام محكمة الاستئناف ( مادة  
٢٢٦ مرافعات ) .

وميعاد الاستئناف أربعون يوماً طبقاً للقواعد العامة فى قانون المرافعات وتبدأ  
اللفة من وقت صدور الحكم الابتدائى ويرفع بصحيفة بتكليف بالحضور (مادة  
٥٦٥ تجارى) .

(٢) لا تعارض هنا بين توجيه الطعن للدائن وبين القول بأن حكم الافلاس بمجرد  
صدوره يجعل إجراءات التقاضى محظورة على المفلس لأن محكمة النقض  
نهبت الى أنه يجوز توجيه صحيفة الطعن بالنقض للدائن المحكوم له فمن باب  
أولى يكون ذلك جائزاً فى الاستئناف ( راجع نقض ١٦/١/٢٦ مع سنة ١٧  
ص ١٢٤٦ ونقض ١١/٣/١٩٦٥ مع سنة ١٦ ص ٣٠٤ )

## وأعلنتهما بالاستئناف الآتى

عن الحكم الصادر من محكمة ..... الابتدائية بجلسة .....  
فى القضية رقم ..... لسنة ..... .. افلاس ..... والقاضى  
منطوقه بما يلى :

« حكمت المحكمة ... يذكر منطوق الحكم » .

ولما كان هذا الحكم قد جانب الصواب وشابه الفساد فى الاستدلال  
وأخطأ فى تطبيق القانون فإنه يحق للطالب عملاً بحكم المادة ٣/٥٦٥  
تجارى والمواد ٢١٩ وما بعدها من قانون المرافعات أن يستأنفه للأسباب  
الآتية :

## أسباب الاستئناف

**أولاً :** ان اشهار الافلاس جزاء يقتصر توقيعه على التاجر المتوقف  
عن سداد ديونه التجارية لاضطراب مركزه المالى ( الطعن رقم ٢٩٢  
س٤٩ق جلسة ١/٢١/ ١٩٨٠ والبادئ من مفردات الحكم الطعين أن  
الشيك بمبلغ ..... المنسوب صدوره الى الطالب والذى على أساسه  
صدر الحكم باشهار الافلاس شيك مطعون عليه بالتزوير كما ثبت  
بمحاضر الجلسات ، بل أن محكمة جنح ..... أوقفت الدعوى  
الجناثية المرفوعة بشأنه وأحالتها الى النيابة العامة لتحقيق التزوير ، إلا  
أن محكمة الافلاس لم تحقق هذا الدفاع الجوهرى والتفتت عنه وهو ما  
يشكل إخلالاً بحق الدفاع وخطأ فى تطبيق القانون .

**ثانياً :** ان شرط القضاء بالافلاس أن تكون المنازعة فى الدين  
جدية . ولما كان تقدير مدى جدية المنازعة مما يدخل فى سلطة محكمة  
الموضوع التقديرية إلا أن ذلك مشروط بأن تقيم قضاها فى هذا الشأن  
على أسباب سائغة وأن تعرض للمستندات المقدمة من الخصوم  
لتستظهر دلالتها على صحة أو نفى جدية المنازعة فى هذا الدين ( الطعن  
رقم ١٠٥٨ س٤٥ق جلسة ١٢/٦/ ١٩٧٨ ) . وأنه على فرض الامتناع  
عن صرف الشيك موضوع الدعوى أو أنه لا يغطيه رصيد قائم وقابل

للسحب فإن هذا بذاته لا يدل على قيام حالة التوقف عن الدفع لأن  
الثابت من مفردات الدعوى وما قدمه الطالب فيها من مستندات أنه  
يدين مدينه بمقتضى سندات دين أخرى مما يعنى أن الطالب لا يعانى  
اضطراباً مالياً فى مركزه المالى ولا تستغرق ديونه كافة الحقوق  
والأصول وبالتالي يكون حكم الافلاس المطعون عليه قد شابه القصور  
فى التسبيب .

**ثالثاً :** اتفق فقهاء الاسلام على أن المفلس هو من لا يكون لديه  
فلوس والفلوس عندهم هى أدنى أنواع العملة كالملايم فى وقتنا هذا  
(دروس فى الفقه المقارن لطلبة دبلوم الدراسات العليا فى الشريعة  
الاسلامية بجامعة القاهرة سنة ١٩٦٤ مذكرات مطبوعة على الآلة  
الكاتبة صفحة ٢١٨ للشيخ محمد الززاف ) .

واهتمام بما أرسنه مبادئ الشريعة الاسلامية الغراء التى هى  
مصدر التشريع فإن الطالب لا يمكن اعتباره مفلساً .

### **فلهذه الأسباب**

ولما قد يبينه الطالب جلسات المرافعة أنا المحضر سالف الذكر  
أعلنت كلاً من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها  
الحضور أمام محكمة استئناف ..... الدائرة ..... الكائن مقرها  
بجهة ..... جلستها التى ستعقد علناً بمشيئة الله ابتداء من  
الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق .....  
ليسمعا الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بالغاء حكم  
محكمة أول درجة بكافة مشتملاته والموضح منطوقه بصدر الصحيفة  
والزام المعلن اليه الثانى المصروفات ومقابل الأتعاب على الدرجتين .  
ولأجل العلم .



## صيغة رقم (٩٧)

### التماس إعادة النظر في حكم إفلاس<sup>(١)</sup> مادة ٢/٢٤١ وما بعدها مرافعات

إنه في يوم .....

بناء على طلب السيد/ ..... ( المدين المفلس ) المقيم  
..... ومحل المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامي .....

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية  
انتقلت في تاريخه الى كل من :

(١) السيد/ ..... بصفته أميناً للتفليسة في تفليسة  
( يذكر اسم المفلس ) ..... والمقيم ..... متخاطباً مع .....

(٢) السيد/ ..... (الدائن المحكوم له ابتدائياً  
واستثنافياً) ويعلن بمحل اقامته بجهة ..... متخاطباً مع .....

#### وأعلنتهما بالتماس إعادة النظر الآتي

عن الحكم الصادر من محكمة ..... الابتدائية بجلسة .....  
في القضية رقم ..... لسنة ..... إفلاس ..... والقاضي  
باشهار افلاس الطالب وتعيين المعلن اليه الأول أميناً للتفليسة والمؤيد  
استثنافياً بالحكم رقم ..... الصادر من محكمة استئناف .....  
بجلسة ..... والقاضي منطوقه بما يلي ( ذكر منطوق حكم  
الاستئناف ) .

#### الموضوع وأسباب الالتماس

بتاريخ ..... صدر لصالح الملتبس ضده الثاني الحكم المشار

---

(١) لا يوجد تنظيم خاص في قانون التجارة بشأن الالتماس ومن ثم يرجع للقواعد العامة في قانون المرافعات في المواد ٢٤١ وما بعدها وطبيعي أن الالتماس يكون بالنسبة لحكم الإفلاس الصادر من محكمة أول درجة والمؤيد استثنافياً ويرفع أمام ذات الدائرة الاستئنافية التي أصدرته .

الى منطوقه بديياجة هذه الصحيفة والذي تأيد استثنافياً حسبما ذكر  
وحيث أنه عملاً بنص المادة ٢/٢٤١ مراقعات التي تقضى بأنه يحق  
للطالب التماس اعانة النظر إذا حصل بعد الحكم إقرار بتزوير الأوراق  
التي بنى عليها أو قضى بتزويرها .

فإن الطالب يؤسس هذا الالتماس على الأسباب الآتية :

**أولاً :** أن سند الدين الذي أعلن في بروتستو عدم الدفع الذى على  
أساسه صدر حكم الافلاس (وهو عبارة عن شيك خطى منسوب  
صدوره للطالب ) كان مطعوناً عليه بالتزوير بموجب دعوى تزوير  
أصلية رقم ..... لسنة ..... وقد ذكر الطالب هذا الدفع فى دفاعه  
أثناء تداول القضية أمام محكمة أول درجة إلا أن المحكمة التفتت عنه  
بحجة أنه طعن غير جدى قصد من ورائه عرقلة الفصل فى دعوى  
الافلاس وقد كرر الطالب دفاعه هذا أمام محكمة الاستئناف التي  
سايرت محكمة أول درجة رغم أن السند المطعون عليه بالتزوير كان قد  
قضى ابتدائياً بتزويره ولم تقتنع محكمة الاستئناف بذلك تأسيساً على  
أن الحكم بتزوير السند لم يكن نهائياً وإنما كان محل طعن عليه  
بالاستئناف من قبل الملتمس ضده الثانى ولكن بعد صدور حكم  
الاستئناف أصدرت محكمة الطعن حكماً نهائياً بتزوير السند ومن ثم  
أصبح هذا الحكم عنواناً للحقيقة إلا أنه للأسف جاء لاحقاً على صدور  
حكم الاستئناف فى دعوى الافلاس بما يحق معه للطالب طلب  
الالتماس لهذا السبب

**ثانياً :** أن الحكم بتزوير السند أساس دعوى الافلاس أصبح  
نهائياً كما أن الثابت من المستندات المرفقة بصحيفة الالتماس المائلة أن  
تزوير السند وإن كان قد أثر فى مرحلتى التقاضى فى دعوى الافلاس  
إلا أن هذا التزوير قد ثبت بعد صدور الحكم بالاستئناف الملتمس فيه  
(الحكم بتأييد الافلاس ) وهو ما دعا الى رفع هذا الالتماس تأسيساً  
على نص المادة ٢٤١ من قانون المراقعات .

وحيث أن ميعاد الالتماس أربعون يوماً تبدأ من اليوم الذى حكم  
فيه بثبوت التزوير ومن ثم فإن صحيفة الالتماس المائل تكون قد قدمت  
فى الميعاد ويكون الالتماس مقبولاً شكلاً .

**ثالثاً :** يعتبر استمرار آثار الحكم الملتمس فيه مع ما ثبت من تزوير الأساس الذى قام عليه أمراً بالغ الخطورة ويشكل ضرراً على سمعة ومصالح الطالب التجارية ويغل يده عن ادارة أمواله سيما وقد ثبت أن الملتمس ضده الثانى قد أدخل الغش على محكمة الإفلاس فى مرحلتى التقاضى فى حصوله على الحكم الملتمس فيه .

### بفناء عليه

فلهذه الأسباب أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة استئناف ..... ( الدائرة ) نفس المحكمة التى حكمت بتأييد حكم الإفلاس ( الكائن مقرها بجدة ..... بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الثامنة والنصف من صباح يوم ..... الموافق ..... لئى يسمع الحكم بقبول هذا الالتماس شكلاً وفى الموضوع بالفناء الحكم الملتمس بيه رقم ..... المؤيد استئنافياً برقم ..... واعتباره كأن لم يكن مع كل ما يترتب على ذلك من آثار قانونية بالنسبة للحال والمستقبل والزام الملتمس ضده الثانى مصروفات هذا الالتماس والمصروفات ومقابل الأتعاب على درجتى التقاضى فى قضية الإفلاس مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى وحقه فى الرجوع عليه بالتعويض .

ولأجل العلم .

### ملاحظات :

- ١- لا يوجد ما يمنع قانوناً من التماس إعادة النظر فى أحكام الإفلاس .
- ٢- ينظر الالتماس أمام ذات الدائرة التى أصدرت الحكم المستأنف .
- ٣- لا محل للالتماس إذا كان سبيل الطعن العادى على حكم محكمة أول درجة لازال مفتوحاً .
- ٤- يمكن إقامة الالتماس تأسيساً على أية حالة من الحالات الثمانية الواردة بالمادة ٢٤١ مرافعات .
- ٥- تختلف دواعي الالتماس فهى أربعين يوماً كقاعدة عامة ولكن

هذه المدة تبدأ في الحالات الأربعة الأولى المنصوص عليها بالمادة ٢٤١ من اليوم الذي يظهر فيه الغش أو يثبت التزوير أو تظهر فيه الورقة المحتجزة تحت يد الخصم ويبدأ في الحالة الثامنة من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم .

٦- ليس للالتماس شكل خاص وإنما يرفع بتكليف بالحضور كالاستئناف ولكن يتعين أن تشتمل الصحيفة على بيان الحكم الملتمس فيه وتاريخه وأسباب الالتماس وإلا كانت باطلة .

٧- إذا أقيم الالتماس على أساس إحدى الحالتين الواردتين بالفقرتين السابعة والثامنة من المادة ٢٤١ تعين على الملتمس أن يودع خزانة المحكمة كفالة قدرها خمسون جنيهاً وإلا فإن قلم الكتاب لا يقبل الصحيفة (١) .

٨- إذا قضى برفض الالتماس وفقاً لأية حالة من الحالات الست الأولى المبينة بالمادة ٢٤١ مرافعات يحكم على الملتمس بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أما إذا رفض الالتماس المرفوع وفقاً لإحدى الحالتين السابعة والثامنة تقضى المحكمة بمصادرة الكفالة كلها أو بعضها .

٩- الحكم الذي يصدر برفض الالتماس أو الذي يصدر في موضوع الالتماس بعدم قبوله لا يجوز الطعن في أيهما بالالتماس لأنه لا يجوز الالتماس على الالتماس ( مادة ٢٤٧ مرافعات ) .

---

(١) كانت الكفالة عشرة جنيهاً ورفعت إلى خمسين بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٩٢ ثم أصبحت مائة جنيهاً بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ .

# فهرس المحتويات

## فهرس الجزء الأول

٣	- تقديم .
٧	- تنبيه هام .
	<b>القسم الأول</b>
٩	<b>طعون ومنكرات النقض</b>
١١	<b>الباب الأول : طعون ومنكرات النقض المدني .</b>
	صيغة رقم (١) : صحيفة طعن بالنقض فى دعوى ايجارية
	مع طلب مستعجل (قضى فيها
١١	بالاخلاء).
	صيغة رقم (٢) : صحيفة طعن بالنقض فى حكم مسئولية
٢٨	تقصيرية .
	صيغة رقم (٣) : صحيفة طعن على حكم استثنافى تعارض
٣٧	مع حكم محكمة القيم .
	صيغة رقم (٤) : صحيفة طعن فى حكم صحة ونفاذ عقد
٥١	بيع عرفى .
	صيغة رقم (٥) : صحيفة طعن على حكم نهائى صادر فى
٦١	دعوى رد .
	صيغة رقم (٦) : صحيفة طعن فى حكم استثنافى بفسخ
٦٧	عقد ايجار .
	صيغة رقم (٧) : صحيفة طعن فى حكم اخلاء باطل .
٧٧	
٨٤	صيغة رقم (٨) : طعن بالنقض فى حكم افلاس .
٨٩	صيغة رقم (٩) : طعن بالنقض على قرار هيئة تحكيم .
	صيغة رقم (١٠) : منكرة من زوجة فى طعن بالنقض على
٩١	حكم نهائى قضى بتطليقها .
	صيغة رقم (١١) : منكرة بالرد على طعن بالنقض فى
٩٣	حكم تعويض .

- صيفة رقم (١٢) : مذكرة بالرد على طعن بالنقض فى  
٩٨ حكم ايجارات .
- صيفة رقم (١٣) : مذكرة بالرد على طعن بالنقض من  
وزارة الداخلية ضد حكم صابر  
١٠١ بالتعويض لمواطن
- صيفة رقم (١٤) : مذكرة بالرد على طعن تجارى .  
١٠٧
- الباب الثانى : طعون ومذكرات النقض الجنائى .  
١١٥
- صيفة رقم (١٥) : مذكرة بأسباب الطعن بالنقض فى  
١١٥ جريمة بلاغ كاذب .
- صيفة رقم (١٦) : مذكرة بأسباب الطعن بالنقض على  
حكم صادر من محكمة الجنج المستأنفة .  
١٢٥
- صيفة رقم (١٧) : مذكرة بأسباب الطعن بالنقض .  
١٢٧
- صيفة رقم (١٨) : مذكرة بأسباب الطعن بالنقض فى  
١٢٣ جريمة قذف وسب .
- صيفة رقم (١٩) : مذكرة بأسباب الطعن بالنقض فى  
١٤٣ جريمة تعاطى نبات مخدر .
- صيفة رقم (٢٠) : طلب للنيابة العامة للطعن بالنقض  
على حكم صدر فى جنحة مستأنفة .  
١٥٨
- القسم الثانى
- طعون ومذكرات القضاء الانبارى  
١٥٩
- الباب الأول : طعون ومذكرات المحكمة الانبارية العليا .  
١٦١
- صيفة رقم (٢١) : تقرير طعن فى واقعة استيلاء على عقار  
للمنفعة العامة ونزع ملكية للمنفعة  
١٦١ العامة .
- صيفة رقم (٢٢) : تقرير طعن فى حكم تأديبى امام المحكمة  
التأديبية العليا .  
١٦٤
- صيفة رقم (٢٣) : تقرير طعن ضد قرار لجنة شئون  
١٧٢ الأحزاب برفض انشاء حزب .
- صيفة رقم (٢٤) . مذكرة فى طعن مرفوع من الحكومة

- ١٩٦ ضد مواطنين صدر لهم حكم .
- صيفة رقم (٢٥) : تقرير طعن على قرار جمهورى من عدم تعيين الطاعنة بوظيفة معاون نيابة .
- ١٩٩ الباب الثانى : الطعون والمذكرات امام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية .
- ٢٠٥ صيفة رقم (٢٦) : طعن أمام دائرة منازعات الأفراد فى واقعة استيلاء على عقار .
- ٢٠٥ صيفة رقم (٢٧) : طعن فى مادة اكتساب جنسية .
- ٢١١ صيفة رقم (٢٨) : طعن فى قرار تخطى فى الترقية ضد وزارة التعليم .
- ٢١٣ صيفة رقم (٢٩) : طعن فى قرار تخطى موظف - ضد وزارة الزراعة .
- ٢١٨ صيفة رقم (٣٠) : طعن بالالغاء على قرار سلبى بعدم معاملة شهادة علمية .
- ٢٢٢ صيفة رقم (٣١) : مذكرة بالرد على دفاع الجامعة فى الطعن السابق .
- ٢٢٨ صيفة رقم (٣٢) : طعن بالالغاء على قرار صادر بتوقيع جزاء .
- ٢٣٤ صيفة رقم (٣٣) : طعن من مستأجر أرض زراعية بالغاء قرار اللجنة الاستئنافية .
- ٢٤٠ صيفة رقم (٣٤) : طعن بالالغاء على قرار اللجنة التعاونية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى .
- ٢٤٣ صيفة رقم (٣٥) : طعن من مستأجر أرض زراعية على قرار إدارى .
- ٢٤٦ صيفة رقم (٣٦) : طعن فى قرار وزير التعمير بالاستيلاء على أرض .
- ٢٤٩ صيفة رقم (٣٧) : طعن فى قرار سلبى صادر برفض التصديق على توقيع محام على عقد .
- ٢٥٤ صيفة رقم (٣٨) : مذكرة فى طعن خاص بترقية وجزاءات .
- ٢٦١

- صيفة رقم (٢٩) : تظلم من قرار صادر من وزير الزراعة  
٢٦٥ بالاستيلاء على آلات زراعية .
- صيفة رقم (٤٠) : طلب من مؤجر أرض زراعية باستئناف  
٢٦٧ قرار تحديد الأجرة .
- القسم الثالث**
- ٢٦٩ صيغ الطعون أمام المحكمة الدستورية العليا
- صيفة رقم (٤١) : طعن بعدم دستورية قانون تحصيل  
الرسوم الإضافية لصندوق الرعاية  
الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات  
٢٧١ القضائية .
- صيفة رقم (٤٢) : طلب تنازع بين حكيمين نهائيين  
٢٨٢ متناقضين .
- القسم الرابع**
- ٢٨٧ صيغ دعاوى القانون المدني وصحف الاستئناف
- صيفة رقم (٤٣) : دعوى حساب ضد شركة الاتصالات  
٢٨٩ بشأن الخطأ فى الفواتير .
- صيفة رقم (٤٤) : دعوى حساب ضد شركة الكهرباء .  
٢٩٢
- صيفة رقم (٤٥) : دعوى حساب ضد إحدى شركات  
٢٩٤ التليفون المحمول .
- صيفة رقم (٤٦) : دعوى حساب فى نطاق نظام الزراعة .  
٢٩٨
- صيفة رقم (٤٧) : دعوى فسخ إيجار أرض زراعية .  
٣٠٠
- صيفة رقم (٤٨) : دعوى تفسير حكم فسخ وإخلاء أرض  
٣٠٢ زراعية .
- صيفة رقم (٤٩) : دعوى تزوير أصلية على كمبيالات .  
٣٠٤
- صيفة رقم (٥٠) : مذكرة فى استئناف مرفوع من الحكومة  
عن حكم تعويض صادر ضدها .  
٣٠٦
- صيفة رقم (٥١) : استئناف حكم تعويض لزيادة المبلغ  
٣١١ المحكوم به .
- صيفة رقم (٥٢) : طلب تقدير أتعاب محاماة .  
٣١٥



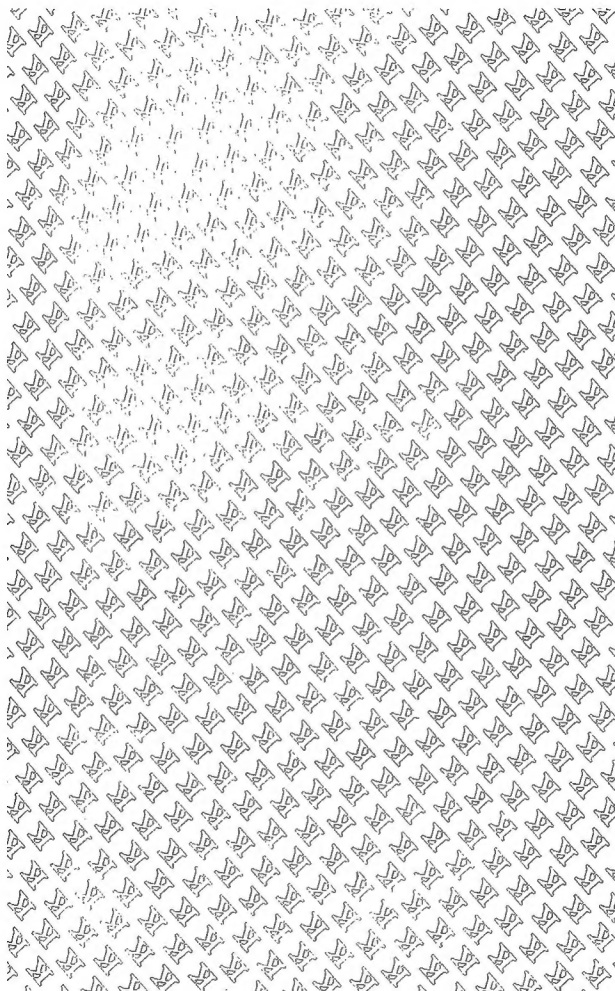
- صيفة رقم (٥٢) : اعادة اجراءات لتحديد جلسة بيع بالمزاد العلنى . ٣١٦
- صيفة رقم (٥٤) : مذكرة فى دعوى تعويض عن خطأ تقصيرى . ٣١٨
- صيفة رقم (٥٥) : مذكرة فى دعوى تثبيت ملكية . ٣٢٠
- صيفة رقم (٥٦) : دعوى من حائز أرض زراعية باسترداد أشياء محجوزة . ٣٢٣
- صيفة رقم (٥٧) : دعوى عدم تعرض من مستأجر أرض زراعية . ٣٢٥
- صيفة رقم (٥٨) : دعوى عدم اعتداد بحجز إدارى على محصول . ٣٢٧
- صيفة رقم (٥٩) : جنحة تبديد ضد رئيس جمعية زراعية . ٣٢٩
- صيفة رقم (٦٠) : دعوى قسمة عقار مملوك على الشيوخ . ٣٣١
- صيفة رقم (٦١) : دعوى قسمة أرض زراعية مملوكة على الشيوخ . ٣٣٣
- صيفة رقم (٦٢) : دعوى شفعة من جار . ٣٣٥
- صيفة رقم (٦٣) : دعوى من مالك العلو بطلب بيع السفلى . ٣٣٨
- صيفة رقم (٦٤) : دعوى من دائن ممتاز بفرض الحراسة على المنقولات الضامنة للدين . ٣٤٠
- صيفة رقم (٦٥) : دعوى بوضع العقار المرهون حيازياً تحت الحراسة . ٣٤٢
- صيفة رقم (٦٦) : دعوى استبدال مصف . ٣٤٣
- صيفة رقم (٦٧) : دعوى تعيين مصف للتركة . ٣٤٥
- صيفة رقم (٦٨) : دعوى باعادة حق المجرى لأرض زراعية . ٣٤٧
- صيفة رقم (٦٩) : دعوى بمنع ممثل من التمثيل فى إحدى الدور المسرحية . ٣٤٩
- القسم الخامس
- صينغ الدعاوى التجارية
- الباب الأول : صينغ دعاوى واجراءات الافلاس . ٣٥١
- ٣٥٣

- ٣٥٥ صيغة رقم (٧٠) : دعوى بطلب اشهار افلاس تاجر .
- ٣٥٧ صيغة رقم (٧١) : دعوى اشهار افلاس شركة تجارية .
- ٣٦٠ صيغة رقم (٧٢) : دعوى اشهار افلاس تاجر توفى .
- صيغة رقم (٧٣) : طلب من تاجر مدين باشهار افلاسه
- ٣٦٢ لسوء حظه مع حسن نيته .
- صيغة رقم (٧٤) : دعوى بطلان مشارطة مع مفلس
- ٣٦٤ التخليص أو بالتقصير .
- صيغة رقم (٧٥) : دعوى بطلان تصرفات مدين مفلس
- ٣٦٦ وقعت فى فترة الريبة .
- صيغة رقم (٧٦) : دعوى بطلب إثبات صورية تصرفات
- ٣٦٨ أجراها المفلس فى فترة الريبة .
- ٣٧٠ صيغة رقم (٧٧) : عقد صلح واقى من الافلاس .
- ٣٧٣ صيغة رقم (٧٨) : دعوى فسخ عقد صلح واقى من التخليص .
- ٣٧٥ صيغة رقم (٧٩) : دعوى فسخ صلح مع مفلس .
- ٣٧٧ صيغة رقم (٨٠) : اعتراض فى صلح مع مفلس .
- ٣٨٠ صيغة رقم (٨١) : دعوى بطلان تصنيق على صلح .
- ٣٨٢ صيغة رقم (٨٢) : طلب من مفلس برد اعتباره .
- صيغة رقم (٨٣) : معارضة من دائن المفلس فى طلب رد
- ٣٨٤ اعتباره .
- ٣٨٦ صيغة رقم (٨٤) : دعوى حراسة على ممتلكات المفلس .
- صيغة رقم (٨٥) : دعوى من دائن ضد أمين التفليسة
- ٣٨٨ بطلب قبوله فى التفليسة .
- صيغة رقم (٨٦) : دعوى استرداد قيمة كمبيالة صدرت من
- ٣٩٠ تاجر وقت وقوفه عن دفع ديونه .
- ٣٩٢ صيغة رقم (٨٧) : بروتستو عدم دفع .
- صيغة رقم (٨٨) : دعوى بطلب تعديل تاريخ التوقف عن
- ٣٩٤ الدفع .
- ٣٩٦ صيغة رقم (٨٩) : دعوى شطب بروتستو .
- ٣٩٨ صيغة رقم (٩٠) : طلب اعتراض على قفل أعمال التفليسة .

- ٣٩٩ صيغة رقم (٩١) : طلب استبدال أمين تفليسة .
- ٤٠٠ صيغة رقم (٩٢) : اشكال من المفلس فى تنفيذ حكم افلاس .
- ٤٠٢ صيغة رقم (٩٣) : اشكال من الغير فى تنفيذ حكم افلاس .
- ٤٠٤ صيغة رقم (٩٤) : معارضة من المدين فى حكم غيابى بافلاسه .
- ٤٠٦ صيغة رقم (٩٥) : معارضة من الغير فى حكم غيابى بافلاس تاجر .
- ٤٠٨ صيغة رقم (٩٦) : طعن بالاستئناف فى حكم افلاس .
- ٤١١ صيغة رقم (٩٧) : التماس اعادة النظر فى حكم افلاس .



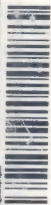








Bibliotheca Alexandrina



0548939